

دولة الإمارات العربية المتحدة
المجلس الوطني الاتحادي

رقم الجلسة مسلسل
منذ بدء الحياة النيابية
[623 / ف 17 / ب]

الفصل التشريعي السابع عشر
دور الانعقاد العادي الثاني

(مضبطة الجلسة الثانية)

المعقودة يوم الثلاثاء 23 ربيع الثاني 1442هـ
الموافق 8 ديسمبر سنة 2020م



المحتويات

| رقم الصفحة | الموضوع | البند |
|------------|--|--------|
| 9 | افتتاح الجلسة | |
| 7 | الاعتذارات | الأول |
| 10 | التصديق على مضبطة الافتتاحية – الأولى المعقودة بتاريخ 2020/11/26 | الثاني |
| 10 | - تصديق المجلس على المضبطة دون إبداء أية ملاحظات عليها | |
| 10 | المراسيم بقوانين التي صدرت : | الثالث |
| 10 | - احاطة المجلس علماً بالمراسيم بقوانين التي صدرت | |
| 12 | الرسائل الصادرة للحكومة : | الرابع |
| 12 | 1. رسالة صادرة بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع " تنظيم العمل التطوعي " | |
| 12 | 2. رسالة صادرة بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع " سياسة وزارة تنمية المجتمع في شأن تطوير نظام الضمان الاجتماعي " | |
| 12 | - تلاوة نص الرسالتين وإحاطة المجلس علماً بهما | |
| 13 | الأسئلة : | الخامس |
| 13 | 1. سؤال موجه إلى معالي / نورة بنت محمد الكعبي – وزيرة الثقافة والشباب من سعادة العضو / ناصر محمد اليماني حول " الإطار التنظيمي للمتاحف الخاصة بالدولة " | |
| 13 | - نص السؤال | |
| 14 | - رد معالي الوزيرة شخصياً على السؤال وتعقيب سعادة العضو مرتين والاكتفاء . | |
| 14 | 2. سؤال موجه إلى معالي / نورة بنت محمد الكعبي – وزيرة الثقافة والشباب من سعادة العضو / أحمد عبدالله الشحي حول " إيقاف الورش والمهرجانات الثقافية والمسابقات التراثية " | |
| 18 | - نص السؤال | |
| 18 | - رد معالي الوزيرة شخصياً على السؤال وتعقيب سعادة العضو مرتين والاكتفاء . | |



تابع... المحتويات

| البند | الموضوع | رقم الصفحة |
|---------|---|------------|
| | 3. سؤال موجه إلى معالي / حسين بن إبراهيم الحمادي – وزير التربية والتعليم من سعادة العضوة / د. شيخة عبيد الطنجي حول " الإجراءات التحفيزية لجذب الكفاءات المواطنة لمهنة التعليم والمحافضة عليهم في مؤسسات التعليم العالي " | 21 |
| | - نص السؤال | 22 |
| | - رد معالي الوزير شخصياً على السؤال وتعقيب سعادة العضوة مرتين والاكتفاء. | 22 |
| | 4. سؤال موجه إلى معالي / حسين بن إبراهيم الحمادي – وزير التربية والتعليم من سعادة العضوة / صابرين حسن اليماحي حول " الخطط البديلة وفرص التعليم المتاحة للطلاب الذين تعذر عليهم اجتياز اختبارات (امسات ، أيلتس) " | 25 |
| | - نص السؤال | 25 |
| | - رد معالي الوزير شخصياً على السؤال وتعقيب سعادة العضوة مرتين والاكتفاء. | 25 |
| السادس | الموضوعات العامة : | 30 |
| | - مناقشة موضوع " سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن الإشراف على المدارس | 30 |
| | - تلاوة ملخص تقرير اللجنة في شأن الموضوع | 31 |
| | - العرض المقدم من معالي الوزير بشأن الموضوع | 38 |
| | - أسئلة ومداخلات أصحاب السعادة الأعضاء حول الموضوع وردود معالي الوزير عليهم | 43 |
| | - موافقة المجلس على إعادة التوصيات إلى اللجنة المختصة لإعادة صياغتها في ضوء المناقشة التي تمت للموضوع وعرضها على المجلس في جلسة لاحقة ... | 134 |
| الملاحق | ملحق رقم (1) : تقرير لجنة شؤون التعليم والثقافة والشباب والرياضة والاعلام في شأن موضوع سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن الإشراف على المدارس .. | 136 |
| | ملحق رقم (2) : العرض التقديمي لوزارة التربية والتعليم | 193 |
| | ملحق رقم (3) : ملخص أهم القرارات التي اتخذها المجلس بجلسته الثانية المعقودة بتاريخ 2020/12/8 | 206 |



جدول أعمال الجلسة الثانية

المعقودة يوم : الثلاثاء 23 ربيع الثاني سنة 1442هـ

الموافق : 8 ديسمبر سنة 2020م

(الساعة التاسعة والنصف صباحاً)

البند الأول : الاعتذارات .

البند الثاني : التصديق على مضبطة الجلسة (الافتتاحية - الأولى) المعقودة بتاريخ

. 2020/11/26

البند الثالث : المراسيم بقوانين التي صدرت :

1. مرسوم بقانون اتحادي رقم (1) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2018 بشأن المصرف المركزي والمنشآت المالية .
2. مرسوم بقانون اتحادي رقم (3) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (17) لسنة 1972 في شأن الجنسية وجوازات السفر .
3. مرسوم بقانون اتحادي رقم (4) لسنة 2020 بإلغاء القانون الاتحادي رقم (15) لسنة 1972 في شأن مقاطعة إسرائيل .
4. مرسوم بقانون اتحادي رقم (5) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (28) لسنة 2005 في شأن الأحوال الشخصية .
5. مرسوم بقانون اتحادي رقم (6) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1980 في شأن تنظيم علاقات العمل .
6. مرسوم بقانون اتحادي رقم (7) لسنة 2020 في شأن إنشاء المكتب الإعلامي لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة .
7. مرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2010 بشأن المعلومات الائتمانية .
8. مرسوم بقانون اتحادي رقم (11) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (13) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة الاتحادية للضرائب .
9. مرسوم بقانون اتحادي رقم (12) لسنة 2020 في شأن إقرار ميزانية تكميلية للميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات المستقلة الملحقة عن السنة المالية 2020 .



10. مرسوم بقانون اتحادي رقم (13) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2013 بشأن تنظيم مهنة كاتب العدل .
11. مرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون المعاملات التجارية الصادر بالقانون الاتحادي رقم (18) لسنة 1993 .
12. مرسوم بقانون اتحادي رقم (15) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون الاتحادي رقم (3) لسنة 1987 .
13. مرسوم بقانون اتحادي رقم (16) لسنة 2020 بشأن تعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 في شأن اختصاصات بعض الوزارات وصلاحيات الوزراء .
14. مرسوم بقانون اتحادي رقم (17) لسنة 2020 بتعديل وإلغاء بعض القوانين الاتحادية .
15. مرسوم بقانون اتحادي رقم (18) لسنة 2020 في شأن التعليم الخاص .
16. مرسوم بقانون اتحادي رقم (19) لسنة 2020 بشأن العهدة .
17. مرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2020 بشأن المواصفات والمقاييس .
18. مرسوم بقانون اتحادي رقم (21) لسنة 2020 بشأن تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (9) لسنة 2016 بشأن الإفلاس .
19. مرسوم بقانون اتحادي رقم (22) لسنة 2020 بشأن توزيع الاختصاصات والصلاحيات بين هيئة الأوراق المالية والسلع وأسواق الأوراق المالية والسلع المرخصة في الدولة .
20. مرسوم بقانون اتحادي رقم (23) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (3) لسنة 2003 في شأن تنظيم قطاع الاتصالات .
21. مرسوم بقانون اتحادي رقم (24) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2007 في شأن إنشاء هيئة التأمين وتنظيم أعماله .
22. مرسوم بقانون اتحادي رقم (25) لسنة 2020 في شأن تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2018 في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية.
23. مرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 في شأن الشركات التجارية .
24. مرسوم بقانون اتحادي رقم (27) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية الصادر بالقانون الاتحادي رقم (10) لسنة 1992 .
25. مرسوم بقانون اتحادي رقم (28) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجزائية وقانون اختصاص المحاكم الشرعية بنظر بعض الجرائم .



26. مرسوم بقانون اتحادي رقم (29) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (28) لسنة 2005 في شأن الأحوال الشخصية .
27. مرسوم بقانون اتحادي رقم (30) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (5) لسنة 1985 بإصدار قانون المعاملات المدنية .
28. مرسوم بقانون اتحادي رقم (31) لسنة 2020 بشأن شركة الاتحاد للماء والكهرباء .
29. مرسوم بقانون اتحادي رقم (34) لسنة 2020 في شأن إنشاء المركز الاتحادي للتناقصية والإحصاء.
30. مرسوم بقانون اتحادي رقم (35) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2008 في شأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية ذات النفع العام .

البند الرابع : الرسائل الصادرة للحكومة :

1. رسالة صادرة بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع " تنظيم العمل التطوعي " .
2. رسالة صادرة بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع " سياسة وزارة تنمية المجتمع في شأن تطوير نظام الضمان الاجتماعي " .

البند الخامس : الأسئلة :

1. سؤال موجه إلى معالي / نورة بنت محمد الكعبي – وزيرة الثقافة والشباب من سعادة العضو / ناصر محمد اليماني حول " الإطار التنظيمي للمتاحف الخاصة بالدولة " .
2. سؤال موجه إلى معالي / نورة بنت محمد الكعبي – وزيرة الثقافة والشباب من سعادة العضو / أحمد عبدالله الشحي حول " إيقاف الورش والمهرجانات الثقافية والمسابقات التراثية " .
3. سؤال موجه إلى معالي / حسين بن إبراهيم الحمادي – وزير التربية والتعليم من سعادة العضوة / د. شيخة عبيد الطنجي حول " الإجراءات التحفيزية لجذب الكفاءات المواطنة لمهنة التعليم والمحافظة عليهم في مؤسسات التعليم العالي " .
4. سؤال موجه إلى معالي / حسين بن إبراهيم الحمادي – وزير التربية والتعليم من سعادة العضوة / صابرين حسن اليماني حول " الخطط البديلة وفرص التعليم المتاحة للطلاب الذين تعذر عليهم اجتياز اختبارات (امسات ، آيلتس) " .

البند السادس : الموضوعات العامة :

- مناقشة موضوع " سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن الإشراف على المدارس " .
(مرفق تقرير لجنة شؤون التعليم والثقافة والشباب والرياضة والإعلام)

البند السابع : ما يستجد من أعمال :



عقد المجلس الوطني الاتحادي جلسته الثانية في دور انعقاده العادي الثاني من الفصل التشريعي السابع عشر في تمام الساعة (09:30) من صباح يوم الثلاثاء 23 ربيع الثاني سنة 1442 هـ الموافق 8 ديسمبر سنة 2020م برئاسة معالي / صقر غباش – رئيس المجلس .

وقد اعتذر عن عدم حضور هذه الجلسة في مهمة رسمية كل من :

1. سعادة / محمد أحمد اليمحي

2. سعادة / أحمد حمد بوشهاب

كما اعتذر عن عدم حضور هذه الجلسة سعادة / هند حميد العلي .

وقد حضر هذه الجلسة كل من :

معالي / عبدالرحمن بن محمد العويس

معالي / حسين إبراهيم الحمادي

معالي / نورة بنت محمد الكعبي

معالي / جميلة بنت سالم المهيري

سعادة / طارق هلال لوتاه

سعادة / د. سعيد محمد الغفلي

سعادة / مبارك الناهي

سعادة الشيخ / سالم القاسمي

سعادة / مطر الهاملي

سعادة / خلود القاسمي

سعادة / حمد اليحيائي

سعادة / رابعة السميطي

سعادة / فوزية غريب

الدكتور / أحمد الهدابي

السيد / أحمد الضالعي

المهندسة / أمل عبدالرحيم

المهندس ماجد الشامسي

السيدة / نورة المري

السيدة / المطويحي

الأستاذة / لبنى القرقاوي

الأستاذة / ميثاء السويدوي

وزير الصحة ووقاية المجتمع – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

وزير التربية والتعليم

وزيرة الثقافة والشباب

وزيرة الدولة لشؤون التعليم العام

وكيل وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

الوكيل المساعد لوزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

وكيل وزارة الثقافة والشباب

وكيل وزارة الثقافة والشباب المساعد لقطاع التراث والفنون

وكيل مساعد لقطاع الخدمات المساندة – وزارة التربية والتعليم

وكيل مساعد لقطاع الرقابة – وزارة التربية والتعليم

وكيل مساعد لقطاع المناهج والتقييم – وزارة التربية والتعليم

وكيل مساعد لقطاع تحسين الأداء – وزارة التربية والتعليم

وكيل مساعد لقطاع العمليات المدرسية – وزارة التربية والتعليم

مدير إدارة التنسيق والمتابعة – وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

تنفيذي اتصال داخلي – وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

مستشار – وزارة التربية والتعليم

مستشار – وزارة التربية والتعليم

مديرة إدارة التربية الخاصة – وزارة التربية والتعليم

مديرة المركز الإقليمي التربوي – وزارة التربية والتعليم

مديرة مكتب وزيرة الثقافة والشباب

مستشار برامج ومشاريع – وزارة الثقافة والشباب



كما حضر هذه الجلسة الأستاذ / كارم عبداللطيف – المستشار القانوني بالمجلس .
وتولى الأمانة العامة سعادة / د. عمر عبدالرحمن النعيمي – أمين عام المجلس الوطني الاتحادي،
وسعادة / عفراء راشد البسطي – الأمين العام المساعد للاتصال البرلماني – الأمين العام المساعد
للتشريع والرقابة بالتكليف .



* افتتاح الجلسة :

معالي الرئيس :

صبحكم الله بالخير جميعاً ، بسم الله وعلى بركته نفتتح الجلسة الثانية من دور الانعقاد الثاني للفصل التشريعي السابع عشر ، ويسعدني في البداية أن أرحب بمعالي / نوره بنت محمد الكعبي - وزيرة الثقافة والشباب ، وسعادة / مبارك الناخي - وكيل الوزارة ، وسعادة الشيخ/ سالم القاسمي - وكيل الوزارة المساعد لقطاع التراث والفنون ، وزملائهم المرافقين لهم، وأرحب كذلك بالاخوة : سعادة/ طارق هلال لوتاه - وكيل وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي ، وسعادة / الدكتور سعيد الغفلي - الوكيل المساعد لوزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي ، ونبدأ جدول أعمال الجلسة ببند الاعتذارات .

* البند الأول : الاعتذارات .

معالي الرئيس :

تفضل سعادة الأمين العام .

سعادة / د. عمر عبدالرحمن النعيمي : (الأمين العام للمجلس)

بسم الله الرحمن الرحيم ، اعتذر عن عدم حضور الجلسة اليوم في مهمة رسمية كل من سعادة/ أحمد محمد بوشهاب ، وسعادة / أحمد محمد اليماني ، كما اعتذرت عن عدم حضور الجلسة سعادة / هند حميد العليبي .

* البند الثاني : التصديق على مضبطة الجلسة الافتتاحية - الأولى المعقودة بتاريخ

2020/11/26

معالي الرئيس :

هل هناك أية ملاحظات على هذه المضبطة ؟

(لم تبد أية ملاحظات)

معالي الرئيس :

إذاً يصدق المجلس على مضبطة الجلسة الافتتاحية - الأولى .

* البند الثالث : المراسيم بقوانين التي صدرت :

1. مرسوم بقانون اتحادي رقم (1) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون

اتحادي رقم (14) لسنة 2018 بشأن المصرف المركزي والمنشآت المالية .

2. مرسوم بقانون اتحادي رقم (3) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم

(17) لسنة 1972 في شأن الجنسية وجوازات السفر .



3. مرسوم بقانون اتحادي رقم (4) لسنة 2020 بإلغاء القانون الاتحادي رقم (15) لسنة 1972 في شأن مقاطعة إسرائيل .
4. مرسوم بقانون اتحادي رقم (5) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (28) لسنة 2005 في شأن الأحوال الشخصية .
5. مرسوم بقانون اتحادي رقم (6) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1980 في شأن تنظيم علاقات العمل .
6. مرسوم بقانون اتحادي رقم (7) لسنة 2020 في شأن إنشاء المكتب الإعلامي لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة .
7. مرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2010 بشأن المعلومات الائتمانية .
8. مرسوم بقانون اتحادي رقم (11) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (13) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة الاتحادية للضرائب .
9. مرسوم بقانون اتحادي رقم (12) لسنة 2020 في شأن إقرار ميزانية تكميلية للميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات المستقلة الملحقة عن السنة المالية 2020 .
10. مرسوم بقانون اتحادي رقم (13) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2013 بشأن تنظيم مهنة كاتب العدل .
11. مرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون المعاملات التجارية الصادر بالقانون الاتحادي رقم (18) لسنة 1993 .
12. مرسوم بقانون اتحادي رقم (15) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون الاتحادي رقم (3) لسنة 1987 .
13. مرسوم بقانون اتحادي رقم (16) لسنة 2020 بشأن تعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 في شأن اختصاصات بعض الوزارات وصلاحيات الوزراء .
14. مرسوم بقانون اتحادي رقم (17) لسنة 2020 بتعديل وإلغاء بعض القوانين الاتحادية .
15. مرسوم بقانون اتحادي رقم (18) لسنة 2020 في شأن التعليم الخاص .
16. مرسوم بقانون اتحادي رقم (19) لسنة 2020 بشأن العهدة .
17. مرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2020 بشأن المواصفات والمقاييس .
18. مرسوم بقانون اتحادي رقم (21) لسنة 2020 بشأن تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون



- اتحادي رقم (9) لسنة 2016 بشأن الإفلاس .
19. مرسوم بقانون اتحادي رقم (22) لسنة 2020 بشأن توزيع الاختصاصات والصلاحيات بين هيئة الأوراق المالية والسلع وأسواق الأوراق المالية والسلع المرخصة في الدولة .
20. مرسوم بقانون اتحادي رقم (23) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (3) لسنة 2003 في شأن تنظيم قطاع الاتصالات .
21. مرسوم بقانون اتحادي رقم (24) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2007 في شأن إنشاء هيئة التأمين وتنظيم أعماله .
22. مرسوم بقانون اتحادي رقم (25) لسنة 2020 في شأن تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2018 في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية.
23. مرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 في شأن الشركات التجارية .
24. مرسوم بقانون اتحادي رقم (27) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية الصادر بالقانون الاتحادي رقم (10) لسنة 1992 .
25. مرسوم بقانون اتحادي رقم (28) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجزائية وقانون اختصاص المحاكم الشرعية بنظر بعض الجرائم .
26. مرسوم بقانون اتحادي رقم (29) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (28) لسنة 2005 في شأن الأحوال الشخصية .
27. مرسوم بقانون اتحادي رقم (30) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (5) لسنة 1985 بإصدار قانون المعاملات المدنية .
28. مرسوم بقانون اتحادي رقم (31) لسنة 2020 بشأن شركة الاتحاد للماء والكهرباء .
29. مرسوم بقانون اتحادي رقم (34) لسنة 2020 في شأن إنشاء المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.
30. مرسوم بقانون اتحادي رقم (35) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2008 في شأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية ذات النفع العام .

معالي الرئيس :

هذه المراسيم بقوانين صدرت وهي معروضة على المجلس الموقر للتفضل بالعلم والاطلاع .



* البند الرابع: الرسائل الصادرة للحكومة:

1. رسالة صادرة بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع " تنظيم العمل التطوعي " .
2. رسالة صادرة بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع " سياسة وزارة تنمية المجتمع في شأن تطوير نظام الضمان الاجتماعي " .

معالي الرئيس :

تفضل سعادة الأمين العام بتلاوة نص الرسالتين .

سعادة / د. عمر عبدالرحمن النعيمي : (الأمين العام للمجلس)

نص الرسالة الأولى :

الموقر

" معالي / صقر غباش

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

الموضوع : " تنظيم العمل التطوعي "

يعد العمل التطوعي أحد أبرز أوجه التكافل والتلاحم المجتمعي الذي يتمتع به أبناء دولة الإمارات ويعكس مدى تمسكهم بالمبادئ والقيم المرتبطة بالهوية الوطنية ، ويعتبر جزءاً أساسياً من النسيج الثقافي والاجتماعي الذي قامت عليه الدولة إلا أنه تبين من خلال الواقع المجتمعي وجود عدة تحديات تواجه العمل التطوعي في الدولة من أهمها : غياب الوعي بأهمية التطوع وفوائده وعدم المعرفة بالفرص التطوعية المتاحة ، فضلاً عن غياب جهة تُعنى بالعمل التطوعي على المستوى الاتحادي وتضم كافة المؤسسات التطوعية في هذا العمل .

لذلك فإننا نود مناقشة موضوع تنظيم العمل التطوعي في إطار المحاور التالية :

1. استراتيجية الوزارة في شأن تعزيز العمل التطوعي .
2. دور الوزارة في تنظيم ومراقبة الأعمال التطوعية .
3. التنسيق بين الوزارة والجهات المنظمة للعمل التطوعي في الدولة .

نص الرسالة الثانية :

الموقر

" معالي / صقر غباش

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

الموضوع : سياسة وزارة تنمية المجتمع في شأن تطوير نظام الضمان الاجتماعي .



على الرغم من أن نظام الضمان الاجتماعي في الدولة يهدف إلى رعاية وتأهيل الفئات المستفيدة في المجتمع خلال فترة انتقالية محددة زمنياً إلا أنه تبين أهمية تعديل وتغيير سياسات الضمان الاجتماعي وفقاً لاحتياجات الفئات المختلفة والمستفيدة بناءً على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

وعليه فإننا نود مناقشة سياسة وزارة تنمية المجتمع في شأن تطوير نظام الضمان الاجتماعي في إطار المحاور التالية :

1. تطوير التشريعات المتعلقة بنظام الضمان الاجتماعي وفقاً للتغيرات الاقتصادية الاجتماعية .
2. استراتيجية الوزارة بشأن الضمان الاجتماعي .
3. الممارسات الدولية المطبقة في الدول المتقدمة في شأن الضمان الاجتماعي " .

معالي الرئيس :

هاتان الرسالتان تم ارسالهما إلى الحكومة وهما بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع تنظيم العمل التطوعي ، وموضوع سياسة وزارة تنمية المجتمع في شأن تطوير نظام الضمان الاجتماعي، وهما للعلم والاطلاع .

*** البند الخامس : الأسئلة :**

1. سؤال موجه إلى معالي / نورة بنت محمد الكعبي – وزيرة الثقافة والشباب من سعادة العضو / ناصر محمد اليماني حول " الإطار التنظيمي للمتاحف الخاصة بالدولة " .

معالي الرئيس :

تفضل سعادة ناصر محمد اليماني بتلاوة نص السؤال .

سعادة / ناصر محمد اليماني :

نص السؤال :

" إعمالاً لنص المادة (143) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي/ نورة بنت محمد الكعبي – وزيرة الثقافة والشباب :

تمثل المتاحف الخاصة في الدولة أهمية كبيرة لحفظ المقتنيات التراثية وعدم اندثارها والترويج لها خاصة المقتنيات النادرة الخاصة بالمواطنين ، إلا أنه قد تبين عدم وجود إطار تنظيمي وتشريعي لهذه المتاحف الخاصة .

فما هي الإجراءات القانونية لتنظيم عمل المتاحف الخاصة بالدولة ؟ "

معالي الرئيس :

تفضلني معالي الوزيرة بالإجابة على السؤال .



معالي / نورة بنت محمد الكعبي : (وزيرة الثقافة والشباب)

شكراً معالي الأخ صقر غباش رئيس المجلس الوطني الاتحادي ، أصحاب السعادة الإخوة والأخوات أعضاء المجلس الوطني الاتحادي ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،، يسرني في البداية أن أتقدم إلى مجلسكم الموقر بخالص التهاني والتبريكات بمناسبة افتتاح دور انعقاده العادي الثاني من الفصل التشريعي السابع عشر متمنياً لمجلسكم الموقر رئيساً وأعضاءً وعاملين دوام التوفيق والسداد في تحقيق مصلحة الوطن والمواطن ، كما يسرني أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الأخ العضو ناصر محمد اليماني المحترم بتقديم هذا السؤال ، ورداً على الاستفسار الوارد بشأن الإجراءات القانونية لتنظيم عمل المتاحف الخاصة في الدولة :

إن وزارة الثقافة والشباب تولي اهتماماً خاصاً بالمحافظة على التراث الوطني بشقيه المادي وغير مادي ، حيث صدر القانون الاتحادي رقم (11) لسنة 2017 في شأن الآثار ، والمرسوم بقانون اتحادي رقم (2) لسنة 2017 في شأن حصانة القطع الثقافية الأجنبية من الحجز أو المصادرة بهدف تعزيز الهوية الوطنية والحفاظ على التراث الثقافي والكشف عن الآثار والتنقيب عنها بغرض إحياء وإثراء التراث الوطني للدولة ، ويحظر القانون الاتحادي رقم (11) لسنة 2017 في شأن الآثار التصرف بالآثار أو نقل ملكيتها إلا بترخيص أو تصريح من السلطة المختصة ، وإذا أراد مالك إحدى الآثار المسجلة التصرف فيها وجب عليه عرضها على السلطة المختصة لامتلاكها ، فإذا لم ترغب في ذلك كان له حق التصرف فيها إلى مواطن آخر مع التزامه بإخطارها باسم المالك الجديد ومكانته لتدوين هذا التغيير بالسجل المحلي وفقاً لتشريعات الإمارة النافذة في هذا الخصوص ، كما يتطرق هذا القانون في بعض أحكامه إلى تنظيم جوانب من عمل المتاحف الخاصة في الدولة سواء بشأن استعارة الآثار غير الثابتة المملوكة ملكية خاصة للأشخاص لعرضها بشكل مؤقت أو إدخال القطع الأثرية الأجنبية إلى الدولة بغرض عرضها بصفة مؤقتة في المتاحف داخل الدولة ، وهنا تجب الإشارة إلى أن تنظيم عمل المتاحف الخاصة يُعد شأنًا محلياً من اختصاصات السلطات المحلية في كل إمارة حيث أصدرت إمارة أبوظبي والشارقة وأم القيوين ورأس الخيمة القوانين الخاصة بالتراث الثقافي وبما يتضمن ترخيص وتنظيم عمل المتاحف سواء الحكومية أو الخاصة ، كذلك تعمل وزارة الثقافة والشباب بالتعاون مع شركائها على دراسة جميع القوانين المحلية المتعلقة بالمتاحف لوضع سياسة استرشادية لتنظيم عمل المتاحف في الدولة بهدف توحيد الجهود مع الجهات المحلية لضمان الاستفادة المثلى من المتاحف المحلية في إثراء ثقافة وتراث الدولة ، كما نعمل مع جمعية التراث العمراني على حصر



بيانات جميع المتاحف الخاصة في الدولة لتوفيرها للجمهور المحلي والعالمي ، والترويج لها على منصة موحدة يتم توفيرها للجمهور .

كذلك قامت الوزارة في عام 2018 بتشكيل مجلس التراث والذي يضم في عضويته ممثلين من جميع الجهات الاتحادية والمحلية المعنية حيث يتولى مجلس التراث مناقشة ودراسة أهم المواضيع المتعلقة بالنظم والاستراتيجيات التراثية والمتحفية ودراسة الاحتياجات التشريعية والتخطيط المشترك للتراث والمتاحف في الدولة ، وتبادل الخبرات ومشاركة التجارب وأفضل الممارسات ، وإدراكاً من الوزارة لأهمية تنظيم عمل المتاحف بشكل عام في الدولة فإنه يجري العمل في الوقت الحالي على دراسة وضع عضوية دولة الإمارات في المجلس الدولي للمتاحف ، ووضع الخطط التحسينية لتعزيز حضور الدولة في هذا المجلس ، والاستفادة من هذه المعايير المتعلقة بتنظيم المتاحف الخاصة ليتم تطبيق المناسب منها على المتاحف في دولة الإمارات ، كما صادقت وانضمت دولة الإمارات إلى معاهدات واتفاقيات دولية معنية بتنظيم جوانب عمل المتاحف الخاصة ومنها :

1. اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي .
2. اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح .
3. اتفاقية التدابير الواجب اتباعها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطريقة غير مشروعة .
4. اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي .

وختاماً أرجو أن يكون هذا الرد قد أجاب على جميع الاستفسارات المتعلقة بالسؤال الموجه من العضو الكريم ، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزيرة ، سعادة الأخ ناصر اليماحي ، هل لديك تعقيب على رد معالي الوزيرة ؟
تفضل .

سعادة / ناصر محمد اليماحي :

شكراً معالي الرئيس والشكر موصول لمعالي الوزيرة ، " حقيقة من ليس له ماض ليس له حاضر ولا مستقبل " اسمحو لي أقتبس هذه المقولة من أقوال المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان " طيب الله ثراه " ، وهي المدخل الرئيسي لسؤالي .

معالي الرئيس ، تعتبر دولة غنية جداً بالمقتنيات القديمة الخاصة المتوارثة جيلاً عن جيل بين المواطنين ، وهذه المقتنيات ذات قيمة تاريخية كبيرة ومهمة سواء للأشخاص أو للعائلات أو



للدولة، وهي موجودة في كافة مدن الدولة ، وهنا أقدر جهود الوزارة في تلك الجهودات وخاصة فيما يتعلق بالآثار والحفاظ عليها ، ولكن تكمن الإشكالية - معالي الرئيس - في عدم وجود إطار تنظيمي ينظم العلاقة بين أصحاب المقتنيات والمتاحف الخاصة والتي هي جهد فردي منهم مع الوزارة مما قد يُفقد هذه المتاحف والمقتنيات قيمتها والاستفادة القصوى منها والحفاظ عليها والاستفادة منها لصالح الأجيال القادمة ، من المهم جداً - معالي الرئيس - عندما نتحدث عن مختصين لهذه المقتنيات النادرة كثير منهم مهتمين ومختصين ، ومنهم باحثين في مجال التراث اجتهدوا لحفظ هذه المقتنيات ومنع اندثارها ، طبعاً هذه المقتنيات جزء كبير منها تم توارثه من أجدادهم وأبائهم ، وهي تمثل بالنسبة لهم ثروة شخصية وثروة وطنية تناقلوها بين الأجيال وبين العائلة الواحدة ، نحن نتكلم عن مشكلات تتمثل في عدم وجود إطار تنظيمي تشريعي يساعد في تنظيم هذا الأمر في ظل غياب الاهتمام من قبل المسؤولين ، كذلك نتحدث عن أهمية الحفاظ على هذه المقتنيات وترميمها وحفظها وعرضها بالطريقة الصحيحة التي تحتاج لمختصين ، كذلك لا يوجد التواصل ما بين أصحاب هذه المتاحف خاصة وأن المهتمين والمقتنين لهذه القطع الأثرية المهمة ، وكذلك قد يقوم بإتلاف أو ضياع تلك القطع بسبب عدم معرفتهم بالطريقة الصحيحة والأصح لحفظها وعرضها للجمهور ، لذلك من الأهمية بمكان وجود قنوات مفتوحة ما بين مقتنين هذه القطع الشخصية وما بين الوزارة ، لا بد من وجود لقاءات فيما بينهم بشكل سنوي على الأقل ، وأيضاً أن تكون هناك مرجعية من الحكومة لهم عندما يحتاجون للدعم أو يحتاجون لمعرفة أو يحتاجون لخبرة أو يحتاجون لتنظيم شئ من هذا الأمر، أن يتم الاستفادة من القناة التي من المفترض أن تكون جسر تواصل بينه وبين الوزارة ، فهذه المقتنيات في النهاية تُحسب لصالح الدولة قبل أن تُحسب لصالح الأشخاص رغم أنها ملك للأفراد ، لكن في نهاية اليوم هي موجودة عند أشخاص وقد تحتاجها الدولة وتستفيد منها ، وكذلك نعطي فرصة لهؤلاء الأشخاص للمحافظة على هذه المقتنيات أكبر فترة ممكنة وبالطريقة الصحيحة التي تساعد في توريثها للأجيال القادمة .

معالي الرئيس ، نعم هناك قانون خاص بالآثار ولكن أختم مداخلتى الأولى بهذا السؤال : هل يوجد إطار تنظيمي لهذه المتاحف الخاصة تحديداً ، وما هو الدعم المقدم لهم ؟ وشكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

شكراً سعادة العضو ناصر اليماحي ، معالي الوزيرة ، هل لديك رد على تعقيب العضو ناصر اليماحي .

معالي / نورة بنت محمد الكعبي : (وزيرة الثقافة والشباب)

شكراً معالي الرئيس ، طبعاً التنسيق مع الجهات يجب أن يكون التنسيق مع السلطات المختصة وهي السلطات المحلية ، وأنا أشاطر سعادة العضو ناصر نعم ، هناك أهمية قصوى لهذه الآثار



والترميم والتوعية وورش العمل التي يجب أن ننسق بها ومع الجهات المحلية في كل إمارة مختصة ، وعلى ما أعتقد أن قنوات الوزارة دائماً مفتوحة للتشاور أو للأسئلة ، ولكن في نفس الوقت كما ذكرت هناك مجلس للتراث مع الجهات المحلية والسلطات المحلية المختصة ، وسنقوم بالتواصل معهم وأيضاً إجراء ورش توعية ، وأتمنى أن تساعد هذه الورش التوعوية على فهم كيف يوضع إطار للسلطات المحلية المختصة ، هناك طبعاً تجارب في إمارات معينة مثل إمارة الشارقة وإمارة أبوظبي ، ومن الممكن أن نستعين بهذه الخبرات في المحليات التي لم تعمل حتى الآن على وضع إطار واضح في هذا الشأن .

وبالنسبة لمسألة عمل الوزارة : الوزارة دائماً ستكون متعاونة مع السلطات المحلية أو مع الأشخاص الذين لديهم أية أسئلة أو أية استفسارات بخصوص الآثار والمقتنيات الموجودة لديهم ، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزيرة ، سعادة الأخ ناصر اليماحي ، هل لديك تعقيب أخير ؟ تفضل .

سعادة / ناصر محمد اليماحي :

شكراً معالي الرئيس والشكر موصول لمعالي الوزيرة ، فعلاً هناك مجهود طيب من الوزارة وتواصل بشكل كبير خاصة مع الهيئات والمؤسسات المحلية في كل إمارة ، ونحن نرى مجهوداً طيباً من الوزارة وأيضاً من المؤسسات المعنية بالآثار والتراث في كل إمارة .

الحقيقة هناك بالفعل متاحف خاصة وباجتهاد شخصي منها ما هو متخصص بالمقتنيات البحرية أو البرية أو الجبلية ، وكذلك منها ما تختص ببعض الحرف أو المهن في الدولة ، وهي بالفعل بنوك لمعلومات تراثية وكنوز تاريخية للوطن ، وهناك مواطنين باحثين ومختصين ومهتمين في هذا المجال ، والحقيقة تراحم القطع الأثرية وتستولي على معظم الغرف عندهم ، وهي مشكلة حقيقية وواقع نجده في توفير مساحة جيدة لتلك المتاحف الخاصة ، فالتحدي - معالي الرئيس - يكمن بمرور الوقت وغياب المهتمين لعدم وجود دعم أو لكبر سن من يمتهن هذه الحرفة ، فقد نخسر المقتنيات والمتاحف لعدم وجود إطار تنظيمي وتشريعي يوطر العلاقات بينهم ، وكذلك بينهم وبين الوزارة ، فمن الطبيعي أنهم بحاجة ليكونوا تحت غطاء واحد كمتاحف خاصة ومقتنيين لهذه القطع يساعدهم على التعاون فيما بينهم والاستفادة من تجاربهم ، فهم الآن لا تربطهم ببعض أي علاقة أو تعاون .

معالي الرئيس ، وجود جمعية رسمية لأصحاب المتاحف الخاصة قد تكون فكرة جيدة لهم خصوصاً أنهم سوف يحتاجون الدعم من الوزارة للوصول إلى هذه الجمعية ، عدم وجود دعم



حقيقي لهذه المتاحف سواء الدعم المالي أو الترويجي أو التنظيمي لهم مع أهمية وجود مرجعية فنية لمساعدتهم على حفظ وعرض ما يوجد لديهم بالطرق الفنية الصحيحة حفاظاً على هذه المقتنيات لأطول فترة ممكنة والاستفادة القصوى منها لصالح الدولة .

في نهاية الأمر نحن نحتاج لجهود حقيقية أكبر تجاه هذا الأمر ، فما نتحدث عنه هو تاريخ وإرث مطلوب منا الحفاظ عليه بشكل أكبر مما هو عليه الآن .

معالي الرئيس ، أنا كلي ثقة حقيقة أن الموضوع الآن وصل مباشرة إلى معالي الوزيرة ، وهي أكثر حرصاً منا على هذا الأمر ، لذلك أنا أكتفي بهذا الطرح ، ومتفائل جداً إن شاء الله أن تكون هناك بعض القرارات التي تساهم في تطوير ودعم أصحاب هذه المتاحف الخاصة ، وشكراً معالي الرئيس والشكر موصول لمعالي الوزيرة .

معالي الرئيس :

شكراً لسعادة العضو ناصر اليمحي ، معالي الوزيرة ، هل لديك تعقيب أخير .

معالي / نورة بنت محمد الكعبي : (وزيرة الثقافة والشباب)

شكراً معالي الرئيس وأشكر سعادة العضو ناصر ، وإن شاء الله سنكون على تواصل أكثر بخصوص الخطوات المقبلة لما تم مناقشته ، وشكراً .

2. سؤال موجه إلى معالي / نورة بنت محمد الكعبي – وزيرة الثقافة والشباب من سعادة العضو /

أحمد عبدالله الشحي حول " إيقاف الورش والمهرجانات الثقافية والمسابقات التراثية " .

معالي الرئيس :

تفضل سعادة الأخ أحمد الشحي بتلاوة نص السؤال .

سعادة / أحمد عبدالله الشحي :

نص السؤال :

" إعمالاً لنص المادة (143) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى

معالي/ نورة بنت محمد الكعبي – وزيرة الثقافة والشباب :

لقد كانت الوزارة ترعى الكثير من المهرجانات والورش والمسابقات التراثية سنوياً ، مما كان له الأثر الإيجابي في الحفاظ على الموروث والثقافة المحلية والشعبية في المجتمع الإماراتي بشكل عام وعلى النشء بشكل خاص .

فما هي أسباب إيقاف مثل هذه المهرجانات والورش والمسابقات التراثية ؟ "

معالي الرئيس :

تفضلني معالي الوزيرة بالرد على السؤال .



معالي / نورة بنت محمد الكعبي : (وزيرة الثقافة والشباب)

شكراً معالي الرئيس ، شكراً سعادة العضو أحمد عبدالله الشحي على تقديم هذا السؤال .
طبعاً في وزارة الثقافة هناك سبب ، نعم كانت هناك ورش وكانت هناك مسابقات ولكن مهم جداً أن نركز على استراتيجية الوزارة المقررة من مجلس الوزراء على وضع سياسات وتشريعات تنظم القطاع الثقافي والإبداعي في الدولة ، هذه الاستراتيجية الجديدة التي نعمل بها على مدار السنوات السابقة تنظر لهذا الإطار بطريقة مختلفة تماماً ، وهذا الإطار - أيضاً - والنقاط الأخرى هي كيف نسهم في تنمية وازدهار المساهمات الثقافية والإبداعية في استدامة اقتصاد معرفي ، وثالثاً الحفاظ على الهوية الإماراتية والارتقاء بالقطاع الثقافي بشكل إبداعي مبتكر بهدف تعزيز مكانة دولة الإمارات على الخريطة الثقافية العالمية ، وفي هذا السياق أجرت الوزارة دراسة تفصيلية على وضع القطاع الثقافي في الدولة ، وعقدت عدة ورش عمل مع أفراد المجتمع والعاملين في القطاع الثقافي والخبراء حيث أسفرت النتائج عن :

أولاً : وجود ازدواجية في عمل الوزارة والجهات الثقافية المحلية في هذا الخصوص الأمر الذي يظهر حاجة القطاع الثقافي في دولة الإمارات وحاجة شديدة جداً - معالي الرئيس - إلى تنظيم وتوفير سياسات وتشريعات اتحادية لتمكين القطاع وتعزيزه وفقاً لأفضل الممارسات الثقافية المطبقة على المستويين الإقليمي والدولي .

ثانياً : تعمل وزارة الثقافة والشباب على دعم القطاع الثقافي في الدولة بالتنسيق مع الجهات الحكومية المحلية لتنمية وتحفيز المبادرات الثقافية وأهمها : دعم جمعيات الفنون الشعبية إذ تقوم الوزارة سنوياً بتقديم دعم مادي قدره (4.5) مليون درهم إلى الجمعيات المهتمة بالتراث غير المادي في الدولة بكافة أشكاله .

ثالثاً : تأسيس مجلس التراث ، حيث أسست الوزارة العام الماضي مجلساً للتراث يضم في عضويته الهيئات المحلية والمؤسسات الفاعلة في مجال التراث بهدف تنسيق الجهود ووضع خارطة طريق موحدة للفعاليات والمبادرات التراثية في الدولة ، ويتولى مجلس التراث القيام بمجموعة من المهام والاختصاصات أهمها : مناقشة ودراسة أهم الموضوعات المتعلقة بالنظم والاستراتيجيات التراثية، ودراسة الاحتياجات التشريعية والتخطيط المشترك للمجال التراثي ، وتبادل الخبرات ومشاركة التجارب وأفضل الممارسات ، كما تعمل الوزارة على خطة عمل للمراكز الثقافية والشبابية ، فكما تعلم - معالي الرئيس والأعضاء الكرام - بسبب التشكيل الوزاري تم دمج الهيئة الاتحادية للشباب مع الوزارة ، وهناك مراكز عدة الآن في مختلف الإمارات ، لذلك



الآن يجب أن نركز على تفعيل ووضع أجندة فعاليات ومبادرات موحدة تلبي احتياجات المجتمع المحلي في الدولة .

كذلك وظفت وزارة الثقافة والشباب التقنيات الحديثة خلال فترة (كوفيد 19) لضمان استمرار الحراك الثقافي في الدولة من خلال التنسيق مع مختلف الشركاء والمؤسسات المحلية حيث حقق المخيم الصيفي الذي نظّمته الوزارة بنسخته الافتراضية نتائج مهمة حيث حضره أكثر من (43) ألف شاب سجلوا في (500) فعالية مختلفة ، كما تعاوننا مع أكاديمية أبوظبي الحكومية في تقديم (4000) دورة تدريبية للموهوبين والمبدعين من عدد من الجامعات العالمية المرموقة .

على مستوى الجوائز والمسابقات : فقد كرمت جائزة البردة التي أطلقتها الوزارة منذ 2004 أكثر من (300) فنان من مختلف دول العالم في مجالات الفنون والثقافة الإسلامية ، كما نحرص على دعم القطاع الخاص ورعاية الثقافة والتراث مثل جائزة عوشة بنت خليفة السويدي للشعر النبطي وذلك بهدف المحافظة على إرثها الثقافي العريق ، وتشجيع الأجيال الناشئة للتعرف إلى الشعر النبطي الأصيل ، كما أود أن أشير إلى الدور المحوري الذي تقوم به وسائل الإعلام المحلية في الدولة في إبراز الموروث الشعبي ، فهناك الكثير من المسابقات والجوائز التي تكون سواء على التلفاز أو تكون على الإذاعة في نفس الوقت .

تقوم الوزارة - أيضا - بتمثيل الدولة في متاحف المشاركات الثقافية والتراثية الخارجية وتعزيز حضور الدولة في المحافل الثقافية العالمية لتعريف العالم على ملامح ثقافة وتراث الإمارات حيث شاركت الوزارة بفعاليات ومبادرات في كل من فرنسا ورومانيا وإيطاليا وكوريا والمكسيك والصين والكويت والمملكة العربية السعودية .

ختاماً ، أرجو أن يكون هذا الرد يجيب على استفسارات العضو الكريم ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزيرة ، سعادة الأخ أحمد عبدالله الشحي ، هل لديك تعقيب ؟ تفضل .

سعادة / أحمد عبدالله الشحي :

جزاك الله خيراً معالي الرئيس ، وشكراً معالي الوزيرة ، وأشكركم على جهودكم ووضع الاستراتيجيات الموجودة عندهم ، وهذا شيء ملموس حقيقة ، ولكن كان عندنا أكثر من مهرجان تم عمله في السابق وانتهى في الوقت الحالي ، فحرام أن ينتهي ما تم بناؤه في لحظة مثل " ورشة الأجيال " و " جائزة المدرسة المتميزة " ، و " مهرجان الإمارات " ، و " مهرجان الموسيقى " ، و " جائزة المدرسة المتميزة " ، و " المكنز " وهو أهم شيء من الأشياء التي عمل بها ، ولكن الآن لا نراه ، فنتمنى من معالي الوزيرة أن تأخذ هذا الموضوع بعين الاعتبار ، وشكراً معالي الرئيس .



معالي الرئيس :

شكراً سعادة الأخ أحمد عبدالله الشحي ، معالي الوزيرة ، هل لديك تعقيب على تعقيب العضو ؟
تفضلي .

معالي / نورة بنت محمد الكعبي : (وزيرة الثقافة والشباب)

شكراً معالي الرئيس ، أنا أتفق مع سعادة العضو أحمد ، نعم يجب أن نفعل هذا الموضوع ، وكما ذكرت إن شاء الله بعد دراسة كل المراكز بسبب أننا الآن أصبحنا تحت وزارة واحدة فيجب أن يكون هناك تنسيق مع الجانب المحلي وتنسيق - أيضاً - مع وزارة التربية والتعليم وكذلك مع وزارة تنمية المجتمع ومع الأهالي لأن كل مركز سيكون له نظرة مختلفة ، وكل منطقة لها -أيضاً- احتياجات أو فعاليات متنوعة ، وأتطلع - معالي الرئيس - في المستقبل أن نشارك الإخوة الأعضاء بالخطة المستقبلية في هذا الشأن بعد انتهاء الدراسة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزيرة ، سعادة الأخ أحمد الشحي ، هل لديك تعقيب أخير ؟ تفضل .

سعادة / أحمد عبدالله الشحي :

فقط أود شكر معالي الوزيرة وجزاها الله خيراً على جهودها .

معالي الرئيس :

شكراً سعادة العضو أحمد عبدالله الشحي ، ونتمن حضورك معالي الوزيرة ، وهذا المكان -أيضاً- ليس بغريب عليك حيث كنت عضواً فيه ، وكذلك وزيرة للدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي، لذلك يسعدنا دائماً الترحيب بك ، ويسعدنا - أيضاً - تفاعلك مع أسئلة الأعضاء ، ونتمنى لك دائماً التوفيق .

معالي / نورة بنت محمد الكعبي : (وزيرة الثقافة والشباب)

شكراً معالي الرئيس ، وأنا دائماً أتشرف وأسعد بتواجدي معكم ومع الإخوة الأعضاء ، نعم نحن فريق واحد ، وأتطلع - أيضاً - لمناقشات أو أسئلة أو - أيضاً - تواصل مباشر مع الأعضاء في أي موضوع يساعد على نهضة هذا البلد الكريم ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، نتمنى لمعاليتك التوفيق أنت وزملائك في الوزارة .

3. سؤال موجه إلى معالي / حسين بن إبراهيم الحمادي - وزير التربية والتعليم من سعادة

العضوة / د. شيخة عبيد الطنجي حول " الإجراءات التحفيزية لجذب الكفاءات المواطنة

لمهنة التعليم والمحافظة عليهم في مؤسسات التعليم العالي " .



معالي الرئيس :

يسعدني الترحيب بمعالي حسين بن إبراهيم الحمادي - وزير التربية والتعليم ، وأصحاب السعادة الوكلاء المساعدين وبقية زملائهم فأهلاً وسهلاً بكم معالي الوزير في جلستنا اليوم .
تفضلني سعادة الدكتورة شيخة الطنجي بتلاوة نص السؤال .

سعادة / د. شيخة عبيد الطنجي :

نص السؤال :

" إعمالاً لنص المادة (143) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / حسين بن إبراهيم الحمادي - وزير التربية والتعليم :
ما هي الإجراءات التحفيزية المتبعة في مؤسسات التعليم العالي لجذب الكفاءات المواطنة لمهنة التعليم والمحافظة عليهم ؟ "

معالي الرئيس :

تفضل معالي الوزير بالرد على السؤال .

معالي / حسين بن إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

معالي الرئيس ، سعادة الدكتورة شيخة ، بالنسبة لمنظومة استقطاب العاملين في الجامعات الحقيقة أن الجامعات في دولة الإمارات هي جامعات مستقلة لها استقلال ذاتي ، فهي لديها معاييرها في التوظيف واختيار الكوادر المناسبة لها ، ونحن في وزارة التربية والتعليم نتعاون مع الجامعات في حالة رغبتهم في ابتعاث طلبة مواطنين للدراسات العليا " الماجستير والدكتوراة " ثم توظيفهم في قطاع التعليم العالي ، ولكن ليس من دور الوزارة التوظيف أو دعم التوظيف في هذه الجامعات لأن هذه الجهات هي جهات مستقلة ولها معاييرها وأسلوبها في اختيار الدكاترة الذين يتناسبون مع خطط الجامعات ، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، سعادة الدكتورة شيخة الطنجي ، هل لديك تعقيب ؟ تفضلني .

سعادة / د. شيخة عبيد الطنجي :

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزير.

الحقيقة نعم مؤسسات التعليم العالي هي جهات مستقلة ولكنها تقع تحت إشراف وزارة التربية والتعليم، فأنا أتحدث عن أهم صرحين في مؤسسات التعليم العالي ، وقبل أن أستطرق وأتحدث عن مداخلتي بأود التأكيد أن كثير من القوانين تقع تحت طائلة وزارة التربية والتعليم ، فهي ليست هيئة اتحادية مستقلة بذاتها ولكن تحت إشراف التعليم العالي ، فأنا أتحدث عن مؤسسات التعليم



العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة وبالتحديد عن الكادر التعليمي المواطن في هذه المؤسسات ، فنسب التوطين فيها خجولة جداً ، فقد بلغت نسبة التوطين في جامعة الإمارات العربية المتحدة (29%) بينما جامعة زايد (5%) ، وهذه النسب لاترضي الطموح ولا تواكب توجهات الدولة في التوطين حيث يتسرب سنوياً من جامعة الإمارات العربية المتحدة ما لا يقل عن استاذين سنوياً ، وفي أحسن الأحوال أستاذ واحد ، فرواتب أعضاء هيئة تدريس المواطنين لا زالت لا تتناسب مع مؤهلاتهم الأكاديمية وأوضاعهم الاجتماعية مقارنة بزملائهم في الوزارات والمؤسسات الاتحادية الأخرى .

يُقدم لعضو هيئة التدريس رسوم دراسية لثلاثة أبناء فقط ، فإذا كان لدى عضو هيئة التدريس عدد أكبر من الأبناء فهذا يُعد عبء مادي أكبر أو الاختيار الآخر أن لا يستفيد من هذا الامتياز ليكون عادلاً بين أبنائه ، وأخيراً علاوة الترقيات من رتبة علمية إلى أخرى غير مشجعة أو محفزة حيث تبلغ علاوة الترقية من استاذ مساعد إلى أستاذ مشارك (1500) درهم ، وإذا تم تكليفه بوظيفة إدارية تُلغى عنه العلاوة الأكاديمية بدلاً من احتسابها في الراتب الأساسي حيث لا يمكن لعضو هيئة التدريس أن يجمع بين العلاوتين مما شجع على عدم التركيز على العمل الأكاديمي والبحثي . كل ما ذكرت بعدد كبير من أعضاء هيئة التدريس المواطنين وخاصة المتميزين منهم إلى هجر مؤسسات التعليم العالي والالتحاق بوظائف تقدم امتيازات مادية أفضل تناسب مؤهلاتهم الأكاديمية وخبراتهم وتدعم وضعهم الاجتماعي والمادي .

معالي الرئيس ، معالي الوزير ، للمحافظة على أعضاء هيئة تدريس المواطنين ولجذب أفضل الكفاءات لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي نؤكد على أهمية رفع الراتب الأساسي لعضو هيئة التدريس ليتناسب مع وضعه الاجتماعي والمادي وليكون منافساً لبقية الوظائف في المؤسسات والوزارات الاتحادية الأخرى .

كذلك احتساب علاوة الترقية الأكاديمية في الراتب الأساسي وعدم إلغائها عند التكليف بالعمل الإداري ، وأنا وضعت بعض المقترحات التي أتوقع أن تساعد في جذب الكوادر المواطنة . دعم المدارس الخاصة المتميزة التي تقدم الخصومات والمنح الدراسية لأبناء أعضاء هيئة التدريس .

احتساب علاوة الترقية الأكاديمية في الراتب الأساسي وعدم إلغائها عند التكليف بالعمل الإداري، وقد وضعت بعض المقترحات وتوقعي أن هذه المقترحات ستساعد في جذب الكوادر المواطنة. دعم المدارس الخاصة المتميزة التي تقدم الخصومات والمنح الدراسية لأبناء أعضاء هيئة التدريس خاصة وأن عدد لا بأس منهم لديهم أبناء قد درسوا خارج الدولة.



منح أعضاء هيئة التدريس بدل تذاكر سفر لهم ولأسرهم عدالةً مع مؤسسات اتحادية أخرى، لدينا جامعتين اتحاديتين واحدة تقدم تذاكر سفر والأخرى لا تقدم.

تخفيض نصاب التدريس وخاصة للأستاذ المساعد من 24 ساعة تدريسية إلى 18 ساعة وتقليلها إلى 12 ساعة لمن يشارك في البحوث الممولة لكي يتمكن من الإسهام في البحث العلمي وتقديم الدراسات الاستشارية لمؤسسات المجتمع، أرجو من معالي الوزير تبني التوصية المرفوعة من المجلس الوطني والموافق عليها من مجلس الوزراء الموقر في 2018 والتي توصي بإعادة النظر في الرواتب والبدلات والحوافز لأعضاء هيئة التدريس العاملين في قطاع التعليم العالي وتعديل نظام الترقيات والأكاديمية والمالية بما يضمن استقطاب المزيد من الكوادر الأكاديمية المواطنة. شكراً لمعالي الوزير حضوره وتفهمه ورغبته الحقيقية التي لا نزايد عليها في خدمة أبناء الوطن ولكنها أمانة أردت إيصالها، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً سعادة الدكتورة شيخة عبيد الطنجي، معالي الوزير هل لديك تعقيب على تعقيب العضوة؟ تفضل.

معالي / حسين بن إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكراً معالي الرئيس، سعادة الدكتورة شيخة أشكرك على هذه المداخلة ولكن في الحكومة هناك صلاحيات معينة وهي التي تطالب بها سعادة الدكتورة شيخة وهي صلاحيات الجامعات، ونحن سننقل لهم هذا التصور وكذلك هناك شيء يخص الموارد البشرية وإن شاء الله سننقل لهم هذه المقترحات ويمكن سؤالهم مباشرة أو سنتابع معهم هذا الموضوع في التعليم العالي، ولكن كمنظومة التعليم من ناحية التعيين والاختيار والمزايا والرواتب في دولة الإمارات هي تنافسية لذلك نحن نستقطب والله الحمد أفضل الدكاترة في المنطقة، كذلك وزارة التربية والتعليم تدعم بشكل كبير تأهيل المواطنين في الدراسات العليا مثل الماجستير والدكتوراه وجامعة الإمارات لديها تجربة مميزة في ابتعاث طلبة الجامعة للحصول على الدراسات العليا لتأهيلهم ليكونوا دكاترة في الجامعة، وشكراً معالي الرئيس وشكراً لسعادة الدكتورة شيخة.

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير، دكتورة هل لديك تعقيب أخير؟ تفضلي.

سعادة / د. شيخة عبيد الطنجي:

شكراً معالي الرئيس، أردت فقط أن أؤكد أنه منذ 2018 مؤسسات التعليم العالي والأكاديميين خاصة ينتظرون هذه العلاوات والمزايا التي وعدوا بها، نحن نلاحظ أن هذه المؤسسات وخاصة جامعة



الإمارات هي مؤسسة بحثية ومعظم المتميزين فيهم بحثياً وعالمياً هم من إخواننا الوافدين، المواطنين لهم وضع مختلف لأن التحديات وظروفهم مختلفة، فلا بد أن ندعمهم ونحتفظ بهم، نعم لدى جامعة الإمارات مكتب للمعيدين وتستقطب أفضل الكفاءات وتبعثهم للخارج ولكن عند عودتهم تستقطبهم الجهات الأخرى لأنهم متميزين، لذلك نحن نريد أن نحافظ على هذه الكفاءات ونحتاج إلى جهود الوزارة لدعم المواطنين في هذه المؤسسات، وشكراً معالي الرئيس وشكراً معالي الوزير.

معالي الرئيس :

شكراً لسعادة الدكتورة شيخة الطنجي، معالي الوزير هل لديك تعقيب على سعادة الدكتورة؟ تفضل.

معالي / حسين بن إبراهيم الحمادي: (وزير التربية والتعليم)

معاليك أنا أشكر الدكتورة شيخة على هذه المداخلة وإن شاء الله سنتابع الموضوع.

معالي الرئيس :

والآن ننتقل إلى السؤال الرابع.

4. سؤال موجه إلى معالي / حسين بن إبراهيم الحمادي – وزير التربية والتعليم من سعادة العضوة / صابرين حسن اليمحي حول " الخطط البديلة وفرص التعليم المتاحة للطلاب الذين تعذر عليهم اجتياز اختبارات (امسات ، آيلتس) "

معالي الرئيس :

سعادة صابرين حسن اليمحي تفضلي بتلاوة نص السؤال.

سعادة/ صابرين حسن اليمحي: (مراقب المجلس)

"إعمالاً لنص المادة (143) من اللائحة الداخلية للمجلس فإني أرجو توجيه السؤال التالي إلى

معالي/ حسين بن إبراهيم الحمادي – وزير التربية والتعليم :

يعاني الكثير من الطلاب من عدم المقدرة على اجتياز اختبارات (امسات ، آيلتس) وبالتالي يتعذر عليهم الالتحاق بالجامعات والكليات الحكومية .

فما هو دور الوزارة في إيجاد فرص تعليم وخطط بديلة للطلاب الذين لم يتمكنوا من اجتياز اختبارات (امسات، آيلتس)؟" .

معالي الرئيس :

شكراً، معالي الوزير تفضل.

معالي / حسين بن إبراهيم الحمادي: (وزير التربية والتعليم)

معالي الرئيس، شكراً لسعادة صابرين، بالنسبة لمنظومة الاختبارات فقد نوقش هذا الموضوع من قبل في المجلس الوطني وكان التحدي كبيراً لأبنائنا الطلبة وتكاليف الأيلتس والاختبارات الأجنبية



كبيرة وعرضنا كوزارة تربية وتعليم اختبار بديل وهو الإمسات وعرض على المجلس الوطني وتم العمل به حالياً وهو اختبار مجاني لجميع المواطنين والمقيمين على أرض الوطن للدخول للجامعات.

الجامعات ليست فقط اللغة الإنجليزية هي المهارة المطلوبة للنجاح في التعليم العالي، النجاح يتطلب مهارات أخرى سواء كانت مهارة الرياضيات أو اللغة العربية واللغة الإنجليزية والمواد العلمية والمهارات يجب أن تكون متكاملة للطلاب، لذلك فإن اختبار الإمسات يغطي اللغة الإنجليزية والرياضيات والفيزياء واللغة العربية وجاري تطوير اختبارات أخرى حتى تكون مقياساً مناسباً للجامعات في اختيار الطلبة، ولدينا 12 سنة تعليم في دولة الإمارات والله الحمد حيث تم تطوير المناهج لرفع الكفاءات ومهارات الطلاب ويجري دائماً المراجعة مع الجامعات في معايير القبول في تخصصات معينة حتى يمكن الجامعات من تحقيق نسب إنجاز في هذه التخصصات، والله الحمد هناك تحسن كبير حيث تمكنا من إلغاء السنة التأسيسية وهي سنة دراسية كاملة بسبب رفع كفاءة ومهارات الطلبة في منظومة التعليم العام، هناك عدد معين من الطلبة في العام الماضي لم يتمكنوا من اجتياز الإمسات وعددهم محدود وقد تم إجراء برنامج صيفي لهم وإعادة اختبار وكذلك تم العمل مع كليات التقنية على برنامج تيسير لتمكينهم من اجتياز النتيجة المطلوبة وهي كانت 58 وهو مستوى بسيط في اللغة الإنجليزية وهم حالياً في مقاعد الدراسة وإن شاء الله سوف تصدر النتائج مع نهاية الفصل الدراسي الحالي، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير، سعادة صابرين اليماحي هل لديك تعقيب على رد معالي الوزير؟ تفضلي.

سعادة/ صابرين حسن اليماحي :

شكراً معالي الرئيس والشكر موصول لمعالي الوزير مثنين الجهود المبذولة من قبلهم لتطوير العملية التعليمية في الدولة.

معالي الرئيس، من المعلوم أن دولتنا هي دولة العلم وتدفع بجميع مواطنيها وتحثهم على العلم والتعلم ولذلك رصدت الجوائز القيمة للمتفوقين وكرمتهم، وقد تجاوز الاهتمام بالعلم والحرص على الاستمرار فيه إلى أبعد من ذلك حيث خصصت الدولة الإجازات الدراسية للموظفين والبعثات الدراسية الممولة من قبل الحكومة، وكل هذا يصب في نهج الدولة والقيادة الرشيدة لتذليل الصعاب وتمكين المواطنين من الحصول على أعلى الشهادات محلياً وعالمياً لخدمة هذا الوطن، ولكن - معالي الرئيس وللأسف - فنحن نعيش واقع نجد أن طموح بعض الطلبة المواطنين يتبدد أمام بعض سياسات التعليم العالي التي وضعت أمامهم حجر عثرة تحبطهم وتهدر طاقاتهم متمثلة



في شرط اجتياز اختبار قياس المهارات الإنجليزية من خلال اختبار الأيلتس أو الإمسات، وتسلبهم الحق الذي يكفله لهم الدستور وشدد عليه ولاية الأمر، معالي الرئيس، لقد درس هذا الطالب اثنتا عشر عاماً كسب فيها الكثير من المعارف والعلوم والمهارات التي زودته بها الوزارة نفسها وصرفت عليه الدولة حتى أنجزها ليأتي هذا الاختبار فتكون كل هذه المعطيات بلا وزن أمامه، وتتفرد مهارة مكتسبة على عرض كل مقومات الطالب العلمية ونسبته الثانوية وتكون هي الفاصل في تحديد مستقبله التعليمي والاستمرار فيه.

معالي الرئيس، ما فائدة تدريس مادة اللغة الإنجليزية في المدارس عندما يتخرج منها طالب غير قادر على أن يحصل على درجة تمكنه من القبول في الجامعات والكليات داخل الدولة؟.

معالي الرئيس ، أغلب دول العالم المتقدمة يكون التعليم فيها بلغتها الأم ولذلك هم متقدمين في الكثير من مناحي العلوم، والكثير من الدراسات تفيد بأن التعليم باللغة الأم للطالب تكون نتائجه مبهرة جداً ولذلك أوجه السؤال لمعالي الوزير عن ماهية الإجراءات التي تتخذها الوزارة للتعامل مع مثل هذه الحالات خاصة ولو أننا توجهنا بهم للمعاهد الفنية في حال عدم حصولهم على هذه الاختبار رغم محدودية تداخل الدولة ليكتسبوا معارف فنية أو زراعية أو اقتصادية إلا أنهم يواجهون شبح هذا الاختبار مرة أخرى، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً سعادة صابرين اليماحي، معالي الوزير هل لديك تعقيب على تعقيب العضوة؟ تفضل.

معالي/ حسين بن إبراهيم الحمادي: (وزير التربية والتعليم)

معالي الرئيس، أستاذة صابرين، أظن أن هناك سوء فهم، فأني طالب ثانوية عامة له كرسي في التعليم العالي ونحن نتابع الطلبة عن طريق منظومة التسجيل، إذا لم يحقق الطالب الشروط الدنيا للقبول كما قلت سابقاً فإننا نفتح له برنامج تجسير، بالتالي ليس هناك طالب حرم من الدخول للتعليم العالي، إذا لم يحضر الطالب البرنامج الصيفي للتقوية ولم يحضر برنامج تجسير المتاح وهي متاحة، فإذا كان هناك طالب لم يحضر هذه البرامج فزودنا باسمه وسنتابع معه، ولكن كمنظومة تعليم في دولة الإمارات أن كل طالب يعطى الفرصة في التعليم العالي حسب قدراته وإمكانياته، وكذلك هناك سوء فهم وهو أن اللغة الإنجليزية هي أساس التعليم العالي، يا إخواني لا، حتى يتمكن الطالب من النجاح في التعليم العالي فإن ذلك يتطلب مهارات أخرى غير اللغة الإنجليزية، يتطلب ذلك مهارات الرياضيات واللغة العربية والتفكير الإبداعي، هناك مهارات أخرى كثيرة تضمن أن نسبة الإنجاز أو التمكن من التخرج من التعليم العالي تكون عالية جداً في دولة الإمارات، لذلك هناك خلط لدى بعض الناس أن اللغة الإنجليزية هي الأساس وهذا غير



صحيح، ولكنها لغة تستخدم للتدريس فقط، وكذلك نحن نشجع الآن على دعم اللغة العربية في بعض التخصصات وفتح مجالات حسب حاجة السوق والاحتياجات المطلوبة لسوق العمل، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير، سعادة صابرين اليماحي هل لديك تعقيب أخير؟ تفضلي.

سعادة/ صابرين حسن اليماحي: (مراقب المجلس)

نعم شكراً معالي الرئيس، شكراً معالي الوزير، نحن نتحدث عن واقع موجود وملمس فنحن كلنا لدينا أبناء في الثانوية العامة وتخرجوا من الثانوية العامة وفعلاً صدموا باختبار الأيلتس، لدي طلبة موجودين ومحادثاتهم موجودة، نسبتهم في الثانوية العامة في المسار المتقدم ونسبتهم 90% وهم يجلسون في البيوت الآن، هذا واقع موجود، وعندما أخذتهم كليات التقنية كانت نسبتهم 900 في الإمسات حيث أخذتهم في الفصل الأول كتهيئة، وبعد الفصل الأول إذا لم يحصلوا على الإمسات في الدرجة 1250 أو حصلوا على الأيلتس بدرجة 5 أو 5.50 يتم فصلهم من الجامعة، وهذا واقع موجود - طال عمرك - في المنازل وأعتقد ربما يشاركني الإخوة بذلك، فهذه أزمة موجودة لدى أولياء الأمور، وكذلك بالنسبة لطلبة حملة البكالوريوس الراغبين في إكمال تعليمهم العالي كالمجستير فهم يواجهون نفس المشكلة، امتحان الأيلتس بدرجة معينة إذا لم يحصلوا عليها فإنهم يحرمون من الاستمرار في الدراسة، معالي الرئيس باعتقادي أنه لا يجب منع أي مواطن من مواصلة التعليم بسبب عدم حصوله على نسبة معينة في مهارة معينة قد يكتسبها أشخاص دون غيرهم خاصة إن لم يتساووا في فرص الحصول عليها لاختلاف مدارسهم أو حتى مدرسيهم، ولا يجب أن يعاقب عليها الطالب بحرمانه من فرصة التدرج في تعليمه الجامعي وعلى الوزارة إعادة النظر بهذا الشرط ويكون تقييم الطالب في جميع المواد التي درسها على مدى سنين عديدة لتكون هي المقياس الحقيقي ليفسح المجال أمامهم ويمكنهم من القبول في الجامعات، ونحن لا نختلف على أهمية تعلم اللغة ولكننا لا نقبل بأن تكون هذه النقطة هي المحرك الأساسي لمستقبل أبنائنا، معالي الرئيس، هناك تفاوت منطقي في شروط القبول للكليات التخصصية داخل الجامعة الواحدة حسب نسبة الثانوية العامة وحسب المسار التعليمي الذي يختاره الطالب، حيث نجد أن كلية تشترط الحصول على 90% وكلية أخرى تشترط الحصول على 85% وهكذا، حسب التخصصات ومتطلباتها العلمية ولكنها جميعها تتوحد في درجة اختبار الأيلتس أو الإمسات، لماذا يا معالي الرئيس لا نجد هذا التفاوت حاضراً أيضاً لكل كلية من هذه الكليات بنسبة اختبار هذه المهارة؟



معالي الرئيس، هذه السياسة أثقلت كاهل أولياء الأمور بتكاليف هم في غنى عنها من أجل أن يجتاز أبناءهم اختبارات القبول، أدت إلى تدميرهم وسخطهم، وهذا ما لمستته من خلال الرسائل التي وردتني منهم على مواقع التواصل الاجتماعي وأيضاً الاتصالات الشخصية.

معالي الرئيس، إن ما تجره لنا هذه السياسة من سلبيات تعد كثيرة وخطيرة، فهي تزيد من نسبة البطالة كما وتزرع اليأس في نفوس هؤلاء الطلاب وتخلق لنا شخص سيكوباتي لما يشعر به من ظلم وحرمان من حقه في بناء مستقبله في دولة تمتد أيديها الخيرة لتبني مستقبل أبناء الدول العاجزة عن احتواء مواطنيها وتنتشر العلم في جميع الدول التي لا يستطيع أبناءها الحصول عليه، فهل يعقل أن يحرم أبناءها خاصة وأنهم قادرين وراغبين في مواصلة تعليمهم؟! بل نحن لدينا نماذج - معالي الرئيس - جالسين في منازلهم وخاصة الحاصلين على نسبة 90% - كما أسلفت - لأنهم لم يستطيعوا اجتياز هذا الاختبار فهم حالياً بلا دراسة، في المقابل هناك طلبة حصلوا على 70% وأكثر في الثمانين ولكنهم اجتازوا هذا الاختبار ودخلوا الجامعات وطردوا من الجامعة لعدم قدرتهم على الاستمرارية أو الثبات أو الحصول على درجات المساقات المطلوبة وهنا نتأكد بأن مهارة الإنجليزي لا تعني أن الحاصلين عليها هم الأقدر في الاستمرار في الدراسة.

معالي الرئيس، نحن في دولة اللامستحيل، دولة تحطم أمامها كل الحواجز والعوائق التي من الممكن أن تحول بينها وبين ما تصبوا إليه لإسعاد شعبها ورفع مكانتهم، لذلك على الوزارة إيجاد الحلول المناسبة لإدارة هذه الإشكالية والاستفادة من هذه الطاقات البشرية التي ستعود بالنفع على هذا الوطن المعطاء، هذا حديث الميدان من الطلاب وأولياء الأمور أنقله بكل شفافية لمعالي الوزير ونحن كلنا ثقة بأن القادم سيكون لمصلحة هؤلاء الطلاب ودعمهم بكل ما يضمن لهم مستقبلهم، شكراً معالي الرئيس وشكراً معالي الوزير.

معالي الرئيس :

شكراً سعادة صابرين اليماحي، معالي الوزير تفضل بالرد على تعقيب العضوة.

معالي / حسين بن إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

معالي الرئيس، سعادة صابرين، أتوقع أن الطالب الحاصل على 90% وحاصل على 850 في الأيلتس من الجيد أن نحصل على اسمه حتى نرى هذه الحالة.

وبالنسبة لمنظومة التعليم في دولة الإمارات يا إخواني فقد تغيرت وتطورت ، حيث تدرس مواد بالإنجليزية في الثانوية العامة لرفع كفاءة وقدرة وإمكانيات الطلاب في اللغة الإنجليزية ليس لمجرد الحديث باللغة الإنجليزية ولكن لاستعمالها في الأمور العلمية، هناك مواد تدرس باللغة الإنجليزية في الثانوية العامة، وسنوياً مهارات الطلبة سواء كانت باللغة الإنجليزية أو اللغة العربية



فهي في ارتفاع مستمر لتحقيق مهارات القرن 21، وكما أشرت سابقاً لا يوجد هناك طالب منع من فرص التعليم العالي ولكن الطالب الذي لم يرغب بالتسجيل فهذا اختيار شخصي ولكن منظومة التعليم في دولة الإمارات في العام السابق فإن كل الطلاب سجلوا في الأنظمة، ومن لم يكن لديه مهارة حسب المعايير الدنيا فقد تم وضعه في برنامج تجسير والتحق بكليات التقنية، كذلك - معالي الرئيس، سعادة صابرين - منظومة التعليم في دولة الإمارات يحق للطالب في أول سنة من سنوات الجامعة الانتقال من جامعة إلى أخرى بشرط أن يحقق متطلبات الجامعة الأخرى، وشروط القبول في الجامعات مختلفة وغير موحدة، فكل جامعة تضع معايير معينة حسب التخصص وحسب المهارات المطلوبة وحسب البرامج التعليمية المعتمد لديها، الوزارة تضع الحدود الدنيا فقط أما الحدود المفتوحة فإن الجامعة هي التي تقرر ما يناسبها من مهارات سواء كان الإمسات أو الأيلتس، ونحن سنحاول تشجيع الجامعات على استخدام الإمسات لأنه مجاني ولا يكلف ولي الأمر شيئاً بعكس الأيلتس أو التوفل.

وكذلك أشارت صابرين أن بعض الطلبة كانوا متميزين باللغة الإنجليزية ولكن عند التحاقهم بالجامعات وجدوا صعوبات في عدم استكمال الدراسة بسبب عدم مهارتهم أو نقص المهارات في الرياضيات أو اللغة العربية أو العلوم الإنسانية وهذا نحن نعمل عليه في منظومة المدرسة الإماراتية وسنعالج كل نقاط الضعف. ولكن يجب أن يكون لدى الطالب الجدية كذلك، إذا دخل الطالب الجامعة ولم يجتهد ولم يثابر ولم يدرس فإن منظومة التعليم العالي لها معاييرها وإجراءاتها فحسب قوانين الجامعات وهي جامعات مستقلة فإنها تقرر مدى قدرة الطالب على متابعة تعليمه أو لا، ولكن كسياسة في دولة الإمارات فهي سياسة واضحة بأن يحصل كل طالب إماراتي على مقعد دراسي عند الانتهاء من الثانوية العامة والفرص متاحة للجميع، وكذلك لدينا تعليم فني وتقني وتخصصي لمن لديهم ميول لذلك، وتم عكس هذا التصور في منظومة التعليم العام في دولة الإمارات العربية المتحدة، شكراً معالي الرئيس وشكراً لسعادة الأخت صابرين.

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير، ننتقل الآن إلى البند السادس وهو الموضوعات العامة، وليتفضل سعادة الأمين العام بتلاوة نص الموضوع وأسماء مقدمي الطلب.

البند السادس : الموضوعات العامة :

- مناقشة موضوع " سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن الإشراف على المدارس " .

سعادة/ د. عمر عبدالرحمن النعيمي : (الأمين العام للمجلس)

نص الموضوع:



"يحظى قطاع التعليم باهتمام كبير من قيادة دولة الإمارات، التي تحرص على تزويد أبنائنا بالمهارات والمعارف العلمية والأكاديمية وتضعهم في مقدم أولوياتها، لإيمانها المطلق بأن التعليم هو الأساس في بناء أجيال قادرة على تحقيق رؤية الإمارات 2021 في الوصول إلى أفضل المراتب عالمياً، كما انه الأساس لضمان مواصلة مسيرة التنمية والريادة في المجالات كافة. ولذلك فإننا نود مناقشة موضوع سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن الإشراف على المدارس في إطار المحاور التالية:

1. تطوير جودة التعليم في القطاعين العام والخاص بما يحقق رؤية الإمارات 2021 واستراتيجية التعليم 2030.

2. معايير الوزارة في شأن استقطاب الكوادر التدريسية.

3. دور الوزارة في المتابعة والرقابة على المدارس بالدولة.

مقدمو الطلب:

ناصر محمد حميد اليمحي

ساره محمد أمين فلكناز

شذى سعيد علاي النقبى

د. شيخه عبيد سالم الطنجي

ضرار حميد عبدالله بالهول

عفراء بخيت بن هندي العلي

د. حواء سعيد الضحاك المنصوري

عدنان حمد محمد الحمادي"

معالي الرئيس :

تفضل سعادة سارة محمد فلكناز – مقرر لجنة شؤون التعليم والثقافة والشباب والرياضة والإعلام بتلاوة ملخص* تقرير اللجنة.

سعادة / سارة محمد فلكناز : (مقرر لجنة شؤون التعليم والثقافة والشباب والرياضة والإعلام)

"ملخص التقرير

أحال المجلس الوطني الاتحادي في جلسته الأولى من دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السابع عشر بتاريخ 2019/11/14 موضوع " سياسة وزارة التربية والتعليم

* تقرير اللجنة كاملاً ملحق رقم (1) بالمضبطة.



في شأن الإشراف على المدارس" إلى لجنة شؤون التعليم والثقافة والشباب والرياضة والإعلام؛ لدراسته وتقديم تقرير عنه للمجلس.

وعقدت اللجنة لهذا الغرض عدد (22) اجتماعاً لدراسة الموضوع، منها (11) اجتماعاً بمقر الأمانة العامة بدبي، وعدد (11) اجتماعاً عن بُعد، واستغرقت اللجنة في هذه الاجتماعات (10:117) ساعة. واطلعت اللجنة في هذه الاجتماعات على الدراسات والأوراق البحثية المعدة من قبل الأمانة العامة حول موضوع "سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن الإشراف على المدارس"، كما أعدت استبياناً حول المدرسة الإماراتية، يهدف إلى التعرف على التحديات التي تواجهها المدرسة الإماراتية، والتوصل إلى أهم المقترحات لتطوير منظومة المدرسة الإماراتية. كما اطلعت اللجنة على المعلومات الواردة من وزارة التربية والتعليم، واستمعت إلى آراء وردود ممثلي الحكومة ومدراء النطاق لوزارة التربية والتعليم، بالإضافة إلى دائرة التعليم والمعرفة بإمارة أبوظبي، وهيئة المعرفة والتنمية البشرية بإمارة دبي، ومجلس الشارقة للتعليم، وجمعية المعلمين بتاريخ 2020/1/8.

كما عقدت اللجنة عدد (4) حلقات نقاشية بعنوان "الواقع والطموح في المدرسة الإماراتية" في كل من:

- المركز الثقافي بإمارة رأس الخيمة بتاريخ 2020/2/16
- المركز الثقافي بإمارة الفجيرة بتاريخ 2020/2/24
- القصر الثقافي بإمارة الشارقة تاريخ 2020/2/26
- المركز الثقافي بإمارة أبو ظبي بتاريخ 2020/3/2

وذلك بهدف التعرف على أهم التحديات التي تواجه واقع المنظومة التعليمية بشكلها العام، وبإطار واسع الأفق والمساحة يتجاوز حدود الإشراف على المدارس، ويتلمس المسؤوليات والتحديات التي تتوافق مع رؤية الإمارات واستراتيجيتها في التعليم، بما يحقق مستهدفات الأجندة الوطنية. واجتمعت اللجنة بتمثلي الحكومة في وزارة التربية والتعليم بتاريخ 2020/3/9، و 2020/4/5 للرد على استفسارات اللجنة في شأن الموضوع، وحول تحديات تطبيق نظام التعلم عن بعد .

وفي هذا الصدد تثمن لجنة شؤون التعليم والثقافة والشباب والرياضة والإعلام مبادرة الحكومة الذكية التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله عام 2013، وتأتي في سياق توجهات الحكومة بتطوير الخدمات الحكومية، وتحقيق جودة حياة عالية لمواطني دولة الإمارات والمقيمين على أرضها، وفقاً لرؤية



الإمارات 2021. والتي اتسمت بالمرونة والجاهزية وكان لها دورها الفعال والحيوي ومردودها الحقيقي إبان تعرض العالم لجائحة كورونا.

واجتمعت اللجنة مع سعادة أعضاء المجلس الوطني الاتحادي المعنيين والمهتمين بالعملية التربوية والتعليمية للاستئناس برأيهم ومقترحاتهم في شأن تطوير المنظومة التعليمية بتاريخ 2020/4/22 و 2020/4/23.

وانتهت اللجنة إلى عدد من النتائج الأساسية وهي كالتالي:

❖ المحور الأول: تطوير جودة التعليم في القطاعين العام والخاص بما يحقق رؤية الإمارات 2021 واستراتيجية التعليم 2030

اتضحت للجنة عدة تحديات ارتبطت بهذا المحور مثل:

1. كثافة المنهج الدراسي وتراكماته المعرفية، وعدم ملاءمة الخطط الزمنية التي أثرت على جودة مخرجات التعليم، وأضعفت دافعية المتعلم والمعلم.
2. عدم ملاءمة أيام التمدرس وفترة الإجازات الفصلية المعتمدة مع بيئة ومناخ الدولة المختلف عن غيرها من الدول المتقدمة في جودة التعليم؛ مما أدى إلى امتداد العام الدراسي إلى فصل الصيف.
3. عدم مواءمة مخرجات التعليم العام مع شروط ومتطلبات القبول الجامعي؛ مما ترتب عليه تراجع عدد الطلبة المقبولين في الجامعات الحكومية خلال الأعوام (2017، 2018، 2019).
4. عدم توافق متطلبات المنهج التعليمي الحالي مع متطلبات نظام التعلم عن بعد، والفئات العمرية للطلبة، وكثافة الواجبات المنزلية للطلبة، وتعدد منصات التعليم الإلكترونية، وصعوبة فتح الروابط الإلكترونية للامتحانات وضعف الدعم الفني، بالإضافة إلى وجود ثغرات أمنية في بعض المنصات التعليمية الإلكترونية.
5. عدم ثبات عدد الحصص الأسبوعية (الخطة الدراسية) للغة العربية، وضعف التركيز على مهاراتها الأساسية في جميع مراحلها أدى إلى انخفاض "مؤشر نسبة الطلبة بمهارات عالية في اللغة العربية وفق الاختبارات الوطنية" من (68%) في عام 2017 إلى (48%) في عام 2018، بالإضافة إلى عدم وجود قانون يلزم المدارس الخاصة بتدريس مادة الاجتماعيات والتربية الوطنية باللغة العربية للطلبة الناطقين بها؛ مما أدى إلى ضعف مهارات القراءة والكتابة والتحدث لدى الطلبة.



6. التغيير السريع والمستمر للمناهج التعليمية، دون إعطاء الوقت الكافي لوضع المؤشرات اللازمة لقياس جودة وفاعلية تلك المناهج ومخرجاتها.

7. عدم جودة البنية التحتية للمبنى المدرسي لبعض المدارس أدى إلى عدم قدرتها على مواجهة الظروف المناخية مثل الأمطار الشديدة، بالإضافة إلى صعوبة ممارسة الطلبة للأنشطة.

8. ضعف خدمات الرعاية الصحية خاصة لأصحاب الأمراض المزمنة، وعدم تهيئة البيئة المناسبة لأصحاب الهمم والذي بلغ عددهم (14,169) طالباً وطالبة في السنة الدراسية 2018-2019.

9. انخفاض نتائج الطلبة في الاختبارات الدولية (TIMSS – PISA)؛ أدى إلى عدم تحقيق طموح الدولة في مستهدفات الأجندة الوطنية 2021.

10. ضعف التنسيق والتعاون بين وزارة التربية والتعليم والجهات التعليمية المعنية، لتحفيز المستثمرين المواطنين على الاستثمار في القطاع التعليمي الخاص.

❖ المحور الثاني: معايير الوزارة في شأن استقطاب الكوادر التدريسية

تبين للجنة عدة تحديات في شأن استقطاب الكوادر التدريسية مثل:

1. غياب الحوافز والامتيازات المالية، وزيادة نصاب معظم المعلمين من الحصص، إلى جانب الأعباء الإدارية، في ظل عدم وجود نظام للتدرج الوظيفي يسمح للمعلمين بالترقية؛ أدى إلى انخفاض نسبة التوظيف في الكادر التدريسي الحكومي والخاص، حيث بلغت نسبة التوظيف في عام 2019 (45%) في القطاع الحكومي وكانت نسبة الذكور منها (10%)، وفي القطاع الخاص بلغت نسبة التوظيف في الكادر التدريسي (0.3%)؛ مما أدى إلى ضياع فرص وظيفية في القطاعين الحكومي والخاص، وأثر سلباً على عدم تحقيق المستهدفات الوطنية في شأن رفع نسب التوظيف.

2. ضعف التنسيق والتعاون بين وزارة التربية والتعليم ومؤسسات التعليم العالي في شأن تأهيل كوادر تدريسية مواطنة متخصصة تلبي احتياجات مدارس الدولة، حيث بلغ إجمالي خريجي الكادر التدريسي المواطن (472) في عام 2018-2019 من إجمالي عدد المدرسين العاملين البالغ (21,153) معلماً في المدارس الحكومية.

3. استقطاب كوادر تدريسية من الخارج؛ بالرغم من وجود قوائم انتظار طويلة للخريجين المواطنين في مختلف التخصصات المطلوبة، حيث بلغ عدد الكوادر التدريسية غير المواطنة (2500) معلم في مختلف التخصصات والجنسيات في السنة الدراسية 2019-2020.



4. عدم ملاءمة معظم الدورات التدريبية مع احتياجات أعضاء الهيئة التدريسية، نظراً لتكرار موضوعاتها، وتكدسها في فترات زمنية محددة، أدى إلى انخفاض مؤشر جودة ومهارات المعلمين إلى ما نسبته (56%) على مستوى مدارس الدولة في عام 2019.
5. ضعف كفاءة بعض مقدمي الدورات التدريبية، انعكس سلباً على مؤشر تأهيل معلمين ذوي جودة وكفاءة عالية على مستوى مدارس الدولة.
6. عدم وجود آلية واضحة في سرعة توفير عمل الكادر التدريسي الاحتياطي، تسبب بتأخر الطلبة في إنهاء مقرراتهم الدراسية.
7. عدم توظيف مهنة مساعد معلم رياض الأطفال، بالرغم من وجود عدد من الخريجين حملة شهادات الدبلوم والتعليم العام.

❖ المحور الثالث: دور الوزارة في المتابعة والرقابة على المدارس بالدولة

واستنتجت اللجنة في دراستها لهذا المحور النتائج الآتية :

1. ضعف وتداخل أدوار الرقابة على المدارس الخاصة بين الوزارة والجهات التعليمية المحلية، أدى إلى انخفاض جودة التعليم في بعض المدارس الخاصة، وارتفاع الرسوم المدرسية بشكل متكرر.
 2. عدم وجود إشراف أكاديمي متخصص لدعم المدارس في الجانب الفني، والأخذ بيد المعلم لتجويد عملية التعلم والتعليم في جميع عناصرها.
 3. عدم تطبيق لائحة المخالفات السلوكية للطلاب على الرغم من اعتماد الوزارة للائحة الموحدة لإدارة سلوك الطلبة في المدرسة الإماراتية، إذ بلغت نسبة التمر لدى الطلبة 31% في عام 2018، وهي أعلى من المتوسط الدولي والتي تبلغ نسبته 23%.
 4. عدم تفعيل دليل الشراكة بين أولياء الأمور والمدرسة، والذي يبرز الدور الهام لولي الأمر في العملية التعليمية؛ مما أدى إلى ضعف العلاقة التفاعلية بين أولياء الأمور والمدرسة في تطوير المنظومة التعليمية.
 5. إعلان نتائج خريجي الثانوية العامة خلال العام الدراسي (2019 – 2020) وتغييرها دون تحديد آلية واضحة مما أدى إلى انخفاض نتائج الطلبة وتسبب في إرباك أولياء الأمور.
 6. عدم تفعيل بروتوكول موحد يلزم المدارس باتباع الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية السليمة للحفاظ على صحة وسلامة المجتمع المدرسي.
- وبناء على الاستنتاجات السابقة توصلت اللجنة إلى التوصيات التالية:



1. دراسة وإصدار قانون لاعتماد وتطبيق معايير واشتراطات للدراسة عن بعد حتى يكون خياراً جاهزاً للتطبيق.
2. رفع نسب التوطين في المدارس الحكومية والخاصة، وتحديدًا في مدارس الذكور من أجل تحقيق المستهدفات الوطنية.
3. تعديل نصاب الحصص الدراسية وسلم الترقيات الوظيفية والحوافز المالية والعينية المشجعة للكادر التدريسي في المدارس الحكومية، مقارنة بالوظائف الأخرى بالدولة.
4. تسريع إجراءات تكليف الكادر التدريسي الاحتياطي المواطن وتعيينه بدوام كامل؛ لتفادي تأخر الطلبة في إنهاء المنهج الدراسي المقرر لهم، وتوطين مهنة مساعد معلم رياض الأطفال من خلال استقطاب الخريجين.
5. تبني الطلبة الراغبين بدخول كليات التربية من خلال قرار مجلس الوزراء رقم (31) لسنة 2010 في شأن نظام رعاية خريجي الثانوية العامة المواطنين في القطاع الحكومي الاتحادي (برنامج مسار)؛ لاستقطاب كوادر تدريسية متخصصة تلبي احتياجات الدولة خصوصاً المعلمين الذكور.
6. ضرورة اشتراط نظام التتبع المسبق على الشهادات والتصديق عليها من سفارات الدولة في الخارج لجميع المعلمين الغير مواطنين المتقدمين للعمل بالدولة؛ وإلزامية إرفاق شهادة حسن سيرة وسلوك للمتقدم من دولته.
7. ضرورة اعتماد البرامج التدريبية للكادر التدريسي بناء على احتياجاتهم، وتكون أثناء الدوام الرسمي وفي مقر عملهم أو عن بعد، وتقييم مؤهلات المدربين قبل اعتمادهم، وقياس ذلك العائد على المعلم.
8. تطوير المناهج الدراسية بما يسهم في صقل مهارات وإمكانيات الطلبة، على أن تكون متوافقة وملائمة لبيئة ومجتمع دولة الإمارات ومتناسبة مع ساعات وأيام التمدن المقرر.
9. تفعيل الاشتراكات في الباقات الشهرية المخفضة للإنترنت خاصة لمن لديهم عدد من الأبناء في مراحل دراسية مختلفة.
10. العمل على تأمين المنصات التعليمية الإلكترونية من الاختراقات الأمنية بالتنسيق مع الجهات المعنية.
11. زيادة عدد البرامج التي تعنى باللغة العربية في المدارس الحكومية، وإلزام المدارس الخاصة بتدريس مادة الاجتماعيات والتربية الوطنية باللغة العربية للناطقين بها.



12. الاستعانة بمراكز بحثية مستقلة لقياس وتقييم المناهج التعليمية قبل اعتمادها؛ لتحقيق مخرجات تعليمية ذات كفاءة عالية، تحقق متطلبات القبول بالتعليم الجامعي، وتلبي احتياجات سوق العمل.

13. التسريع في بناء المجمعات المدرسية المتكاملة على مستوى الدولة، والقادرة على مواجهة الظروف المناخية المختلفة، والتي تمكن الطلبة من ممارسة الأنشطة، ومن بينها أصحاب الهمم حفاظاً على الصحة العامة، وإعداد دليل رعاية صحية بالتعاون مع وزارة الصحة ووقاية المجتمع والجهات المعنية، تلتزم به كل مدارس الدولة للتعامل مع الأخطار الصحية التي تواجه الطلبة، خاصة أصحاب الأمراض المزمنة وأصحاب الهمم.

14. تفعيل الدور الرقابي في الوزارة على مؤسسات التعليم العام والمدارس الخاصة، لرفع جودة التعليم ومراقبة ارتفاع الرسوم الدراسية.

15. تشجيع ومنح المستثمرين المواطنين امتيازات للاستثمار في القطاع التعليمي الخاص.

16. إعادة النظر في تطبيق البنود الواردة في اللائحة الموحدة لإدارة سلوك الطلبة والمتعلقة بمعالجة التنمر، والحد من انتشار الظواهر السلبية بين الطلبة.

17. ضرورة تفعيل دليل الشراكة بين أولياء الأمور والمدرسة الإماراتية، وتحديد الأدوار والمسؤوليات، التي تضمن فعالية وجودة المشاركة بين المدرسة وأولياء الأمور، بالإضافة إلى تحديد الحقوق والواجبات والإجراءات المتبعة، وإمكانية عقد اجتماعات منتظمة عن بعد، وتفعيل العلاقة التكاملية بما يضمن الصالح العام.

18. أهمية تفعيل التواصل الشفاف والمباشر بين الوزارة ووسائل الإعلام ومختلف شرائح المجتمع.

19. وضع بروتوكول موحد بشأن الإجراءات الاحترازية للتعامل السليم داخل مدارس الدولة في ظل انتشار الجائحة والحالات الطارئة للحفاظ على صحة وسلامة المجتمع المدرسي".
شكراً معالي الرئيس.

معالي الرئيس :

شكراً سعادة سارة محمد فلكناز – مقررة لجنة شؤون التربية والتعليم والثقافة والشباب والرياضة والإعلام والشكر أيضاً إلى اللجنة بكافة أعضائها السابقين والحاليين على جهودهم المميزة في هذا التقرير، ونثمن هذه الجهود وبالتأكيد هم استشعروا أهمية التعليم ولهذا حرصوا على أن يرتقي عملهم إلى مستوى مسؤوليتهم، سنفتح الآن باب التعليق على تقرير اللجنة ولكن للتوضيح فقط، يكون التعليق على التقرير بشكل عام وليست مناقشة الموضوع، تفضل سعادة علي جاسم.



سعادة/ علي جاسم أحمد:

شكراً معالي الرئيس، معالي الرئيس، معالي الأخ حسين بن إبراهيم الحمادي – وزير التربية والتعليم، أولاً أشكر رئيس ومقرر وأعضاء اللجنة والجهات والأفراد التي شاركت في تناول هذا الموضوع وحضور مناقشته، وهذا الموضوع هو موضوع هام يمس التعليم الذي هو أساس تقدم رقي الدولة، فقد حضرت ورش العمل التي نظمتها اللجنة لمناقشة محاور الموضوع من كافة الجوانب من حيث المناهج ونظام التعليم عن بعد وغيرها، بالإضافة إلى تناول موضوع التعليم من حيث اختصاصات الوزارة في الإشراف والتحديات التي تواجه التعليم في إطار رؤية الإمارات واستراتيجية التعليم والانطلاق للمرحلة الخمسينية الثانية، هذا بالإضافة إلى طرح هذا الموضوع في طور انعكاسات الجائحة ونظام التعليم عن بعد وتحدياته في طور عدم الجاهزية المسبقة من النواحي الفنية سواء بالنسبة للمدرسين أو أولياء الأمور وما أفرزته هذه الجائحة من جوانب إيجابية في التعليم عن بعد واستخدام التقنيات بالإضافة إلى التحديات، وعليه، نرجو أن تتوافق الوزارة مع ما جاء في تقرير اللجنة وفق المحاور حتى نخلق البيئة التعليمية المناسبة في كافة الظروف وأن نواجه التحديات المفاجئة وأن يكون للوزارة دوراً فاعلاً ومؤثراً في مباشرة العملية التعليمية وليس الإشراف عليها عن بعد، مثنياً دور الأمهات في المشاركة الفاعلة في تهيئة الأجواء التعليمية الطارئة في المنازل نفسياً وفتحياً وتعليمياً بالتعاون مع المدارس وتحمل العبء الأكبر من جانب أولياء الأمور والطلبة والعمل لساعات طويلة أمام الألواح الإلكترونية وخاصة في المراحل الابتدائية.

ومن هنا ومن خلال هذا التقرير أطلب من معالي الوزير في ضوء التغذية أن يوافقنا باستراتيجية الوزارة في هذا الشأن، وشكراً معاليكم.

معالي الرئيس :

شكراً سعادة الأخ علي جاسم، هل هناك من لديه رغبة في التعليق على تقرير اللجنة؟ حسناً ، معالي الوزير يرغب في تقديم عرض*، فهل يوافق المجلس على ذلك؟
(موافقة)

معالي الرئيس :

إذاً تفضل معالي الوزير .

معالي / حسين بن إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكراً معالي الرئيس ، يا حبذا لو يتم وضع العرض على شاشة العرض .

* العرض التقديمي في شأن الموضوع العام ملحق رقم(2) بالمضبطة.



السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

في البداية أشكركم على إتاحة الفرصة لي لتقديم عرض عن منظومة التعليم في دولة الإمارات ، فمنظومة التعليم في الدولة تم عمل لها تحديث في السنوات الأربع أو الخمس الأخيرة لنواكب احتياجات الدولة في القطاعات المختلفة ، وكذلك لتمكين الطلبة من مهارات القرن (21) ومعالجة نقاط الضعف وتقوية نقاط القوة في المنظومة التعليمية ، وكما ترون في الشاشة أن المنظومة تبدأ من الطفولة المبكرة ، ومشروع الطفولة المبكرة هو مشروع كبير عملت عليه الوزارة بالتنسيق مع الجهات المختصة لعمل منظومة متكاملة لرعاية الطلاب من (صفر إلى عمر أربع سنوات) والله الحمد تم الانتهاء من مشروع براعم الصغار للثلاث سنوات ، وجاري العمل على السنة الأولى والثانية ، وإن شاء الله في عام 2021 سيتم الانتهاء من المشروع بشكل كامل لنوفر فرص تعليمية متميزة للطفولة المبكرة .

بعد ذلك ينتقل الطلاب في المنظومة التعليمية إلى الرياض ، وقد تم تطوير ورفع معايير الرياض، وتم التنسيق مع الجامعات الوطنية لوضع برامج تعليمية تؤهل معلمين الرياض بمهارات ومعارف جديدة تتواءم مع احتياجات التعليم الحديثة ، ثم ينتقل الطلبة إلى المرحلة الدراسية الأولى من الصف الأول إلى الصف الرابع ، وهي مرحلة التعليم الأساسي ، وفيها تم إدراج مواد جديدة يتم التركيز فيها على مهارات القراءة والكتابة وإساليب الحساب ومهارات التعاون والعمل كفرق ، وكذلك التحليل والابتكار ، ثم ينتقل الطلبة حسب قدراتهم وإمكانياتهم حيث يبدأ توزيعهم بدءاً من الصف الخامس حيث يتم أخذ أفضل 10% من الطلبة في الدولة في مسار يسمى " مسار النخبة " وهو مسار تم إعداده لتأهيل جيل من الطلبة ، ثم يستمر الطلبة حتى الصف الثامن ، وبعد الصف الثامن حسب ميولهم ورغباتهم وإمكاناتهم هناك العديد من الخيارات المتاحة لهم ، ثم ننتقل إلى التعليم العالي بشكل شامل ، وبذلك يتضح لنا معالم منظومة التعليم في الدولة .

الشريحة التالية : بالنسبة لما يسمى بالمدرسة الاماراتية : هي عبارة عن منظومة تعليم وطنية تم اعدادها بناء على دراسات مستفيضة وبيوت خبرة واجتماعات مع جامعاتنا الوطنية وعمل معايير مع الدول المتقدمة في التعليم لوضع منظومة متكاملة تتكون من السلم التعليمي ومسارات التعليم والتقييم والمناهج والتدريس والأنشطة اللاصفية والتي تلعب دورا كبيرا في هذه المنظومة ، والجودة والرقابة ومنظومة التعلم الذكي ، وهذه المنظمة تُطبق الآن من أربع أو خمس سنوات ، ففي أبوظبي انتقلنا لتطبيقها قبل ثلاث سنوات وجاري دائما قياس الأثر والتطوير لها ، وكان هناك مبدأ أساسي في منظومة التعليم الإماراتية وكان التركيز كبيرا كذلك على مرحلة الثانوية العامة لأننا نريد أن ندمج أو نشبك التعليم العام والتعليم العالي بحيث يكون بينهم تكاملية في الأدوار ،



وأن يكون انتقال الطالب بشكل سلس ما بين التعليم العام والتعليم العالي ، وكما أشار الإخوة في الحوار والنقاش مدى قدرة وإمكانيات الطلبة في هذا التكامل .

كذلك والله الحمد نحن محظوظين بوجود جامعات وطنية متميزة حصلت على تصنيفا عالميا مميزاً، وفيها الكثير من الخبراء والدكاترة والمختصين في المواد العلمية يعملون مع الوزارة كفريق واحد في :

أولاً : مراجعة سنوية للمناهج وتطوير وتعديل لها ، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه يوجد عندنا إطار وطني موحد لا يتم تغييره حيث أنه ثابت وإنما التغيير حسب تجدد المعلومة والابتكارات الجديدة وفكر تربوي جديد يتم تطبيقه ، وهذا مربوط كله بمنظومة تدريب وتأهيل المعلمين والقيادات التربوية .

الشريحة التالية : طبعاً المنظومة كانت في السابق كما تعلمون كان فيها الأدبي والعلمي ، وكان هناك فصل في المواد في الصفين الحادي عشر والثاني عشر ، أما المنظومة الجديدة فتقوم على أن الطالب يأخذ ويتعرض لكافة المواد بعمق معرفي مختلف حسب قدراته وإمكانياته وكذلك ميوله ورغبته ، كذلك الدمج وإتاحة الفرص للطلبة في التعلم عن طريق المنصات الالكترونية والذكاء الاصطناعي لرفع مهاراتهم وقدراتهم ، وعندنا اختبارات وطنية نقيس بها مدى تطور الطلاب من الصف الأول والمسح الأولي ، ثم الصف الرابع والسادس والثامن والعاشر والثاني عشر ، لذلك فالمنظومة التعليمية لها متابعة أكاديمية بطريقة علمية تضمن للطلبة اكتشاف مهاراتهم مع التقدم في الصفوف ، والاستغلال الذكاء الاصطناعي يوجد لدينا " مركز بيانات تعليم " حيث يجمع كل بيانات الطلبة - وهي بالملايين - في مركز عمليات ، ويتم تصفية هذه البيانات والتأكد من صحتها ودقتها حتى يكون أي قرار أو أي سياسة تُبنى في المستقبل تكون مبنية على أسس علمية صحيحة .

كذلك نحن نعمل على تكاملية منظومة الإرشاد الأكاديمي وتوجيه الطلاب ، وهي منظومة في تطوير مستمر ، والآن نعمل على نسخة حديثة منها ، وهناك بيوت خبرة تعمل معنا فيها حتى يكون هناك منظومة إرشاد وتوجيه للطلاب من الطفولة المبكرة حتى الثانوية العامة وكذلك في الجامعات ونفكر فيما بعد الجامعة لأن التعلم مدى الحياة ، والفرص الوظيفية في المستقبل تتغير وأن الإنسان ربما يكون صعباً أن يحصل على وظيفة واحدة وإنما ربما بإمكانه أن يعمل في سبع أو عشر أو عشرين وظيفة في مساره أو أن يؤسس شركة ويكون هو رائد أعماله ، فأهم شيء في الفكرة الجديدة هي التكاملية كما أشرت سابقاً ما بين التعليم العام والتعليم العالي ، وهناك بعض التخصصات بعد اجتماعات مع الجامعات وما تم نقله في الثانوية العامة أنه من الممكن أن يكون



هناك بعض التخصصات الدراسية بدل اربع سنوات أن تكون ثلاث سنوات لأن الطالب حصل على جرة معرفية مناسبة في تخصصات معينة إذا رغب بالاستمرار فيها .

المنظومة الجديدة - إخواني وأخواتي - فيها مسارات فنية وتقنية وأكاديمية تنمي مهارات التعلم المستمر والتعلم مدى الحياة والتعلم المتكامل .

تم التغيير كذلك في منظومة تعليم ما كان يسمى سابقا " تعليم الكبار " حيث تم وضع منظومة كاملة لهم تناسب احتياجاتهم وميولهم الوظيفية وكذلك سوق العمل ، وطبعا حتى ينجح مشروع كهذا يجب أن يكون له حوكمة ومؤشرات أداء وكذلك نستعمل بشكل كبير اختبارات " امسات " القياسي التي أشرنا لها في النقاش والتي تنتقل مع الطالب على مراحل مختلفة .

الشريحة التالية : طبعا الإطار الوطني للمناهج هو إطار ثابت ويتوافق مع الدول الأخرى لأن الطالب عندما ينتقل من دولة لدولة أخرى يجب أن تكون مهاراته وإمكاناته وقدراته المعرفية والمهارية والقيمية تقريبا موحدة بين الدول ، لذلك نحن نضمن أن يحصل الطالب على هذه المعايير ، ولذلك فإنه بالنسبة للمناهج تم إعادة التآليف والتطوير للعديد منها وإدراج مواد جديدة تواكب احتياجات دولة الإمارات ، ومن هذه المواد مواد التصميم والتكنولوجيا ، ومواد ريادة الأعمال ، التصميم والابتكار ، العلوم الصحية ، فهذه كلها مواد جديدة تم إدراجها في المنظومة التعليمية ، وكذلك تطوير أسلوب تدريس المواد بطريقة تنمي مهارات وقدرات الطلاب ، ونبعد كذلك بقدر كبير عن التلقين والتحفيز وتغيير أسلوب الأسئلة والتقييم والقياس .

المواد الأساسية هي مادة الرياضيات والعلوم واللغة العربية واللغة الانجليزية والدراسات الاجتماعية والتربية الاسلامية ، فأبي مسار تعليمي يختاره الطالب هذه المواد تكون أساسية وموجودة ولكن بعمق علمي مختلف حسب قدرات وإمكانات الطلاب ، لكن الطالب إذا أنهى الثانوية العامة وأراد دراسة أي تخصص ثاني من الممكن أن يذهب لجامعة ويأخذ سنة وبعد ذلك ينتقل لأي تخصص آخر ، فلا نريد أن نحرم أي طالب من الوصول إلى أقصى قدر ممكن أن يصل إليه عن طريق هذه المنظومة الجديدة ، وكذلك بالنسبة للمعلمين فقد أنشأنا مركز متخصص لتدريب وتأهيل المعلمين ، وهذا المركز مستمر في تطوير مهاراته وقدراته وإمكاناته وتوظيف أفضل الكوادر لتلتحق بهذا المركز وتأهيل وتدريب المعلمين .

بالنسبة للمسارات الأساسية: هناك مسار النخبة الذي أشرت ويأخذ نسبة 10% من الطلاب، وهناك المسار المتقدم ، والمسار العام ، ولكل مسار مواد الأساسية والمواد الاختيارية التي بالإمكان أن يختار منها الطالب ، ويتفرع من هذه المسارات أكاديميات متخصصة .



الشريحة التالية : عندنا كذلك في المدارس معهد التكنولوجيا التطبيقية حيث تم إعادة برمجة المناهج فيها وتطويرها حسب التطورات الحاصلة في الدولة وإدراج تخصصات جانبية منها الهندسة ، الحوسبة والذكاء الاصطناعي ، العلوم الصحية والإدارة المالية ، وكذلك في التعليم التقني العام تم إدراج مهارات أخرى ، والهدف من ذلك أن ندرس سوق العمل ومستقبل سوق العمل وكيف تعمل وزارة التربية والتعليم مع وزارة الموارد البشرية والتوطين ومع وزارة الاقتصاد ووزارة الصناعة ، فهناك تكاملية في الأدوار وكذلك مع الجهات المحلية بحيث نواكب ونطور في معايير هذه التخصصات وكذلك مع الهيئة الوطنية للمؤهلات لوضع معايير واضحة تمكن الطلبة من اجتياز المهارات المطلوبة وقدرتهم على اما الاستمرار في التعليم العالي أو الدخول لسوق العمل .

الشيء الجديد الذي حصل أن هناك أكاديميات متخصصة حيث ان هناك طلبة لديهم الرغبة في الدراسة لكن لديهم ميول أخرى ، وكان من الصعوبة بمكان في المنظومة القديمة أن نراعي مهارات أو رغبات الطلاب ، فكان هناك معاهد دينية في السابق تم تغييرها إلى مسار الثقافة الاسلامية والمتاح في كافة المدارس ، كذلك هناك طلاب لديهم الرغبة في الرياضة وممارسة الرياضة وتطويرها فهناك مواد في الرياضة موجودة ومكثفة في الأكاديميات ، وهناك الفنون الإبداعية وإدارة الأعمال والعلوم الزراعية وصيانة الطائرات ، فهذه كلها مواد يستطيع أن يأخذها الطالب إذا دخل الأكاديمية حيث يأخذ المواد الأساسية سواء كان مسار عام أو مسار متقدم وفي نفس الوقت يستطيع أخذ مواد تتواكب مع ميوله ورغبته ، وبذلك يكون عنده شغف في الاستمرار في التعليم واختيار التخصصات في الجامعات ، وبهذه الطريقة نستطيع أن نختصر ويتم التكامل ما بين التعليم العام والتعليم العالي ، ودائماً هناك طلبة يحبون المسار التطبيقي ، وهو مسار يعطي مهارات تطبيقية تمكن الطالب من الالتحاق إذا اراد بسوق العمل مع إنهاء الثانوية العامة أو تكملة التعليم العالي ، لذلك فهذا المسار موجود كمسار رابع في منظومة التعليم .

طبعا هذه المنظومة كلها مدعومة بمنظومة الكترونية نسميها " echo system " لدولة الإمارات وهي عبارة عن منظومة توفر العديد من الخدمات التعليمية ، وهذه المنظومة موجودة بسبب مشروع اسمه " الشيخ محمد بن راشد للتعلم الذكي " والذي تم إطلاقه عام 2012 ونحن مستمرين في تطوير وإدراج مهارات وأفلام فيديو وإدراج الذكاء الاصطناعي عن طريق منصة "أ" حتى يتمكن أبناءنا الطلبة من الحصول على جميع المهارات المطلوبة ، وقد بدأنا التفكير حالياً في التعليم التكييفي وبدأنا تطبيقها في " امسات " مما يسهل على الطلبة التعرف على مهاراتهم ونقاط القوة والضعف لديهم ، هذه المنظومة متاحة مجاناً لجميع الطلبة المواطنين في الدولة سواء



كانوا في المدارس الحكومية أو في المدارس الخاصة ، وخلال الأزمة ظهرت أهمية هذه المنصة وقدرتها على التعامل مع جائحة " كوفيد 19 " واستمرار التعليم في دولة الإمارات مع العلم أن هناك دول كثيرة في العالم وبعضها متقدمة وقف التعليم عندها لفترات طويلة خلال الجائحة ، أما دولة الإمارات فحصل فقط تحريك الإجازة لمدة اسبوعين تم ثم استغلالها لتدريب كوادر المعلمين فقط للتدريس عن بعد ، فهذه المنصات كانت موجودة ومطبقة في المدارس وكان المدرسين يستخدمونها في الصفوف ، وفقد كان هدف التدريب هو كيفية التعليم عن بعد ، والله الحمد كانت التجربة ناجحة بشهادة الجميع في منظومة التعليم الحكومية ، وتم دعم تقريبا أكثر من تسعين مدرسة خاصة بهذه المنظومة حتى تمكن من استمرار التعليم في القطاع الخاص كذلك ، والله الحمد نعمل حاليا على تطوير قادم لهذه المنصات بناء على التجارب التي مررنا بها خلال أزمة " كوفيد 19 " ، والله الحمد كانت مشاركة أولياء الأمور ، ففي التعليم العادي كان عندنا صعوبة في التواصل مع أولياء الأمور بسبب ظروف العمل أو الظروف الأخرى أما عن طريق منصات التواصل الاجتماعي وإتاحة الفرص لأولياء الأمور بالتدخل في أوقات أخرى كان الحضور في بعض مجالس أولياء الأمور ارتفعت من (10 إلى 15%) لتصبح من (70 إلى 80%) يشاركون بأرائهم وأفكارهم من خلال هذه المنصات التي سهلت لهم أوقات المشاركة وإبداء الرأي ، هذا بشك عام نبذة سريعة عن منظومة التعليم في الدولة قبل أن نبدأ في الحوار والنقاش ، والشكر لكم معالي الرئيس وللإخوة الأعضاء على إتاحة هذه الفرصة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا معالي الوزير ، نبدأ المناقشة للموضوع والبداية بمقدمي الطلب وهم : سعادة ضرار حميد بلهول ، سعادة عفراء بخيت الليلي سعادة الدكتورة شيخة الطنجي ، سعادة سارة فلكناز ، سعادة ناصر محمد اليماحي ، سعادة شذى سعيد النقدي ، سعادة عدنان حمد الحمادي ، تفضل سعادة ضرار حميد بالهول .

سعادة / ضرار حميد بالهول :

معالي الرئيس ، أطلقت وزارة التربية والتعليم مبادرة " المدرسة الإماراتية " والتي تستند على إعداد مناهج علمية حديثة ومتطورة تهدف إلى إكساب الطلبة مهارات التفكير العالي ، وتعزيز كفاءة وفعالية عمليات التعليم والتعلم والتقييم بهدف تطوير قدرات الخريجين على المنافسة في سوق العمل في القطاعين الحكومي والخاص ، وعليه أتساءل : هل قامت الوزارة بتقييم مخرجات المناهج التعليمية عند إطلاق المبادرة ، وما هي النتائج التي توصلت لها ، وما هي التحديات التي واجهتها الوزارة لتنفيذ هذه المبادرة ؟ وشكراً .



معالي الرئيس :

تفضل معالي الوزير .

معالي / حسين بن إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

في البداية قبل أن نطلق مبادرة المدرسة الاماراتية عملنا اجتماعات وعصف ذهني مع الجامعات الوطنية والجامعات الخاصة وكذلك المعلمين في المدارس وقطاع المناهج وتقييم القياس لتحديد ما هي الفجوة الموجودة في المنظومة ، وكذلك ما هي المهارات الحديثة المطلوبة في سوق العمل سواء كان في القطاع المحلي أو بالتشاور مع دول أخرى قامت بتطوير منظومات التعليم حديثاً ، عند تطبيق هذه المنظومة التعليمية فهي منظومة متكاملة وليست فقط مناهج ، وإنما هي مناهج ، ومعايير معلمين ، وتقييم قياس ، وأدوات حوكمة ، ونحن نستعمل حالياً اختبارات التقييم والقياس واختبارات الامسات كعيار في قياس مدى تطور الطلبة وارتفاع مستوياتهم وقدراتهم ، كذلك سنوياً نجتمع مع الجامعات سواء كان الاجتماع مع الطلبة أو مع هيئات التدريس للمناقشة والحوار حول قدرات وإمكانات الطلاب ، والفرق بين كل سنة وأخرى وكيف يحصل التحسن في المنظومة التعليمية ، والحقيقة كل سنة كانت الردود إيجابية ، وهذه السنة - والله الحمد - عندنا تقريباً (1000) في مرحلة الصف الحادي عشر والثاني عشر تمكنوا من الالتحاق بالجامعات حيث يدرسون مواد أكاديمية في الجامعات وهم في الثانوية العامة ، وهذا دليل كبير على مدى قدرة الطلبة في التعليم العام الحكومي على مواكبة شروط الالتحاق بالتعليم العالي ، وهذه المواد التي يأخذونها سوف تُحسب لهم عند تخرجهم من الثانوية العامة كمواضع التخصص الذي سيدرسونه في المستقبل ، لكن يجب أن نكون دائماً مهتمين في قياس الأثر للطلاب ، ونحن نقيس الأثر بطريقة مختلفة بعض الشيء وذلك عن طريق الامتحانات والمقابلات والاستشارات ، وننظر إلى الطالب الإماراتي كطالب متكامل من ناحية المعرفة ومن ناحية المهارات ومن ناحية القيم ، والقيم شيء مهم جداً ونريد المحافظة عليها في دولة الإمارات ، لذلك توجد صعوبة في القياس بنسبة 100% ، ولكن بوجود معايير وأساليب مختلفة للقياس تعطيك الصورة الكاملة ، وتحدثت اليوم أننا نعمل على هذه المنظومة الإلكترونية في الذكاء الاصطناعي والتي تمكنا كنا من متابعة أدق وأفضل وأحسن والذي يسمونه التقييم التكميلي ، وستكون - إن شاء الله - أطلقت في بعض مواد الامسات ، وسوف تُعمم في الاختبارات الأخرى إن شاء الله ، أرجو أن يكون الرد أجاب على استفسارات سعادة العضو ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، سعادة الأخ ضرار ، هل لديك مداخلة ثانية ؟ تفضل .



سعادة / ضرار حميد بالهول :

شكراً معالي الوزير على التعقيب ولكن أنا سؤالي كان واضحاً وهو بشأن الإعلان عن النتائج التي وصلتكم إليها ، فحتى الآن من الإجابة لم أجد رداً واضحاً بشأن النتائج وإنما الرد كان عاماً بدون تحديد النتائج ونحن نتمنى أن تكون النتائج واضحة وأن لا يكون طلبتنا حقل لتجارب يتم تغييرها بين فترة وأخرى ، وشكراً .

معالي الرئيس :

تفضل معالي الوزير .

معالي / حسين بن إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكراً معالي الرئيس ، الحقيقة أن المنظومة هي منظومة متكاملة ، والنتائج تُعلن دائماً عن طريق منظومة القياس والتقييم ، وترفع تقارير عن جودة منظومة التعليم سواء كان تقييم مدارس أو اختبارات وطنية أو نتائج الطلاب ، وكذلك نحن نعمل على شيء نسميه " مؤشر جودة التعليم " لكل طالب إماراتي في منظومة التعليم في دولة الإمارات ، وهذا سيكون متاح للطلبة ، لكن من الصعب أن تعمل تقييم وتعلنه للناس ، لكن من الممكن أن يتم إعلانه على مستوى المدارس لأن هناك خصوصية لكل طالب ومن الصعب أن تعلن نتائج الطلبة بطريقة عامة ، لكن من الممكن أن نعلن عن مؤشرات ، وربما يكون هذا حل لاستفسار سعادة العضو لكن كمنظومة يجري تقييمها سنويا ويتم رفع تقارير بها ومدى التطور الحاصل فيها ، وكذلك عندنا مراجعة مع الجامعات ، وبالإمكان أن بحث في طريقة مناسبة ، فإذا أردتم كمجلس وطني بالإمكان أن نعطيكم تقرير شامل عن التطور من سنة لسنة وكيف نقيس ونرى التجارب الناجحة والتغيرات التي حصلت ، فنحن على استعداد لرفع مثل هذا التقرير للمجلس الوطني ، وشكراً .

معالي الرئيس :

سعادة الأخ ضرار ، هل لديك مداخلة أخيرة ؟ تفضل .

سعادة / ضرار حميد بالهول :

شكراً معالي الرئيس ، الحقيقة - معالي الوزير - ملاحظتي واضحة وهي ملاحظه مهمة ، وهي كانت في نتائج الفصل الدراسي السابق حيث كان هناك خربطة في التقييم ، وكان هناك طلاب معدلاتهم متذبذبة ، والبعض وعودهم بشيء ثم أنزلوا معدلاتهم ، فنتمنى أن لا تتكرر مثل هذه الأمور ، ولا زلت أصر على أن يكون التقييم علني وشفاف وواضح ، وشكراً .

معالي الرئيس :

تفضل معالي الوزير .



معالي / حسين بن إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

الحقيقة أعتقد أنه حصل سوء عند أولياء الأمور، فنحن دائما نعلن نتائج الطلاب في المواد ثم تصدر شهادة الثانوية العامة بعد ذلك، والحقيقة هناك طريقة لاحتساب النسب في الثانوية العامة وإصدار الشهادة لها طريقة، أما نتائج مادة. مادة فتختلف عن ذلك، فهي نفس النسبة لكن ما هو الذي يُحسب في المجموع وما هو الذي لا يُحسب في المجموع، فمثلا في السنة الحالية والتي كان فيها التعلم عن بعد هناك مواد كان من الصعب أن يكون لها قياس أو متابعة ولذلك تخرج نتيجة الطالب بالأحرف، والمواد العلمية التي قُيِّمت وقيست بشكل صحيح أُعطي لها درجات وتم إعلان الشهادات، فأولياء الأمور والطلاب عندما شاهدوا نتائج مادة. مادة حيث أن عندنا نظام الكتروني مجرد أن ينتهي الطالب من المادة ويتم الانتهاء من تصحيحها تخرج نتيجتها من خلال النظام، ولكن هذه ليست الشهادة ، فالطلبة قاموا باحتساب درجات المواد التي أعلنت نتائجها مادة . مادة وقالوا هذه نسبي المئوية ، وعندما صدرت شهادة الثانوية العامة ظهرت بعض المواد في الشهادة بسبب الجائحة بأحرف " A.B.C " ، وهذه لا تُحسب في النسبة المئوية عند إصدار الشهادة ، وهذا الأمر تم شرحه وتوضيحه للطلاب من البداية لكن حصل سوء فهم في الموضوع وتم شرحه لأولياء الأمور ، وكذلك تم توثيق هذا الأمر وتوضيحه للجامعات في نسب القبول في التخصصات المختلفة حتى لا يكون له أثر على أبنائنا الطلبة في قبولهم في التخصصات المختلفة ، وشكراً .

معالي الرئيس:

شكراً معالي الوزير، الكلمة الآن سعادة عفراء بخيت العلي .

سعادة / عفراء بخيت العلي :

السلام عليكم، شكرا معالي الرئيس، والشكر موصول لمعالي الوزير والحضور المرافق . معالي الرئيس ، يعتبر المعلم حلقة وصل بين وزارة التربية والتعليم والطلبة وذلك من خلال تطبيقه للسياسات العامة للوزارة الهادفة للارتقاء بالحصيلة الأكاديمية للطلبة إلا أنه تبين للجنة من خلال نتائج مخرجات الحلقات النقاشية من التحديات التي تؤثر على مخرجات العملية التعليمية هي ارتفاع نصاب الحصص التعليمية للمعلم والتي تتراوح بين (25 - 30) أسبوعيا ، وأشير هنا أن منظومة المدرسة الإماراتية حددت سمات المعلم فيها وهي أن يكون قدوة ، مبتكر ، مطور لذاته ، متمكن ومسؤول ، وتبين للجنة إحدى نتائج ارتفاع نصاب الحصص على مخرجات العملية التعليمية حيث أنه يوجد هناك مستويان للغة الإنجليزية في كل صف ، وأقصد هنا الصف الخامس الصف السادس ، فهناك مستويان للغة الإنجليزية ، ومن الضغط على معلم اللغة الإنجليزية يقوم



بدمج المستويين ، فمن المتضرر هنا ؟ وعليه أتساءل كيف يمكن للوزارة قياس كفاءة المعلم وكفاءة الطالب تحت هذا الضغط من نصاب الحصص، وشكراً .

معالي الرئيس:

فضل معالي الوزير .

معالي / حسين بن إبراهيم الحمادي: (وزير التربية والتعليم)

بالنسبة لنصاب المعلمين هناك سياسة واضحة حول النصاب، فالحد الأعلى عندنا هو (24) حصة في الأسبوع لكن الحلقة الأولى طبعاً والرياض يختلف في طريقة الحساب، وأحياناً تفرض الضرورة رفع النصاب لأعداد مينة من المعلمين ولكن هذا يكون بشكل مؤقت ويتم معالجته، لكن إذا كان الكلام عن عدد كبير من المواطنين في ارتفاع نسبة الحصص فلا أظن ذلك ، فنحن دائماً نتابع النصاب وكم عدد الحصص ، وهناك العديد من المواطنين حتى يصل نصابهم إلى (12) حصة أو (15) أو (18) حصة .

بالنسبة لموضوع اللغة الانجليزية فإنه حتى تؤهل أو تُدرس مادة يجب أن يكون لديك الهارات والقدرة الكافية في هذه المادة ، ولتجويد التدريس في جميع المواد تم إطلاق " رخصة المعلمين " والتي تتكون من مرحلتين : المرحلة الأولى معرفة الأكاديمية في المادة العلمية التي درسها المعلم ثم المهارات التعليمية لدى المعلم عن طريق إجراء اختبار آخر ، وتم البدء في تطبيق هذا المشروع من العام الماضي ، والله الحمد عدد كبير من المعلمين يتقدمون لهذه الاختبارات ، وسنستمر في ذلك إن شاء الله في السنة القادمة ، طبعاً بسبب الجائحة وعدم قدرة بعض المعلمين على الحضور من الإمارات للاختبارات ، وبسبب الإجراءات الصحية تم إيقاف الاختبارات ، ولكن تم إعادتها قبل شهر من الآن وسوف نستمر في هذه الاختبارات .

أما بالنسبة لمسألة أن المعلم يدمج مستويين من اللغة الانجليزية فالهدف الأساسي أن نضمن أن يكتسب الطالب المهارات التي يحتاجها في اللغة الانجليزية ووجدنا ظاهرة معينة في بعض المدارس أن هناك اختلافات في قدرات وإمكانيات الطلاب ولا نريد أن ندرسه بمستوى أصعب من مستواه ، لذلك بدأنا توزيع الطلاب كمجموعات حسب قدراتهم ومهاراتهم وإمكانياتهم في اللغة، وبذلك نبدأ بعمل تسريع للطلبة الذين لديهم ضعف للوصول للمستوى المطلوب ، وتدرجياً نلغي هذه الفراغات أو المجموعات حتى يكون الطلبة الجدد لديهم نفس المهارات ، حيث نتابعهم من الصف الأول والثاني والثالث ، لكن هذه المسألة تم عملها مؤقتاً لإغلاق الفجوة التعليمية التي كانت موجودة في مهارات اللغة الانجليزية ولأن الوزارة تدرس مواد باللغة الانجليزية ، فمن الضروري أن يتعلم الطالب وأن يكتسب مهارة تمكنه من القراءة والتحدث والمشاركة في المادة



العلمية التي تُدرس باللغة الانجليزية ، فهذا كان حلا لسنوات معينة ، وبعد ذلك لن يتم الاستمرار فيه إن شاء الله ، وشكراً .

معالي الرئيس:

شكرا معالي الوزير ، سعادة عفرأ العلي ، هل لديك تعقيب ثاني ؟ تفضلي .

سعادة / عفرأ بخيت العلي :

نعم معالي الرئيس ، الحقيقة أنه عندما تم عمل المستويات في نفس الصف ، لنقول مثلا الصف الخامس أو الصف السادس أو أي كان من المراحل التعليمية ما عملت إلا لكي تتناسب مع قدرات الطلاب ، فأنا عندما أدمج المستوى ، ولنقل المستوى الأعلى والمستوى المتوسط فماذا استفاد من هو في المستوى المتوسط ؟ أو لنفرض إذا لم يعدي، لدرجة أنه حتى الامتحانات صارت تُؤخذ على أساس أنه امتحان واحد للمستويين، ففي هذه الحالة من المتضرر؟ فمن في المستوى الأعلى لا يستفيد شيء في هذه الحالة، ومن هو في المستوى المتوسط ربما لا يعدي المرحلة، وأعود وأكرر أننا لم نعمل مستويين إلا لاستفادة الطلاب وبما يتوافق مع قدراتهم .

بالنسبة لنصاب الحصص - معالي الرئيس - إذا كنا نتكلم عن (24) حصة للمواطن فكذلك غير المواطن في النهاية هو يدرس أبناءنا، فكيف سيعطي هذا المعلم تحت ضغط نصاب الحصص؟ فأنت تريد نتيجة وتريد طالب وتريد كفاءة منتج، فماذا سيستفيد الطالب تحت هذا الضغط؟

كذلك تستند مئوية الإمارات (2071) على أربعة محاور رئيسية منها تعليم للمستقبل، ويتم هذا بتعزيز مستوى تدريس العلوم والتكنولوجيا المتقدمة لاسيما في مجالات الفضاء والهندسة والابتكار والعلوم الطبية والصحية وترسيخ القيم الأخلاقية والتوجهات الإيجابية، وتلك التي تعلي من مستوى الاحترافية والمهنية في المؤسسات التعليمية وتكوين عقول منفتحة على تجارب الدول المتقدمة، وكما تم ذكر التقييم في منظومة المدرسة الإماراتية أن هناك عدة أشكال للتقييم منها :

التقييم المستمر للطلبة .

الاختبارات المدرسية .

الاختبارات المركزية .

اختبارات الإمسات .

الاختبارات الدولية .

لكن - معالي الرئيس - إذا أردنا أن نصل لأن يكون عندنا ترسيخ القيم الأخلاقية والتوجهات الإيجابية، فمثلما نحرص على قياس المهارات والمعارف والقدرات للطلاب فكيف نستطيع قياس مستوى الطلبة في اكتساب القيم الإسلامية والأخلاقية وغيرها من هذه الأمور؟ وشكراً .



معالي الرئيس:

شكراً سعادة عفاء العلي، تفضل معالي الوزير .

معالي / حسين بن إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

الحقيقة أن أساليب التقييم تختلف حسب المادة المطروحة وكيف نقيّمها وكيف نقيسها وطريقة وضع الأسئلة، فوضع الأسئلة يشجع على التفكير والتحليل وليس الحفظ والتلقين، ويأخذنا - معالي الرئيس - لو تسمح بإعطاء الكلمة لسعادة الدكتور حمد اليحيائي لتغطية هذا الموضوع بشكل أكثر تفصيل .

معالي الرئيس :

تفضل دكتور حمد .

سعادة / د. حمد اليحيائي : (وكيل مساعد لقطاع المناهج والتقييم - وزارة التربية والتعليم)

شكراً معالي الرئيس ، كما أشار معالي الوزير مسبقاً بأن أنواع القياس والتقييم تختلف من مادة لمادة ، وبالإشارة إلى مفهوم المستويات ودمج الطلاب هناك مبدأ أساسي يسمى " differentiatation " وجود الطلاب بمستويات مختلفة في نفس الغرفة الصفية ...

معالي الرئيس :

فقط أستاذ عندما تستخدم كلمة انجليزية أرجو أن توضح معناها بالعربي .

سعادة / د. حمد اليحيائي : (وكيل مساعد لقطاع المناهج والتقييم - وزارة التربية والتعليم)

" differentiatation " تعني التمايز بين الطلاب ، وهذه الممارسة من الممكن أن تتم في واقع الغرفة الصفية الواحدة .

بالنسبة لمسألة الاختبارات لاختبار الطلاب في مستويات متنوعة في ورقة اختبارية واحدة، فكما أشار معالي الوزير مسبقاً بأن الاختبارات مبنية على نسق الاختبارات التكوينية، إذاً هناك إمكانية كبيرة جداً مع الخصائص المتميزة للورقة الاختبارية لوضع ورقة اختبارية وتصميمها لتتناسب مع مستويات متنوعة، وهذا يتيح لنا فرصة لقياس الطلاب الذين في مستويات متوسطة وإتاحة الفرصة لهم للانتقال إلى المستوى الأعلى في حال تمكنهم من ذلك. بالنسبة لمسألة اختبار أو قياس القيم وتمكن الطلاب منها: هناك لائحة سلوك واضحة تتبع الأداء السلوكية للطلاب في البيئة المدرسية، ومن خلالها رصد النماء السلوكي الإيجابي المبني على القيم الحميدة عند كل طالب في البيئة المدرسية، وشكراً .

معالي الرئيس:

معالي الوزير، لا زال هناك تساؤل لم يتم تغطيته من قبلكم وهو موضوع الدمج في فصل واحد بين مستويين، تفضل .



معالي / حسين بن إبراهيم الحمادي: (وزير التربية والتعليم)

نحن أشرنا سابقاً أننا نتكلم في هذا الدمج فقط عن اللغة الإنجليزية ، فعندما بدأنا إدراج تدريس اللغة الإنجليزية في بعض المواد مثل التصميم والتكنولوجيا حيث يتم تدريسها باللغة الإنجليزية ، ونحن انتقلنا من منظومة سابقة إلى منظومة تعليمية جديدة هي المدرسة الإماراتية ، فكان هناك طلبة لديهم ضعف في اللغة الإنجليزية في مهارات القراءة والكتابة فأردنا أن نعالج هذا الضعف ، وهي مرحلة انتقالية ، فبدأنا تدريس الطلبة حسب قدراتهم وإمكانياتهم وإخضاعهم لبرنامج خاص ، فهو تمايز في الصف الواحد ، وأحيانا نفصلهم في صفوف مختلفة ، فنادرا ما يكونوا في الصف الواحد ، فعادة يكون لهم مجموعات في صفوف مختلفة ويكون لهم حتى مدرس مختص ليسرع من مهاراتهم وقدراتهم وإمكانياتهم ، وفي نفس الوقت هم يطبقون المادة العلمية الأخرى باللغة الإنجليزية ، وهذه مرحلة انتقالية ، فإذا حصل في صف واحد تم تدريس طلبة بمستويين بسبب نقص معلم فهذه تكون حالة نحتاج لأن نتعرف عليها ونراها لأن هذا الأمر ممنوع أصلا ، فالهدف الأساسي من هذا المشروع هو تسريع مهارات الطلاب ورفع مهاراتهم في اللغة الإنجليزية حتى يتمكنوا من الاستفادة من المواد العلمية الأخرى ، وحتى نصل إلى توحيد مخرجات الثانوية العامة عند الطلبة وإعطائهم فرص متساوية واكتساب المهارات والقدرات والامكانيات سواء في اللغة العربية أو اللغة الإنجليزية والمهارات العلمية ، وشكراً .

معالي الرئيس:

شكراً معالي الوزير، طبعاً تقرير اللجنة بُني على مقابلات مع الميدان التربوي ومع أولياء الأمور، والملاحظات التي وردت في تقرير اللجنة نتجت عن ذلك، وأيضاً أنت تؤكد بذلك أن هذا ممنوع، فأمل أن يكون بالفعل ممنوع، أخت عفراء، هل لديك تعقيب أخير؟

سعادة / عفراء بخيت العيلي :

شكراً معالي الرئيس ، أصدرت الوزارة - مشكورة - دليل المدرسة الإماراتية الذي بينت فيه سمات الطالب الذي يتخرج منها ومنها السمات الشخصية وأولها أن يكون هذا الطالب أصيلاً ، وحرصت كذلك في الدليل على ذكر المناهج وما هي المرتكزات التي استندت عليها في هذه المناهج والى ماذا تهدف منها التربية الإسلامية ومنها منهج السنع ، وأتوقف هنا قليلاً عند منهج السنع ، الحقيقة أن المبادئ العامة لمنهج السنع - معالي الرئيس - هي مناهج مستمدة من الدين الإسلامي ، وإذا ما قمنا بذكرها فهي : الإخلاص والأمانة والصدق ، الكرم وحسن الضيافة والإيثار ، احترام المرأة ، الترابط الأسري ، التطوع ونجدة المحتاج " الفرعة " ، المعاملة الطيبة



والذوق الرفيع ، التسامح واحترام الآخرين ، أدب التخاطب والرد المناسب لكل موقف ، وللأسف أن هذا المنهج تم طباعته ولم يُدرس في بعض المدارس حتى الآن .
عندنا منهج التربية الأخلاقية: بالرغم من طباعة المنهج وجوده إلا أنها كمادة لم تعد تُدرس، حيث كانت تُدرس والآن لا تُدرس .

منهج الدراسات الاجتماعية والتربية الوطنية، تبين للجنة - معالي الرئيس - أنه يتم تدريس التربية الإسلامية مرة واحدة أسبوعياً وهو في الأساس منبع لغرس القيم الأخلاقية والإنسانية والتسامح والقيم النبيلة وأكثر القيم التي تناشد بها الدولة ومن ضمن توجهات الدولة وقيمتها، والدراسات الاجتماعية والتربية الوطنية - كذلك - تُدرس مرة واحدة بالرغم أنها هي التي تساعد - أصلاً - على فهم وغرس الهوية الوطنية والمواطنة الإيجابية وغيرها .

منهج السنع كما ذكرت تم طباعة الكتب ولم يعد يُدرس ، التربية الأخلاقية كذلك ، وعليه أتساءل : كيف يمكن للوزارة وفي ظل هذا الانفتاح الكبير وتقليص عدد حصص التربية الإسلامية والدراسات الاجتماعية مع تجاهل تدريس التربية الأخلاقية والسنع - والذي أصلاً بالأساس كان هذين المنهجين يعتبران مكملين للدراسات الإسلامية - أن تحقق محور تعليم للمستقبل والذي تستند عليه مئوية 2071 والذي يعني بتعزيز وترسيخ القيم الأخلاقية والتوجهات الإيجابية ، وكيف يمكن أن تصل بالطالب بأن يكون أصيلاً ، وأصيلاً تعني الكثير من المعاني النبيلة - معالي الرئيس - كما ذكرت الوزارة في دليل خريج المدرسة الإماراتية ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً سعادة عفاء العلي ، معالي الوزير تفضل .

معالي / حسين بن إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

معالي الرئيس ، بالنسبة للخطة الدراسية خلال فترة " كوفيد 19 " فإنها تختلف عن الخطة الدراسية العادية في الأيام العادية ، فبسبب ظروف الجائحة تم عمل منظومة تعليم مختلطة فيها حصص متزامنة وحصص غير متزامنة ، فالأخت تتكلم عن الحصص المتزامنة المباشرة فقط ويوجد هناك حصص غير متزامنة وهي عبارة عن تعليم ذاتي موجودة في الخطة الدراسية الكاملة، فالتربية الأخلاقية لم يتم توقيف تدريسها وهي مستمرة وتُدرس .

بالنسبة للسنع نحن نتكلم عن السنع الإماراتي وهو عبارة عن تطبيق هذه المهارات على أرض الواقع وليس لكتاب دراسي يُدرس ، فالكتاب هو استرشادي ويتم عن طريق الأنشطة اللاصفية ، ولكن بسبب جائحة " كوفيد 19 " لم نتمكن من تطبيق الأنشطة ، وهناك الكثير من الأنشطة تم تأجيلها بسبب الظروف الصحية الراهنة ، وفور انتهاء الجائحة أو تغيير الوضع الصحي - ان شاء



الله - سيعاد التطبيق العملي للعديد من الأمور ، وحتى مختبرات الفيزياء والكيمياء والأحياء بعضها تم نقلها بكثافة عالية وتحويلها إلى افتراضية بسبب الجائحة ، وبإمكان الدكتور حمد اليحيائي أن يكمل التعليق على هذا المحور بعد موافقتكم معالي الرئيس ، وشكراً .

معالي الرئيس :

تفضل دكتور حمد .

سعادة / د. حمد اليحيائي: (وكيل مساعد لقطاع المناهج والتقييم - وزارة التربية والتعليم)

شكراً معالي الرئيس، كما أشار معالي الوزير أن الخطة الدراسية ثابتة تميزت في وقت الجائحة بانتهاج منهج هجين حيث كان هناك مباشر وتعليم ذاتي وتعليم غير مباشر، فلا يوجد هناك أي تقليل في حصص المواد الوطنية خاصة مادة التربية الإسلامية ومواد الدراسات الاجتماعية، ولكن نموذج التعليم الهجين هو الذي شكل الطابع العام، هذا بشكل مختصر، وشكراً .

معالي الرئيس:

الكلمة الآن لسعادة الدكتورة شيخة الطنجي .

سعادة / د. شيخة عبيد الطنجي:

شكراً معالي الرئيس، إن كفاءة الهيئة التدريسية هي إحدى التحديات التي تواجه المنظومة المدرسية، فلقد تبين للجنة من خلال نتائج الحلقات النقاشية :

أولاً: عدم ملاءمة الدورات التدريبية لاحتياجات أعضاء هيئة التدريس وتكرار موضوعاتها وضعف مستوى بعض مقدمي تلك الدورات التدريبية في حين أكد ممثلو الوزارة أن هناك استبانات إلكترونية يتم فيها تقييم المادة العلمية وجاهزية المكان ومهارة المدرب مما يستدعي التساؤلات الآتية :

أولاً: هل تُدقق المادة التدريبية من الناحية العلمية قبل تقديمها؟

ثانياً: متى يتم توزيع تلك الاستبانات، وهل هناك تحليل لهذه استبانات، وهل يتم اتخاذ قرارات على أساسها تلك النتائج ومتابعة ما تم بشأنها .

ثالثاً: معالي الرئيس، في حالة استعانت الوزارة بالمدرّب المعتمد في تقديم الدورات التدريبية المستمرة في المدارس: ما هي الامتيازات التي يحصل عليها هذا المدرّب ليتمكن من تقديم أفضل ما لديه لزملائه؟ فلقد تبين لنا من مخرجات الحلقات النقاشية أنه لا يوجد تخفيض لنصاب تدريس هذا المعلم، وإنما يُلقى على عاتقه أعمال إدارية إضافية لتمييزه ورغبة منه في الحصول على تقييم متميز من إدارته لا يفصح عن إحباطه وثقل الأعباء عليه مما يؤثر على أدائه ونفسيته سلباً، وشكراً معالي الرئيس .



معالي الرئيس:

تفضل معالي الوزير .

سعادة / د. حمد اليحيائي: (وكيل مساعد لقطاع المناهج والتقييم - وزارة التربية والتعليم)

معالي الرئيس، أولاً : بالنسبة للمعلمين أو المدربين الذين يدرسون المواد فإنه يتم انتقاؤهم حسب معايير معينة بحيث يكون لديهم ماجستير أو دكتوراة وكذلك التخصص في المادة العلمية المطلوبة، كذلك فإن المواد العلمية يتم إعدادها بطريقة علمية ، وهناك تعاون مع الجامعات ، وبعض المحاضرين يكونوا حتى دكاترة الجامعات سواء الخاصة أو الحكومية .

أما بالنسبة لقياس الأثر: هناك طرق مختلفة لقياس الأثر، فأول شيء نقوم بعمل استبيان بعد الدورات مباشرة، أو بعض المحاضرين مجرد أن ينتهي من المحاضرة يتم عمل استبيان وتقييم المحاضرة، بالنسبة لمتابعة المعلمين في الميدان التربوي وهل تم تطبيق ما تم التدريب والتعلم عليه: الحقيقة نحن عندنا المعلم الأول وعندنا نائب المدير الأكاديمي ، وعندنا رئيس شؤون الوحدة الأكاديمية في المدارس ، هذا بالنسبة للمدارس الحكومية ، أما المدارس الخاصة فلهم منظومة أخرى لمتابعة الأثر .

أما بالنسبة للمدرّب المعتمد: عادة نحن نعمل له تخفيض في نصاب الحصص إلا إذا كان هناك حاجة في الميدان فيتم التنسيق حول هذا الموضوع لكن أغلب المدربين الرئيسيين الذين يدرسون المواد في أسابيع التدريب يكونون متخصصين في المادة العلمية ولديهم شهادة علمية ماجستير أو دكتوراة، وكذلك إذا حصل استقطاب يكون لأصحاب الجهد والكفاءة، وبعد إذن معالي الرئيس ممكن أن تغطي الدكتوراة رابعة هذا الموضوع باستفاضة، وشكراً .

معالي الرئيس:

تفضلي يا دكتوراة.

سعادة / د. رابعة السميطي : (وكيل وزارة التربية والتعليم المساعد لقطاع تحسين الأداء)

السلام عليكم، كما تفضل معالي الوزير أن وزارة التربية والتعليم تعمل على حصر الاحتياجات التدريبية من خلال استبيانات ترسل إلى الكادر التعليمي، كما يتم الأخذ بعين الاعتبار عند إعداد المواد العلمية نتائج الطلبة في الاختبارات سواء الاختبارات المركزية أو الدولية أو الوطنية بالإضافة إلى تحليل توصيات تقارير التقييم والرقابة، وتتم عملية التحليل مع الكادر التعليمي حيث أن هناك لجان من الكادر التعليمي تعمل مع فريق التدريب على إعداد هذه البرامج والأخذ بعين الاعتبار – كذلك – بأي تغييرات في المناهج.



جدير بالذكر أن آلية التدريب قد تغيرت في وزارة التربية والتعليم حيث تحول أكثر من 65% من التدريب إلى تدريب ذاتي من خلال المنصات الإلكترونية المختلفة التي أنشأتها وزارة التربية والتعليم، بالتالي فإن المعلم هو من يختار المواد العلمية المتوفرة ويستطيع أن يختار ما يراه مناسباً وما يلائم احتياجاته، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً، سعادة الدكتورة شيخة هل لديك تعقيب ثان؟ تفضلي.

سعادة/ د. شيخة عبيد الطنجي:

نعم معالي الرئيس، التحول إلى 60% منهم يقومون بالتعليم الذاتي فهذا تحول جداً ممتاز وإيجابي لأن كل شخص يعرف ما هي احتياجاته، لكن الواقع يقول غير ذلك، فهو يقول أن المعلمين يشكون من النصاب التدريسي العالي، الواقع يقول أن الاستبانات دائماً تؤخذ بعد الدورات التدريبية فمعظمهم يريد الانتهاء والذهاب إلى المنزل، فاختيار الوقت المناسب لتوزيع الاستبانات أو المقابلات مع المتدربين أعتقد مهم جداً.

الشيء الثاني، نعم المؤهل الأكاديمي يعطي الشخص مؤهلاً لتقديم المادة العلمية لكن ليس كل من يحمل درجة الماجستير أو الدكتوراه قادر على إعطاء المادة العلمية الصحيحة، لذلك تجد أن بعض المتدربين أنه أفضل من المدرب نفسه فلا بد من وجود إدارة تهتم بمراجعة المادة العلمية، وشكراً معالي الرئيس.

معالي الرئيس :

شكراً، تفضل معالي الوزير.

معالي/ حسين بن إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

معالي الرئيس، في الواقع أن المادة العلمية تقيم وتعد بطريقة علمية من المختصين بالوزارة بالتنسيق مع الجامعات، ولدينا الآن تعاون كبير مع كلية الإمارات للتطوير التربوي في رفع هذه المعايير وإيجاد طرق لإكتساب المعلمين مهارات أعلى بسبب تطوير مهارات التقييم والقياس وكذلك أن المهارات المطلوبة التي ندمجها في المادة تتعدد ونؤهل المعلمين حتى يدرسوا بطرق مختلفة حتى يتمكن من رفع مهاراتهم وتطبيق معايير التقييم والقياس الحديثة في المنظومة التعليمية، والشيء الأخير بالنسبة للمعلمين فهناك مجتمعات تعليمية معلمين في مواد معينة ليتعاونوا مع بعضهم البعض ويتبادلون الخبرات مع بعضهم البعض وهذا كله عن طريق المنصات الإلكترونية، ويمكن للدكتورة رابعة أن تغطي هذه النقطة بشكل أكبر.

معالي الرئيس :

تفضلي رابعة.



سعادة/ د. رابعة السميطي: (وكيل وزارة التربية والتعليم المساعد لقطاع تحسين الأداء)

شكراً معاليك، بالنسبة لتحليل الاحتياجات التدريبية فهناك تحليل قبل بدء العام الدراسي، وعند نهاية العام الدراسي، وكذلك بعد الدورة التدريبية، حيث تتبع وزارة التربية والتعليم أسلوباً علمياً يعتمد على أسلوب التثليث الذي يوصي بتعدد مصادر البيانات وأدواتها والتحقق من مصداقية البيانات واستثمارها في بناء البرامج التدريبية التي تحقق حاجة المستهدفين من المعلمين، ويتم تحديد الاحتياجات التدريبية كما تحدثت في نهاية وبداية العام الدراسي من خلال استهداف جميع الكادر التعليمي في البيانات المتعلقة في الاحتياجات سواء معلمين أو كادر قيادي وغيرهم.

وبالنسبة للجودة أو بالنسبة لجودة المدربين فكما تحدث معالي الوزير هناك مؤهلات يجب أن يستوفيه المدرب ولا ننظر فقط إلى مؤهلات الدكتوراه أو الماجستير أو غيرها، يتم تعيين المرشح أو استخدامه لفترة تجريبية وإذا لم يستوف الاشتراطات أو إذا كانت التغذية الراجعة التي كتبها جميع المعلمين ليست في صالح المدرب فإنه لا يتم استخدام هذا المدرب مرة أخرى، وتم إخراج الكثير من المدربين استناداً إلى الملاحظات الواردة من الكادر التعليمي، الجدير بالذكر أن وزارة التربية والتعليم تتعاون مع الجامعات الوطنية وعدد كبير من المؤسسات التخصصية للاستناد على المدربين ولا يتم الاكتفاء – فقط – بالمدربين الذين يتم تعيينهم في الوزارة، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً، سعادة الدكتورة شيخة الطنجي هل لديك تعقيب أخير؟ تفضلي.

سعادة/ د. شيخة عبيد الطنجي:

شكراً معالي الرئيس والشكر موصول لمعالي الوزير ولكننا نتمنى تعقباً أكبر للحقائق والمعلومات التي تصل من الميدان، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً، الكلمة الآن لسعادة سارة فلكناز، تفضلي يا سارة.

سعادة/ سارة محمد فلكناز:

شكراً معالي الرئيس، اتضح للجنة أن كثافة المنهج الدراسي وتراكماته المعرفية لا تتناسب مع عدد أيام وساعات التمدرس بالدولة مما يؤثر على مخرجات التعليم بصفة عامة، ولكن في التفاصيل نرى أنها تتسبب في إشكاليات كثيرة مثل صعوبة إنهاء المعلمين للمنهاج الدراسي، كثافة المنهج قد تؤدي إلى عدم التركيز على الكيف والنوع، وصعوبة استيعاب الطلاب لكثافة المنهج، وعليه نرى – معالي الرئيس – ضرورة إعادة النظر في عدد أيام وساعات التمدرس ومقارنتها المعيارية مع الدول المتقدمة في مجال التعليم، واضعين في الاعتبار درجة حرارة الطقس التي



تشكل عاملاً مهماً في الاختلاف، ولذلك، لماذا لا يتم العودة لنظام الفصلين الدراسيين الذي كان يتمشى مع أيام التمدرس وحتى الظروف الاجتماعية للطالب والأسرة معاً؟ مما يؤثر التساؤل حول لماذا لا يتم تخفيض عدد ساعات التمدرس خلال الأعوام القادمة؟ وأنا أمل يا معالي الرئيس أن تأتي الإجابة كاملة وشاملة لجميع محاور هذا السؤال، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً، تفضل معالي الوزير.

معالي / حسين بن إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكراً معالي الرئيس ولسعادة الأخت سارة، أولاً نحن نتكلم عن طالب إماراتي قادر على أن يواكب التقدم الحاصل في دول العالم، في دولة الإمارات نحن نحرص على أن نكون منافسين في اقتصاد المعرفة والأبناء المواطنين هم الذين يقومون بهذه الإنجازات إن شاء الله، فنحن عندما نبحث عن مهارات وقدرات وإمكانيات طالب خريج الثانوية العامة يجب أن نقارنها بالدول الأخرى خاصة الدول التي فيها منظومة تعليم متميزة ولديهم اقتصاد معرفي، فمن الصعوبة أن نقلل معايير خريج الثانوية العامة ومهاراته وقدراته عن طريق تخفيض أيام التمدرس أو تقليص المناهج ومن ثم نريد أن ننافس دول سبقتنا بسنوات في اقتصاد المعرفة والتكنولوجيا والابتكار، وإذا أضعفنا مخرج الثانوية العامة -إخواني- كيف سنتعامل الجامعات مع هذا الطالب وتخرجه بدرجة البكالوريوس ولا يستطيع المنافسة مع الطلبة الخريجين في الدول الأخرى؟! فالتعليم عبارة عن منظومة عالمية يا إخواني ولم تعد منظومة خاصة بدولة معينة، الدولة تكيف المنظومة التعليمية حسب احتياجاتها وخططها ولكن هناك مهارات أساسية مطلوبة من الطالب في كل صف دراسي وهذا متعارف عليه عالمياً تمكن الطلبة من الانتقال من منظومة إلى منظومة أخرى، نحن في دولة الإمارات لدينا 17 منظومة تعليمية مختلفة، لدينا المناهج البريطانية والأمريكية والصينية واليابانية والكورية والآن الإسبانية، فهذه مهارات متوحدة بين الدول تقريباً والتمايز يكون في مدى قدرة المنظومة التعليمية في رفع كفاءات وقدرات الطالب، وهذا ما نسعى إليه في دولة الإمارات أن نرفع مهاراتنا وقدراتنا في أيام التمدرس المتاحة.

أما بخصوص الإجازات الدراسية، هناك عدد أيام الإجازة يسمح فيها وإذا زادت هذه الإجازة عن عدد أيام معينة فتبدأ مهارات وقدرات الطالب بالانحدار مما يتطلب إعادة تأهيله مرة أخرى مع بداية العام الدراسي، وهذه دراسات علمية متاحة موجودة للجميع، فإذا كانت الإجازة يتم تمديدتها لثلاثة أشهر كما كانت في السابق فهذا سيؤدي إلى انخفاض كبير في المهارات والقدرات للطالب، ومع بداية العام الدراسي فإنه سيحتاج إلى إعادة استثمار آخر بالتالي تضيع أيام التمدرس في إعادة



بناء الطالب مرة أخرى، كل دول العالم لديها ظروف جوية ولكن هناك دول أخرى فيها برودة وثلوج وليس لديهم مشكلة في ذلك، بالتالي يجب أن نتلاءم مع دولتنا، هذه دولتنا، هذه الإمارات، نريد أن ننافس، نريد أن يكون لدينا ريادة، يجب أن نمكن الطالب ونمنحه الممكّنات اللازمة حتى ينجح في الحياة ويكون عنصر إيجابي وفعال ويساهم في بناء وازدهار دولة الإمارات، وإذا سمحت لي يا معالي الرئيس فسأترك الفرصة للدكتور حمد ليتكلم أو في التعقيب الثاني.

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير، تفضلي سعادة سارة فلكناز.

سعادة/ سارة محمد فلكناز:

شكراً معالي الرئيس والشكر موصول لمعالي الوزير، كما تفضل معالي الوزير أن هناك اختلاف في المناخ بين دولة وأخرى ونحن نرى أن الاختلاف الذي لدينا هو الحرارة الشديدة، فإذا أردنا أن نواكب الدول المتقدمة فليس شرطاً أن نمّد ساعات التمدرس أو أيام التمدرس، سؤالي يقول: ما هي التحديات التي تواجه المنظومة التعليمية في شأن تطوير المناهج الدراسية بما يتناسب مع معايير التعليم في الدول المتقدمة حتى نتمكن في النهاية من تحقيق رؤى أجدتنا الوطنية وأهداف قيادتنا المستقبلية؟ وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً سعادة سارة فلكناز، تفضل معالي الوزير.

معالي/ حسين بن إبراهيم الحمادي: (وزير التربية والتعليم)

معالي الرئيس سأحول السؤال للدكتور حمد ليجيب بالرد الكامل بعد إنذك.

معالي الرئيس :

تفضل سعادة حمد.

سعادة/ د. حمد اليحيائي: (وكيل وزارة التربية والتعليم المساعد لقطاع المناهج والتقييم)

شكراً معالي الرئيس وشكراً لسعادة العضوة، التحديات فيما يخص بنية المناهج الحمد لله دولة الإمارات قادرة على إقامة أي نوع من أنواع المقارنات المعيارية لبناء أفضل المعايير الخاصة بمناهج التعليم والتعلم، لضمان تلبية احتياجات ومتطلبات الخطط الاستراتيجية للحكومة سواء على المدى القصير أو المدى البعيد.

فيما يخص أيام التمدرس – كما أشارت الأخت – ففي التقرير بحد ذاته أن معظم الدول المتمكنة من متطلبات اقتصاد المعرفة فإن عدد أيام التمدرس لديها أكثر من عدد أيام التمدرس المعتمدة



لدينا في الدولة ولكن مع هذا تم ضمان أن نواتج التعلم المنصوصة في إطار المعايير متوائمة جل التوائم مع أيام التمدرس المعتمدة من مجلس الوزراء.

معالي الرئيس :

شكراً، سعادة سارة تعقيب أخير تفضلي.

سعادة/ سارة محمد فلكناز :

شكراً معالي الرئيس والشكر موصول لمعالي الوزير والوكيل المساعد، هنا معالي الوزير أطالب بتنفيذ واستمرارية تطوير المناهج الدراسية بما يتناسب مع توجيهات ورؤى القيادة الرشيدة للدولة من خلال التركيز على العلوم التطبيقية والمتقدمة والذكاء الاصطناعي وعلوم الفضاء والرياضيات والفيزياء الحديثة وعلوم التكنولوجيا وغيرها من المواد التي يمكنها أن تنمي العقول وتجعلها قادرة ومؤهلة على مواصلة مسيرة التنمية خلال الأعوام الخمسين القادمة في التركيز على استشراف المستقبل والذكاء الاصطناعي، هنا تؤكد على أهمية الأنشطة اللاصفية والتعليم الهجين والرياضة في المدارس وضرورة تعزيزها إلى جانب مواد السنع والتربية الأخلاقية التي أحب أن تؤكد أنها لم تعد تدرس في بعض المدارس، وشكراً معالي الرئيس.

معالي الرئيس :

شكراً، تفضل معالي الوزير.

معالي/ حسين بن إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكراً معالي الرئيس وشكراً لسعادة العضوة، صراحةً ما قالته هو كلام يتوافق مع توجهات الحكومة وتوجهات وزارة التربية والتعليم وهذه الخطط هي ما نعمل عليها، وهذا الحوار والنقاش يثري إعدادنا وتجهيزنا للخطة الخمسية القادمة فالسنة 2021 هي السنة التحضيرية للخمسين سنة القادمة، فكل هذه الملاحظات والأفكار والمقترحات ستؤخذ بعين الاعتبار في وضع تصور جديد في السنوات القادمة، والله الحمد نحن دولة الإمارات ربما من الدول القليلة في العالم التي أدرجت الذكاء الاصطناعي في منظومة التعليم، ولها منظومة كاملة أدخلت في المواد بطريقة أفقية وعمودية والله الحمد، ولدينا مسابقات الذكاء الاصطناعي في دولة الإمارات حيث أطلقت قبل سنتين، ومنافسات على مستوى متطور وقد دمجت المدارس الخاصة والحكومية في هذه المنظومة حرصاً منا على أن الطالب سواء كان في المدارس الحكومية أو الخاصة، سواء كان مواطناً أو مقيماً فإنه يحصل على نفس المهارات المطلوبة عن طريق الأنشطة اللاصفية والمسابقات، وكذلك نحن ندعم ونرفع المعايير في العلوم الحديثة ودمجها في المنظومة التعليمية، وقد تكلمت سعادة العضوة عن الابتكار والإبداع فلدينا مادة في التصميم والتكنولوجيا ولدينا مادة التصميم والابتكار



في الثانوية العامة، وقد بدأنا العمل على مشروع يسمى بالانجليزي (Car Stone) أو بالعربية (المشروع البحثي)، هذا المشروع يا إخواني يبدأ من الصف الرابع وهو يطبق لأول مرة ويشمل مهارات العلوم والرياضيات والكمبيوتر والمحادثة والنقاش والحوار والعرض ومهارات ريادة الأعمال، وجربناه على العديد من الطلاب وأثبت نجاحه وبدأنا تعميمه على جميع الطلبة في مدارس الدولة، وكذلك في الثانوية العامة في آخر سنتين في الصف العاشر والحادي عشر والثاني عشر يقوم الطالب بالعمل على مشروع متكامل، ونحن سعيدين بأن جامعاتنا الوطنية دعمتنا بمعلمين أو دكاترة من الجامعات ليشرفوا على هذه المشاريع وهم يدعمون الطلبة في تطوير هذه المشاريع، وأول بادرة كانت عبارة عن مشروع صغير بدأناه مع جامعة روشستر في دبي والآن بدأ تعليمه على مستوى الدولة، نشكر جامعاتنا الحكومية والخاصة على دعمها وعلى مساهمتهم وإشراك طلبة الثانوية العامة في العمل على مشاريع بحثية متطورة، كذلك معالي الرئيس وسعادة العضوة تم التوافق مع الجامعات على عمل معسكرات صيفية للطلبة المتميزين في البحث العلمي بناءً على مخرجات هذه المشاريع حيث يقضون شهر أو شهرين في جامعات مع دكاترة باحثين يشاركونهم في الأبحاث المتقدمة والحديثة التي تواكب أحدث التقنيات في المستقبل، ونفخر بدولة الإمارات أن نسبة كبيرة من الدكاترة والمحاضرين في الجامعات الوطنية من أفضل الباحثين والعلماء في العالم حسب آخر استطلاع بنسبة 2% في جامعة الإمارات وجامعة خليفة، شكراً معالي الرئيس وشكراً لسعادة العضوة.

معالي الرئيس:

شكراً معالي الوزير، سعادة ناصر محمد اليماني تفضل.

سعادة/ ناصر محمد اليماني:

شكراً معالي الرئيس، قدمت دولة الإمارات نموذجاً حقيقياً ناجحاً لمنظومة التعلم عن بعد بفضل رؤية الحكومة والجاهزية للبنية التحتية للشبكات والاستراتيجية الناجحة لوزارة التربية والتعليم بالتعامل مع تلك الظروف الاستثنائية، إضافة لمتابعة مباشرة من قبل معالي الوزير وكبار قطاعات التعليم باتخاذ كافة الإجراءات الوقائية للحفاظ على الصحة العامة لتجنب المجتمع مخاطر كوفيد19، وقامت الوزارة بجهود جبارة تشكر عليه في استمرار العام الدراسي في ظل جائحة كورونا، واتضح للجنة بأن وزارة التربية والتعليم قامت بتطبيق منظومة التعلم عن بعد في مارس 2020 مستهدفة جميع طلبة المدارس في الدولة، ومع تطبيق تلك التجربة ظهرت عدة تحديات واجهت منظومة التعلم عن بعد، وهي عدم تهيئة المجتمع المدرسي لتلك المنظومة الجديدة من التعلم وصعوبة مواكبة أولياء الأمور لبرامج التعلم الذكي وضعف شبكة الانترنت في بعض



مناطق الدولة مع صعوبة فتح الروابط وعدم توافق متطلبات المنهج الدراسي الحالي مع متطلبات نظام التعلم عن بعد والفئات العمرية، بالإضافة إلى تعدد منصات التعلم الإلكترونية وكثافة الواجبات المدرسية والأعباء الكثيرة على أولياء الأمور، لذا هنا أطرح التساؤل التالي: ما أسباب وجود نقص في الأجهزة الإلكترونية من حواسيب وألواح ذكية بين الطلبة على الرغم من صرف مبالغ لشراء حواسيب آلية وعدم الاستفادة منها والتي بلغ قيمتها (4954000) درهم طبقاً لتقرير ديوان المحاسبة لعام 2019؟ وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً سعادة ناصر اليماعي، تفضل معالي الوزير.

معالي / حسين بن إبراهيم الحمادي: (وزير التربية والتعليم)

معالي الرئيس، سعادة العضو، بالنسبة لمنظومة التعليم الذكية الموجودة في الإمارات والله الحمد بسبب دعم القيادة الرشيدة كان لدينا منظومة بصراحة فيها الاستدامة والقدرة والإمكانيات أن تستوعب أعداد كبيرة من الطلبة وكانت مطبقة في المدارس ويتعلمون في المدارس وخصوصاً طلاب الصفوف التاسع والعاشر والحادي عشر حيث كان لديهم كلهم أجهزة حواسيب محمولة ويدرسون في المدارس بهذا الأسلوب، أما الصفوف الدنيا فكانت المعلومة لديها جهاز وتطبق الدراسة الإلكترونية في الصف والطالب إذا كان لديه جهاز يستطيع الدخول إلى المنظومة التعليمية ليتعلم منها، وقبل الجائحة بدأنا تطبيق ذلك على الصفوف حيث طبقنا في أبوظبي ذلك على الصفوف السادس والسابع والثامن، وبالتدرج بدأنا بالنزول، مع الجائحة أن ننتقل مائة بالمائة من التعليم في الصف والمدرسة إلى تعليم عن بعد، هذه النقلة بحاجة لتكليف المعلمين والقيادة التربوية في كيفية العملية الافتراضية عن بعد وهذا كان سبب في إقامة أسبوع تدريبي واستمرت الاجتماعات وتحسين الأداء عن طريق غرف مراكز العمليات التعليمية، ومن المستحيل أن تنتقل من منظومة إلى أخرى دون وجود نقص أو عيوب فهذه سنة الحياة ومن الذكاء أن نستفيد من هذه الدروس ونحل المشاكل بسرعة عالية، وبالنسبة للنقص في الأجهزة فبدعم من الحكومة والتبرع من الجهات الخيرية الكثيرة تمكنا من شراء العديد من الأجهزة وتوريدها ولكن بسبب كوفيد19 فإن سلاسل الإمداد في العالم كانت قد توقفت تقريباً والمصانع التي تصنع الأجهزة والحواسيب كانت متوقفة، والموجود في السوق كان عليه سحب من جميع دول العالم، والحمد لله بسبب علاقتنا الجيدة من الموردين الموجودين في دولة الإمارات وعلاقتهم القوية مع بعض المصانع أخذنا أولوية كبيرة في توريد العديد من الأجهزة واستمرت هذه العملية والله الحمد، ولكن في النهاية هذا فكر تربوي جديد وهو التعلم عن بعد، وحسب بروتوكول الجائحة فإن التعلم متاح لولي الأمر إذا



رغب أن يتعلم ابنه في المدرسة أو يتعلم عن بعد، وأغلبية أولياء الأمور في المدارس الحكومية يفضلون التعلم عن بعد وهذا حق لهم، والمنظومة تدعم هذه العملية التربوية التعليمية، ونحن دائماً في تطوير مستمر للبرمجيات وفي أسلوب التعامل مع الطلب وأساليب التقييم والقياس، تسجيل العديد من الدروس وجعلها متاحة، فلدينا ملايين من لقطات الفيديو وتعاقداً مع شركات كثيرة لدعم المنصات التعليمية بشرح سهل وسلس لأبنائنا الطلبة، كل هذا متاح، والطلبة تدريجياً يواكبون مهاراتهم وقدراتهم ويستفيدون من هذه المنصات الذكية المتطورة، ولدينا منصات متخصصة في مواد معينة فمثلاً الرياضيات لديها منصة خاصة بها، والذكاء الاصطناعي تؤهل وتدريب طلبة الرياضيات، وكذلك مواد العلوم المختلفة، كذلك لدينا منصة (أ) وهي شركة وطنية قامت بتطوير منظومة تعليمية متميزة متاحة لأبنائنا الطلبة من الصف الخامس إلى الصف الثاني عشر وتمكنت من تسويق المنتج في دول أخرى من العالم وهذا دليل كبير على أن دولة الإمارات فيها نضج سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص في تفهم وإدراك ما هو التعلم الذكي والحديث والتكيفي والله الحمد، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير، تفضل سعادة ناصر اليماعي بالتعقيب الثاني.

سعادة/ ناصر محمد اليماعي:

طبعاً أكرر شكري وتقديري لوزارة التربية حيث كانت دولة الإمارات فعلاً سباقة في التعلم عن بعد وكانت من الدول الرائدة وكثير من الدول القريبة أو الصديقة أخذت بتجربة الإمارات كنموذج يحتذى به في التعليم عن بعد، لكن طبعاً مع تزايد واستمرار التعلم عن بعد ونحن حالياً في السنة الثانية واحتمالية استمرار هذا التعلم عن بعد لسنوات قادمة، هناك طبعاً اللوحات التي يستخدمها الطلبة وكذلك المدرسين أصبحت لوحات ذات كثافة متزايدة، تساؤلي هو: ما هي أسباب عدم وجود وحدة دعم فني كافية في المدارس الأمر الذي أدى إلى صعوبة التحاق الطلبة بالحصص التعليمية عن بعد أو صعوبة فتح روابط الامتحانات المقررة عليهم؟

أنا في الحقيقة وجدت في الكثير من المدارس أن هناك وحدة دعم واحدة لمجموعة أربع أو خمس مدارس وتفتح في يوم معين لكل مدرسة وبالتالي هناك تكديس في هذه المدارس يطلبون الدعم، وقد شاهدت هذا بعيني في مدرسة ما أن هناك تكديس للطلبة حيث كل طالب أحضر جهازه وأيضاً المدرسين كذلك والمعني بشركة الدعم هي شركة خاصة، ونحن بحاجة لوجود وحدات خاصة متخصصة في الوزارة وكما ذكرت أن التعليم سيستمر عن بعد لفترات قادمة، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً سعادة الأخ ناصر اليماعي، تفضل معالي الوزير.



معالي/ حسين بن إبراهيم الحمادي: (وزير التربية والتعليم)

نعم معالي الرئيس أشكر سعادة العضو على هذه الملاحظة، دعم منظومة التعليم الذكي تتكون من عدة منظومات مختلفة، هناك منظومة رئيسية في الوزارة عن طريق مركز العمليات التعليمية في أبوظبي ومركز العمليات التعليمية في عجمان، أما إذا كان الجهاز فيه خلل معين فهناك نقاط معينة لتسليم الجهاز ولدينا شركات خاصة هي التي تنقل الأجهزة وهي عمليات لوجستية، فالوزارة لا تريد تعيين أناس في إدارة الإمداد لأن الشركات الخاصة أفضل وأسرع وقدراتهم أفضل حيث البنية التحتية جاهزة للعمل في هذا الشيء، أما صيانة الأجهزة فنحن نتعاقد مع الشركات الموردة لهذه الأجهزة، كذلك لدينا مكان رئيسي مخصص في أبوظبي وواحد آخر في الإمارات الشمالية لدعم وصيانة وتصليح الأجهزة، وفي النهاية يا إخواني هو عبارة عن فكر جديد من حيث استعمال الجهاز وكيفية الدخول إلى بروتوكولات الامتحانات وكيف يدقق الطالب مع البرمجيات وللأسف هناك طلاب يتحمسون ويدخلون الامتحان قبل الوقت المحدد وربما يحاول الدخول أكثر من مرة بالتالي نظام الذكاء الاصطناعي يعتبر أن هذا الطالب هو شخص ينوي الهجوم على منظومة الاختبارات فيقوم بحظره ويمنعه من دخول الامتحان، فهذه ثقافة ونحن نتحسن في كل سنة وكل فترة يتحسن الطلاب ويفهمون أن هناك وقت معين للدخول وأن إدخال الكلمة السرية يجب أن يتم بطريقة صحيحة وإذا أخطأت أكثر من مرة في الإدخال فإن النظام سيغلق، وبالتالي يجب إرسال بريد الكتروني للمدرسة لإعادة فتح الحساب، وتم تدريب العديد من المعلمين على إجراءات الدعم وتسهيل مهام الطلبة، طبعاً أنا لا أتوقع أن يستمر هذا الوضع خلال السنة القادمة والآن لدينا التطعيم في دولة الإمارات والأمور تعود إلى طبيعتها والتعافي في الدولة بوتيرة عالية والله الحمد، ولكن تعليم المنصات الذكية عبارة عن أسلوب تعليمي سيستمر معنا، نرجع للمدارس في المستقبل القريب ولكن منصات التعليم الذكي والتعلم مدى الحياة والتعليم التكيفي وإتاحة فرص التعلم لمواد معينة للطلاب ليرفع مهاراته ستكون متاحة وهدفنا أن نعمل مع أولياء الأمور الذين لديهم طفولة مبكرة سنة أو سنتين أو ثلاث سنوات ليديروا أولادهم حتى لا نخسر هذه السنوات الذهبية لأبنائنا الطلبة سواء مواطنين أو مقيمين في دولة الإمارات وهذا متاح مجاناً للجميع، فالإسناد والدعم في تطور مستمر والتقنيات في تطور مستمر وأسعار الأجهزة في انخفاض مستمر والله الحمد، وحتى المنصات الفنية والاعتمادية والأجهزة، فالجهاز الذي كان يعمل لسنة أو سنتين الآن يعمل لأكثر من ذلك حيث طورت الشركات من المواصفات الفنية للأجهزة ثلاث أو أربع سنوات وإن شاء الله نحن نواكب التكنولوجيا ونطور أمورنا حسب المستجدات إن شاء الله، ونحن في دولة الإمارات



دائماً ندعم القطاع الخاص في تقديم خدمات يكون فيها أفضل من الحكومة بهذه المهام لأنها تخصصية وتحتاج إلى مهارات وإمكانيات معينة، شكراً معالي الرئيس وشكراً سعادة العضو.

معالي الرئيس :

شكراً معالي الرئيس، سعادة الأخ ناصر اليماحي هل لديك تعقيب أخير؟ تفضلي.

سعادة/ ناصر محمد اليماحي:

شكراً معالي الرئيس، دائماً ما يبحث عنه ولي الأمر في نهاية العام الدراسي هي النتائج وخاصة نتائج الثانوية العامة، أعتقد أننا بحاجة لتطوير منظومة الامتحانات لتتواءم مع التعلم عن بعد، قام الطلبة بتقديم الامتحانات في جو لم يتعودوا عليه خاصة في الزمن المحدد لكل سؤال وعدم تمكن الطالب من مراجعة الأسئلة، ولم تراخ الوزارة التوقيات المناسبة عند أداء الامتحانات بحيث تتناسب مع نظام التعلم عن بعد مما أربك الطالب وخاصة طالب الثانوية العامة، وهنا نطالب بتحديد مدة زمنية عامة لكافة الأسئلة بدلاً من توقيت محدد لكل سؤال مع مواءمة متطلبات المنهج التعليمي الحالي مع متطلبات نظام التعلم عن بعد خاصة لطلبة الثانوية العامة والذين يأتون للمدارس لأداء الامتحانات، لأن هؤلاء الطلاب حالياً حسب نظام الوزارة يؤدون الامتحانات في المدارس، أعتقد وجود ساعة أمام الطالب وهو يؤدي الامتحان والسؤال خمس دقائق تربك الطالب بشكل كبير وعندما يطلع الطالب على السؤال ويجد فيه صعوبة فإنه يرتبك أيضاً حتى في الأسئلة الأخرى التي يستطيع الإجابة عليها، أتمنى أن يتغير هذا النظام على الأقل مبدئياً في نظام الثانوية العامة لأن هذه المرحلة تؤدي امتحاناتها في المدارس ويمكن مراقبة الطلبة واتباع كيفية أداء الامتحانات، فأتمنى أن يكون الوقت كافياً لكل الأسئلة أو على الأقل يكون هناك وقت إضافي لمراجعة بعض الأسئلة التي لم يتمكن الطالب من الإجابة عليها بشكل كافي، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً سعادة الأخ ناصر اليماحي، تفضل معالي الوزير.

معالي/ حسين بن إبراهيم الحمادي: (وزير التربية والتعليم)

شكراً معالي الرئيس وشكراً لسعادة العضو، الفكر التربوي في جانبين، جانب أن يكون الاختبار مفتوح والطالب لديه الوقت الكافي لمراجعة الأسئلة كما يريد، وهناك فكر تربوي آخر يقول ضع وقتاً معيناً للسؤال ويحسب مع وقت المراجعة والتفكير ويكون السؤال مطروح بطريقة تتناسب مع الوقت المتاح، وبالنسبة لأولياء الأمور فلديهم آراء، هناك منهم من كان يقول أن نترك الزمن مفتوح ولكن جاءتنا شكاوى وقالوا أن الطالب لا يستطيع الانتهاء من الاختبار والوقت انتهى ولا يعرف أن هناك أسئلة متبقية، بالنسبة للزمن المتاح لم نعرف كيف نتواءم معه، وهناك فلسفة



أخرى تقول أن أولياء الأمور طلبوا تقليل الأسئلة ولكن نحن نقيس الأمور من ناحية تربوية ومن أسلوب التقييم والقياس وما هو الأفضل لنا، في وجود منظومة التعلم عن بعد والامتحان إلكترونياً فيفضل أن يأخذ الطالب السؤال ويراجعه ويستمر للسؤال التالي حتى لا يفكر بأنه يريد العودة للسؤال وبالتالي يتم التركيز على السؤال الحالي، الشيء الثاني ما تكلمت عنه وهو أننا نريد الانتقال للاختبارات التكوينية بأن الأسئلة ستأتي على مستويات مختلفة لمعرفة مستوى الطالب الصحيح، مثلاً يكون ثلاث طلاب بجانب بعضهم البعض وكل منهم لديه اختبار مختلف حسب قدراته وإمكانياته ومهاراته، وإذا سمحت لي معالي الرئيس فيمكن للدكتور حمد أن يغطي هذا الموضوع لأنهم مختص في التقييم والقياس.

معالي الرئيس :

سعادة الدكتور حمد اليحيائي تفضل.

سعادة/ د. حمد اليحيائي : (وكيل وزارة التربية والتعليم المساعد لقطاع المناهج والتقييم)

شكراً معاليك، كما أشار معالي الوزير أن التوجه هو الوصول إلى الاختبارات التكوينية، فالوقت يعد من أهم عناصر مواصفات المفردة الاختبارية وخاصة مع مرحلة الانتقال في المختبرات المعتمدة على مبدأ التكييف، وأهم ما في الأمر بالنسبة لمسألة تقنين وقت الاختبار هو إدراك المهارة والمعرفة في وقت قياسي محدد هو عنصر أساسي لتمكين الطلاب من متطلبات التنافسية في المستقبل سواء بعد التعليم الجامعي أو في مرحلة العمل ومن المهم جداً تمكينهم في إدراك المهارة والمعرفة في زمن قياسي محدد بشكل مبكر قبل أن يتفاجأوا بها في مراحل ما بعد التعليم العام.

معالي الرئيس :

شكراً، الكلمة الآن لسعادة شذى سعيد النقي تفضلي.

سعادة/ شذى سعيد النقي:

شكراً معالي الرئيس، رصدنا من خلال دراستنا للموضوع العام في سياسة الإشراف على المدارس الكثير من الإشكاليات ولعل أهمها والتي تمثل عائقاً حقيقياً ويتعارض مع مستهدفات الأجندة الوطنية عدم الحرص والاهتمام بالكادر التدريسي المواطن الذي يمثل حجر الزاوية في المنظومة التعليمية، حيث أن الوضع أصبح يندر بالخطورة في ظل النسبة المترتبة لخريجي الكادر التدريسي من المواطنين الذي لم يتجاوز عددهم (921) في العامين الماضيين من إجمالي (21153) معلماً في المدارس الحكومية أي ما يعادل (4.35%) وهي نسبة متدنية كثيراً.

وعليه أتساءل: ما هي المعوقات التي تحول في عدم رفع نسبة التوطين في الكادر التدريسي الحكومي وخاصة فئة الذكور؟ وشكراً معالي الرئيس.



معالي الرئيس :

شكراً سعادة شذى النقي، تفضل معالي الوزير.

معالي/ حسين بن إبراهيم الحمادي: (وزير التربية والتعليم)

شكراً معالي الرئيس وشكراً للعضوة على هذا السؤال، بالنسبة لهذا السؤال أود أن أوضح أننا في دولة الإمارات هناك قرار اتخذ أن المرحلة والحلقة الأولى هي فقط حلقة تأنيث حيث أن المسموح لهم بالتدريس هن النساء المواطنات، وخريجو كليات التربية يا إخواني للتوضيح فقط أن أكثرهم يدرسون الطفولة المبكرة أو المرحلة الأولى، فكل الخريجين الموجودين ونسبة توطين عالية جداً في الحلقة الأولى بسبب والله الحمد لدينا كلية تربية وجامعة الإمارات وجامعة زايد وكليات التقنية، للأسف لم يكن لدينا طلبة يذهبون لكليات العلوم أو الكليات التخصصية ويحصلون على البكالوريوس بهذا التخصص حتى نستطيع أن نعين في الحلقة الثانية والثالثة، والسبب كان عبارة عن أن المنظومة التعليمية السابقة بالنسبة للقسم العلمي والقسم الأدبي، حيث أن نسبة العلمي (20%) من الصعب أن يلتحقوا بكليات العلوم والكليات الأخرى، ونسبة (80%) المتبقية يذهبون للقسم الأدبي وبالتالي يلتحقوا بكليات اللغة العربية والتربية الإسلامية، فكان من أساسيات تطوير منظومة التعليم في دولة الإمارات هو إتاحة الفرصة لجميع الطلبة في المنظومة التعليمية في اختيار التخصص الذي يناسبه بعد الثانوية العامة، لا أن نحدد نحن مستقبله بل نترك له المجال حتى بعد الثانوية العامة ليختار ما يناسبه، والله الحمد بالنظر لعدد طلاب كليات الهندسة حيث أن هناك ارتفاع كبير والأرقام موجودة ويمكن الاطلاع عليها في جامعة الإمارات أو جامعة زايد أو كليات التقنية وحتى الجامعات الخاصة، وهذا نتاج إعادة هيكلة منظومة التعليم في دولة الإمارات، وأتوقع في السنوات القادمة سنحصل على خريجين مواطنين ومواطنات من الكليات التخصصية للالتحاق بمهنة التعليم في دولة الإمارات لأنه سيكون هناك خريجين على أرض الواقع، حالياً الذكور لا يستطيعون التعيين في وزارة التربية والتعليم لأن الحلقة الأولى مؤنثة بالكامل، فمع وجود طلبة يدرسون الرياضيات والعلوم واللغة العربية ولدينا تعاون مميز قبل سنة مع جامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية في تمكين معلمي التربية الإسلامية واللغة العربية وبدأنا حتى بالنظر إلى مادة الفلسفة كمادة حديثة ونجهز لها المعلمين، معالي الرئيس إذا كان يسمح الوقت فسنعود للتداخل بعد أن تتداخل العضوة.

معالي الرئيس :

تفضلي سعادة شذى سعيد النقي بالمداخلة الثانية.



سعادة/ شذى سعيد النقبي:

شكراً معالي الرئيس، تبين لنا من خلال واقع متابعة ونتائج الحلقات النقاشية زيادة نصاب الحصص الدراسية وساعات التمدرس وإخضاع المعلمات لدورات مستمرة وزيادة كاهلها بالأعباء الإدارية مع تجاهل كون هذه المعلمة أم وربة منزل مما يترتب عليه عدم قدرتها على القيام بدورها كمعلمة وأم في نفس الوقت.

معالي الرئيس، عندما نتحدث عن المعلم هنا رأينا بعض الأمور التي رصدناها في الحلقات النقاشية، حيث توجد شواغر للمعلمين القدامى في مجال الإدارة ولديهن موافقات من الوزارة بعد اجتياز كل الموافقات المطلوبة للشواغر الإدارية من شهادات آيلتس ومقابلات لكن للأسف لا يتم أخذ الشاغر من قبل مدراء النطاق بحجة أنه لا يوجد بديل لإشغال دور التخصص أي المعلم البديل، علماً بأن المعلم هنا خدم لمدة 16 سنة، هذا مثال بسيط.

كذلك لدينا بعض المعلمات اللواتي قدمن استقالاتهن في الفترة الأخيرة وتخلين عن هذه الوظيفة السامية رغم حاجتهن لهذه الوظيفة ولديهن الكفاءة العالية بالمقابل هناك لدينا الكثير من المواطنات اللواتي ينتظرن حصولهن على وظيفة التدريس وجلسن في قائمة الانتظار ما يقارب فوق 14 سنة، بالرغم من اجتهادهن في حصولهن على كل الدورات التطويرية وحصلن على الدبلومات التعليمية وأنا أعرفهن شخصياً.

هنا أعقب على كلام معالي الوزير لو سمحت لي معاليك عندما قال بأن اللغة الإنجليزية ليست الأساس في قبول الطالب أثناء التقدم على الجامعة، نحن نقول اليوم أن لدينا كثير من المعلمات تخصصهن اللغة العربية والتربية الإسلامية وغير ذلك لكنهن يجلسن في بيوتهن، معالي الرئيس هؤلاء المعلمات لديهن الكفاءة ينتظرن مقاعدهن في مجال التدريس وهذا مثال بسيط على التوطين. توجد هناك الكثير من التساؤلات: لماذا تم زيادة نصاب عدد حصص الكادر التدريسي وإتقاله بالأعباء الإدارية؟ لماذا تغييب الحوافز والامتيازات ونظام التدرج الوظيفي عن أسمى وأرهق مهنة؟ مهنة تخرج أجيال المستقبل، لماذا يتم الاستعانة بكوادر تدريسية من الخارج في ظل وجود قوائم طويلة من المواطنين في مختلف التخصصات؟ وشكراً معاليك.

معالي الرئيس :

شكراً سعادة شذى النقبي، تفضل معالي الوزير.

معالي/ حسين بن إبراهيم الحمادي: (وزير التربية والتعليم)

أولاً شكراً معالي الرئيس وشكراً سعادة العضوة، أريد أن أؤكد على معلومة قلنا من قبل أن الخريجين من كليات التربية متاح لهم الحلقة الأولى حسب المهارات والخبرات العلمية والقدرات



الموجودة لديهم ولدينا نسبة توظيف عالية جداً في هذه الحلقة، وإذا كان هناك معلمين بتخصص لغة عربية أو رياضيات أو علوم وفيزياء يتم تعيينهم لأن لدينا شواغر في الحلقة الثانية والثالثة، فأغلب الذين يتقدمون للوظائف حالياً هم للطفولة المبكرة أو الحلقة الأولى أو الصفوف الدنيا، حالياً الشواغر المتاحة قليلة ويتم التعيين عند إتاحة الفرصة ووجود شاغر، كما أن لدينا نسبة وتناسب بين أعداد المعلمين وأعداد الطلبة، لذلك توجهنا مع الجامعات الوطنية أن نفتح الحلقة الثانية والثالثة حتى نشجع المواطنين والمواطنات للالتحاق بهذه التخصصات وكما أشرت أننا تعاوننا مع الجامعات والحمد لله الأعداد بازدياد في هذه الكليات حتى إن شاء الله يكون لدينا خريجين بالمهارات المطلوبة ويستطيعون تدريس هذه المواد بالمستوى العلمي المطلوب.

وبالنسبة للاستقطاب من خارج الدولة فالأولوية في التوظيف للمواطنين وكذلك التدريب والتأهيل حتى أننا بدأنا التواصل مع خريجات الهندسة لتدريبهن لتدريس المواد العلمية أو المواد التقنية الموجودة في منظومة التعليم الحديثة والله الحمد وفقنا في ذلك، ولكن في النهاية يا إخواني ما هي نوعية الخريج الذي نتكلم عنه؟ إذا كان الخريج تخصصي حسب معايير رخصة المعلم بالعكس نحن نسعد ونفخر وشرف لنا أن نعين المواطنين لأن بالنهاية استدامة العملية التعليمية ورفع نسبة التوظيف والمواطنين في المنظومة التعليمية ضروري جداً، كذلك هناك مشروع تعمل عليه الشارقة والله الحمد وهو تشجيع المواطنين على الالتحاق بالقطاع الخاص، ولكن هذا كله حسب معايير رخصة المعلم، فلا تستطيع أن تعين شخص وبعد كذا شهر أو سنة تقول له أنت ليس لديك رخصة معلم لأن المعايير الأساسية غير موجودة لديه، فلهذا الحمد منذ سنتين بدأنا نتواصل مع الجامعات ونشرح لهم المعايير والوصف الوظيفي والمهارات المطلوبة والجامعات مستجيبة ومتعاونة والأعداد في تزايد والله الحمد، شكراً معالي الرئيس وشكراً لسعادة العضوة.

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير، سعادة شذى هل لديك تعقيب أخير؟ تفضلي.

سعادة/ شذى سعيد النقبلي:

شكراً معالي الرئيس، نحن نثق كل الثقة بجهود الوزير والوزارة وحرصهم التام على توظيف الكادر التعليمي لكن - معالي الرئيس - اليوم نحن نتحدث عن الخريجين من الدفعات 2006 و 2007 وكلهم من المواطنات اللواتي ينتظرن دورهن ومتحدثتك واحدة منهن، ونتمنى يا معالي الرئيس أن يتم إعادة النظر في تقديم امتيازات للمعلمات مما يسهم في زيادة نسبة التوظيف ومنها التأمين الصحي للمعلمات وتقليل نصاب الحصص الدراسية وزيادة رواتب المعلمات والتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية لإخضاع المستثمرين الأجانب في المدارس الخاصة بضرورة تعيين



نسبة معينة وعالية من الكادر التدريسي المواطن، اليوم نجد كثير من المعلمات غير المواطنات يدرسن تخصصات مثل اللغة العربية والتربية الإسلامية وغير ذلك لكنهن غير مواطنات، وأنا أرى أن الأكفأ والأولى عيالنا، والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: ما هي جهود الوزارة لتحفيز المستثمرين المواطنين على الاستثمار في القطاع الخاص؟ ومعالي الرئيس أنت تعرف وكلنا يعرف أن (لا يحك ظهرك إلا ظفك)، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً سعادة شذى النقي، تفضل معالي الوزير.

معالي / حسين بن إبراهيم الحمادي: (وزير التربية والتعليم)

شكراً معالي الرئيس وشكراً سعادة العضوة على هذه المداخلة، بالنسبة للتعليم في دولة الإمارات فإن الوزارة تنظر للمنظومة التعليمية كمنظومة اتحادية عامة وتضع معاييرها وتضع مواصفاتها والرقابة عليها، أما بالنسبة لفتح مدارس خاصة في كل إمارة فهذا يرجع للجهات المحلية في كل إمارة وهناك تنسيق بين الوزارة وبين الجهات المحلية حول المعايير والشروط وأساليب التصديق واعتماد الشهادات، وبالنسبة للاستثمار في هذا القطاع نحن نعرف أن دولة الإمارات فيها 200 جنسية مختلفة وعندنا ثقافات مختلفة وعندنا مدارس تواكب جميع احتياجات المواطنين والمقيمين على أرض الوطن، والشخص الذي يرغب بالاستثمار في هذا المجال هناك شروط في كل إمارة واضحة ومعرفة، وليس هناك تحجيم للمواطن في موضوع التقدم للحصول على رخصة إنشاء مدرسة، لكن هناك شروط ومعايير مطلوبة لضمان جودة الخدمات التي ستقدم عن طريق هذه المؤسسة التعليمية، والله الحمد هناك مواطنين مستثمرين في قطاع التعليم، وهناك مجموعة مدارس يملكها مواطنين يستثمرون في هذا القطاع لكنهم يتوجهون لشرائح معينة، فكل مستثمر لديه فكر معين وعنده خطة تجارية معينة لاستقطاب سوق معين من سواء المواطنين أو المقيمين على أرض الإمارات، وهذا التنوع في الدولة يسمح للعديد من المستثمرين للاستثمار في الدولة، وطبعاً الاستثمار إذا لم يكن له جودة مالية أو عائد مالي لن يستثمر أحد، فدائماً يكون هناك موازنة ما بين الاستثمار والعائد الاستثماري، ودور الوزارة والجهات المحلية وضع معايير لذلك والحفاظ على جودة التعليم وكذلك تكلفة التعليم المتاح وتنوع أساليب الخدمات المقدمة للراغبين في الالتحاق بالمنظومة التعليمية، وبعد إذنك معالي الرئيس ممكن أن تعقب الدكتورة رابعة على هذا الموضوع لأنها مختصة بهذا الملف، وشكراً.

معالي الرئيس :

تفضلي الدكتورة رابعة .



سعادة/ رابعة السميطي : (وكيل مساعد لقطاع تحسين الإداء - وزارة التربية والتعليم)

صدر مؤخرا قانون التعليم الخاص في الدولة ، وهذا القانون تم العمل عليه مع جميع الجهات التعليمية المحلية المعنية بتنظيم التعليم الخاص ، بالإضافة إلى موافقة هذا القانون مع لوائح الدولة الخاصة بتشجيع الاستثمار والتي تصدرها وزارة الاقتصاد ، فهذا القانون وضح كافة الاشتراطات المطلوبة في شأن الاستثمار في القطاع الخاص ، وفي نفس الوقت جانبا كبيرا من المرونة للجهات التعليمية المحلية لتنفيذ ما يروونه مناسبا لدعم المستثمرين سواء كانوا مواطنين أو غيرهم ، وبالنسبة للإمارات التي لا توجد فيها جهات محلية تنظم القطاع الخاص تم تشكيل لجان مشتركة مع المجالس التنفيذية وذلك لتشجيع الاستثمار والنظر إلى تحديات المستثمرين المواطنين ، وشكرا.

معالي الرئيس :

الكلمة الآن لسعادة الأخ عدنان الحمادي .

سعادة / عدنان حمد الحمادي :

شكرا معالي الرئيس ، قد يتداخل هذا السؤال نوعاً ما مع نفس المعلومة التي طلبتها سعادة الأخت صابرين اليمحي وأن يختلف التساؤل في البحث عن الهدف ، فقد سألت عن الخطط البديلة للطلبة الذين لم يتمكنوا من اجتياز امتحان القياس " امسات " ، وأنا هنا أتساءل عن عملية تأهيل الطلبة ، فقد اتضح وتبين للجنة ومن خلال دراسة واقعية ودائما لغة الأرقام لا تخطئ أبداً أن هناك تراجع كبير - حقيقة - في نسبة قبول الطلبة المتخرجين من الثانوية في مؤسسات التعليم الحكومي بما يتجاوز أكثر من (4000) طالب منذ عام 2017 وحتى العام قبل الماضي ، الإحصائية تشير أنه في عام 2017 كان هناك (16) ألف طالب - ولن أذكر الأرقام التي تكون بالمئات - تراجع العدد في 2018 إلى (14) ألف ، أما في العام قبل الماضي فقد وصل العدد إلى (12) ألف ، ولهذا وهي وجهة نظر واجتهاد من أعضاء لجنة التعليم قد يكون لمعالي الوزير إجابة شافية لذلك نحن رصدنا عدم مواءمة مخرجات التعليم في عملية تأهيل الطالب ، أي عدم قدرة النظام التعليمي في المراحل الثانوية على تأهيل الطالب حتى يكون قادراً على تحقيق نسبة (1250) في امتحان "الامسات" ، وفي اعتقادنا جميعاً ، ونعتبره نوع من الاجتهاد - أيضا - أن النسبة يا معالي الوزير - أيضا - عالية على طلبة يحاولون جاهدين التفوق في هذه المواد ، هذا بالنسبة للمحور الأول .

ثانياً : لمسنا - أيضا - عدم توفير مقاعد للطلبة لتقديم امتحانات " الامسات " مما اضطر عدد كبير من الطلبة إلى الذهاب وقطع مئات الكيلومترات ، أي من المنطقة الشرقية الى أبوظبي والعكس حتى يتمكنوا من تقديم امتحان " الامسات " .



أيضا من الآليات التي رصدتها اللجنة ، - وأيضا هذا نوع من الاجتهاد وأقول نعم من الاجتهاد حتى لا تؤكد هذه العملية وحتى نترك مطلق الحرية للوزير للإجابة على هذا السؤال - أن من لم يتمكن من تقديم هذا الامتحان عليه أن يدخل على التطبيق بشكل يومي حتى يجد مقعد لتقديم هذا الامتحان ، وتستمر هذه العملية أيام وأشهر وما شابه ذلك ، سؤالي : ما هي خطط الوزارة المستقبلية والحالية - دعونا نقول - في شأن تأهيل الطلبة للإلتحاق بمؤسسات التعليم العالي الحكومية مع شروط القبول الجديدة ؟ وأقترح من هذا المنبر - يا معالي الرئيس - لمعالي الوزير الذي كنت انتظر إجابة - حقيقة - عن الخطط البديلة للطلاب الذين لم يتمكنوا من اجتياز هذه المرحلة ، لماذا لا تنطلق مبادرة من وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع وزارة الدفاع لتقديم كورس الإمسات أو التجسير للطلبة الذين لم يتمكنوا من اجتيازه خلال المدة الزمنية أثناء تأديتهم للخدمة الوطنية ؟ وشكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزير .

معالي الرئيس :

شكرا سعادة الأخ عدنان الحمادي ، تفضل معالي الوزير .

معالي / حسين بن إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا لسعادة العضو .

أولا بالنسبة لأعداد الطلبة في الإلتحاق بالتعليم العالي نحن عندنا منظومة لتسجيل الطلبة ونتابعهم في تسجيلهم ، وربما بسبب أن الخدمة الوطنية أصبحت من سنة لسنة ونصف السنة يؤخر في قبول الطلبة ، لكن هذا عبارة عن فصل دراسة كامل وحصل تحريك .

بالنسبة لأعداد الطلبة في التعليم العالي فيتنوع تسجيلهم بين الجامعات الاتحادية والجامعات الحكومية في كل إمارة بالإضافة للجامعات الخاصة ، ونحن في متابعة هذه الأعداد لم نر النقص الذي ذكره سعادة العضو وهو " 4000 " فنحن ننظر لهم كدفعة كاملة وكيف تحركت هذه الدفعة خلال سنة أو سنتين أو ثلاث سنوات ، أي كيف سارت خلال المراحل المختلفة ، ومن الممكن أن نرى مع العضو كيف حسب هذا الرقم .

بالنسبة لاختبار " امسات " لو نظرنا قبل سبع أو ثمان سنوات كانت اختبارات ومعايير القبول في الجامعات تختلف ، فكان مستوى اللغة الانجليزية أقل بكثير من هذا المعيار ، وكان يعادل (700 - 750) في اختبار " امسات " الحالي ، والمشكلة - إخواني - أنه عندما يلتحق الطلاب بالجامعات في الدولة فإن التعليم يكون باللغة الانجليزية ، فإذا كان الطالب لا يجيد اللغة الانجليزية سواء قراءة أو كتابة أو تفاعل مع المعلم فيكيف سيتعلم ! فهناك معيار دنياوي لمهارات اللغة حتى تتمكن من التفاعل والقراءة والنقاش والحوار والاستفادة من المادة العلمية ، فالخيار هذا للجامعات



وهم الذين يحددون الرقم الذي يريدونه وهم مسؤولين عنه ، فنحن كوزارة تربية وتعليم نحدد المعايير الدنيا لكل تخصص لضمان توزيع الطلاب على التخصصات المختلفة واكتسابهم المهارات المطلوبة لهذه التخصصات ، لكن والله الحمد نلاحظ أن مهارات الطلبة في تصاعد مستمر ، وأقترح أن يجتمع بعض الأعضاء أو اللجنة مع الجامعات ويحاورونهم في هذا الشأن أو حتى يقابلون الطلبة من الخريجين الجدد في منظومة التعليم ، وعلى أساس ذلك يرون ما هي المهارات المختلفة ، وأعود وأؤكد أن اللغة الانجليزية ليست هي المعيار الوحيد للنجاح والتفوق في التعليم العالي ، فهناك مهارات أخرى كثيرة مطلوبة ، وهذه اللغة هي عبارة عن لغة تدريس إخواني ولا نعطيها أكثر من حجمها .

بالنسبة لمراكز اختبارات " الإمسات " فقد تم زيادتها ، لكن بسبب " كوفيد 19 " والتباعد لا نستطيع استخدام هذه المراكز إلا بنصف طاقتها الاستيعابية ، وقد فتحنا مراكز في المدارس الحكومية وأهلناها لذلك ، كذلك هناك جامعات كثيرة تقدمت بطلب لفتح مراكز لاختبارات " امسات " وتم الموافقة عليها وتقييمها واعتمادها ، لذلك عندنا خيارات كثيرة لأبنائنا الطلبة لكن بسبب الجائحة والظروف الحالية انخفضت سعة هذه المراكز لـ 50% ، وعندما يكون هناك اختبار فإنه يتم الإعلان عنه رسمياً في المنصات ويسمح للطلبة بالتسجيل ، ويتم اغلاق التسجيل يوم الاختبار حيث يكون هناك مقاعد معينة وتم التسجيل من قبل الطلبة ، فلا يُتوقع من الطالب أن يدخل يومياً على المنظومة ، فيجب أن ينتظر حتى يتم الإعلان عن اختبارات جديدة ، ونحن لا نمنع الطالب من التسجيل ، فأحياناً يكون جواز سفر الطالب في رأس الخيمة ولكن مقيم في إمارة أبوظبي فكيف نمنعه من التسجيل للاختبار في أبوظبي ؟ الحقيقة من الصعب السيطرة على هذا الأمر ، أو أنه يدرس في مدرسة معينة والاختبارات تكون يوم السبت ويقول أنا في العطلة سأخرج مع أهلي لمكان آخر وأريد الاختبار في هذا المكان ، لذلك نحن نترك الحرية للطالب أين يريد أن يقدم الاختبار ، ولا يجبره أحد على اختيار مكان مقعد الاختبار ، فهو بنفسه يدخل على المنصة ويبحث في المراكز المتاحة للاختبار ويختار المركز الذي يناسبه ويوافق عليه ، فإذا اختار المكان الخطأ ولا يريد الذهاب للاختبار بإمكانه أن يبلغ قبل الاختبار بفترة حتى يتم عمل اللازم ، والاختبارات - طبعا - مجانية ، وتعاد عدة مرات لأبنائنا الطلاب وهي متاحة ، فإذا لم يتمكن طالب من تحقيق نسبة معينة في اختبار الرياضيات أو اللغة العربية يستطيع إعادة الاختبار متى ما شاء ، وفي الصيف الاختبارات مستمرة .

بالنسبة للمنصات الالكترونية أود التأكيد أن هذه المنصات متاحة لأبنائنا الطلبة ، وبإمكان الطالب أن يتعلم ذاتياً أي وقت يريد سواء كان لغة انجليزية أو لغة عربية أو رياضيات ، فهذه المنصات



موجودة ، فبإمكان الطالب أثناء الخدمة الوطنية أو في الصيف أو في الاجازات أو حتى إذا كان مسافر خارج الدولة بسبب ظروف عمل والده يستطيع الاستمرار في التعليم بسبب هذه المنصات الموجودة في الدولة ، وهذه ميزة كبيرة متاحة لأبنائنا الطلبة ، وعندنا معلمين متطوعين عندهم ساعات تطوع موجودة ومتاحة للطلبة الذين يريدون أخذ دروس تقوية معينة ، وهناك منصة نعمل عليها هي المنصة المقننة إذا أراد أحد أن يدرس تقوية في المستقبل إن شاء الله ستكون عن طريق منصات معتمدة وموثوقة وبإمكان الطالب التسجيل فيها حتى تخفف الأعباء المالية على أولياء الأمور حيث أن بعضهم يتجهون إلى الدروس الخصوصية ، فهذه بها ضمان جودة وضمن متابعة، وكذلك رخصة المعلم تضمن - إن شاء الله - جودة المعلمين ومنظومة التعليم والتأهيل للجميع .

أعتقد أنني غطيت جميع النقاط .

بالنسبة للجامعات فنحن نعمل مع الجامعات ، فنأتي مثلا بخريج الجامعة في تخصص الهندسة ونعايره مع الجامعات الثانية ونعمل ريفرنس لجامعات أخرى ، فنريد أن نضمن أن الخريج الذي تخرج مثلا من الهندسة الميكانيكية أو غيرها في جامعات معينة المهارات الدنيا الموجودة متعارف عليها ومحقة في هذه المهارات ، وهناك جامعات بمستوى عالي لكن الحدود الدنيا موجودة ، والجامعة تقول حتى تحقق هذا الشرط يجب اختيار طلبة معينين بمهارات معينة ، وهذا فائدة منظومة التعليم العام في دولة الإمارات والمدرسة الاماراتية التي تؤهل الطلبة بهذه المهارات المختلفة سواء كان في العلوم الانسانية أو العلوم الطبية أو الهندسة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا معالي الوزير ، تفضل سعادة عدنان الحمادي بالتعقيب الثاني .

سعادة / عدنان حمد الحمادي :

شكرا معالي الرئيس ، الإحصائية كانت عن واقع الانتساب للمؤسسات أو مؤسسات التعليم العام الحكومية، وقد يكون - أيضا - لرفع النسبة في جامعة الإمارات إلى 80% - أيضا - عامل سبب انخفاض هذه النسبة لكن نرجع ونؤكد أن امتحانات " الامسات " كان لها دور في تقليل هذه النسبة هذا أولا .

ثانيا : لا زلت - أيضاً - أؤكد على معالي الوزير أن هناك نوع من الصعوبة في عملية إيجاد مقاعد لتقديم امتحانات " الامسات " ، ونحن نعلم أن هذا الامتحان هو امتحان قياس تأهيلي يؤهل الطلبة للإلتحاق بكبرى الجامعات ، ويؤسس هؤلاء الطلبة بما يتناسب مع استراتيجية التعليم في الدولة ، لكن - أيضا - مع هذا الظرف ومع هذه الجائحة أعتقد أن وزارة التربية والتعليم تملك من الإمكانيات لتوفير مراكز وتوفير أوقات وتوفير مقاعد لهؤلاء الطلبة حتى تسهل عليهم .



ثالثاً : كنت أتمنى - أيضا - من معالي الوزير يا معالي الرئيس أن يعطي رأي في عملية المبادرة أو الفكرة التي سنكون سعداء حقيقة أن تقدمها وزارة التربية والتعليم خاصة للطلاب الذين لم يتمكنوا من اجتياز اختبار " الامسات " ودخلوا إلى الخدمة الوطنية أن يكون هناك كورس تجسير يدرس هذه المواد حتى ينهي يطالب الخدمة الوطنية بعد سنة وستة شهور ولا ينتظر أن يأخذ دروس تقوية ويقوم بتقديم هذا الاختبار ، وشكرا معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

تفضل معالي الوزير .

معالي / حسين بن إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

معالي الرئيس ، سعادة العضو ، كما أشرت سابقاً ، ربما لم يحصل تحديث للبيانات الموجودة عند الإخوة في اللجنة ، لكن نحن هذه السنة توسعنا للجامعات لتقديم اختبارات " الامسات " وأصبح لدينا (56) جامعة تتيح تقديم اختبار " امسات " فيها ، وكذلك عندنا تقريبا (200) مركز في المدارس الحكومية تم إعادة تأهيلها واعتمادها لاختبارات " امسات " لكن بسبب ظروف " كوفيد 19 " تم تخفيض طاقتها الاستيعابية لنسبة 50% ، ومع ذلك والله الحمد قطعنا شوطا كبيرا في الاختبارات وهي متاحة في الفترة القادمة ومستمرة ، ولن يكون عندنا تحدي في هذا الأمر كالسنوات السابقة لأنه في السابق كنا فقط نعتمد على الجامعات الاتحادية والجامعات الحكومية ، لكن الآن نتعاون - أيضا - مع الجامعات الخاصة لفتح مقاعد لأبنائنا الطلبة لتقديم اختبارات " امسات " بالإضافة إلى (200) مركز في المدارس الحكومية معتمدة وموثقة ومتاحة ، كذلك تم إنشاء تسعة مراكز اختبار تفتح طيلة أيام الأسبوع ، وتم الانتهاء من أول مركز في إمارة رأس الخيمة وقريبا في عجمان وبقية الإمارات سوف تفتح بها إن شاء الله ، وهذه المراكز ستكون متاحة طوال أيام الأسبوع ، وأي وقت يستطيع الطالب التسجيل والذهاب للمركز وهناك قاعات مخصصة لذلك ومعايير حسب تصنيف يسمى " تصنيف أ " في دائرة الاختبارات الالكترونية وسيكون متوفر لأبنائنا الطلبة إن شاء الله ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا معالي الوزير ، تفضل بالتعقيب الأخير سعادة عدنان الحمادي .

سعادة / عدنان حمد الحمادي :

شكرا معالي الرئيس ، لا زلت أذكر معالي الوزير بالإجابة على تقديم المقترح لمساعدة الطلبة الذين لم يتمكنوا من أداء تجاوز مرحلة " الامسات " في الأيام العادية أن يتم توفير كورس قياس " الامسات " وتقوية هؤلاء أثناء أدائهم للخدمة الوطنية ، هذا أولا .



ثانيا : نلاحظ - أيضا - غياب آلية واضحة - حقيقة - بين الوزارة ووسائل الإعلام ومختلف شرائح المجتمع في عملية نشر القرارات ، الأخبار وما تتمخض عنه بعض الأمور والنتائج لتحقيق نوع من الإفصاح المقنع والشفافية ، وهي من عوامل الحوكمة - حقيقة - التي ترفعها المؤسسات والوزارات داخل الاتحاد ، مثال ويمكن جزاه الله خير مشكورا معالي الرئيس كان على تواصل مع معالي الوزير ، ومشكورة - أيضا - سعادة الأخت فوزية غريب التي - أيضا - كانت على تواصل معنا في حل ومعالجة بعض المشكلات ، إعلان نتائج الثانوية العامة خلال العام المنصرم وتغييرها دون وجود آلية واضحة - يا معالي الرئيس - تسبب - حقيقة - في انخفاض نسبة الطلبة الخريجين ، وأيضا تسبب في إرباك أولياء الأمور ، وهذه - أيضا - من المعضلات المهمة على اعتبار أنها ترتبط بمصير مستقبل ومصير أسرة .

ثانيا : أيضا سمعنا أو قرأنا قبل فترة بعملية ضرورة الذهاب لطلبة الفصل الثاني عشر لتقديم الامتحانات حضوريا داخل المدرسة ، ويمكن لسبب ما - قد يكون سبب وجيه أيضا يعلمه الوزير جيدا - لكن حتى تقديم الامتحان داخل المدارس كان عن طريق " on line " ، وتسبب هذا الحضور - أيضا - ببعض المشاكل الصحية وبيعض العدوى ، وبعدم دخول - أيضا - عدد من الطلبة لتقديم هذا الامتحان بسبب هذه الإصابة ، نحن نعلم أن وزارة التربية والتعليم هي أهم قطاع حكومي خدمي موجود من بين مؤسسات الاتحاد ، فهي مسؤول عن أكثر من (800) ألف طالب وأكثر من (22) ألف معلم ، وبالتالي له ارتباط وثيق - حقيقة - مع شرائح المجتمع ، فلماذا لا تكون هناك إدارة ، ولماذا لا تكون هناك آلية في عملية التعامل مع الأخبار ومع القرارات ومع التمهيد لهذه القرارات قبل نشرها أو قبل تقديمها للعلن ؟ ونحن على يقين من واقع دراسة ومن واقع حضور الإخوان في الحكومة أن الوزارة اجتهدت وتقدمت وتطورت وقدمت الكثير من أجل تحقيق استراتيجية التعليم والأجندة الوطنية وإستشراف المستقبل والذكاء الاصطناعي ، وأيضا التعليم عن بعد ، وكل هذا مقدر لكن لا تزال يا معالي الرئيس هناك فجوة واضحة بين الوزارة ومختلف شرائح المجتمع ، ولهذا رغم هذه الجهود الكبيرة والعظيمة التي تقدمها الوزارة مشكورة لكن عملية استيعاب هذه المنظومة ببعض القرارات قد تؤثر على هذا الجهد الكبير ، وفقكم الله لخدمة أبنائكم من الطلبة وإخوانكم من الكادر التدريسي ، شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول - أيضا - لمعالي وزير التربية والتعليم وفقكم الله وسدد خطاك .

معالي الرئيس :

تفضل معالي الوزير .



معالي / حسين بن إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا سعادة العضو ، الحقيقة أنني كنت أتوقع أنني أجبت على السؤال عندما تكلمت عن المنصات الالكترونية ودعم الطلبة الراغبين في أي تقوية في مواد معينة لأن المنصة جاهزة وفيها كل المواد التعليمية والفيديوهات وحتى أساليب التقييم والقياس متاحة ، وبشأن الثانوية عامة أيضا عندنا المنصة التكميلية " المنصة أ " ، فهذه متاحة أيضا وأي طالب سواء كان في الثانوية العامة أو في الخدمة الوطنية يستطيع الالتحاق بهذه المنصة ويتدرب ويتعلم، وبإمكاننا متابعتة بسهولة ، فكنت أتوقع أن هذا الرد واضح ، فالتعليم متاح لأبنائنا الطلبة للتعلم سواء كان خلال المدرسة أو الإجازات أو الخدمة الوطنية ، وحتى طلبة الجامعات إذا ارادوا مادة معينة يسجلونها في منصات الوزارة ، فحتى هذا متاح للتقوية ورفع الكفاءة والمقدرة .

بالنسبة لتواصلنا مع الإعلام : الحقيقة أنشأنا العديد من القنوات الإعلامية التي تنشر الأخبار أولاً بأول وكذلك عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي " تويتر " ، و " انستجرام " وعن طريق موقع الوزارة ، أو عن طريق حتى منصات الكترونية مثل الواتس آب والتيلغرام ، وهذه مفتوحة وأغلب الصحفيين موجودين فيها ويتابعون أخبار الوزارة ، وهذه الأخبار فيها لحظة بلحظة .

كذلك أشار سعادة العضو إلى تثقيف وتعريف الناس بالمنظومة التعليمية في الدولة الحقيقة هناك العديد من اللقاءات والحوارات تُعقد وأغلبها تكون يوم السبت عن طريق مراكز تدريب حيث يشرحون ندوات ومحاضرات وتثقيف ، وكذلك بالنسبة لأولياء الأمور فإن المدارس أو مدير النطاق أو مدير قطاع أو حتى مدير مجلس يعقد جلسات عصف ذهني ، وهذه تتكرر في إمارات عديدة للحوار والنقاش وتبادل الآراء والمقترحات والأفكار ، أرجو أن أكون أجبت على جميع استفسارات الأخ العضو ، وأي معلومات يرغب سعادته بالتعرف عليها بشكل أوسع من الممكن التواصل معنا بعد الجلسة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا معالي الوزير ، اتوقع أن سعادة العضو لا زال ينتظر إجابة على موضوع الاستفادة من فترة الخدمة الوطنية ، تفضل .

معالي / حسين بن إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

معالي الرئيس ، أعتقد أنني ذكرت أيضا أنه خلال الخدمة الوطنية أن المنصات مفتوحة لجميع الطلبة ، فالطالب ما دام أنه في الثانوية العامة وذهب للخدمة الوطنية ولم يلتحق بالجامعة فنعتبره طالبا في منظومة التعليم العام ، ونحن نتيح المجال لهم الدخول على المنصات الخاصة بالمنظومة التعليمية للتقوية في المادة التي يرغب بها ، وإذا أراد دعم أو تدريب تخصصي مع معلمين فعندنا



الكثير من المعلمين المتطوعين ، وهذا حصل أكثر من مرة أن هناك مدرسين يتطوعون لمتابعة الطلبة وتقويتهم .

كذلك الجامعات تطلق منصات الافتراضية وتعرض بعض الكورسات الأساسية حتى مجاناً ، وهي متاحة لأبنائنا الطلبة ، أما أن نجتمعهم في صفوف وندرسهم بطريقة مباشرة فهذا صعب جداً لأن لديهم خطة تدريبية في الخدمة الوطنية متقيدين بها ، لكن الطالب في الخدمة الوطنية في المرحلة الأولى وهي المرحلة الاجبارية وبعد ذلك مرحلة التدريب التخصصي يبدأ الطالب يخرج ويدوم أحياناً أسبوعاً واسبوع اجازة ، وهذه الأوقات متاحة له ليطور مستواه ويرفع مهاراته في اللغة الانجليزية واللغة العربية والرياضيات أو أي مادة يحتاجها ، والوزارة مستعدة لتقديم أي دعم إضافي يحتاجه الطالب فقط المهم أن يتواصل معنا ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، الكلمة الآن لسعادة مريم ماجد بن ثنية .

سعادة / مريم ماجد بن ثنية :

شكراً معالي الرئيس ، دولة الإمارات دولة تنافسية ودائماً ما تضع أهدافاً ومستهدفات لأهداف تحقيق تلك التنافسية ، وهذه المستهدفات تُطبق على جميع القطاعات الحيوية في الدولة ، فعندما نتعلم اليوم عن التعليم فهو أهم القطاعات التي تشكل رافد لجميع القطاعات ، ولكن دائماً عندما نتحدث عن منظومة التعليم يغيب عنها جزء مهم وهي قيادة المدارس ، فقيادة المدارس هي من تقوم بتطبيق سياسات واستراتيجيات الدولة ، فسؤالي اليوم الموجه لمعالي وزير التربية والتعليم : ما هي سياسة اختيار وإعداد قادة تلك المدارس التي يقع على عاتقها تطبيق السياسات والاستراتيجيات للتعليم ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً سعادة مريم بن ثنية ، تفضل معالي الوزير .

معالي / حسين بن إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً سعادة الأخت مريم .

بالنسبة للقيادات التربوية يوجد لها معايير تم اعدادها وتطويرها ، كذلك أطلقنا رخصة القيادات التربوية ، وأطلقنا العديد من الدورات التي تؤهل وتعد القيادات التربوية لأداء دورها حسب الوظيفة التي يمسكها القائد التربوي سواء كان نائب مدير مدرسة أو مدير مدرسة أو رئيس شؤون وحدة أكاديمية أو مدير نطاق أو قطاع ، طبعاً وجود رخصة أو ترخيص للقيادات التربوية سواء كان في التعليم العام أو التعليم الخاص سيكون له أثر إيجابي كبير على منظومة التعليم وسيرفع



من الكفاءات والمهارات المطلوبة ، وكذلك بوجود ساعات تدريبية على القيادات التربوية سترفع كفاءتهم وخبراتهم ، وكذلك وجود مثل مجتمعات القيادات التي تلقت فيها الخبرات والأفكار والمقترحات والعمل حول تطوير المنظومة التعليمية ، وإطلاق برامج الماجستير والدكتوراة للقيادات حتى المعلمين في بعض التخصصات مجانا عن طريق كلية الإمارات للتطوير التربوي ، وسنرى أثرها إن شاء الله في السنوات القادمة ، وكذلك نتيج بعثات للراغبين للسفر في أفضل (200) أو (300) جامعة في العالم ، فالبعثات متاحة للراغبين في ذلك ، وبعد إذناك معالي الرئيسة الدكتورة رابعة ممكن أن تعقب أكثر على هذا الموضوع لأن مشروع التدريب وتطوير المهارات هي التي تديره .

معالي الرئيس :

تفضلي دكتورة رابعة .

سعادة/ رابعة السميطي : (وكيل مساعد لقطاع تحسين الإداء - وزارة التربية والتعليم)

تعمل وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع كلية الإمارات للتطوير التربوي على وضع برامج تدريبية متطورة لقيادات المدارس ، وكذلك تعمل الوزارة بالتعاون مع الجهات الأخرى والجهات الدولية على إعداد برامج تدريبية بالتعاون مع جهات دولية مختصة في إعداد القيادات ، طبعا قبل أزمة كورونا تم إرسال عدد كبير من قيادات المدارس إلى دول للتعرف على تجارب مختلفة وكذلك لتلقي برامج تدريبية من أفضل الأنظمة التعليمية ، وإن شاء الله سيتم العودة إلى هذه البرامج ، وشكرا .

معالي الرئيس :

سعادة مريم بن ثنية ، هل لديك تعقيب ثاني ؟ تفضلي .

سعادة / مريم ماجد بن ثنية :

شكرا معالي الرئيس ، لاشك أن جهود الوزارة في إعداد القادة كما هو مذكور وإعداد البرامج لهم وإرسالهم إلى دول مختلفة لتأهيلهم مقدر ، ولكن هناك نسبة في رؤية الإمارات 2021 مختصة فقط في قيادة نسبة المدارس التي لديها قيادة ذات كفاءة عالية ، وهذه النسبة وصلت إلى (58%) حسب تقارير عام 2018 ، لكن مع وجود هذه البرامج والتأهيل والإعداد لا زالت النسبة منخفضة، فما هي خطط الوزارة لمعالجة هذا الوضع ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا سعادة مريم بن ثنية ، الكلمة لمعالي الوزير .



معالي / حسين بن إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا لسعادة العضوة ، نحن نتكلم عن منظومة التعليم في دولة الإمارات وكيف تطور المعايير خطوة . خطوة ، فبالنسبة للقيادات التربوية كان لهم مراحل من التدريب والتأهيل للإلتقاء بمستواهم وقدراتهم وإمكانياتهم ، وكذلك هناك تجديد يحصل لأن هناك أشخاص يتقاعدون وجيل جديد من المعلمين المتميزين يبدأون بأخذ دور قيادي تربوي في المنظومة ، ونحن نحاول بأن يكون المؤشر أدق وأوضح ، وبإطلاق رخصة القيادات التربوية ستعطي مؤشر دقيق وواضح لقياس كفاءة وقدرات من يمسون المناصب القيادية في منظومة التعليم في دولة الإمارات ، وهذه الرخصة تم اعتماد معاييرها ووضع الدورات التأهيلية لها وستكون الاختبارات إن شاء الله في بداية العام 2021 وسنستمر فيها في المستقبل ، وكما أشرنا فقد حصلنا بالتعاون مع كلية الإمارات للتطوير التربوي على طرح برامج الماجستير والدكتوراة وذلك من أجل رفع الكفاءة والإمكانيات للعاملين في القيادات التربوية ، ونود التركيز على محورين ، فبعض القيادات تركز على المحور الأكاديمي أو التقييم والقياس ، والبعض الآخر من القيادات يركز على المحور التربوي والإرشادي والتوجيهي ، لذلك فالمنظومة كاملة تم اعدادها بطريقة علمية بناء على أفضل المعايير ، وإذا سمحت معالي الرئيس من الممكن أن تعلق الدكتوراة رابعة أيضا على هذا الجانب ، وشكرا .

معالي الرئيس :

تفضلي دكتوراة رابعة .

سعادة/ رابعة السميطي : (وكيل مساعد لقطاع تحسين الإداء - وزارة التربية والتعليم)

كما تفضل معالي الوزير تم التعاون مع كلية الإمارات للتطوير التربوي ، وقد عملنا مع هذه الكلية على دراسة معايير رخصة القيادات المدرسية ووضع برامج تأهيلية للقيادات المدرسية سواء كانت برامج تدريبية تأهيلية أو برامج ماجستير أو دكتوراه وذلك لرفع معايير الكفاءات وكذلك إعطاء فرص للقيادات المدرسية المواطنة في دولة الإمارات حتى تحقق هذه المؤهلات ، وتؤهلها حتى تكون من أفضل القيادات المدرسية بما يتواءم مع تطلعات الدولة وكذلك المؤشرات الوطنية والدولية في القيادات المدرسية ، وشكرا .

معالي الرئيس :

سعادة مريم بن ثنية ، هل لديك تعقيب أخير ؟ تفضلي .

سعادة / مريم ماجد بن ثنية :

شكرا معالي الرئيس ، لا يوجد لدي تعقيب .



معالي الرئيس :

الكلمة لسعادة ناعمة الشرهان .

سعادة / ناعمة عبدالله الشرهان : (النائب الثاني للرئيس)

شكرا معالي الرئيس ، بداية نجدد الترحيب بمعالي الوزير وفريق عمله شاكرين ومقدرين الدور الكبير الذي قمتم به في العام الماضي أثناء وجود الجائحة ووجود التحديات الكبيرة التي كانت - طبعاً - يعاني منها المجتمع بسبب " كوفيد 19 " ، وأيضا الشكر موصول للجنة التربية والتعليم على جهودهم الكبيرة في هذا الملف الحيوي والهام جداً .

طبعاً في العام 2020/2019 تم تغيير آلية احتساب الدرجات لطلبة الثانوية العامة ولم يتم إبلاغ المعنيين من إدارات مدارس وأولياء أمور ومعلمين وطلبة بطريقة احتساب الدرجة النهائية للطلبة مما اثر سلباً وخلق بلبلة كبيرة على نتائجهم ، فما هي إجراءات وزارة التربية والتعليم لتفادي حدوث مثل هذه المشكلة في المستقبل ؟ أعتقد أن هذه من الأشياء التي ضجت بها الميدان في نهاية العام الدراسي عندما تم تغيير الدرجات دون الرجوع للطلبة ودون الرجوع إلى أولياء الأمور ، وأعتقد أنه - معالي الوزير وفريق عمله - كانت النتائج أعلنت بنتائج ونسب معينة ثم بعد ذلك تم تغيير النتائج واحتسبت درجات ولم يتم إبلاغ أولياء الأمور ولا الطلبة بآلية تغيير النتائج ، وأعتقد هذا حق من حقوق الطلبة عندما تكون الدرجة وصلت إلى الطالب ووصلت إلى ولي أمره ، وشكراً معالي الرئيس ، شكرا معالي الوزير .

معالي الرئيس :

شكرا سعادة ناعمة الشرهان ، تفضل معالي الوزير .

معالي / حسين بن إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا سعادة الأخت ناعمة ، هذا السؤال دائما كان يتم توجيهه لنا وكنت أقول لهم بأن يحضروا لي شهادة سابقة وشهادة تعدلت ، فلم يحضر لي أحد شيء من ذلك ، وإن شاء الله سنتابع مع سعادة الأخت ناعمة الشرهان ونرى إن كان هناك شهادة صدرت وتغيرت بعد ذلك ، إخواني الذي تم الإعلان عنه في البداية هو نتائج المواد مادة . مادة ، وهذا يختلف عن الشهادة ، فالمادة فيها درجة وهناك حرف يقابلها ، وطريقة احتساب النسب كما أشرنا أنه بسبب " كوفيد 19 " هناك مواد لم يتم تدريسها ، فالطلاب لم يذهبوا لدراسة مواد الرياضة والفن وبعض المواد الأخرى حيث توقف تدريسها خلال الجائحة ، لذلك من الصعب إعطاء الطالب درجة فيها وأن تدخلها في النسبة وتعطي رقم غير صحيح ، لكن أخت ناعمة إذا كان لديك شهادة من الشهادات طبعت رسميا وبعد ذلك تغيرت فسنكون شاكرين ، وشكرا .



معالي الرئيس :

شكرا معالي الوزير ، تفضلي سعادة الأخت ناعمة الشرهان .

سعادة / ناعمة عبدالله الشرهان : (النائب الثاني للرئيس)

معالي الرئيس ، أعتقد أنه بعد إعلان نتائج الثانوية العامة حصلت ضجة وتم استدعاؤنا كأعضاء مجلس وطني ولكننا كنا في إجازة برلمانية ولم نستطع التدخل في عمل الوزارة ، وكان ردنا أن هذا عمل الوزارة ، لكن أتوقع معاليك أنه فعلا وصلت النتائج ثم تغيرت بعد ذلك وتم التبرير من الوزارة أن هذا بناء على آلية معينة لا تحضرني الآن ، وأنا كان ابني في الثانوية العامة حيث وصلتني نتيجته بشكل مؤكد ثم بعد ذلك تم تغيير النتائج ، ونحن في النهاية نرغب بأن تزيد المصداقية بيننا وبين وزارة التربية والتعليم ، وهذا يعتبر نوع من الاستقرار للميدان التربوي ، ويا ليت لو كان تم التغيير بالزيادة في الدرجات وإنما للأسف نقصت ، فمن كان مثلاً معدله (92) نزل إلى (89) ، وأعتقد أن هناك فرق كبير ما بين (92) و (89) ، ونحن لا نشكك في معلمينا ولا في الوزارة ، ونحن متأكدين تماما بأن الوزارة تعمل في مصلحة الطالب ، ولكن عندما يضح الميدان ويضح أولياء الأمور بالنسب التي صدرت وأنا واحدة منهم فابني كان معدله بالتسعينات وانخفض إلى الثمانينات فأعتقد أن هذه المسألة واحدة من الأشياء التي أرقتنا كأولياء أمور وأرقت المجتمع ، والكثير من الأعضاء الموجودين معنا هنا طلبوا منا أولياء الأمور التدخل لأن هذا في النهاية يؤثر على مستقبل أبنائهم في قضية التحاقهم بالجامعات أو التحاقهم بجوانب أخرى ، فأنا متأكدة - معالي الوزير - أن كلامك في مكانه ، ومتأكدة جدا بالمصداقية الموجودة في الوزارة ولكن هذه الآلية قد تكون لا أستطيع القول أنها غير مدروسة ولكن ربما لكم نظرة أخرى ، لكن أنا أقول أنه قبل أن يتم إعلان النتائج ، وفعلا النتائج أعلنت عن طريق المواقع الخاصة بالوزارة ورأيت ذلك بعيني ، أما أن يتم تغييرها بعد يوم فهذا فيه نوع من الإجحاف بحق الطلاب ، فنتمنى أن لا يتكرر هذا الأمر ، وأمنيته أن لا ينزل معدل الطالب لأنه ليس من مصلحتنا لا نحن ولا الوزارة أن ينزل الطالب إلى معدلات قد تمس مستقبله الدراسي الجامعي ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا سعادة ناعمة الشرهان ، تفضل معالي الوزير .

معالي / حسين بن إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا سعادة العضوة ، أكرر أنه لم يأتنا حالة لشهادة طبعت وتغيرت بعد ذلك ، وإنما الذي تم الإعلان عنه في البداية هو نتائج المواد مادة . مادة ، فربما أن الطلاب جمعوا



هذه النتائج للمواد وحسبوا النسبة بطريقتهم ، فهذا أمر آخر ، وإذا سمحت معالي الرئيس من الممكن أن يستفيض الدكتور حمد بتوضيح هذا الأمر لأن هذا الملف كان تحت اختصاصه .

معالي الرئيس :

تفضل سعادة الدكتور حمد اليحيائي .

سعادة / د. حمد اليحيائي : (وكيل مساعد لقطاع المناهج والتقييم - وزارة التربية والتعليم)

شكرا معالي الرئيس ، كما أشار معالي الوزير هناك فرق بين النتيجة التي تظهر على البورتيد وعلى المنصة الالكترونية وبين نموذج الشهادة المعتمد ، فنموذج الشهادة المعتمد فصل بين مواد المجموعة " أ " والمجموعة " ب " حيث أنه لم يتم تضمين درجات أو نسب مواد المجموعة " ب " في مجموع النسبة النهائية لأن أوزان التقييم كانت مبنية على الأداء العملي لمواد المجموعة " ب " ، والأداء العملي توقف أثناء " كوفيد 19 " ، وبذلك لا يمكن أن نضيف جزء من اللامصداقية على شهادة الطالب ، فهذا سيؤثر على التحاق الطالب بمؤسسات التعليم العالي لاحقاً كما حصل في كثير من نماذج الشهادات في أنظمة أخرى عالمية مثل " بيتك " حيث تم تجميد إضافة الجانب العملي في شهادة " البيتك " ، فربما هذا هو اللبس الذي حصل في المجتمع أنه لا يميز بين ما هو موجود على المنصة حيث أن كل مادة لها نتائجها النهائية وبين ما ينعكس على الشهادة التي هي الوثيقة الرسمية التي وجب علينا نحن في وزارة التربية والتعليم نضمن مصداقيتها للمجتمع المحلي والمجتمع الدولي ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا سعادة الدكتور حمد ، شكرا معالي الوزير ، لكن حقيقة هذا موضوع - كما أشارت ناعمة الشهران - تم التواصل بشأنه مع الغالبية من الإخوة والأخوات الأعضاء وحتى التواصل معي أنا أيضا ، وبالفعل يجب أن نفرق بين الشهادة التي صدرت وهي شهادة معتمدة وبين ما أعلن من نتائج ، وما تم إعلانه من نتائج أحدث بلبلة ، وبالتالي هذا يمثل نقطة يجب أن نقف عندها ونأخذ منها دروس حتى لا تتكرر ، هذه نقطة .

النقطة الثانية : حين يظهر - أيضا - نفس الملاحظة التي أشار لها سعادة عدنان الحمادي وهو التواصل مع المجتمع يبدو أنكم تركزون أكثر على التواصل في اتجاه واحد ، والمطلوب أن يكون التواصل تفاعلي وليس فقط إيصال ما تريدون إيصاله ، وإنما أيضا الاستماع إلى ما يجب أن تستمعون له ، فشان التعليم هو شأن مجتمعي ، وإمكانية وضرورة وأهمية التواصل تمثل حاضنة مهمة جداً من المجتمع لكل ما تقومون فيه ، هناك جهود مقدرة ومشكورة ، هذه الجهود تحتاج إلى حماية ، وأفضل مكان لحماية هذه الجهود هو المجتمع عندما يحتضنها وعندما يقنن بها ، هذا



المجتمع كيف سيحتضن إن لم تكن هذه الجهود على تواصل معها وعلى مشاركة بالرأي معه ، وعلى اهتمام بأرائه ، لا بد من هذا وأتمنى أن يكون ذلك ان شاء الله مستقبلاً ، على أي حال سنرفع الجلسة الآن أخت ناعمة يبدو أن الحق للإخوة من غير مقدمي الطلب هو مداخلتين فقط ، لذلك سامحيني ، والآن سنرفع الجلسة للصلاة والغداء والعودة تقريبا الساعة الثانية .

(رفعت الجلسة للصلاة والغداء حيث كانت الساعة 1.11 بعد الظهر)

(عادت الجلسة للانعقاد حيث كانت الساعة 2.15 بعد الظهر)

معالي الرئيس :

بسم الله نعود لاستكمال الجلسة، الكلمة الآن لجميلة المهيري تفضلي.

سعادة/ جميلة أحمد المهيري :

شكراً معاليك، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. بدايةً نرحب بكم بعد الاستراحة.

معالي الرئيس، كما هو معلوم فإن التعليم يعتبر أولوية لكل أسرة، وتكاتف الجهود من جميع أفراد الأسر لدعم الطلبة لعبور وتخطي المراحل الدراسية المختلفة للوصول إلى خريج مميز تفرح به الأسرة، ويكون عنصر بناء في هذا الوطن الغالي، ولا يخفى على معاليكم والجميع أن هناك الكثير من الأمور تدرج تحت محور تطوير جودة التعليم مثل المناهج وعملية التعلم والتعليم والتقييم وغيرها، لذلك يأتي موضوع تقييم التربويين وخاصة المعلمين ومدراء المدارس كمداخلة لي في هذا الأمر، لما له من أهمية في تحفيزهم وإثارة روح التنافس الإيجابي بينهم ولأهميته في تنظيم الارتقاء في السلم الوظيفي كذلك.

معالي الرئيس، من المعلوم ويهدف الموضوعية والشفافية وحسب القرارات الوزارية الصادرة فإنه يتم وضع تقدير الكادر الأكاديمي إلكترونياً من خلال برنامج إدارة الأداء بتقييم الأهداف الخاصة بكل فئة، في الواقع -معالي الرئيس- هناك الكثير من التذمر والحديث عن عدم الإنصاف والمصادقية في نتائج هذا التقييم، ويتم تحميل اللوم على رئيسهم المباشر، فالمدرس يضع اللوم على مدير المدرسة، والمدير يضع اللوم على مدير النطاق والذي بدوره يضعه على مدير القطاع وهلم جرة، وقد خلق هذا الأمر مناخ غير صحي وبيئة عمل مشحونة بالتوتر والاتهامات مما أثر سلباً على بيئة العمل والسعادة والولاء للمؤسسة، خاصة وأن التقييم العالي "يفوق التوقعات بشكل ملحوظ" مرتبط بمكافأة مالية، كما أن التقييم المنخفض يحتاج إلى تحسين مرتبط بإجراءات ملزمة مثل التدريب وغيره.

معالي الرئيس، هناك تساؤلات وهمس في الميدان التربوي يتحدث عن أن التقديرات العالية تذهب في الغالب للعاملين في الوزارة أكثر من التربويين في الميدان، والأخطر من ذلك أن هناك تخوف



من أن يكون موضوع التقييم باب لإدخال مدير المدرسة الأجنبي أو غير المواطن في مدارس التعليم العام، وأنا هنا - معالي الرئيس - وكل ما أقوم بطرحه منقول بشكل شفاف وموضوعي من الميدان التربوي. سؤالي معالي الرئيس: ما هي الإجراءات التي يراها معالي الوزير مناسبة لتصحيح ومعالجة هذه التحديات في الميدان التربوي لنصل إلى نقلة نوعية في آلية تقييم الأداء في المدرسة الإماراتية كما هي النقلة النوعية الناتجة عن استحداث المسارات التعليمية للطلبة وأيضاً النقلة النوعية في استحداث مركز بيانات التعليم؟ وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً سعادة جميلة المهيري، تفضل معالي الوزير.

معالي/ حسين بن إبراهيم الحمادي: (وزير التربية والتعليم)

معالي الرئيس، سعادة العضوة جميلة، بالنسبة لتقييم الأداء فهي عبارة عن منظومة اتحادية موحدة وفيها نسبة وتناسب ولا يجوز أن تحصل الوزارة على نسب أعلى من الميدان لأنها تتوزع بنسبة وتناسب على جميع الموجودين في المنظومة، ونحن حريصين عن طريق منظومة الموارد البشرية على أن نسبة الوزارة محفوظة والمجالس محفوظة ونسبة مدراء النطاق محفوظة والمدراء على مستوى المدارس كذلك محفوظة وهي تراجع وتدقق ولدينا لجنة مختصة تراجع النسب سنوياً عند إعداد التقييم، وتأكدي أنه ليس هناك ظلم وأنا تقيدنا في النظام المعمول به في الحكومة الاتحادية، معاليك، سعادة العضوة، لدينا خطة نعمل عليها وهي إطلاق سلم المعلمين والآن في مرحلة متقدمة من النقاش والحوار وهيكلته ومواصفاته، وإن شاء الله بوجود هيكل ترقية للمعلمين سيكون له أثر إيجابي كبير لدى الميدان التربوي وسيعالج النقاط الموجودة حالياً في منظومة المعلمين بحيث أن المعلم يبقى كمعلم طوال حياته ولا يترقى في سلم أكاديمي حتى نحافظ على كفاءته ومهارته وبالتالي لا نريد أن نخسر المعلم المتميز بأمر إدارية أو إشرافية، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير، سعادة جميلة المهيري المداخلة الثانية والأخيرة تفضلني.

سعادة/ جميلة أحمد المهيري:

معالي الرئيس، أعلم أن التقييم هو منظومة اتحادية ولكن كما قلت في مداخلتني قبل قليل نتمنى أن تكون هناك نقلة نوعية، ما شاء الله في التربية والتعليم هناك جهود الكل يشهد لها، قد يكون في ميدان التربية خصوصية تستدعي إعادة النظر في هذه الإجراءات واستحداث نظام أو تدوير وتعوير النظام الحالي بحيث يقابل أو يحقق توقعات مدراء المدارس والمعلمين، لا يخفى على معاليكم أن التقييم هو شيء أساسي في أي وظيفة وما يرتبط به من تحفيز وما إلى ذلك.



تعقيبي الأخير، التعليم شأن مجتمعي الكل معني به، لذا يلزم وزارة التربية والتعليم أن تكثف تواصلها مع المجتمع ونرى أهمية هذا التواصل في احتواء الميدان من معلمين وطلبة ومدراء، قد يكون إذا كانت هناك نوع من التوعية والرسائل المستمرة فإنها ستنبه هؤلاء المعلمين والمدراء إلى هذه النسب المتاحة لهم إلى أهمية سلم التقييم وهو المنحنى بحيث 5% من يفوق التوقعات، و5% في أدنى التقييم، والأغلبية 80% في التقييمين الوسط، أقترح والأمر لمعاليتكم وأنتم أدرى مني ما شاء الله عليكم في هذا المجال، أقترح بالإضافة إلى قنوات التواصل التي استحدثت أنا أرى أهمية التواصل المكثف والتوعية بجهود الوزارة التي تبذل فيما يخص تطوير النظام التعليمي، كما تعلمون فإن المجتمع يتكون من شرائح متنوعة وليست كلها في نفس المستوى التعليمي، لا ضير ولا ضرر في أن تكون هناك قناة سواء إذاعة أو تلفزيون بالإضافة إلى قنوات التواصل الاجتماعي، الهدف منها أن نبت فيها كل ما هو جديد، نوعي الميدان والمجتمع، أولياء الأمور لا يعرفون شيء عن التغييرات التي تحدث في الدرجات، شريحة كبيرة منهم لا يعرفون عن التغييرات التي تحدث في الإمسات، نعم قنوات التواصل موجودة لكن قناة التلفزيون أو الراديو أتصور أنه سيكون لها تأثير أكبر وتلامس شريحة كاملة من المجتمع.

أختم قلبي بمقولة يقولها إخواني المخضرمين في المجلس، المجلس الوطني الاتحادي مثل الدكتور لا يرى إلا ما يحتاج إلى معالجة وتصحيح، ومن هذا المنطلق أرى أن تراجع الوزارة وهذا الكلام تفضل به معالي الوزير قبل قليل، أن تراجع الخطة المستقبلية لها في ضوء التقرير الصادر من لجنة شؤون التعليم والثقافة والشباب والرياضة، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً سعادة جميلة المهيري، تفضل معالي الوزير.

معالي/ حسين بن إبراهيم الحمادي: (وزير التربية والتعليم)

شكراً معاليك وشكراً سعادة العضوة، كما أشرت سابقاً عن المنظومة الاتحادية هذه والخبر الجيد عن السلم الوظيفي وإن شاء الله إذا توافقت فيه الأمور سيكون عبارة عن نقلة نوعية في المنظومة كما أشارت سعادة العضوة حيث كانت هناك تغييرات إيجابية كثيرة في الوزارة، وحتى القيادات التربوية سيكون لهم نصيب في هذا السلم الجديد إن شاء الله.

وبالنسبة لتطوير نظام التقييم والأداء فهناك لجنة مختصة من المعلمين والقيادات التربوية يراجعون هذه المعايير ويطورونها، وإذا سمحت لي معاليك فسعادة فوزية غريب ستعلق على هذا الموضوع وتتابع العملية التربوية وهذا الأمر باستمرار.



معالي الرئيس :

تفضلي سعادة فوزية غريب.

سعادة/ فوزية غريب: (وكيل وزارة التربية والتعليم المساعد لقطاع العمليات المدرسية)

معالي الرئيس، سعادة العضوة جميلة المهيري، بناءً على ما تم طرحه من سعادة الأخت جميلة المهيري وفق منظومة تقييم الأداء للكادر الاتحادي في وزارة التربية والتعليم، فقد عملت الوزارة على الاتفاق مع الهيئة الاتحادية للموارد البشرية في تطوير المنظومة في تقييم البناء بمنظومة جديدة وتم إدخال الميدان التربوي بمشاركة قوية وفاعلة لجميع الجهات والفئات المستهدفة من ذلك، وبذلك تم في البداية فصل الكادر الإداري العامل في الوزارة عن الكادر الأكاديمي في أي وزارة، حيث تم ربط تقييم الكادر الأكاديمي بالعام الدراسي أما الكادر الإداري بالعام المالي، وتم ربط أيضاً هذه التقييمات بالمؤشرات الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم ومدى تحقيق أهداف ومستهدفات وزارة التربية والتعليم، وتحويل السلالم التقديرية بدلاً من أربع سلالم تقديرية فقد تم تطبيق خمس سلالم تقديرية للتقييم وتم تطبيقها في هذا العام للكادر الإداري وأيضاً إن شاء الله ستطبق للكادر الأكاديمي للعام الحالي 2021، وبناءً على ذلك تم وضع أهم مؤشرات التقييم ووفق ما تم استحدثه في الهيكل الأكاديمي وفق الاختصاصات والمهام لكل عضو موجود في الميدان التربوي ومن الكادر الإداري والفني والتدريسي في الميدان التربوي، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً، سعادة ناعمة عبدالرحمن المنصوري تفضلي.

سعادة/ ناعمة عبدالرحمن المنصوري:

شكراً معالي الرئيس والشكر موصول لمعالي الوزير، بدايةً أشكر الوزارة على دعمها وجهودها الواضحة لأصحاب الهمم، وهذه الشريحة المهمة في المجتمع، وكوني مسؤولة وقريبة من أصحاب الهمم فإن مداخلتي ستكون عن أصحاب الهمم وخصوصاً فئة الصم منهم، كون أصحاب الهمم وفئة الصم منهم لهم احتياجات خاصة في المدارس لابد من وجودها، وهذه الاحتياجات توفرها الوزارة خاصة في وجود مترجم للإشارة في بعض المدارس وقد بذلت جهوداً مشكورة في هذا الأمر، نحن نطالب بمزيد من الدعم في المدارس وخاصة وجود مترجم الإشارة.

معالي الرئيس، مطالبتي للوزير أن الانتقال من المدرسة إلى الجامعات والكليات الحكومية لأصحاب الهمم من فئة الصم تكون مختلفة كلياً عما تعودوا عليه وقد يكون هذا التحدي بالنسبة لهم قضية النقل من المدرسة إلى الجامعة والكليات، من خدمات ومكان وموقع وأشخاص، وطريقة



التعامل معهم ونقلهم من المدرسة إلى الكلية، تعترضهم الكثير من التحديات بمجرد انتقالهم إلى الجامعات، حيث تختلف عليهم بيئة العمل وتختلف عليهم البيئة التعليمية والدعم المقدم لهم.

سؤالي - معالي الرئيس ومعالي الوزير - : ما هي الجهود التي تقوم بها الوزارة في تهيئة أصحاب الهمم وخصوصاً فئة الصم منهم في انتقالهم للجامعات والكليات الحكومية وفتح مجال التخصص لهم دون مواجهة أي عوائق أو صعوبات أو تحديات أو نقص؟ مثل كل الجامعات - معاليك - حيث تطلب الأيلتس ومن أهم الشروط التي يتم وضعها لأصحاب الهمم وخاصة الصم قبولهم في الأيلتس، إذا كانوا صم وليس لديهم قدرات لا للتحدث ولا للاستماع ومن أهم شروط الأيلتس هو التحدث والاستماع، وبالتالي يواجهون صعوبات في القبول، في حين أن الجامعات الخاصة تفتح لهم المجال للقبول ونود الاستثناء من قبل الوزارة، وشكراً معالي الرئيس والشكر موصول لمعالي الوزير.

معالي الرئيس :

شكراً لسعادة ناعمة المنصوري، تفضل معالي الوزير.

معالي/ حسين بن إبراهيم الحمادي: (وزير التربية والتعليم)

شكراً معالي الرئيس وشكراً لسعادة الأخت على هذا السؤال، لدينا نورة المري - مديرة إدارة الاحتياجات الخاصة ويمكن لها التعقيب على هذا الموضوع.

معالي الرئيس :

تفضلي يا نورة المري.

السيدة/ نورة المري: (مديرة إدارة التربية الخاصة - وزارة التربية والتعليم)

شكراً معالي الرئيس، بالنسبة للطلبة أصحاب الهمم يكون لهم اهتمام في المدارس وحالياً قائمين على عمل سياسات جديدة في التعليم العالي ولكن ما نقوم به حالياً هو أننا نقوم بحصر أعداد الطلبة من أصحاب الهمم سنوياً من خريجي الثانوية العامة، ودائماً ما يكون هناك بيننا وبين التعليم العالي تنسيق كامل بأعدادهم وكيفية التحاقهم بالجامعات، حيث نقوم بحصر أعدادهم وهناك لجنة خاصة لإمسات حيث هناك طلبة لا يستطيعون أداء امتحان إمسات بالتالي يتم إعفاؤهم وننسق مع الجامعات بحيث يمكن دخولهم إلى هذه الجامعات، فهناك جهود بيننا وبين إدارة التسجيل الموجودة في التعليم العالي للتنسيق حول كل طلبة أصحاب الهمم من خريجي الثانوية العامة، بالإضافة إلى وجود مكتب خدمات أصحاب الهمم في معظم الجامعات الموجودة خاصة الاتحادية، كان هناك نوع من الإلزام من وزارة تنمية المجتمع لأن الدولة وقعت على اتفاقية أصحاب الهمم بالإلزام الجامعات بوجود منسق لخدمات أصحاب الهمم، فالآن هذه المكاتب موجودة ومعظمها مفعلة في



الجامعات الاتحادية وهناك خدمات سواء كانت في دراسة طلبات الالتحاق وبعد ذلك الخدمات المقدمة لهم في الجامعة، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً، لا أدري ماذا سيكون مصير الدكتور طه حسين لو طبق عليه هذا الامتحان؟ أنا أعتقد معالي الوزير أن هذا موضوع غاية في الأهمية ويجب أن ينظر له مع معرفتي بانشغالاتكم الكثيرة إلا أن هذه الفئة من غير المقبول أن لا نهتم فيها وأن لا ندعمها ونسندها وأن لا يتم التعامل معها كما يتم التعامل مع الناس الذين أنعم الله عليهم بكل حواسهم، فلا نكون عليهم نحن كذلك والدهر، فأتمنى معالي الوزير أن يحظى هذا الموضوع بعناية خاصة منك ومن زملائك وأن لا ننتظر طويلاً لنجد نظام بعد فترة طويلة لنتخيل أي من هؤلاء أنهم أبناءنا، تفضل معالي الوزير.

معالي/ حسين بن إبراهيم الحمادي: (وزير التربية والتعليم)

ربما حصل هناك سوء فهم، معاليك هؤلاء يتم إعفاؤهم بالكامل من الاختبارات ويتم التنسيق مع الجامعات بشأن قبولهم، خصوصاً الصم في تخصصات معينة يستطيعون دراستها، ولدينا 25 بعثة خاصة للصم في جامعة خاصة سنوياً هذا غير الجامعات الاتحادية.

معالي الرئيس :

هذا تصحيح أفضل من السابق، تفضلي يا ناعمة.

سعادة/ ناعمة عبدالرحمن المنصوري:

شكراً معاليك على هذه المداخلة، وتأييد موضوع أصحاب الهمم من الصم، معاليك أنا أتكلم عن الكليات والجامعات الحكومية، لأن كليات التقنية بحكم انتشارها في مستوى الدولة وأن جامعة الإمارات بحكم وجود سكن يوفر لهم فرصة التعليم – معاليك – لفئة الصم والمكفوفين ونحن نخص فئة الصم اليوم لأن توجد شروط تمنعهم وتكون عائق أمامهم لتكملة مسيرتهم وأنا أتمنى من معالي الوزير أن تحظى هذه الفئة بالاستثناء من شروط القبول في الكليات والجامعات الحكومية، وشكراً لمعاليك وشكراً لمعالي الوزير.

معالي الرئيس :

شكراً ناعمة المنصوري، تفضل معالي الوزير.

معالي/ حسين بن إبراهيم الحمادي: (وزير التربية والتعليم)

شكراً معالي الرئيس وشكراً لسعادة العضوة، كما أشرت سابقاً فنحن لدينا هذا الملف ونعمل عليه ولكن الإعفاء موجود حالياً، وقد ناقشنا هذا الأمر مع جامعة الإمارات وكليات التقنية وحتى جامعة زايد وما هي التخصصات التي يمكن أن يدرسونها، طبعاً هناك متطلبات معينة وفي السابق كانت



هناك صعوبة في إجراءات القبول حيث كان لدينا بديل مع جامعة خاصة ونرسل لهم بعثات عن طريق الوزارة وعددها 25 بعثة، وهناك تنسيق بيننا وبين جميع الجهات حول الحصر والأعداد. وبالنسبة لجامعة الإمارات فهناك تخصصات معينة ولكن يمكن أن نتوسع في هذا الموضوع ونتابعه متابعة أكبر في المستقبل إن شاء الله. ولدينا التعليم الفني والتقني حيث أن أغلب أصحاب الهمم أعطاهم الله مهارات وقدرات معينة يبدعون ويتميزون بقطاعات معينة في التعليم الفني والتقني حتى أنهم ينشؤون شركة في بعض المرات، وسوف نعد تقريراً بهذا الشأن ونرسله لكم حتى ترون الإجراءات المتبعة، وبالنسبة للجامعات الاتحادية فسندري كيف سنعمل على فتح تخصصات وخيارات أكثر للصم إن شاء الله، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير، الكلمة الآن لسعادة كفاح الزعابي تفضلي.

سعادة/ كفاح محمد الزعابي:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، معاليك أيضاً سأتكلم أنا عن أصحاب الهمم لكن سأتناول السؤال من عدة زوايا خاصة توقيت الدمج في المدارس والمعلمين والمناهج، فما هي الأسباب التي دعت الوزارة لتحديد سن أقل من ثمان سنوات للدمج في المدارس الحكومية؟ وهل يتم تأهيل المعلمين للتعامل مع طلاب الدمج؟ ولماذا لا يتم توفير معلمي الظل لتقليل الضغط عن المعلمين ومساعدة طلاب الدمج للتكيف أكثر مع البيئة المدرسية واستيعاب المناهج بشكل أفضل؟ وما هي سياسة الوزارة للتطوير المستمر للمناهج لتصبح جاهزة لمراعاة الفروق بين الطلبة من أصحاب الهمم وزملائهم؟ وما هي خطة الوزارة لإنجاح خطة الدمج؟

معالي الرئيس :

شكراً سعادة كفاح الزعابي، تفضل معالي الوزير.

معالي/ حسين بن إبراهيم الحمادي: (وزير التربية والتعليم)

معالي الرئيس، سعادة العضوة، أولاً بالنسبة لأصحاب الهمم فقد تم عمل مسح لجميع المدارس الحكومية ومعرفة ما هي الإمكانيات الموجودة في هذه المدارس، وتم تخصيص مدارس معينة ومسارات معينة لمناطق أصحاب الهمم حتى نخصص الخدمة في بعض المدارس حتى نستطيع تقديم خدمة متميزة لنوعية معينة من أصحاب الهمم حتى تكون هناك جودة وتكثيف الجهود وطبعاً مراعاة المناهج ومراعاة التقييم والقياس، أما بالنسبة لمعلمي الظل أو المساعدين فيتم تعيينهم حسب الحاجة، وكذلك جميع المعلمين في وزارة التربية والتعليم الذين يتعاملون مع أصحاب الهمم



يجرى لهم تدريب وتأهيل خاص، وكذلك حتى البيئة المدرسية والطلاب، معاليك اسمح لي سأترك نورة المري لتغطي أكثر حول هذا الموضوع لأن لديها الإحصائيات والأعداد.

معالي الرئيس :

تفضلي يا نورة المري.

السيدة/ نورة المري: (مديرة إدارة التربية الخاصة – وزارة التربية والتعليم)

شكراً معالي الرئيس، بالنسبة لأول سؤال فلا يوجد سن معين لقبول الطلبة أصحاب الهمم، الطلبة موجودين معنا منذ رياض الأطفال. وبالنسبة للأعداد فإنه يتم تأهيل وتدريب الهيئة الإدارية والتعليمية في المدارس بشكل سنوي وفق خطة تربوية واحتياجات، أولاً يتم تدريب معلمي التربية الخاصة ويتم تدريب اختصاصيين بجميع اختصاصاتهم، اختصاصي النطق واللغة والاختصاصيين النفسيين واختصاصي الإعاقة البصرية، ويتم أيضاً تدريب معلمي المواد على كيفية استقبال الحالات وكيفية تعليمهم وكيفية وضع الخطة التربوية الفردية، وهناك أيضاً خطط لتدريب المرشدين وكذلك تدريب مدراء المدارس على كيفية احتواء هذه الفئة، هذا بالنسبة للتدريب.

بالنسبة للمساعدين والمعلمين فتوجد أعداد سنوية للتعيينات حيث يوجد لدينا أكثر من 700 معلم تربية خاصة على مستوى الدولة وأكثر من 300 مساعد معلم وهو معلم الظل ومطبق منذ أكثر من سنة ويتم تقديم الدعم للطلبة في الفصول، استحدثنا في العام الماضي والذي قبله وجود مرافق، وهو مطبق وفق أفضل الممارسات العالمية بحيث يكون موجوداً مع الطالب من أصحاب الهمم ذو الإعاقة الشديدة بحيث يحافظ على أمن وسلامة الطالب.

كذلك يوجد لدينا عن ماهية سياسة تطوير المناهج؟ كما تعلمون أن أصحاب الهمم لا يكون لهم منهج واحد فهم يقعون ضمن 11 فئة رئيسية حسب التصنيف المعتمد في دولة الإمارات، فلا يمكن أن نعمل منهج واحد لجميع الإعاقات، والمتبع في العالم أن الطلبة أصحاب الهمم يتم وضع لهم خطة تربوية فردية مبنية على المناهج الحالية ولها نوعين: النوع الأول يكون موافقاً للمنهج أي يتم تدريس المنهج بأساليب استراتيجية مختلفة حسب الإعاقة، فتعليم المعاق بصرياً مختلف عن تعليم المعاق سمعياً. النوع الثاني هو تعديل المنهج ويتم كليه حيث يكون هناك اختلاف في المنهج ويتم وضع أهداف مناسبة للطلاب حسب قدراته وهذا معتمد في الوزارة ويتم أيضاً تقييم الطالب سواء كان تكييف منهج أو تعديل منهج أقصد الاختبارات حسب الاحتياجات والإعاقات.

وبالنسبة لخطة الوزارة لتطوير برامج الدمج أولاً الوزارة الآن تعتمد سياسة التعليم الدمج وهي سياسة تقوم على تنظيم عمليات القبول لأصحاب الهمم وكذلك عمليات الخدمات المقدمة لأصحاب



الهمم وكيفية عمل المناهج وتقييمهم وكذلك تقوم هذه السياسة بتحديد الكوادر التعليمية وترخيصهم وكذلك مؤهلاتهم.

معالي الرئيس :

شكراً، تفضلي سعادة كفاح الزعابي بالمداخلة الثانية.

سعادة/ كفاح محمد الزعابي:

نعم معاليك، هنا لا بد أن نؤكد على اهتمام الدولة بأصحاب الهمم والسعي لمجههم وتمكينهم في المجتمع وللأسف بالنزول إلى أرض الواقع نكتشف أننا نبتعد كل البعد عن الدمج الحقيقي لهذه الفئة وذلك بسبب ربط عملية الدمج بالسن وهو أقل من ثمان سنوات وأؤكد على هذه المعلومة معاليك مرة أخرى. وعدم وجود كادر تدريبي متخصص ومؤهل للتعامل مع الطلبة من ذوي الهمم وعدم وجود معلم ظل الذي سوف يسهم بشكل كبير في تقليل العبء الملقى على كاهل المعلم ومساعدة الطالب في التكيف مع البيئة المدرسية، وقلة الدراسات الميدانية التي تعكس أداء وجودة التعليم الدامج للطلبة من أصحاب الهمم في المدارس، وعدم تطوير المناهج المستمر وجاهزيتها بما يتناسب مع الطلبة من ذوي الهمم، وعدم استخدام أدوات التشخيص المناسبة، أتمنى أن تضع الوزارة هذه الأمور نصب أعينها وإيجاد الحلول المناسبة على أرض الواقع بما يسهم في الدمج الحقيقي لأصحاب الهمم في المدارس، وعندما نتكلم معاليك عن المناهج وتطويرها كما جاء في رد الوزارة أنه لا يمكن أن يكون هناك منهاج خاص لأصحاب الهمم فيجربنا ذلك الحديث عن المنهج الموجود في مدارس الدولة، منهاجنا تشكو من الحشو وبعض المناهج مترجمة وبعض الكتب تم طباعتها وصرفنا عليها مبالغ مالية ولا نستفيد منها والطالب أساساً لا يلمس هذه الكتب، فأنا سؤالي لمعالي الوزير: لماذا يكون هنالك ترجمة لبعض المناهج على الرغم من وجود كوادر إماراتية متقاعدة تربوية كان الأولى أن تضع المناهج الخاصة بالدولة؟ ونلاحظ كذلك وجود فجوة بين المناهج وبين الامتحانات، المنهج يتكلم في جزئية مختلفة ويأتي الامتحان مخالف لجزئية المناهج، فسؤالي: لماذا يتم ترجمة المناهج ولماذا توجد فجوة بين المناهج وبين الامتحانات ولماذا لا يتم الاستعانة بالكادر الإماراتي التربوي من المتقاعدين في وضع منهاج محلية تناسب بيئتنا وتناسب قيمنا وتناسب رؤية دولة الإمارات؟ وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً، معالي الوزير تفضل.

معالي/ حسين بن إبراهيم الحمادي: (وزير التربية والتعليم)

حتى نكون واضحين معاليك، هل السؤال عن المناهج فقط؟ كان هناك تعليق والسؤال ركز على المناهج.



معالي الرئيس :

السؤال متعدد فإذا أمكن أن تلخصي لمعالي الوزير النقاط الأساسية يا كفاح.

سعادة/ كفاح محمد الزعابي:

كان سؤالي معاليك حول دمج أصحاب الهمم في المدارس وعملية التطوير المستمرة للمناهج الخاصة بهم، ف جاء رد الوزارة أنه لا يمكن أن تكون هناك مناهج خاصة بأصحاب الهمم، فنحن نتكلم الآن عن جزئية لماذا هنالك تغيير مستمر للمناهج ولماذا يتم ترجمة بعض الكتب؟ لماذا لا يتم الاستعانة بالكادر الإماراتي من التربويين المتقاعدين لوضع مناهج خاصة بدولة الإمارات؟ ولماذا توجد فجوة بين المناهج والامتحانات؟ حيث يتكلم المنهج في نواحي مختلفة ويأتي الامتحان مختلفاً عما تم تناوله خلال العام الدراسي؟ أتمنى أن يكون السؤال واضحاً، وشكراً.

معالي الرئيس :

واضح إن شاء الله، تفضل معالي الوزير.

معالي/ حسين بن إبراهيم الحمادي: (وزير التربية والتعليم)

بالنسبة لأصحاب الهمم فكما أشارت نورة المري أن هناك مناهج خاصة بهم ولو كانت هناك مشكلة في عمر الثمان سنوات فيمكن أن نتواصل مع سعادة العضوة للتأكد من هذا الموضوع وأين صارت هذه الحالة، بالنسبة لمناهج دولة الإمارات فهناك قطاع خاص مختص في دولة الإمارات لتطوير المناهج لجميع المواد، وسعادة الوكيل حمد اليحيائي مسؤول عن هذا القطاع بالكامل وموضوع التقييم والقياس، ربما أكثر المناهج هي مناهج وطنية في إعدادها وهناك كفاءات وطنية والجامعات الوطنية التي تشارك في إعداد هذه المناهج، يمكن أن يتكلم عن مادة العلوم والرياضيات حيث يحتاج هذا الإعداد لهاتين المادتين بيوت خبرة كبيرة وتحتاج لمهارات متعددة، وهذا العلم في تطور مستمر وأغلب الدول في العالم الثاني تتعاقد مع بيوت خبرة كبيرة في هاتين المادتين فقط، أما باقي المواد في دولة الإمارات فيتم إعدادها بشكل وطني عن طريق خبرات وطنية وجامعات وطنية، وبالنسبة لأسلوب التقييم والقياس يا إخواني فنحن نبتعد عن الحفظ والتلقين، إذا سألت الطالب ما هو مكتوب بالكتاب وأتي بهذا السؤال في الامتحان بالتالي أنا أشجعه على الحفظ والتلقين، يجب أن يكون السؤال فيه اختلاف بسيط ومتنوع ولا يجوز أن نسأل عن نفس المعلومة، إذا أردنا أن نعود للحفظ والتلقين فهناك بعض الأمور مثل الشعر أو الآيات القرآنية أو الأحاديث ولكن في المواد الأخرى فيجب أن نقيس مدى المهارات التي اكتسبها الطالب في قراءة نص باللغة العربية وتحليل هذا النص ومن ثم الإجابة عليه، لكن لا يجب أن نسأله عن شيء يحفظه في كتاب اللغة العربية، بالتالي نحن غيرنا الفكر بالكامل وهو فكر حديث ليقيس مهارات



وإمكانيات كل طالب ولا يحاسبه على حفظ المنهاج، إذا سمحت لي معاليك فيمكن للدكتور سعادة حمد اليحيائي أن يضيف قليلاً حول هذا الموضوع.

معالي الرئيس :

تفضل دكتور.

سعادة/ د. حمد اليحيائي: (وكيل وزارة التربية والتعليم المساعد لقطاع المناهج والتقييم)

شكراً معالي الرئيس وشكراً معالي الوزير، امتداداً لما سرده معالي الوزير فيما يخص السلاسل الأجنبية بالتحديد، فكل العالم يدرك - على سبيل المثال الولايات المتحدة - استثمرت ما يزيد على عشرين مليار دولار لتطوير السياسة التعليمية تلامس احتياجات (كومكور) و (NGSS) ونلاحظ من المشاهدات العالمية أن دولة مثل سنغافورة نتائج اختباراتها الدولية متقدمة جداً وأكبر الناشرين لديها مثل (مارش كيلندش) يعتمد على العلاقات الوثيقة مع الناشرين الأمريكيين مثل (HMH) لموائمة منتجاتهم وتطبيقها في سنغافورة، لذلك نحن نعتمد على مبدأ الموائمة لنبدأ من حيث انتهى الآخرون وليس البداية من الصفر وبناء مناهج تحتاج إلى ما يسمى قياس مدى مصداقيتها والصدق والثبات في فعاليتها، فدائماً نحن في دولة الإمارات نتبنى أفضل الممارسات ولكن نضمن أن يتم موائمتها من فرق وطنية محلية بكوادر وطنية متخصصة لتلائم الطابع والثقافة المحلية، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً دكتور حمد، تفضلي سعادة عائشة البيرق.

سعادة/ عائشة رضا البيرق:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

معالي الرئيس الموقر، معالي وزير التربية والتعليم الموقر، إخواني وأخواتي أصحاب المعالي والسعادة، تعتمد الحكومة الموقرة في تعزيز سمعتها وتحديد قوتها وقدرتها عالمياً على كفاءة التعليم من خلال تنمية مستدامة واقتصاد متقدم يقوده التعليم، والسؤال هنا يتمحور حول التالي: ما هي الجهود المميزة والمبذولة لوزارة التربية والتعليم في تحقيق ذلك؟ وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً سعادة عائشة البيرق، تفضل معالي الوزير.

معالي/ حسين بن إبراهيم الحمادي: (وزير التربية والتعليم)

معالي الرئيس، سعادة العضوة، نحن تكلمنا في البداية عندما عرضنا منظومة المدرسة الإماراتية والفكر الجديد في التعليم سواء العام أو العالي بأننا نريد أن نخرج جيل عنده المهارات المعرفية



والعلمية والقيمية لتتواكب مع احتياجات وتطورات الدولة وخطة الدولة القادمة، فلقد صدرت العديد من الخطط الاتحادية على مستوى العلوم والتكنولوجيا والفضاء والذكاء الاصطناعي، كل هذه الأمور نأخذها لتدخل في منظومة التعليم، والمواد التي تدرس فيها عبارة عن مواد تحدث دائماً بأحدث المستجدات التقنية وتكلمنا عن الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي وطرح تخصصات جديدة في دولة الإمارات لتواكب القدرة المطلوبة في سوق العمل، موضوع ريادة الأعمال موضوع مهم جداً ونحن نحاول أن نزرع ريادة الأعمال في أبنائنا الطلبة في المراحل الدنيا والبحث العلمي موجود عن طريق المشاريع وتكلمنا عن المشروع البحثي في الصف الرابع والثامن، فهذه المنظومة كلها تتكامل مع بعضها البعض، والآن والله الحمد بالتعاون مع جامعاتنا الوطنية والخاصة سنطرح برامج جديدة لم تطرح في السابق وأفضل مثال على ذلك هو جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي والتي تقدم جامعة متخصصة جداً وإن شاء الله يمكن أبنائنا المواطنين وحتى المقيمين على أرض الوطن أو الكفاءات التي نستقطبها من الخارج في تسريع قدرات ومهارات وإمكانيات الإمارات في هذا العلم الجديد والذي سوف يحدث نقلة نوعية كبيرة في العالم.

أما بالنسبة للمستقبل فهو مجهول وغير مجهول، المجهول هو الوظائف ولكن المهارات المطلوبة والمعرفة العلمية والعمق المعرفي وفكر الطالب بأن يكون متكاملًا، وهناك أناس يقولون أن نركز على الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا، فالواقع الحاصل الآن ودخول الذكاء الاصطناعي أن جميع التخصصات تتعرض لإعادة صياغة، نبحث عن الطالب الكامل الذي لديه مهارات في المواد الأدبية أو مواد العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والفن والموسيقى وكذلك الرياضيات، فالتكاملية بين هذه المواد ومزجها بطريقة معينة تحافظ على العمق المعرفي وتنمي مهارات الابتكار والإبداع لدى الطالب في هذه المنظومة التعليمية وتخريجه وعرضه مستقبلاً على سوق عمل منفتح في دولة الإمارات ونحن هدفنا الأساسي أن يكون المواطن أو خريج المنظومة التعليمية في دولة الإمارات هو الخيار الأول للتوظيف أو يكون لديه القدرة والإمكانيات في إنشاء شركة أو العمل في القطاع الخاص ونحب أن يكون لدينا في دولة الإمارات نموذج تعليمي متميز منافس فيه في المنطقة وتكون الإمارات عبارة عن مرجع لمنظومة تعليمية عربية حديثة تواكب أحدث المعايير العالمية وتنافس العالمية وخطة 2071 الهدف فيه واضح أن يكون التعليم في الإمارات رقم 1 في العالم إن شاء الله، وبتكاتف الجهود وبالنقاش هذا والحوار يسهم إن شاء الله في توجيه الدفة في الاتجاه الصحيح إن شاء الله ونشكركم على هذه المداخلة، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير، الكلمة الآن لسعادة عائشة البيروق والمداخلة الثانية.



سعادة/ عائشة رضا البيرق:

معالي الرئيس الموقر، نشكر معالي وزير التربية الموقر، أولاً: إن تعفينا على معالي الوزير الموقر منبثق على آخر، وأحدث التقارير الخاصة بتقييم وزارة التربية والتعليم العالمي من خلال المنظمة العالمية (OECD) – منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمحلية الخاصة بوزارة التربية ذاتها وهي كالتالي:

1. لا يوجد تغيير كبير في نتائج التعليم عن عام 2015 كما أنه لا يوجد تحسن في أداء الطلبة في القراءة والرياضات والعلوم ما بين عامي 2015 و 2018. 50% معالي الرئيس من طلبة الإمارات لازالوا في المستوى دون المطلوب، 30% معالي الرئيس من الطلبة متأخرين عن أقرانهم في العالم في مهارة محو الأمية والقراءة والعلوم والرياضيات. 33% من الطلاب في المسار غير المتقدم لديهم توقعات لوظيفتهم المستقبلية غير واقعية ولا تتماشى مع المستوى التعليمي الخاص بهم وهذه النسبة كبيرة يا معالي الرئيس.
2. معالي الرئيس الموقر، تبين التقارير الصادرة من وزارة التربية والتعليم أن قياس المؤشر الوطنية لجودة التدريس في المدارس الحكومية في مستوى المتميز 0%، في مستوى الجيد جداً 0%، في مستوى الجيد 5%، في مستوى المقبول 65%، أما في جودة فعالية القيادات المدرسية الحكومية متفوق 0%، جيد جداً 0%، جيد 1.9%، مقبول 64%، ضعيف 32%، ضعيف جداً 1.6%، إن هذه النتائج مؤسفة يا معالي الرئيس ولا تحقق الأجندة الوطنية في التعليم وهذا يعني وجود خلل كبير وعلى الوزارة الموقرة معالجة هذا الخلل.
3. عدد المعلمين في القطاع الحكومي حسب التقارير هو 29% بينما في القطاع الخاص 71% وقس على ذلك أعداد المدارس وأعداد الطلبة في تناقص، فالتوقع من ذلك أن يؤدي إلى مستوى عالي من التعليم يواكب تطلعات الدولة الموقرة لكن تفاجأنا بأن النتائج المذكورة تغاير التوقعات، فبرغم تناقص عدد المدارس الحكومية بشكل ملحوظ وزيادة ميزانية الحكومة الاتحادية لوزارة التربية لكن النتائج غير مرضية.
4. دور التعليم وهدفه، ما هو دور التعليم وهدفه إلا لتعليم أشخاص يسدون حاجة العمل ويشاركون في بناء الدولة وتطورها فماذا عملت الوزارة الموقرة من أجل إكمال الأدوار ما بين المدرسة والطالب؟ فالدولة ليست بحاجة إلى خريج يبحث عن عمل وإنما بحاجة لخريج يسد حاجة العمل ويساهم في إكمال مسيرة الدولة، فالنتائج التي أمامنا لا ترقى للمستوى الذي تنتشده دولة الإمارات.



وختاماً معالي الرئيس، نشكر الوزارة الموقرة على تبنيها برامج التقييم التي تعمل عليها، فالتقييم ممتاز يصور الواقع لكن التحديات التي أبرزتها التقارير كبيرة جداً، فعلى القادة في وزارة التربية والتعليم مراجعة أهدافهم، وهذه توصية - إن أمكن - يا معالي الرئيس وهي مراجعة أهدافهم ورؤيتهم وسياساتهم واستراتيجياتهم ومدى تكاملها وتناسقها وملاءمتها وفهمها من الجميع. فذلك على القيادة العليا في الوزارة تنفيذ رؤية الحكومة الموقرة على الوجه المطلوب مع حشد الجهود لتحقيقها في الميدان، وبناءً على ما تقدم والمعلوم أن النجاح للجميع ولكن الفشل للقائد، هذا ولكن منا خالص الشكر والتقدير والاحترام.

معالي الرئيس :

شكراً سعادة عائشة البيرق، تفضل معالي الوزير.

معالي / حسين بن إبراهيم الحمادي: (وزير التربية والتعليم)

في البداية معالي الرئيس وسعادة العضوة، للتوضيح أولاً أن الأرقام لا تكذب، فوزارة التربية والتعليم ميزانيتها في آخر خمس سنوات لم تتغير وهي نفس الميزانية، الشيء الثاني بالنسبة لتقييم أداء المعلمين وكيف نقيس مهارات المعلمين وجودة المعلمين، المعيار الذي اتفق عليه هو عدد المعلمين الذين لديهم رخصة تعليم، وهذا المشروع نعمل عليه ونقيم المعلمين الذين لديهم ترخيص وبناءً على ذلك تكون نتائج تقييم المعلمين وجودتهم في الميدان التربوي، وكذلك نفس الشيء نطبقه على التربويين الذين أشارت إليهم الأخت، لأن موضوع التقييم الذي ليس على أساس علمية وواضحة ودقيقة يكون فيه خلل، ليس عن طريق استبيان بل عن طرق علمية واختبار تقييم ومقابلات ورخصة وهي الطريقة الصحيحة في تقييم المعلمين أو الكفاءات التربوية.

بالنسبة لعام 2015 فقد كانت بداية المدرسة الإماراتية والنموذج الحديث من هذه المدرسة لم يطبق بعد لأننا كنا في المراحل الأولى من إعداد وتجهيز الخطة التعليمية وتجهيز المعلمين بالتالي 2015 لا تعتبر نقطة قياس لأنها لم تطبق فيها المنظومة التعليمية الحديثة وإنما طبقت في السنوات التالية، 2015 عبارة عن قياس لتطبيق المدرسة الإماراتية لأول سنتين أو ثلاث سنوات وكانت المؤشرات الموجودة إيجابية وسعادة الدكتورة رابعة بإمكانها أن تشرح كيف حصل تحسن في الاختبارات الدولية .

بالنسبة للمنظومة كاملة فإن أي منظومة تعليمية تحتاج إلى وقت حتى تؤتي ثمارها ، وأنا أقول لسعادتك من الآن يا حبذا لو تذهبين لجامعة الإمارات أو جامعة زايد أو كليات التقنية العليا أو حتى جامعة خليفة وتسألينهم عن مخرجات المنظومة التعليمية ، فخلال ثلاث سنوات حصل هناك قفزة وجودة في التعليم ، لكن التعليم - إخواني - لا يحصل في فترة قصيرة ، فيحتاج على الأقل



خمس أو ست أو سبع أو ثمان سنوات ، ويحتاج لفكر تربوي يوازن في المناهج بطريقة يسمونها " التطوير الحلزوني " ، فلا تستطيع أن تأتي بمناهج ضخمة وتحملها على الطلبة مرة واحدة ، وإنما كل سنتين أو ثلاث سنوات يتم التطوير والتعديل في المعايير حتى تضمن أن يكون الطلاب والمعلمين قادرين على مواكبة هذه التغييرات ، والله الحمد نحن في ثبات ، والمشروع يسير في الطريق الصحيح ، وكافة المؤشرات إيجابية ، ولذلك نرى رفع معايير القبول في الجامعات ، فالجامعات الآن تعرض تخصصات جديدة فيها عمق معرفي أكثر ، فالقادم أفضل إن شاء الله ، لكن بعد إنك معالي الرئيس لو تعطي الأخت رابعة المجال لتشرح موضوع الاختبارات الدولية ونتائجها ، وشكراً .

معالي الرئيس :

تفضل دكتورة رابعة .

سعادة/ رابعة السميطي : (وكيل مساعد لقطاع تحسين الإداء - وزارة التربية والتعليم)

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً لسعادة العضوة ، بالنسبة لنتائج التقييم التي عرضتها سعادة العضوة هذه النتائج ظهرت في وقت إصدار إطار جديد ، وكان متوقعاً أن تكون النتائج بهذه الطريقة لأنها كانت معايير جديدة ومتطلبات جديدة على المدارس الحكومية والخاصة ، ولكن إذا قرأنا نتائج التقييم مع نتائج تقييم التعلم عن بعد نجد تطور في المدارس الحكومية ، وبالعكس كان هناك تفوق في المدارس الحكومية مقارنة ببعض المدارس الخاصة .

بالنسبة للاختبارات الدولية اليوم سيتم إنشاء الله الإعلان رسمياً عن نتائج " Timss 2019 " وستجدون أن هناك تقدم أحرزته دولة الإمارات في نتائج هذه الدورة من عام 2019 .

بالنسبة للاختبارات الدولية طبعاً هي عبارة عن مؤشر نتائج الطلبة في اختبارات الرياضيات والعلوم وليست مؤشر يشير إلى جودة المدرسة بشكل عام ، فهناك الكثير من أدوات التقييم التي نستخدمها حتى نصل إلى المستوى الحقيقي سواء للمعلمين أو المدارس أو الطلبة .

بالنسبة للاختبارات الدولية : بشكل عام الاختبارات الدولية سواء " Timss " أو " Pisa " فقد شهدت تغييرات شاملة في أطرها ومعاييرها في الدورات السابقة ، وكذلك في آلية الاختبارات أدت إلى تأثير عدد كبير من الدول المشاركة ، وهناك تقارير دولية في هذا الموضوع ، وتم مناقشة هذه النتائج في الجمعيات الدولية العمومية وملاحظات جميع الدول بخصوص التغييرات التي أثرت على نتائج الطلبة ، وإذا نظرنا إلى مستوى دولة الإمارات وقارناه منذ أول دورة شاركنا فيها في الاختبارات الدولية إلى اليوم فقد أحرزنا عدد من النقاط قد يصل إلى أكثر من خمسين نقطة في التقدم ، فنحن في دولة الإمارات - الحمد لله - في تقدم ، وقد تم وضع الخطط التي تناسب مستوى



المدارس الحكومية التي تراعي نقاط البداية لمستويات المدارس الحكومية المختلفة سواء كانت المدارس التي تحتاج إلى تطور أكثر أو المدارس التي وصل تقييمها إلى مستوى أعلى نوعاً ما ، وتم وضع الكثير من المبادرات لدعم هذه المدارس وتشجيعها من مسابقات وغير ذلك ، ونحن في محادثات مستمرة مع الفريق المعني بالمؤشرات الوطنية في مجلس الوزراء حتى تكون هذه المؤشرات مناسبة لمستوى المدارس ومتوائمة كذلك مع تطلعات الدولة ، وشكراً.

معالي الرئيس :

الكلمة لسعادة خلفان راشد الشامسي .

سعادة / خلفان راشد الشامسي :

شكراً معالي الرئيس ، تشهد دولة الإمارات العربية المتحدة التطور في جميع المجالات - والله الحمد - بما فيها مجال التعليم ، وهذا التطور بحد ذاته يفرز بعض التحديات التي سنسلط الضوء عليها اليوم إن شاء الله .

معالي الرئيس ، حديثي اليوم سيكون عن التعليم في القطاع الخاص ، الجميع يعلم أن التعليم ، وحرصت الدولة على إلزاميته ومجانيته للمواطنين في المرحلة الابتدائية وذلك لأهمية التعليم في حياة البشر ، معالي الرئيس هناك - فعلاً - تحدي كبير قبل حدوث جائحة كورونا بسبب الارتفاع الكبير في رسوم التعليم في القطاع الخاص سواء للمواطنين أو المقيمين على حد سواء ، وقد يكون للمواطن البديل في العودة للمدارس الحكومية في حالة عدم قدرته على تحمل مصروفات القطاع الخاص ، ولكن تبقى الكثير من الأسر ليس لها خيار سوى القطاع الخاص ، وبسبب الأسعار المبالغ فيها بالإضافة إلى وجود تدهور في الدخل لكثير من المقيمين والأسر وانخفاض دخلهم بسبب الكورونا وتأثر جميع الأعمال إلا أن المدارس ما زالت تبالغ في التكاليف ولم تقم فعلياً بتقليل المبالغ على عملائها بالرغم من انخفاض التكاليف عليها بسبب التعليم عن بعد وانخفاض الكثير من التكاليف التشغيلية ومنها الكهرباء والماء والصيانة والعمالة والنظافة والحراسة ، وكذلك تم الاستغناء عن الكثير من المعلمين المساعدين وانخفاض عدد المواد التي تُعطى للطالب إلى أربع مواد أساسية تقريباً وغيرها من الأمور الكثيرة التي أدت إلى انخفاض التكلفة التشغيلية لهذه المدارس ، سؤالي معالي الرئيس : هل تقوم الوزارة بمراجعة الرسوم المدرسية في القطاع الخاص لضمان عدم المبالغة في رفع هذه الرسوم ، ولضمان حصول جميع المقيمين على تعليم جيد بأسعار معقولة ؟ وشكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

شكراً سعادة الأخ خلفان الشامسي ، تفضل معالي الوزير .



معالي / حسين بن إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

معالي الرئيس ، سعادة العضو ، بالنسبة للتعليم الخاص وطريقة حوكمته في الإمارات فإن وزارة التربية والتعليم تنظر إلى المظلة الاتحادية وتوحيد المعايير على مستوى دولة الإمارات ، وفي إمارة أبوظبي ودبي والشارقة هناك جهات محلية هي التي ترخص وتتابع المدارس الخاصة ، ونحن لنا دور رقابي ودور في التقييم ، أما بالنسبة لتكلفة الرسوم فهي عبارة عن طريقة حسابية معينة ممكن أن تشرحها الدكتورة رابعة كيف يقومون بها ، وكذلك الدور الرقابي ممكن أن تشرحه سعادة الأخت خلود بعد إذنك معالي الرئيس .

سعادة/ رابعة السميطي : (وكيل مساعد لقطاع تحسين الإداء - وزارة التربية والتعليم)

شكراً معالي الرئيس ، وسعادة العضو ، بالنسبة لتنظيم الرسوم في المدارس الخاصة : طبعاً تخضع جميع المدارس الخاصة في الدولة لاشتراطات زيادة الرسوم وذلك وفقاً للجهة التعليمية المسؤولة المنظمة التي تأخذ بعين الاعتبار جودة المدرسة وتأخذ بعين الاعتبار كذلك العوامل الاقتصادية في الإمارة وذلك على حسب التوجهات الحكومية المحلية ، فهناك مستويات مختلفة أو نسب مختلفة مسموح لها بالزيادة على حسب مستويات المدارس ، وكذلك هناك سقف يتم وضعه لهذه المدارس، وهذه الأسقف يتم الاتفاق عليها مع الجهات الاقتصادية والجهات المسؤولة عن الإحصائيات ، فهذه هي الآلية التي تُتبع لزيادة الرسوم .

بالنسبة للمدارس الخاصة في أزمة كورونا : في الواقع لم يتم الموافقة على أي زيادة في الرسوم منذ العام الدراسي الحالي وذلك سواء من وزارة التربية والتعليم أو من الجهات التعليمية وذلك مراعاة للظروف ، المدارس الخاصة بنفسها لم تتقدم بأي زيادة إلا نسبة طفيفة جداً في طلب زيادة الرسوم بسبب الظروف الحالية ، فهذه هي الآلية ويتم كذلك تنظيم تسجيل الطلبة في المدارس ذات الأداء الأقل ، فإذا كان هناك مدارس خاصة أداؤها أقل أو ضعيف لا يسمح لها كذلك بتسجيل عدد أكبر من الطلبة خاصة المواطنين وذلك لدفع المدارس الخاصة لتحسين مستواها ، فإذا عملت على تحسين مستواها سيكون هناك دعم أكثر من الجهات التي تنظم قطاع التعليم الخاص . تفضلني أخت خلود.

سعادة / خلود القاسمي : (وكيل مساعد لقطاع الرقابة - وزارة التربية والتعليم)

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحقيقة قامت وزارة التربية والتعليم باستحداث قطاع خاص هو قطاع الرقابة تقوم من خلاله بتنفيذ عمليات الرقابة على جميع مؤسسات التعليم الحكومي والخاص والتعليم العالي والطفولة المبكرة ، والهدف من إنشاء هذا القطاع هو التحقق من التزام هذه المؤسسات باللوائح والسياسات والنظم المعمول بها في الوزارة ، وهذه اللوائح والقرارات التي



تصدر يتم التحقق من خلال الزيارات الرقابية التي تتم بشكل دوري ومكثف وبشكل مستمر على هذه المؤسسات ، ويتم رفع تقارير دورياً إلى جهات الاختصاص للتحقق من الملاحظات ، ويتم - أيضاً - زيارة هذه المؤسسات للتحقق من إغلاق هذه الملاحظات ، وإصدار أي مخالفات عليها في حال عدم إغلاق وإنهاء هذه الملاحظات .

أما بالنسبة للرسوم الدراسية والدور الرقابي للوزارة بالنسبة للتحقق من زيادة هذه الرسوم فإنه يتم التحقق من التزام هذه المدارس التي تتبع جهة ترخيصها من الوزارة بالرسوم الدراسية المعتمدة لها وكذلك - أيضاً - يتم محاسبتها ومخالفتها في حال زادت هذه الرسوم الدراسية على أولياء الأمور ، ويتم استرجاع هذه النسبة من الزيادة إلى أولياء الأمور إذا كان تم استيفائها بطريقة غير قانونية ، وشكراً .

معالي الرئيس :

تفضل سعادة خلفان الشامسي بالمداخلة الثانية .

سعادة / خلفان راشد الشامسي :

شكراً معالي الرئيس ، مداخلتي الثانية ستكون عن الأنشطة والمشاريع المدرسية : فكما هو معلوم وللأسف أن أغلب تلك المشاريع تُشتري من قبل المكتبات وجهات أخرى ، هذه الجهات تقدم المشروع المطلوب في أجمل صورته وبطريقة احترافية تجعل الطفل ينصدم ويتأكد بينه وبين نفسه أنه يستحيل أن يصل إلى نسبة 10% من هذا المستوى الاحترافي في عمل المشروع ، وهذا المشروع للأسف أنه مسجل باسمه ويقدمه الطالب للمدرسة ومن ثم يأخذ عليه الدرجة بسبب شرائه لهذا المشروع وليس بعمله فعلياً فيه أو المساهمة في تنفيذه .

معالي الرئيس ، هذا الأمر معلوم لدى الأسرة ولدى الطالب وكذلك لدى المعلمين وأصبح شيء عادي ومقبول أن العائلة للطفل مشروع جاهز بل حتى الإسم يُكتب من قبل البائع للأسف ، ومن ثم يُقدم للمدرسة ، وبعد الاطلاع عليه وتقييمه يتم التخلص منه ورميه في سلة المهملات ، وهذا الأمر بالفعل له انعكاسات سلبية كبيرة وعديدة منها - معالي الرئيس - : هي تكلفة مالية على الأسر ولا يوجد لها نفع حقيقي على الطالب كونه لم يشارك فيها ، وهذا السلوك ينمي في الأبناء الاتكالية والتقاعد واستصعاب الأمور وعدم الصدق وتبني أعمال الغير ، وجميع هذه النقاط تؤثر على سلوك الطالب في المستقبل وترسخ فيه سلوكيات وعادات سلبية على شخصيته ، سؤالي معالي الرئيس : هل رصدت الوزارة والمدارس مثل هذه الظاهرة ، وما هي المعالجات والإجراءات التي اتخذتها لعلاج مثل هذه الأمور والظواهر بالنسبة للمشاريع الجاهزة ؟ وشكراً معالي الرئيس .



معالي الرئيس :

شكراً سعادة الأخ خلفان راشد الشامسي ، تفضل معالي الوزير .

معالي / حسين بن إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

معالي الرئيس ، سعادة العضو ، بالنسبة لمشاريع الطلبة التوجه دائما أن يكون المشروع الذي تطلبه المدارس سهلاً وبسيطاً وينمي مهاراته ، وأن يكون يخلط بين المواد وليس لمادة معينة وإنما يأخذ المهارات من مواد مختلفة تكون متكاملة مع بعضها ويعمل المشروع ، وهناك توجيه من الوزارة للميدان التربوي أن أي طالب يشتري مشروع أو يأتي بمشروع جاهز يم إعطاؤه درجة " صفر " على المشروع ، لكن للأسف تحصل مخالقات في هذا الموضوع ، وأنا أستغرب من ولي أمر يوافق على شراء مشروع لإبنه ، فما هي الرسالة التي يوجهها لإبنه بهذا التصرف !

فهذا الموضوع تم متابعته وتكراره ولكن كتوجه للوزارة أن يُمنح الطالب درجة " صفر " على المشروع إذا كان قام بشرائه أو إذا ظهر أن مهارات وقدراته وإمكانياته لا تمكنه من إعداد مشروع بهذه الطريقة ، فحتى لو قدم ورقة بسيطة فيها بعض الكلمات والرسومات البسيطة فهذا أفضل مئة مرة من شراء مشروع جاهز ، فهذا كما أشار سعادة العضو يساهم في الاتكالية ، وأعتقد أن هذا ثقافة يجب نعمل عليها ونغيرها تدريجياً ، لذلك نحن أوجدنا مشاريع بحثية بسيطة ونركز عليها في الصف الرابع والثانوية العامة ، فنحن نريد فكر جديد لأبنائنا الطلبة كيف يمكن له بالوسائل المتاحة البسيطة أن يعمل مشروع سهل ، فحتى في المدارس الكثير من المشاريع التي تعملها والطلاب مع بعضهم كمجموعات عمل ، ولكن بسبب " كوفيد 19 " هذا العام ابتعدنا قليلاً عن هذه الممارسات الصفية ، لكن أنا أؤيد كلام العضو وتوصيته بأنه يجب أن نحد من هذه الأمور وهذا ليس فقط بالنسبة للمشاريع وإنما بشأن حل الواجبات وكتابة المشاريع أو حتى عمل الاختبار عن بعد بواسطة شخص غير قارئ ، فهذه كلها ممارسات سلبية يجب القضاء عليها ، ونشكر العضو على إثارته لهذا الموضوع ، والوزارة - إن شاء الله - ستأخذ هذه التوصية بعين الاعتبار وستقوم بتعميمها ومتابعتها سواء في المدارس الحكومية أو الخاصة ، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، والحقيقة أنا أرى أن هذه الملاحظة هي ملاحظة غاية في الأهمية ، فكيف يجوز أن تكون هناك مثل هذه الملاحظة ونحن مهتمين بتدريس القيم والأخلاق ! لذلك أنا أتفق مع معاليك بأن الأسرة لها دور في هذا الجانب ، ولكن - أيضاً - الوزارة لها دور ، والوزارة لغاية الآن لا زال اسمها وزارة التربية والتعليم ، لذلك أرجو أن يكون هذا الأمر محل اهتمام منك ومن



زملائك الموجودين لأنه بقدر ما تكون التكلفة مؤثرة ولكن التكلفة قد تتجاوز عنها ولكن لا يمكن أن نتجاوز عن السلوك ، الكلمة لسعادة صابرين اليماحي .

سعادة / صابرين حسن اليماحي : (مراقب المجلس)

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزير .

معالي الرئيس ، لو تسمح لي بأن أبدأ سؤالي بهذه الآية الكريمة ، بسم الله الرحمن الرحيم " كذلك لنثبت به فؤادك ورتلناه ترتيلاً " صدق الله العظيم .

من هذه الآية يتبين لنا أهمية حفظ القرآن الكريم وتدارسه لأن الله عز وجل نسب التلاوة له ، لذلك - معالي الرئيس - فإن حذف حصة التلاوة وكذلك سهولة أو لنقل سطحية مادة التربية الإسلامية في الوزارة لها سلبيات كبيرة علينا كأولياء أمور وكمجتمع ، وهذه السلبيات ممكن أن تؤدي بأبنائنا للتطرف ولل فكر السلبي أو الفكر غير المقبول في الدولة نتيجة حصوله على المعلومة الدينية من خلال الإنترنت أو من خلال مصادر غير صحيحة وغير مؤهلة لأن تعطيه هذه المعلومة ، فالتربية الإسلامية - معاليك - والقرآن الكريم وتدارس القرآن الكريم ينمي الشخصية ويطلق اللسان بحيث يصبح عند الطالب فصاحة ، ويقوي الذاكرة ، وتبني ذاته وقيمه ، ووزارة التربية والتعليم تسعى لبناء هذه القيم عن طريق مادة " السنع " ، والحقيقة نحن لا نستطيع أن نهمل فوائد وأهمية مادة السنع ولكنها تدرس عادات وتقاليد ، فهذا الذي نفهمه من السنع وهو العادات والتقاليد ولكن القيم والآداب العامة والحلال والحرام والصح والخطأ ، وعمود الدين وهي الصلاة إذا لم تقم بحفظ القرآن الكريم فما فائدة تعليم أبنائنا في المدارس إذا لم يتعلموا عماد دينهم ، فالقرآن الكريم والسنة النبوية - معالي الرئيس - مواد يجب عدم التساهل فيها ، وعدم تهميشها ، وأنا أقول كلمة " نهمشها " وأنا متأكدة من هذه الكلمة ، فأنا أم وجميعنا أولياء أمور وعندنا أبناء في البيوت ، لا نجد أحد منهم يأتي ويسألنا عن مادة التربية الإسلامية أو أنه غير فاهم فيها شيء ، فمن غير المعقول أنه مستوعبها بالكامل ، فنطلع على المناهج فيها نجد أنها ركيكة جداً ومعلومات طفيفة ، فنتمنى من الوزارة النظر المادة بعين الاعتبار حيث أن التربية الإسلامية وتدارس القرآن الكريم وحفظه أساس حياتنا ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً سعادة صابرين اليماحي ، تفضل معالي الوزير .

معالي / حسين بن إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً سعادة الأخت صابرين ، لو سمحت الأخت صابرين بسؤال :

أبناؤك في مدرسة حكومية أم مدرسة خاصة ؟



سعادة / صابرين حسن اليماحي : (مراقب المجلس)

في مدرسة خاصة .

معالي / حسين بن إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

جيد ، الحقيقة بالنسبة لمنهاج التربية الإسلامية في الوزارة فهو منهاج متكامل ، ولو راجعنا كتب التربية الإسلامية من الصف الأول حتى الصف الثاني عشر سنجد فيها النسبة المطلوب حفظها من القرآن الكريم من قبل الطالب ، وممكن أن يعلق عليها الدكتور حمد اليحيائي ، لكن كذلك نحن عندنا يوم دراسي وعندنا خطة دراسية وتعليمية متكاملة ، والتربية الإسلامية مادة مهمة وعنصر أساسي ونحن نركز عليها ، لكن إذا أردنا حفظ القرآن الكريم بشكل كامل من قبل الطلاب كما أشارت سعادتها فسيكون هذا حمل كبير على الطلاب ، لذلك نحن أنشأنا جانباً منظومة أخرى بالتعاون مع هيئة الشؤون الإسلامية والأوقاف مراكز تحفيظ القرآن ، فهي مرتبطة بمنظومة التعليم عن طريق نظام " المنهل " ، ويمكن للطلاب أن يسجل في دورات تحفيظ القرآن سواء كان في الأيام العادية أو في الإجازات ، ويستطيع أن يحفظ ما يشاء من القرآن زيادة عن الموجود في المنهج الدراسي .

كذلك التربية الإسلامية - إخواني - ليست تربية في المدارس ، فالمدرسة جزء لكن أيضاً البيت والأسرة جزء كبير ، فكيف يصلي الطالب ويذهب للمسجد هذا يقلد الطفل في السنوات الأولى من العمر والده وجدته وأسرته ، فكلما أحكمنا هذه الأمور والقيم في منازلنا تكون التربية أصح وأقوى وأفضل ، والمدرسة لها دور ولكنه ليس الدور الرئيسي في هذا الموضوع وإنما الدور الأكبر يقع على الأسرة والمجموعة التي يعيش فيها الطالب .

أما بالنسبة للمدارس الخاصة فهناك أجهزة رقابة وتقييم لها ، وكذلك بالإضافة لرخصة المعلم لمعلمي التربية الإسلامية - إن شاء الله - سوف نعالج الثغرة الموجودة حالياً ، هناك ضعف في قدرات وإمكانيات بعض المعلمين ، كذلك عندنا بالتعاون مع جامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية هناك طرح جديد وبرامج جديدة للتربية الإسلامية والثقافة الإسلامية ، وكذلك تدريب المعلمين وتخرج مدرسين ذو جودة وكفاءة عالية في هذا التخصص ، وإذا سمحت معالي الرئيس بإعطاء الكلمة لسعادة الدكتور حمد اليحيائي لأنه عنده دراسة مستفيضة حول هذا الموضوع ، وشكراً .

معالي الرئيس :

تفضل الدكتور حمد اليحيائي .

سعادة / د. حمد اليحيائي : (وكيل مساعد لقطاع المناهج والتقييم - وزارة التربية والتعليم)

شكراً معالي الرئيس ، متابعة لما أفاد به معالي الوزير فإن مادة التربية الإسلامية بالشكل الحالي تمت الإشادة بها من الأزهر الشريف ومن مجامع حكماء المسلمين ، وهناك إشادة واسعة على



نطاق الدول الإسلامية والدول العربية بإطار معايير مادة الإسلامية في دولة الإمارات بالتحديد لأنها بنيت على إطار قيمي أكثر من النسق التقليدي الذي دفع أجيال إلى التحيز نحو جانب متطرف من الإطار الديني ، والأهم في هذا الأمر أن المادة تم ترجمتها للغة الإنجليزية وتُطبق في المدارس الخاصة التي تدرس المادة باللغة الإنجليزية ، ومؤخراً تم طلب المادة من دول أوروبية هي فرنسا والمملكة الإسبانية لترجمتها بتلك اللغات لتقديمها لطلابهم في المعاهد الدينية هناك ، وهذا يعني أن هناك إشادة واضحة عالمية بأن المنهج دخل في عمق القيم الإسلامية وابتعد عن منهجية التسطيح التي تم عرضها هنا بشكل مختصر في السؤال ، هذا بشكل مختصر ، وعندنا أكاديمية الثقافة الإسلامية وهي متخصصة ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بجامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية ، يحصل الطلاب على ساعات أكاديمية متخصصة ومعتمدة في الجامعة ، وبعدها يستطيعون أن يتموا تعليمهم الجامعي من سنتين ونصف إلى ثلاث سنوات في جامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية ، وهذا بحد ذاته دليل على أن وزارة التربية والتعليم ومنظومة التعليم في الإمارات تهتم اهتمام بليغ وواسع بالقيم والتربية الإسلامية الأصيلة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

تفضلي سعادة صابرين اليماحي بالتعقيب الثاني .

سعادة / صابرين حسن اليماحي : (مراقب المجلس)

شكراً معالي الرئيس ، أنا كان سؤالي واضح وهو بالنسبة للمرحلة المدرسية وليس للجامعيين ، فالجامعيين توجد في الجامعة كليات متخصصة في هذا المجال ، ولكن أنا كنت أتكلم عن المدارس بصورة مركزة .

ثاني شيء - معالي الوزير - بالنسبة إن كان أبنائي في مدارس خاصة أم في مدارس حكومية ذكرت أن عندي أبناء في مدارس خاصة وكذلك في المدارس الحكومية ، والحقيقة أن أبنائي في المدارس الخاصة يوجد عندهم حصة تلاوة في حين أن أبنائي في المدارس الحكومية لا توجد لديهم حصة تلاوة ، هذه نقطة ، وهذا موجود وبإمكانكم التأكد من ذلك ويمكن أن أعطيكم أسماء المدارس .

النقطة الثانية : صحيح أن الأسرة هي عماد تنشئة الطالب ولكن أنا أبعثه لمدة (8) ساعات للتعلم في المدرسة ، وأنا أعلمه في البيت القيم حسب مقدرتي ، وليس كل من في البيت يستطيعوا تلاوة القرآن ولا إعطائه معلومة صحيحة للطالب ، فدور التربية والتعليم هي أن تؤسس الطالب في هذا المجال، فكان الأهل في السابق يؤسسوا الأبناء في الكتاب وليس في البيت ، فكان هناك مدرس كتاب هو الذي يدرسه القرآن الكريم ، فبالتالي موضوع أن تساهم الأسرة فالأسرة تساهم وعليها



عبء كبير في هذا الجانب ، ولكن التربية والمدرسة والمدرسين في المدرسة هم الأساس ، ونحن نلاحظ عندنا زيادة حالات التنمر والمشكلات السلوكية ، فقمنا بإصدار قوائم بلائحة سلوك ونعمل ورش وبرامج لمحاربة التنمر ومحاربة السلوك غير السوي مع أن هذه الأمور كلها كان بالإمكان اجتيازها إذا عرف الطفل من صغره ما الذي يصح أن يقوم به وما الشيء غير مقبول أن يقوم به، فأتمنى أن يكون أساس تعلمنا لحياتنا وليس لتسيير حياتنا ، فالعلوم الأخرى ضرورية ومهمة جداً، ولها أهمية قصوى في أن الإنسان يعيش على هذه الأرض ، ولكن حتى يعيش الإنسان بشكل صح فهذا أتوقع أنه موجود في كتاب الله وسنة نبيه ، وهذا ما يؤدي بنا لتجنب الكثير من المشكلات يا معالي الرئيس في المستقبل ، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً سعادة صابرين اليماني ، تفضل معالي الوزير .

معالي / حسين بن إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكراً معالي الرئيس ، شكراً سعادة العضو ، الحقيقة أن هيكل المادة الموضوعية ومخرجاتها والمهارات المطلوبة في المادة واضحة ، وموجودة على موقع الوزارة ويمكن الاطلاع عليها للجميع، فليس بها تقليص أو تقليل من الأساسيات الموجودة في التربية الإسلامية ، وكما أشرنا كذلك أن الحفظ والتلاوة موجود في الخطة الدراسية ولكن بسبب " كوفيد 19 " ربما تكون بعض المدارس ركزت على أشياء معينة ولكن التحفيظ والكتاتيب أنا تكلمت عنه في مشروعنا مع الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف ، فهو مشروع ضخم وكبير ومسجل فيه (45) ألف طالب حالياً ويحضرونه حتى عن طريق " On line " ، فحوص التلاوة وحفظ القرآن متوفرة ومتاحة للراغبين ، وهذا يعود لولي الأمر والطالب ورغبته في الاستفادة في هذا الجانب . أما بالنسبة للأمور الأخرى فعندنا مادة التربية الأخلاقية وهي مادة أساسية ، والإسلام جاء ليكمل مكارم الأخلاق، فالتربية الأخلاقية موجودة من مرحلة الرياض ، وكذلك التربية الإسلامية موجودة من الصف الأول ، والمنهاج تم الاطلاع عليه ومراجعته ، وإذا كان هناك ملاحظات لأحد أو للأخت ملاحظات عليه فبالإمكان أن تكتب لنا الملاحظات على الهيكل أو إطار هذه المادة وندرسها ، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، الكلمة الآن لسعادة حمد الرحومي .

سعادة / حمد أحمد الرحومي : (النائب الأول للرئيس)

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزير .



معالي الرئيس ، أنا سأخذ الوقت المسموح لي كاملاً في مداخلة واحدة ، كذلك أرجو من معالي الوزير أن يستمع لمقترح معين إذا رأوا فيه فائدة لهم ولا أحتاج رد عليه ، وإنما هو فقط مقترح للوزارة إذا رأيت أنه مناسب لهم ، وعندني سؤال أرجو الرد عليه بعد نهاية مداخلة كاملة .
في البداية أتحدث عن المقترح وهو أنه بما أن الدراسة الآن عن بعد فمن الممكن الاستفادة منه في أوقات المطر وفي الحر وفي رمضان ، ويستفيد منه المريض وكذلك المواطنين المقيمين خارج الدولة ، وكذلك أبناء أصحاب البعثات الدبلوماسية ، وأصحاب الهمم والتعليم الهجين الذين من الممكن أن يستفيدوا منه بسبب عدم حضورهم الدائم للمدرسة ، وهذه التوصيات كانت موجودة ، كذلك من الممكن الاستفادة منه في الدروس الخصوصية ، هذا بالنسبة للمقترح .

أما سؤالي فهو منفصل : معالي الوزير ، تم طرح بأن هناك سؤال له وقت محدد ومن ثم بعد الوقت المحدد يُلغى عنه السؤال ، وتفضل معاليه بأن هذا سببه لأنه لا يعرف تقدير الوقت عنده ، أعتقد أن هذا الجواب لا يتناسب مع السؤال ، والسؤال المطروح ليس منا وإنما نحن جننا به من خلال تساؤل الناس ، فالناس كلها تتكلم وتقول كيف تعطيني سؤال وتحدد له وقت ومن ثم يختفي السؤال عن الطالب ، فما الفائدة والمصلحة التي ستعود على الوزارة والضرر الكبير الذي ممكن أن يعود على المواطنين !

معالي الرئيس ، أنا لا أقلل من الجهود والحراك الكبير الموجود في الوزارة ، فهذا واضح مئة بالمئة، ولكني فقط أتحدث عن النتائج ، فلم ترتقي النتائج ، ولم تكن كما نتوقعه حسب الدعم والميزانيات والتأثيرات ، والآن أكثر من سبع سنوات نتكلم على نفس الأمر ، ونحن نتكلم من أرض الواقع الذي قرأنا في تقرير اللجنة والذي سمعناه من المواطنين والأهالي حيث يتكلمون بشكل مختلف كثيراً عما تفضل به معالي الوزير .

كذلك النتائج التي أظهرتها سعادة الأخت عائشة البيرق حيث تكلمت عن أرقام ، ولن أدخل في كل النقاش الذي تقدم به الإخوة لأنني أعتقد أن طرحهم كان كافياً ، لذلك أنا سأتكلم بطريقة مختلفة ، فعندما نتكلم عن نتائج الثانوية العامة - معالي الرئيس - واختلاف الأرقام فيها ، وهذا الكلام ليس من سنة واحدة وإنما من ثلاث أو أربع سنوات ، ومعالي الوزير يعرف ذلك وتكلمنا بذلك في سنة من السنوات في هذا الأمر وأنه أمر غير طبيعي ولا يُعقل وزارة بالإمكانات الموجودة وهي تعتبر قاطرة الدولة الآن حيث تُخرج كافة الطلاب ، فلا يُعقل أنه إلى الآن عندها مشكلة أن الطالب يفهم أن مجموعة خطأ أو صحيح وأننا نقصد الشيء الفلاني وتجلس تفسر للناس هذا اللبس ! معالي الرئيس ، الآن كل شيء يتم بالكمبيوتر ومن خلال الانظمة الإلكترونية ، فلا يوجد أوراق وإنما كل شيء بالأنظمة الإلكترونية ، فكيف يظهر للطلاب نتائج معينة وتؤدي إلى بلبلة في كافة



المجتمع والناس تتحتج ، وفي النهاية تقول الوزارة أن الطلاب لم يحسنوا مسألة الجمع أو احتسبوا النسبة بطريقة غير التي تحتسبها الوزارة ، فلا بد أن نكون واقعيين ، فهذا أمر أخذ حيزاً كبيراً ، وهذا الأمر له أثر على مستقبل الطلاب ، وأنت تتكلم عن خريج ثانوية ، والقرار الذي سيصدر من خلال النتيجة ليس له تأثير سطحي وإنما تأثير عميق جداً ، لذلك فمثل هذا الطرح غير معقول، فهناك تغيير في الأرقام وتغيير في النتائج ، فلا يُعقل أن كل الطلاب لم يستطيعوا استيعاب كيفية احتساب النتائج ، فلماذا أعلن شيء قبل أن تكون جاهزة عندي ؟ فلماذا أعطيتهم أرقام لنتائج المواد مادة . مادة لا يحتاجونها ؟ فهم يحتاجون شهادة كاملة فيها نسبته ، وهذا هو المطلوب ، وهذا مكرر منذ سنتين أو ثلاث سنين وليس لسنة واحدة .

كذلك كما تفضل سعادة الأخ عدنان وتكلم عن موضوع نتائج الثانوية العامة وسعادة الأخت ناعمة الشهران تكلمت ، فهذا الأمر مكرر والتبرير له ليس بالواقع الجيد ، وأنا لم استطع الاقتناع به حتى الآن ، وأرجو أن يكون إعادة تصويب لهذا الأمر ، فعندنا نظام إلكتروني ويجب أن تكون النتيجة واضحة ، أما قضية التعديل واحتساب هذه المادة وعدم احتساب تلك المادة هذا لا يعني الطالب ، فالمفروض أن تعطي نتائج نهائية لا لبس فيها لأن هذا الأمر تكرر ، هذه نقطة أساسية . معالي الرئيس ، نحن نتكلم الآن كما تفضلت معاليك وتفضل الإخوان عن الإعلام : فعندما تكون الناس كلها تتكلم من طرف واحد ، فالتغذية فقط من الوزارة للإعلام كله سواء المرئي أو المسموع أو وسائل التواصل الاجتماعي ، فأنت الذي تتكلم وتعطي معلومات فقط من طرف واحد وليس هناك تغذية راجعة وليس هناك فتح مجال للإعلام للتكلم عن الانتقادات الموجودة ومعاناة المواطنين ، وهذا تسمعه في وسائل الإعلام حيث يقولوا أنه لا أحد يرد علينا ، فهذه ليست نقطة قوة يا معالي الوزير وإنما نقطة ضعف ، فهناك إشكالية لديكم عندما لا تردون على الناس ولا تتفاعل معهم ولا تكتب الصحافة الانتقاد الموجود أو التحقيقات الموجودة ، نحن الآن من وقت معين هذا الأمر أبداً لم يُعرض .

كذلك سأحدث - معالي الرئيس - عن نقطة وأرجو أن نكون منتبهين ماذا أقصد بها : فللمرة الثالثة أنا شخصياً أناقش معالي الوزير تحت هذه القبة الآن ، المرة الأولى كانت في عام 2014 حيث كنت مقرر لجنة شؤون التربية ، والمرة الثانية في عام 2017 كذلك كنت مقرر لجنة شؤون التربية، وهذه المرة أنا معهم أيضاً في اللجنة حتى لو لم أكن أحد أعضاء اللجنة إلا أنني مهتم بهذا الأمر ، إذاً فنحن نتكلم عن ثلاث جلسات في المجلس الوطني لمناقشة موضوع التعليم ، والإخوة يعلمون الآن أن الجلسة الواحدة احتاجوا أربعة أشهر حتى يحصلوا على المعلومات التي يوردونها في التقرير ، ومعالي الوزير تفضل وقال أنه سيأخذ هذه النقاط وسيضعها في خطة الخمسين سنة



المستقبلية ، وأنا أرجو منه أن يأخذ الثلاث توصيات والتي هي نفسها الموجودة اليوم ، فهي نفسها موجودة في عام 2014 ولم يتم عمل شيء فيها ، وفي عام 2017 نفس الشيء لم يرد عليها أي ردود ، وأنت تتكلم عن دراسة شاملة يقوم بها المجلس مع المواطنين ومع الميدان التربوي وينقل نفس الإشكاليات ونفس الأحداث ، والآن نحن نكرر أنفسنا للمرة الثالثة ، فارجو أن يكون هناك استماع للطرف الآخر ، ونحن لا نتكلم عن المجلس الآن وإنما عن معاناة موجودة في الميدان ينقلها المجلس ويفلترها ومن ثم يوصلها للوزارة بأفضل طرق الطرح وبأفضل صياغة ممكنة للممارسات، ونحن في النهاية كلنا ندفع في نفس الاتجاه ، فالوزارة هي لأبنائنا وأبناء أبنائنا ، فالآن عندما نتكلم وكما تفضلت سعادة الأخت جميلة نحن كالطبيب الذي يرى أين المشكلة ويعالجها ، لذلك نحن نرى أن هناك الكثير من العمل الجيد في الوزارة ، وهذا أمر مشكورين عليه، ولكن نحن الآن نأخذ فقط النقاط التي نعتقد أنها بحاجة فعلية للمعالجة ، لذلك - معالي الرئيس - الفرق الذي وجدته في الثلاث توصيات في ثلاث جلسات كهذه الجلسة تأخذ كل منها خمس أو ست ساعات ، التعليم عن بعد لم يكن موجودا والآن إخواننا طرحوه وهو واضح ، تتبع الشهادات هذا لم يكن موجوداً ، وتفعيل الاشتراكات والباقات لأن هذا مرتبط بالتعليم عن بعد ، أما كافة النقاط الأخرى والتي تتكلم عن المعلمين والمنهج وضخامة المنهج وعدم توافقه مع ساعات التمدرس واحتياجات الموظفين للترقيات والتدرج والوظيفي وغيرها من الأمور الكثيرة جداً غير الموجودة ، وأنا في النهاية أتكلم وأقول أننا بالفعل فريق واحد ولكن لا بد أن يكون هناك فتح مجال للناس لتحاوّر أو حتى تنتقد في وسائل الإعلام ، فعندما أتكلم وتصلكم المعلومة وتردون عليّ يبدأ الوضع يتضح لأن هذا جواب الوزارة ولكن عندما تكون التغذية فقط من جهة واحدة فيصبح هناك إشكالية كبيرة ، وهذا الموجود الآن في الواقع ونحن ننقله بكل شفافية ليس لأننا عندنا إشكالية ، بالعكس لأننا ندفع باتجاه واحد وندفع لأن تتطور الوزارة ، وأنا ذكرت أننا ثلاث جلسات في المجلس الوطني من عام 2014 وإلى اليوم ونحن نعيد أنفسنا بنفس التوصيات نسبة 70% منها هي نفسها تتكرر في الثلاث جلسات ، لذلك نطالب الآن كما تفضلت معاليك أنك ستقرأها ومن ثم سنتبناها في الرؤيا الجديدة للخمسين سنة القادمة ، فأتمنى أن يتم هذا الأمر من خلال هذه التوصيات الموجودة في هذه الجلسات وفي السنوات الماضية ، وشكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزير .

معالي الرئيس :

شكراً سعادة الأخ حمد ، تفضل معالي الوزير .



معالي / حسين بن إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

الحقيقة أن ما قدمه سعادة العضو عبارة عن تلخيص لكافة أسئلة الإخوة الأعضاء والتي تم الإجابة على أغلبها ، لكن مقترح منظومة التعليم عن بعد أو التعليم الإلكتروني الذكية واستمرارها الحقيقة أن هذه المنظومة موجودة منذ ثلاث سنوات كان يستخدمها الطلبة الموجودين للعلاج خارج الدولة أو المسافرين لظروف معينة أو حتى لمن لا يستطيعون القدوم للمدرسة ، فهي متاحة من قبل ونشكر سعادة العضو على المقترح ، وسنقوم بتطويرها وستستمر إن شاء الله وستكون متاحة في الظروف المناخية وللمسافرين ولأصحاب الهمم ، فهي متاحة وكذلك نريد أن نوسعها بشكل أكبر لتكون للتعلم مدى الحياة وذلك بوضع محاضرات ودورات ومهارات معينة ، ويستطيع الطالب استخدامها سواء كان أنهى الثانوية العامة وهو في الجامعة أو حتى مدى الحياة بإمكانه حضور دورات معينة ، وكذلك نتعاون مع الجامعات بحيث تكون منصة معرفة لدولة الإمارات ، ونحن نعمل على مشروع آخر هو مشروع بيانات التعليم المفتوحة حيث يكون فيها بعض المحاضرات والدورات مفتوحة للدول العربية الأخرى للاستفادة من القدرات والإمكانيات التعليمية في الدولة، وبحيث تكون دولة الإمارات إن شاء الله عبارة عن منارة علم يستفيد منها الإقليم ، وكمثال على كلام سعادة العضو فقد تواصلت معي ولي أمر طالب من كاليفورنيا عندما أطلقنا مشروع " براعم الصغار " لتدريس الطلبة خلال ثلاث سنوات اللغة العربية والمهارات ، فقد تكلم وطلب أن نفتح له منصة على أساس صحيح ابنه يدرس في أمريكا باللغة الانجليزية أو مناهج الطفولة المبكرة ولكن يحرص أن يتعلم ابنه الثقافة العربية وبعض أخلاقيات العرب وأن يحافظ على كينونته كعربي ، فهذا طرح مناسب وأتوقع أنه يفيد في موضوع القوة الناعمة لدولة الإمارات .

أما بالنسبة لبقية الأسئلة : فلو عدنا لمنظومة التعليم في الدولة قبل خمس أو ست سنوات ونرى التغييرات التي حصلت عليها سواء في الطفولة المبكرة أو التعليم العام والتعليم العالي فيجب أن نوثق وتوضع حتى يراها الجميع ، وكلام سعادة العضو جيد بأنه يجب أن ننشر الإنجازات والأعمال التي قامت بها الوزارة في السنوات الماضية حتى تكون واضحة للناس .

أما الإعلام فالإعلام في الدولة هو إعلام حر ولا أحد يقيد ، والصحفي يستطيع كتابة ما يريد ، ونحن كوزارة التواصل مع الإعلام موجود وقائم ونرد على الصحافة ، لكن أحيانا يكون السؤال دقيق جدا أو غير واضح ، أي كلام عام والصحافة تكتب ، ونحن دائما نعلق ونرد عليهم .

كذلك أبوانا مفتوحة ورقمي موجود وأغلب أولياء الأمور يتواصلون معي على الواتس أب ، حتى الموجودين معنا الآن من القيادات التربوية يتواصلون دائما مع أولياء الأمور ويردون عليهم ، وهذا لا يمنع أن نكثف ونزيد من التواصل والإعلام ، وقد أطلقنا مركز للإعلام التربوي ، وهو



مركز متميز في الإعلام التربوي وينتج أشياء توعوية ويتواصل مع المجتمع ، وإن شاء الله ترون أثره في الأشهر القادمة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، الكلمة الآن لسعادة الأخ خلفان عبيد السلامي .

سعادة / عبيد خلفان السلامي : (مراقب المجلس)

شكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس ، أولاً اسمح لي أن أتوجه بالشكر الجزيل لمعالي الوزير ومسؤولي وزارة التربية والتعليم - حقيقة - على المجهود الذي قاموا به ولا زالوا خلال هذه الفترة العصبية في ظل جائحة كورونا ، وكذلك لا أحد - معالي الرئيس - ينكر تطور المنظومة التعليمية في الدولة تطوراً ملموساً على مدار العقد الماضيين ، فهناك محاولات ملموسة ومقدرة للارتقاء بجودة التعليم في الدولة من قبل وزارة التربية والتعليم .

ملاحظتنا - طبعاً - السابقة واللاحقة هي بمثابة دعم للوزارة وليس نقص أو تقصير منهم .

مداخلتي - معالي الرئيس - هي حول نقطة تحدثت عنها سعادة شذى علاي ولكن التساؤل بشكل مختلف .

معالي الرئيس ، مع الاعتماد الكبير على المعلمين الوافدين أصبح نظام التعليم في الدولة يواجه تحديات كبيرة تتصل بكيفية توفير العدد اللازم من الكوادر الإماراتية المؤهلة للاشتغال في التدريس خاصة أن هناك ثورة تكنولوجية يجب أن يقابلها ثورة شاملة في التعليم ، حقيقة - معالي الرئيس - يتم استقدام معلمين وافدين من الخارج مع وجود معلمين مواطنين باحثين عن عمل ومتكديسين في البيوت ، وبالرغم من أن هناك بيانات من الوزارة تؤكد تفوق المعلمات المواطنات على المعلمين الوافدين يمكن للبعض أن يرد على هذا التساؤل بأننا نستقدم المعلمين من الخارج لكفائتهم وتميزهم في المواد العلمية كالعلوم والرياضيات والفيزياء وكذلك اللغة الإنجليزية ، إذا كان كذلك - معالي الرئيس - فتساؤلي أو سؤالي لمعالي الوزير هو : هل هناك مبادرات وخطط لدى الوزارة في توجيه وتشجيع طلابنا للإلتحاق بالتخصصات المطلوبة للمعلمين يناسب عطاؤهم أسوة بالوظائف الأخرى بحيث يراعي هذا الكادر الترقى واكتساب المزايا التي تحبزه في الانخراط في سلك التدريس ؟ ولماذا نحن مستمرين في استقدام المعلمين من الخارج ؟ وشكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

تفضل معالي الوزير .



معالي / حسين بن إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

بالنسبة لمنظومة التعليم في دولة الإمارات أود أن اشرح مرة ثانية أن الموجودين في كليات التربية في الجامعات هم عبارة عن معلمين مؤهلين لتدريس الطفولة المبكرة أو الصفوف الدنيا ، لذلك وكما أشرت من قبل أن لدينا نقص كبير في الطلبة الذين يدرسون تخصصات البكالوريوس في المواد التي تُدرس في وزارة التربية والتعليم ، لذلك عملنا مع الجامعات وفهمنا منهم ما هي النوعية التي يريدونها من الطلاب حتى يفتحون هذه الكليات ، والآن هناك أعداد - ما شاء الله - لا بأس بها في كليات العلوم ، ومشروع اللغة العربية مع جامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية وكذلك مع جامعة الامارات وجامعات الشارقة ، فبدأنا بضح أعداد من الطلبة المواطنين - والله الحمد - في تخصصات تؤهلهم لأن يعودوا ويدرسون في الحلقة الثانية والثالثة .

الشيء الثاني الذي فتحناه أننا سمحنا وشجعنا الإناث اللواتي يرغبن بالتدريس في مدارس الذكور ، والله الحمد هذه التجربة لاقت نجاحا طيبا ، وهناك الكثير من المدراء والإداريات الآن يديرون مدارس للذكور، وكذلك هناك معلمات مواطنات يدرسن في مدارس للذكور وهذا من أجل فتح شواغر أكثر لهم ، لكن حاليا ليس لدينا قوائم انتظار لمعلمين رياضيات أو لغة عربية أو فيزياء أو درجة كمبيوتر أو تصميم وتكنولوجيا أو علوم صحية ، فأكثر قوائم الانتظار هي عبارة عن الطفولة المبكرة ، وهذه شواغرها محدودة ، لكن كما أشرت هناك مشروع ضخم نعمل عليه يقوم على أول شيء فتح تخصصات مع الجامعات بحيث نشجع المواطنين لدراسة تخصصات معينة لاربع سنوات حتى يحصل على العلم والمعرفة الكافية لمهنة التدريس للصفوف العليا ، وكذلك سلم المعلمين الذي أشرت له سابقا أننا نريد أن نفتح سلم مواطنين بحيث يسمح للمواطنين الترقى مع حصوله على رخصة المعلم ثم يترقى في خمس أو ست سلاسل والمحافظة عليه وإبقاؤه في مجال التعليم ، وفتح برامج الماجستير والدكتوراة مجانا للعاملين في السلك التعليمي حتى نرفع من كفاءة وقدرات المعلمين لدينا ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا معالي الوزير ، تفضل سعادة الأخ عبيد السلامي بالتعقيب الثاني .

سعادة / عبيد خلفان السلامي : (مراقب المجلس)

معالي الرئيس ، حقيقة هذا الموضوع من المواضيع التي تناقش حاليا في وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام ، لذلك نتمنى أن يؤخذ بعين الاعتبار وأن تكون هناك - فعلا - خطط مستقبلية فعلية في هذا الموضوع ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة الآن لسعادة سمية السويدي .



سعادة / سمية عبدالله السويدي :

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكرا معالي الرئيس ، وشكرا معالي الوزير والفريق المرافق له ، في الحقيقة أجزت وزارة التربية والتعليم تغيرات وتحولات متسارعة في منظومة التعليم سواء على مستوى التغيرات الجذرية في المناهج ، وكذلك في المسارات الأكاديمية ، وفي تطوير المنشآت التعليمية ، وكذلك في تطوير قطاع العمليات المدرسية وظهور ملامح مواصفات المدرسة الإماراتية وترتب على هذا صدور القرار الوزاري رقم (240) لسنة 2015 بشأن الهيكل التنظيمي لمدارس التعليم العام ، وسؤالي هو : ما أسباب تأخر قطاع العمليات المدرسية في تسكين المعلمين الأوائل بالرغم من مضي ست سنوات على هذا القرار ، وكذلك متطلبات هذا التسكين في متناول اليد لأن الميدان التربوي يزخر بالعديد من الكفاءات ومن المعلمين المتميزين ، كذلك القرار يتطلب 50% من تخفيف النصاب ، وهذا كما ورد في القرار الوزاري ؟ وشكرا معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

شكرا سعادة سمية السويدي ، تفضل معالي الوزير .

معالي / حسين بن إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

بالنسبة للمعلم الأول نحن كان عندنا اختبارات تنظيمية لهذه المنظومة ، وكان العمق المعرفي غير كافي ، ولذلك تم إعداد العديد من الدورات التدريبية والتكثيفية لهم ، وأخيرا وضعنا شيء أسهل لهم وهو الحصول على رخصة المعلم ، فالمعلمين الذين يحصلون على الرخصة فحسب نتائجهم يكون لهم الأولوية في تعيينهم كمعلم أول ، وحاليا يوجد رئيس شعبة الدعم الأكاديمي ، وهذا غير عن المعلم الأول ، فالمعلم الأول المفروض أن يكون هو الخبير في المادة وأن يدعم (10) أو (12) معلم في نفس المجال ، فيفضل أن يكون هو أفضل وأكثر واحد عنده قدرة وامكانية ، فالقرار كان بأن نربط ذلك مع رخصة المعلم حتى يكون عنده المعايير المطلوبة ويكون هو الداعم لتطوير بقية المعلمين الذين ليس لديهم رخصة المعلم حتى نزيد من عدد الحاصلين على رخصة المعلمين ونضمن جودة المعلمين كافة ، وفي نفس الوقت نفتح لهم إمكانية الالتحاق بالدراسات العليا لأننا نريد تخفيض النصاب لهم ونعطيهم الفرصة حتى يكون عنده ماجستير في نفس التخصص ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا معالي الوزير ، تفضلي سعادة الأخت سمية السويدي بالتعقيب الثاني .

سعادة / سمية عبدالله السويدي :

معالي الرئيس ، المعلمين قد يحظون بدعم أكاديمي ودعم تربوي من عدة أطراف ، وذكر معاليه منها تجهيزاتهم لرخصة المعلم والتدريب والتخصص وغير ذلك ، لكن هذا يعتبر دعم غير كافي



بحكم أن الدعم التخصصي للمادة الدراسية في حاجة ملحة وخاصة في التعليم الثانوي كون أن نائب المدير الأكاديمي أو رئيس وحدة الشؤون الأكاديمية والآن هم موجودين في الهيكل التنظيمي في المدارس على مستوى الحلقة الأولى والثانية والتعليم الثانوي ولكنهم يعتبرون غير ملمين بالمنهج والمادة التخصصية وليس هناك عمق في التخصصات ، والحقيقة أن هناك أهمية لأن تكون هناك أولوية ملحة وضرورة ملحة لتسكين المعلمين الأوائل لعدة أسباب ، وربما أن السبب الرئيسي ... ربما أغلب النقاط التي تطرق لها الإخوان وأثني على كلام سعادة عائشة البيرق عدم وجود مرجعية تخصصية للمواد الدراسية في ظل غياب التوجيه الفني وعدم اعتماد أو إقرار الموجه المقيم في المدارس ، وهذا يشكل تحدي كبير كان من الممكن أن تعالجه الوزارة من خلال إقرار أو تسكين المعلمين الأوائل ، نحن - معالي الرئيس - في المدارس نطالب المعلم بتفريد التعليم والتمايز ومراعاة الفروق الفردية واستخدام الذكاءات المتعددة ، فالمعلم يتعرض في الصف لمجموعة من الطلبة ، قدي يكون هناك طالب سمعي أو بصري أو حركي أو منطقي أو رياضي ، وبالتالي فهو بحاجة لإعداد خطة لمراعاة الفروق الفردية والتميز المهارات بينهم ، فإذا لم تحصل على دعم وتخصص أعتقد سيكون هناك في تحدي ، وكان بالإمكان معالجة هذه القضية من خلال المعلمين الأوائل بحيث يكون عندهم عمق وفهم أكبر.

معالي الرئيس ، نحن على مشارف 2021 ، ومستهدفات الأجندة الوطنية تركز على تقييم المهارات والمعارف ، وطموحات قيادتنا الرشيدة أن يكون طلبتنا ضمن أفضل طلبة في العالم في القراءة والرياضيات والعلوم ، وأهمية وضرورة تسليح الطلبة بمهارات القرن الواحد والعشرين وإستدامة التعليم النوعي ، وكما ذكرت في القرار الوزاري رقم (240) لسنة 2015 هناك (18) مهمة للمعلمين الأوائل أنا أعتقد لو تم تسكينهم سيكون له تأثير مباشر وقوي على مخرجات التعليم وإحداث التكاملية والشمولية في بناء قدرات وكفاءة المعلمين سواء كانت المهارات التربوية أو المهارات الفنية ، ولا شك سيكون لهذا دور في زيادة فرص التطوير الاحترافي والتطوير المهني، نحن نطمح - معالي الوزير - أن نخرج أو يتم تصنيف حتى المعلمين على مستوى أفضل معلم في الرياضيات أو أفضل معلم في الكيمياء أو الفيزياء ، واليوم على موقع الوزارة موضوع خبر أن جامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية تدعم في الأمور البحثية وفي اختيار للمعلمين أو الباحثين في الفيزياء والكيمياء ، نحن نتمنى أن تكون البداية في مدارسنا بحيث يكون هناك مخرجات نوعية في هذا الجانب ، وأنا هنا ربما أختزل كل الكلام الذي في موقف استحضره من الواقع خلال زيارات معالي الوزير في أحد الأيام إلى مدارس الثانوية حيث كنت برفقة معالي الوزير ودخلت معه موقف تعليمي حيث كانت مدرسة الفيزياء تقوم بعرض مادتها بشكل تقليدي جداً ولكن حنكة



معالي الوزير حفيظة ومهاراته ، وهنا أود القول أن المصادفة كانت أن الدرس كان في مادة الفيزياء ، وعرض المعلمة بطريقة تقليدية وعدم إثارتها الدافعية وعدم وجود تشويق للطالبات في نهاية الموقف التعليمي تدخل معالي الوزير بحيث عرض المعلومة التي لم تستطع المعلمة توصيلها بشكل جيد للطالبات بحكم عمقه وتخصصه في مادة الفيزياء استطاع أن يربطه بواقع الموقف التعليمي وتحولت الحصة إلى جو تفاعلي فيه تشويق وإثارة ، فأعتقد أنه أعطى درساً كبيراً لن تنساه المعلمة

معالي الرئيس :

أعتقدت أنك استنفذت الوقت يا أخت سمية لكنك في المداخلة الأولى لم تأخذي كامل الخمسة دقائق لذلك سنعطيك المجال لتكملي مداخلتك ، تفضلي .

سعادة / سمية عبدالله السويدي :

ما أود قوله أننا نحتاج للشمولية والتكاملية في بناء الطلبة من خلال تعزيز الجانب التخصصي للمعلمين ، فهذا سيقضي على الكثير من التحديات ، وشكراً معالي الوزير على حرصه واهتمامه وسعة صدره .

معالي الرئيس :

تفضل معالي الوزير .

معالي / حسين بن إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

شكراً معالي الرئيس ، سعادة العضوة ، نحن نتكلم عن المعلم الأول ، وهذا مشروع لطموح كبير وأهداف سامية ، لذلك لا نريد العجلة في هذا المشروع ، فعندما تريد تعيين شخص على منصب يجب أن يكون لديه الكفاءة والمهارة والقدرة حتى يدير هذا التخصص ، والمعلم الأول يكون مثل الخبير أو المختص في هذا المجال ، فوجود الرخصة كبدائية في السلم مهمة جداً على أساس حتى يكون لديه الحافز والدافع ليطور في المنظومة التعليمية ، كذلك المعلم الأول كما تعلمين يا أخت سمية أحياناً لا يكون لمدرسة واحدة إذا كانت أعداد المعلمين لا تكفي ، لذلك أحياناً يغطي المعلم الأول مدرسة أو مدرستين ويتابعهم ، وبعد ذلك يأتي سلم المعلمين بمعلمين أرقى من المعلم الأول أو المعلم الخبير أو المعلم المختص ، فهؤلاء يكون لهم سلم تعليمي آخر ، وهؤلاء يشرفون على أعداد أكبر من المعلمين ، والعمق المعرفي الذي نبحت عنه نحاول تشجيع الكوادر المواطنة لأن يأخذوا هذه المناصب بعد تأهيلهم بشكل صحيح ، وإن شاء الله ننجح في ذلك ، وأتوقع أنه في شهر 3 نكون انتهينا من عدد لا بأس به بالنسبة لخص المعلمين ونبدأ بعدها بإطلاق المشروع إن شاء الله ، وسنوافيكم بالمستجدات ، وشكراً .



معالي الرئيس :

شكرا معالي الوزير ، الكلمة الآن لسعادة يوسف عبدالله الشحي .

سعادة / يوسف عبدالله الشحي :

شكرا معالي الرئيس ، والشكر لوزارة التربية والتعليم متمثلة في معالي حسين الحمادي - وزير التربية والتعليم وفريق عمله على نجاح تجربة التعلم عن بعد ، وعلى الجهد الذي قاموا به خلال " جائزة كوفيد 19 " ، ونحن جميعاً فخورين بهذا العمل المميز والتطور الملموس إلا أن هناك بعض التحديات منها :

معالي الرئيس ، الحافز مهم للحفاظ على العطاء المستمر ، ففي سنة 2012 أمر سيدي صاحب السمو رئيس الدولة " حفظه الله " بمكرمة للمعلمين العاملين في قطاع التعليم بترقية (7782) معلم ، وتم ترقية مجموعة كبيرة إلا أن هناك عدد من المعلمين لم يحصلوا على هذه المكرمة ، سؤالي هو : هل هناك خطة لترقية المعلمين الذين لم يحصلوا على هذه الترقية ؟ وشكرا معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

تفضل معالي الوزير .

معالي / حسين بن إبراهيم الحمادي : (وزير التربية والتعليم)

معالي الرئيس ، سعادة العضو ، أعتقد أن هذا الموضوع تم إثارته في جلسات سابقة للمجلس الوطني ، فهناك مكرمة أساسية كانت الأولوية هي مكرمة شملت جميع المدرسين على مستوى دولة الإمارات وتم تطبيقها ، وجاء بعد ذلك كشف معين بأسماء معينة من المعلمين بمكرمة خاصة لهم بسبب ظروف معينة تم اعتمادها والموافقة عليها ، وتم منحهم هذه المكرمة ، لكن هناك سوء فهم ان هذه المكرمة الثانية يجب أن تشمل جميع المعلمين وهذا غير صحيح ، فكان لها ميزانية محددة وأسماء معينة وتم تطبيقها ، ويمكن أن يتابع سعادة العضو معنا إذا كان هناك تفاصيل إضافية حول هذا الموضوع ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا معالي الوزير ، تفضل سعادة يوسف الشحي .

سعادة / يوسف عبدالله الشحي :

شكرا معالي الرئيس ، شكرا معالي الوزير ، طبعاً هذه المعلومات استقيتها من الميدان من المعلمين والعاملين الذين لم يترقوا بالرغم أن أصدقائهم بنفس سنوات الخدمة ترقوا لكن هذه



المجموعة لم تترقى ، فأتمنى لو تكون هناك لجنة معالي الرئيس لدراسة هذا الموضوع لأنه يشكل هاجساً قويا للمعلمين الذين لم يترقوا في هذه الفترة، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً لسعادة الأخ يوسف الشحي، معالي الوزير تفضل.

معالي/ حسين بن إبراهيم الحمادي: (وزير التربية والتعليم)

نعم كما أشرت سابقاً أن هذه المكرمة المعينة كانت لأعداد معينة ولأسماء معينة وبميزانية معينة، لكن طبعاً الترقيات في وزارة التربية موجودة وحسب تقييم الأداء يتم تنفيذ هذا الإجراء ونحن لا نتوقف، ولكن يتم حسب منظومة التقييم وسنوياً هناك ترقيات مالية أو درجات.

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير، الكلمة الآن لسعادة أحمد عبدالله الشحي تفضل.

سعادة/ أحمد عبدالله الشحي:

شكراً معالي الرئيس والشكر موصول لوزارة التربية ممثلة بوزير التربية، تعد مناقشة موضوع سياسة التربية والتعليم من المواضيع المهمة التي يحرص عليها المجلس الوطني الاتحادي لأنها ذات أهمية بالأسرة ولكل فرد يعيش في هذا الوطن، اليوم هناك بعض الكتب المدرسية لبعض الفصول لم تطبع، حيث طبعت كل الكتب إلا بعض الكتب التي عليها تقييم معين، والكتب التي ليس عليها تقييم تمت طباعتها مثل كتاب التربية الوطنية والاجتماعيات، حيث قالوا لهم أنها ستكون الكترونية وعليها تقييم، وكتب الرياضة والسنع والفنون البصرية طبعت وصرفت عليها مبالغ كبيرة، لماذا لم يصرف على الكتب التي عليها تقييم؟ وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً، تفضل معالي الوزير.

معالي/ حسين بن إبراهيم الحمادي: (وزير التربية والتعليم)

كتاب الدراسات الاجتماعية عليه تقييم وقياس، الهدف إخواني من التنوع ما بين كتب مطبوعة وكتب الكترونية هو تغيير ثقافة، بحيث يجب على الطالب أن يتعود على الكتب الالكترونية ويتعلم منها، وربما هناك كتاب كامل يتم طباعته ونحذف منه فصل أو عدة دروس ونجبر الطالب على أن يتعلم على القراءة والاطلاع على الكتاب الالكتروني، وذلك لأن التوجه العالمي خصوصاً في الجامعات فإن أغلب الكتب تكون الكترونية، ويجب على الطالب أن يتم تجهيزه من الآن على التعود والتفاعل والدراسة من الكتاب الالكتروني، الميزة يا إخواني في الكتاب الالكتروني عن الكتاب الورقي أن الكتاب الالكتروني أولاً فيه مواد داعمة في الكتاب، إذا كانت هناك فقرة معينة



ولم يفهمها الطالب فيمكنه أن يضغط على زر ويعرض له فيديو يشرح هذه العملية بطريقة مختصرة معدة من خبراء ليتم فهم المعلومة بشكل أفضل من قراءة الكتاب ورقياً. الشيء الثاني أنه ربما في بعض المرات نستطيع أن ندخل أسئلة بسيطة تكشف لنا هل الطالب تعلم الموضوع أم لا وهذه الأمور كلها لا نستطيع أن ندمجها في الكتاب الورقي ولكنها متاحة في الكتاب الإلكتروني، وتوجه الوزارة في المستقبل أن نكتف من الكتب الإلكترونية ونقل من الورقية إلا إذا كان الطالب يحتاج للأوراق مثل الرسم والفن، نريد أن نتحول تدريجياً إلى كتب تفاعلية إلكترونية مدمجة، فيها تقييم وقياس وفيها فيديوهات وفيها ألعاب تعليمية يتم دمجها في هذه الكتب مما يجعل الطالب متشوق بشكل أكبر وبالتالي يتعلم أكثر ويكتسب مهارات أكثر، وفي نفس الوقت النظام أو المعلم يستطيع متابعة الطالب لأن التفاعل الإلكتروني بأسلوب القراءة وتتبع أسلوب القراءة وسرعتها والنظر على الشاشة عن طريق الكاميرا ربما يخلق بيانات كبيرة مما يتيح إنشاء ملف إلكتروني للطالب يساعد في دعمه وتطويره مهاراته إن شاء الله في المستقبل القريب، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير، سعادة الأخ أحمد الشحي هل لديك تعقيب آخر؟ تفضل.

سعادة/ أحمد عبدالله الشحي:

تعقيب معالي الرئيس بخصوص المواد التي عليها تقييم نتمنى - ونحن مع التطور الإلكتروني الموجود - ولكن أسوة بالكتب التي عليها تقييم نتمنى أنه بدلاً من أن تصرف المبالغ على كتب الرياضة أن تصرف على التربية الوطنية.

معالي الرئيس، بخصوص المناطق السكنية الحديثة والمجمعات السكنية التي فيها أكثر من 300-1000 بيت إلى 1500 بيت، هذه المناطق تحتاج إلى مدارس تكون قريبة من أهالي هذه المناطق، فلا أدري معالي الرئيس أتمنى أن تأخذ وزارة التربية بعين الاعتبار هذا الموضوع بالتنسيق مع وزارة الطاقة والبنية التحتية بحيث عند البدء ببناء هذه المجمعات السكنية العمل على بناء المدارس في هذه المناطق، شكراً معالي الرئيس والشكر موصول لوزير التربية.

معالي الرئيس :

شكراً سعادتك، تفضل معالي الوزير.

معالي/ حسين بن إبراهيم الحمادي: (وزير التربية والتعليم)

شكراً معالي الرئيس وشكراً لسعادة العضو على هذه المداخلة، صحيح نحن بدأنا العمل مع وزارة الطاقة والبنية التحتية قبل ثلاث سنوات وهناك لجنة مشتركة بيننا وبينهم لإعداد تصور حول



المساحات التي من المفترض تخصيصها للمدارس وبدأنا بوضع معايير مساحة تصاميم سواء كانت للرياض أو الحلقة الأولى والثانية والثالثة وكيف ستكون حركة الطلاب، حتى حركة النقل للباصات والدخول والخروج من المناطق وهذه فكرة ممتازة وحالياً تطبق، طبعاً هناك مجتمعات سكنية تم إنشاؤها في السابق وهناك في رأس الخيمة قمنا ببناء مجمع تعليمي كبير في منطقة معينة جديدة ولكن لم تكن هناك خطة لها، ولكن المجتمعات الجديدة الجاري العمل عليها حديثاً هناك توافق كبير بيننا وبين وزارة الطاقة والبنية التحتية، ولدينا عضوة في هذه اللجنة وهي فوزية غريب وهي متواجدة معهم دائماً لوضع خطة متكاملة الأدوار لتقديم خدمات متميزة للمواطنين في هذه المناطق، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير، سعادة الدكتورة نضال الطنجي تفضلي.

سعادة/ د. نضال محمد الطنجي:

بسم الله الرحمن الرحيم، لدي نقطتين حقيقة تتعلقان بالمناهج، ولربما اللجنة مشكورة في تقريرها في الصفحة (14) أشارت إلى أن أول تحدي يواجه المعلم والطالب وولي الأمر هو ثقافة المنهج، حقيقة تحدي كبير ولا أتخيل أن هناك منهج لا يستطيع المعلم استكماله في نهاية السنة الدراسية، ولا يستطيع تحقيق المستهدف حسب الخطة وفي المقابل تحرم حتى الطالب من متعة أن يطبق ويمارس ما يتعلمه، كثافة المنهج ويجب الانتهاء السريع منه، ينتهي الفصل الأول وسيدخل الفصل الثاني، أعتقد أن هذا ليس هو الخطة أو الرؤية للوزارة التي وضعتها في البداية أننا لا نريد أن نجعل التعليم عبارة عن حشو وحفظ ما هي إلا معلومات نستطيع تزويد الطالب فيها بدون أن ننظر إلى موضوع المهارات.

النقطة الثانية في المناهج غير الكثافة هي الصعوبة، كثير من أولياء الأمور الذين أسمع منهم أن بعض المناهج صعبة جداً، حقيقة يتعذر فيها على المعلم نفسه المطلوب منه تقديم الحصة المدرسية بكفاءة، يصعب على بعضهم أن يفهموا بعض الدروس في المناهج، فاقد الشيء لا يعطيه معالي الرئيس، مستحيل اليوم مدرس يقف وهو غير متمكن من المادة التي يقدمها لأن المنهج صعب، ولا نتوقع أيضاً من ولي الأمر في البيت أن يستطيع أن يساعد ابنه في الدراسة والتعلم وهذا شيء مطلوب اليوم حيث أن كل ولي أمر مطلوب أن يدرس ابنه، الحقيقة من المفارقات التي أحب أن أذكرها أمام الوزارة الموقرة، أن أم متعلمة بل هي طبيبة شخصياً تواصلت معها تذكر لي عندما تدرس أبناءنا بعض الدروس فإنه يصعب عليها أن تشرح لهم، بل تحتاج لدراسة المادة بنفسها دراسة متأنية لحين استيعاب هذا الدرس، موقف آخر مع أب حريص على تدريس أبنائه وهو



مهندس خريج جامعة عريقة في أمريكا يؤكد لي أن بعض الدروس الموجودة في مناهج أبناءه مشابهة لدروس درسها في كليته، أنا لا أدري ماذا كان المغزى من هذا الموضوع وحقيقة هناك مواقف كثيرة تؤكد لي هذه الجزئية، أنا كان لدي خيارين، خيار أن آتي بنماذج من هذه المدارس أو أني أثق، الخيار الثاني بأن الوزارة حريصة على مراجعة مناهجها وموضوع الصعوبة اسمحوا لي أريد إيصال نقطة معينة أن يكون المنهج صعب على الطالب ولك أن تتخيل أن تكون هناك تحديات أخرى، يدرس الطالب المنهج بغير لغة الأم، هذا تحدي عليه، الطالب مطلوب منه أن يجتهد وهذا الاجتهاد يسبب الإجهاد للطالب ولك أن تعرف مدى المشاعر السلبية التي تنتج عن هذا الشيء في نفس الطالب تجاه التعلم والمدرسة، شيء صعب يجعل الطالب لا يرغب في الاستمرار في هذه المادة أو دراسة هذه المناهج الصعبة.

النقطة الثالثة هي: ما هو المغزى من صعوبة المنهج ومن ثم تكون هناك نتائج متدنية تسبب إرباكاً؟ بالتالي ترجع الوزارة مرة أخرى لتغيير نتائج التقييم لأن كانت هناك مناهج صعبة والطالب لم يوفق ولم يستطع الحصول على درجات مناسبة له، أعتقد أن هذا بحاجة لمراجعة وسأقف - حقيقة - على ملاحظة زميلنا الأخ خلفان الشامسي عندما ذكر سلوكيات غير مرضي عنها من قبل أولياء الأمور، اسمح لي أن أتخيل شيء معين في بالي عندما يكون هناك منهج صعب ومكثف فإن الطالب يلجأ فيه للمعلم الذي ليس لديه الوقت الكافي، وبالتالي يلجأ لولي أمره وبالتالي لا يستطيع ولي الأمر مساعدة ابنه، ما هي السلوكيات التي تفرض على هؤلاء أن يرجعوا مرة أخرى للمكثبات ليدفعوا مبالغ أو يحتاجون لمدرسين خصوصيين، هذه كلها تؤدي لسلوكيات سلبية وقبل قليل كلنا بالإجماع ذكرنا أنها سيئة وهذه مردها أن هناك أسباب أخرى يجب أن تعالج، إذا كنا لا نراعي المستويات والاستعداد والإمكانات فبالأكيد ستظهر لدينا نماذج سلبية الحقيقة، أنا أؤيد الوزارة وأشكرهم على أنهم حريصين...

معالي الرئيس :

هل ستكملين نفس المداخلة مرة واحدة؟ حسناً ستأخذين مداخلة ثانية، تفضل معالي الوزير.

معالي/ حسين بن إبراهيم الحمادي: (وزير التربية والتعليم)

أولاً بالنسبة للمناهج يا إخواني لنكن واقعيين فإن مناهجنا عبارة عن مناهج - صحيح أننا في دولة الإمارات ولا أعرف عن أي مادة تتكلم الأخت -، نعم هي في الثانوية العامة، صراحة يا إخوان يجب أن يكون لدينا تقبل، من الصعب أن تقوم دكتورة بتدريس الفيزياء، هذا ليس تخصصها وهي درست طب، المهندس يدرس أحياء فهذا صعب، الثانوية العامة تحتاج إلى تخصص، لماذا أقول أن المعلم يجب أن يكون حاصلاً على بكالوريوس أربع سنوات تخصص، صاحب المعرفة يجب



أن ينقل المعرفة الصحيحة للطالب، ولو نظرتم إلى كتاب الفيزياء في الإمارات واطلعت على كتاب الفيزياء وأمريكا أو سنغافورة أو بريطانيا فستري أنه نفس المنهاج وهو متشابه، نفس المهارات والعمق المعرفي والمهارات المطلوبة في الاختبارات، نحن لا نستطيع أن نخفض مستوى المناهج بطريقة صفيين أو ثلاثة صفوف كفارق عن دول العالم الأخرى، هذا أول شيء. أنا من تجربتي السابقة كانت هناك ولية أمر تقول لي أن مناهج الصف الرابع صعبة والطلاب لا يفهمون، فقلت لها اعطيني اسم المدرسة والصف، وبعد يومين ذهبت للمدرسة وحضرت الحصة وسألتهم: من منكم لا يفهم المادة العلمية؟ لم يرفع أحد يده وقالوا نحن نفهم المنهج، فطلبت من أحد الطلاب الخروج ليشرح لي الدرس على السبورة وقامت بفعل ذلك، والمعلومة التي كانت تتحدث عنها هي عن الجينات، وبصراحة أنا لم أدرسها، ولكن البنت كانت فاهمة، هناك أناس تصمم المناهج من واقع خبرة وهم يعرفون ماذا يمكن أن يعطون الطالب من عمق معرفي مناسب بفكرة معينة، ثم في التعليم العام يا إخواني يجب أن تكرر المعلومة مرة ومرتين وثلاث مرات وربما ست مرات حتى تثبت المعلومة في ذهن الطلاب، أنا إنسان كمهندس أو كدكتور أو كمحامي أو موارد بشرية أرى هذه المعلومة مكررة وأقول عنها حشو، هي ليست حشو يا إخواني، بل هي تكرر ولكن العمق المعرفي مختلف، من صف إلى صف العمق المعرفي مختلف حتى تثبت المعلومة ويتم تطويرها، وبعد ذلك سأترك المجال للدكتور حمد اليحيائي ليحدثكم عن هذا الموضوع لأنه أكثر عمقاً في هذا الموضوع بعد إذن معاليكم، وشكراً.

معالي الرئيس :

تفضل يا دكتور.

سعادة/ د. حمد اليحيائي: (وكيل وزارة التربية والتعليم المساعد لقطاع المناهج والتقييم)

شكراً معالي الرئيس، لا نطيل على إفادة معالي الوزير بشأن بنية المناهج، هناك شيء مهم جداً في المناهج، اليوم في هذه الجلسة الموقرة سمعنا مصطلحين، الصعوبة والتسطيح، علينا فعلاً أن نقدم شيئاً متوازناً، وهذا الشيء المتوازن هو ما يضمنه الإطار الوطني للمعايير، هناك (بنش مارك) كما تفضل معاليه، المقارنات المعيارية تضمن أن ما نقدمه من مناهج تم تقديمه بشكل متوازن يضمن تلبية جميع متطلبات العمق المعرفي والمهاري والسلوكي للطلاب على مستوى جميع المواد، التسطيح لن يخدم طلابنا، تقديم المادة بالعمق المعرفي المناسب بشكل متكرر سيضمن أن هؤلاء الطلاب سيكونوا قادرين على تلبية مستحقات الانتقال لاقتصاد المعرفة، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً، دكتورة نضال تفضلي بالتعقيب الثاني.



سعادة/ د. نضال محمد الطنجي:

اسمح لي أن أؤكد للوزارة أن ما تقدم فيه الوزير من رد بالنسبة لنا يمثل خططكم واستراتيجيتكم ونحن نؤيدكم فيما يتم طرحه، لكن ما تسمعونه من أعضاء المجلس الوطني هو واقع الميدان وهذا تقرير اللجنة متاح للحكومة وهذا ليس كلام من عندي وأعتقد أنكم تتفوقون معي - معاليك - في شيء مهم، أن نجاح الخطط والاستراتيجيات أساسها العناصر والأفراد المعنية بنجاح التنفيذ، لأن إحباط ولي أمر وإحباط مدرس وطالب لن يحقق نجاح ما تسعون إليه، أعتقد أنكم حريصين جداً في الوزارة على هذا الموضوع، والنقطة التي ذكرتها تؤكد لكم أنها ليست ملاحظة مني شخصياً أو ادعاء ما بين صعب وتهميش أو تسطيح لأن في النهاية كل ما يهمنا هو أن يخرج الطالب بمهارات وأيضاً لديه معارف ويكون لديه مبادئ وسلوكيات صحيحة ولا يجب أن نهمل هذا الجانب، لأن الدول - للأسف الشديد - ربما تراجعت لأن كان لديها نظام تعليمي لا يتناسب مع مستقبلها وإن شاء الله نحن أبعد بكثير من هذا الموضوع، وأنا أخشى على الوقت ولو سمحت لي معاليك أن أذكر أن هناك جزئية تم فيها ذكر نصاب المعلم المرتفع، فأرجو أن يتم مراعاة شيء الجميع أكد عليه وهو أن المعلم من غير الساعات التدريسية يقضي وقتاً للتحضير للحصة الدراسية ولإعداد المادة وهذا جزء من عمله ومهامه ولا بد أن تدعموا المعلم، اليوم المعلم مطلوب منه أن يدخل الورشات ودورات تعليمية وهذا كله يؤدي إلى نوع من أنواع الضغوطات هذا غير الأعباء الإدارية ولا أحب أن أسترسل كثيراً، أنا أؤيد ما ذكرته أن لا بد أن يكون - وهذه توصية لو سمحتم - هناك فصل للهيكل الوظيفي والامتيازات المقدمة للمعلم بخلاف الكادر الإداري هذا إذا كنا حريصين على أن نبقى المعلم في هذا المكان وإذا كنا حريصين على أن نقدم له التقدير فيجب أن يكون له هيكل وسلم درجات وترقيات مختلف عن الكادر الإداري لأن أكثر ما نعانیه اليوم أن المدرس يريد ترك عمله ليصبح إدارياً، النقطة التي أريد أن أؤكد عليها لأنها ذكرت في التوصية، ورجائي للوزارة أن لا تنتظر على هذه التوصية لتأخذ مجراها المعتاد لأن موضوع عدم توفر المعلم البديل هذا واقع أحب أن أنقله لكم، كثير من الأوقات طلابنا وطلابكم عندما يتعرض المعلم أو المعلمة لظرف يضطر للغيب لفترة زمنية لا يتوفر المعلم البديل لأشهر قد يمتد لفصل دراسي كامل وبالتالي يحرم الطلبة من إنهاء المنهج المقرر عليهم لعدم وجود وتوفير المعلم البديل، هذا شيء خطير وقد وجدت هذا الأمر كتوصية وأنا أشكر اللجنة على اجتهادهم في هذا الجانب لكن رجائي أن لا يبقى ضمن إطار عمل التوصيات التي يرفعها المجلس الوطني دائماً، في النهاية أحب أن أقول جزئية أن الوزارة حقيقة عملكم يختلف عن عمل كل الآخرين، هي ليست وظيفة ولا شيء محدد بفترة وجودكم لأن ما تزرعونه اليوم سنجنه بعد الخمسين سنة القادمة، فالأجيال



القادمة تحتاج إلى جهد أكثر ومشكورين على ما تقدمونه، لكن مطلوب منكم الجهد الأكبر ومطلوب منكم رجاء الاستماع، لأن ما بين أن تخطط وما بين أن تنفذ وما بين أن تحصد النتائج في مراحل يجب أن يكون هناك أخذ وعطاء، لأنك عندما تضع خطة وتعتقد أن هذه الخطة جيدة وهي جيدة، أنا أتفق مع كل ما سمعته من الوزارة وأنه جيد، لكن ما بين ما تضعونه وما بين ما يصل إلى الميدان ويقدمه الميدان بمختلف المستويات والقدرات من مدرسين وإداريين وبيئة تعليمية تتفاوت من منطقة إلى أخرى هذه تحتاج كثيراً منكم إلى مراجعة، وبالتالي أنا أتمنى أن كل ما يقدم في المجلس الوطني في هذه الجلسة وما قدم في الجلسات السابقة من ملاحظات أخشى أن لا تتكرر ولا يكون فيها أخذ إجراء سريع بالتالي تتراكم الأمور، جزئية ذكرها سعادة الزميل حمد الرحومي حينما قال أننا نتكلم عن نقطة امتدت لسنوات، أنا أعتقد أن عدم الاستعجال في حل بعض الإشكاليات فعلاً يدعها تتحول إلى مشكلة كبيرة، وشكراً.

معالي الرئيس :

ممتاز فقد انتهيت في الوقت المحدد، تفضل معالي الوزير.

معالي / حسين بن إبراهيم الحمادي: (وزير التربية والتعليم)

شكراً على المداخلة معالي الرئيس وسعادة العضوة، كما أشرت سابقاً أن المنظومة التعليمية هي منظومة متكاملة يا إخواني والتطوير فيها مستمر، التقرير الذي تعطونا إياه نحن نطلع عليه وندرسه ونحلله ولكن ننظر إلى الأرقام بطريقة علمية، ولدينا مركز بيانات يجمع هذه البيانات بشكل كبير وهائل، وأؤكد معلومة مهمة أن في دولة الإمارات لا فرق بين منطقة ومنطقة أخرى، بل حريصين كل الحرص أن جودة التعليم تكون في كل إمارة وكل منطقة من المناطق وحتى في المناطق النائية وبنفس الجودة والقدرات والإمكانيات لأن هؤلاء عيالنا في النهاية ولا نفرق فيما بينهم.

الشيء الثاني، بالنسبة للمعلمين وتطوير مهاراتهم فهم الأساس يا إخواني في أي منظومة تعليمية وقدراتهم وإمكانياتهم تلعب دوراً كبيراً في نجاح أي منظومة تعليمية وكذلك القيادات التربوية، لذلك هناك اهتمام كبير بالمعلمين وتوفير التدريب لهم وكذلك التعاون مع الجامعات لرفد الميدان بمعلمين جدد وهذه سنة الحياة، في أي منظومة أو في أي مؤسسة 5% أو 10% يكون هناك تجديد دماء سنوياً، وإذا لم يكن هناك معلمين بالكفاءة العالية والمهارات المطلوبة فإن النظام يبدأ بالضعف، فالآن والله الحمد بالتعاون مع الجامعات ووجود خطط لتخريج معلمين ذوو كفاءات عالية وحسب احتياجات الخطة التعليمية حتى الطفولة المبكرة فإن معايير المعلم وماذا يدرس وماذا يتعلم تم تغييرها بالكامل وتم الاشتراط على الجامعات بتطبيق هذه المعايير الجديدة وتغيير



حتى المواد الدراسية والعمق المعرفي فيها، فالمنظومة تسير الآن وكما أشرت أن هذا استثمار للمستقبل وسنجني ثماره بعد خمس أو سبع سنوات لكن هذا مستقبل دولة، والتعليم مهم جداً في أي دولة لنمو أي اقتصاد لذلك نحن ننظر لها كمنظومة متكاملة ونعمل على جميع المحاور لنطورها ونحسن منها ونقدم الأفضل لأبنائنا الطلبة سواء المواطنين أو المقيمين على أرض الإمارات لأننا كلنا نشكل كتلة واحدة تساهم بشكل كبير إن شاء الله في النمو الاقتصادي والازدهار في دولة الإمارات.

لكن يجب أن يكون لدينا تقبل للتغيير، عند التغيير من اقتصاد معين إلى اقتصاد آخر حيث هناك الثورة الصناعية الرابعة قادمة والذكاء الاصطناعي سيدخل وأمور أخرى كثيرة تغيرت وأسلوب الحياة تغير، كوفيد19 بين لنا كم هو التغيير الذي سيحدث وكم هي الوظائف التي نحصرها وكيف نجهز أبنائنا للمستقبل، كل هذه الأمور لا تحتاج لأن نستشرف المستقبل، فهذه السنة دفعنا لعشر سنوات للأمام، نحن في الوزارة والعديد من الجهات الحكومية استفادت من هذه التجربة في عمل العديد من المسرعات والممكنات وإدراج فكر جديد في هذه المؤسسات وحتى في المنظومة التعليمية، وإن شاء الله 2020-2021 هي سنة تحضيرية كبيرة وسيكون فيها تجميع العديد من الأفكار والآراء والمقترحات ووضع خطة للمستقبل ولكن هذا لا يعني أن ننسى الماضي لا، بل نبني على الماضي ونسير للمستقبل إن شاء الله وأبواب الوزارة مفتوحة وحبذا لو نجد فرصة أكبر لشرح المنظومة بالكامل لأن كلما تعرفنا أكثر على هذه المنظومة وماذا يحدث فيها وكيف تعمل يتكون فهم أكبر ونستطيع الاستفادة من آرائكم ومقترحاتكم وأفكاركم حول تطويرها، حتى دور ولي الأمر وقد كنت في زيارة لليابان رأيت أولياء الأمور يحضرون للمدرسة في يوم السبت، وسألتهم لماذا تأتون للمدرسة في يوم السبت وقالوا أن بعض الأبناء مستواهم ضعيف وقد أحضروا الأبناء لتقويتهم واحتراماً للمعلم قاموا بإحضار أبنائهم للمدرسة، وقد تحدثت مع أحدهم وسألته هل أدخلت ابنك في المناهج وفي تقويم القياس فقال أن هذا ليس من عمله بل من واجب المدرسة والدولة، وضع المناهج والتقييم والقياس، أنا كولي أمر أوفر البيئة المناسبة لابني، نحن مشكلتنا أننا نريد أن نفتح التعليم ونناقش فيه المناهج والتقييم والقياس، من الأفضل أن نتركه لأهل الخبرة لأن هناك أناس مختصين من حملة الماجستير والدكتوراه في التقييم والقياس وهناك أناس مختصين بالمناهج وأناس مختصين بالسلوكيات الطلابية، هم أهل الاختصاص، هم أهل الخبرة، الخبرات التعليمية تقيم المناهج، وحتى أنتم إخواني في المجلس الوطني ربما تأتون ببيت خبرة إذا أردتم الاستشارة بأمور معينة للحصول على عمق معرفي، ولكن يجب أن تكون نظرتنا وفكرنا علمي ودقيق لأننا نبني للمستقبل يا إخواني، ولا يجب أن يكون لدينا شعور أو أحدهم قال لي، لا،



يجب أن نأخذ كل شيء مبني على أسس علمية دقيقة وواضحة مقارنة بالدول الأخرى، نقارن أنفسنا بكوريا وسنغافورة، حتى أن هناك سوء فهم للمنظومة التعليمية في فنلندا، لديهم المادة الأساسية في الصباح وفي العصر لديهم دراسة مفتوحة، فالناس تعتقد أن الدراسة في فنلندا لنصف يوم، لا يا إخواني، لهذا نحن نقوم بعمل دراسات معيارية بيننا وبين دول أخرى ولدينا تقارير كثيرة عن كل منظومة وكيف تعمل وما هو تقييمها ومعادلتها في دولة الإمارات، ومن يجب الاطلاع على هذه الأوراق والأبحاث فهي متاحة للجميع، وشكراً معالي الرئيس وشكراً لسعادة العضوة.

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير، الكلمة الآن لسعادة حميد علي العبار الشامسي تفضل سعادتك.

سعادة/ حميد علي الشامسي:

شكراً معالي الرئيس، مداخلتي عبارة عن اقتراح وإن شاء الله تتقبله الوزارة، معالي الرئيس نحن على ثقة بدور معالي حسين بن إبراهيم الحمادي – وزير التربية والتعليم والوزارة بشكل عام في رعاية الطلبة من جميع النواحي، وكلنا نعلم أهمية الناحية الصحية سواء العضوية أو النفسية للطلبة. معالي الرئيس، وجود الأخصائي النفسي في المدارس ضروري لما له من أثر إيجابي كبير في اكتشاف حالات تقع بين الطلبة لحمايتهم من أصحاب السوء والمخدرات وغيرها من المشاكل المحيطة بهم، وقد قامت الوزارة مشكورة بتعيين مجموعة من المتقاعدين العسكريين من القوات المسلحة وهذه مبادرة إيجابية من الوزارة وذلك للحفاظ على الطلبة، اقتراحي على الوزارة أن تتيح فرص عمل للأخصائيين النفسيين من الخريجين الجدد وكذلك الاستعانة برجال وزارة الداخلية من المتقاعدين الذين عملوا في إدارات وأقسام المخدرات في وزارة الداخلية فهؤلاء لديهم القدرة على اكتشاف حالات التعاطي بين الطلبة، وشكراً معالي الرئيس والشكر موصول معالي الوزير.

معالي الرئيس :

شكراً سعادتك، تفضل معالي الوزير.

معالي/ حسين بن إبراهيم الحمادي: (وزير التربية والتعليم)

معالي الرئيس، سعادة العضو، شكراً على هذه المداخلة بصراحة البناء الشخصي للطلاب مهم جداً ومحور أساسي وضروري، وفي الوزارة نحن نعمل حالياً على منظومة كاملة للإرشاد والرعاية الطلابية وقد انتهينا منها، والآن هي تحت تقييم بيوت خبرة، وسنرسل لكم نسخة لتطلعون عليها، وبصراحة وجدنا نقص كبير في الكفاءات بالنسبة للأخصائيين النفسيين التربويين أو التعليميين، لأن كلمة الأخصائي التربوي هي كلمة عامة ولكن هناك تخصص اسمه (Psychologist)



(Medication) أي أخصائي نفسي متخصص بالتعليم ومواضيع التعليم وحتى المراحل العلمية، والله الحمد بالتعاون مع الجامعات تمت الموافقة على طرح هذا البرنامج في جامعتين، وسيتم طرحه كمرحلة أولى لثلاث سنوات عبارة عن السيكولوجي العامة وآخر سنة هي التخصص سيكون تعليم أو مهني وتخصصات أخرى، وهذه الطريقة الصحيحة لأهل الخبرة والمهارة لإدماجهم في العملية التعليمية وهذا المشروع إن شاء الله في السنة الثانية من التجهيز والإعداد له، وأريد أن أؤكد على أهمية الصحة النفسية خصوصاً مع التعليم الإلكتروني والانفتاح العالمي ودولة الإمارات صارت مترابطة مع العالم ولا نستطيع عزل المنظومة التعليمية، ونحن نتكلم عن المواطن العالمي لكن بأخلاق وقيم الإمارات، وهذا يحتاج إلى بناء الشخصية بمجهود كبير وبخبرات متعددة لذلك دائماً الوزارة تسعى لاستقطاب الخبرات والمختصين في هذا الجانب.

بالنسبة لموضوع التعاون مع الشرطة والقوات المسلحة والمتقاعدين وحتى المتقاعدين في جهات أخرى، فقد بدأنا بالمتقاعدين في وزارة الصحة والمتقاعدين من وزارة العمل أو التوطين أو القطاعات الاقتصادية مثل الطيران أو البترول حيث نحاول أن نجذبهم معنا في العملية التعليمية حتى يكونوا عبارة عن موجهين أو مرشدين لأبنائنا الطلبة في المنظومة التعليمية وهذا يندرج تحت مظلة مشروع "علم لأجل الإمارات" وبعضها تطوعي وبعضها نقوم بدفع مبالغ مالية، وهذا مشروع متكامل إن شاء الله، ونكون سعيدين إذا أردتم أن نرسل لكم كامل المنظومة وكيف نعمل عليها وحتى ربما نستفيد من أفكاركم ومقترحاتكم وكيف نطور في هذه المنظومة قبل اعتمادها إن شاء الله، وشكراً سعادة الرئيس وشكراً سعادة العضو.

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير، سعادة حميد الشامسي هل لديك تعقيب ثاني؟ تفضل.

سعادة/ حميد علي الشامسي:

شكراً معالي الرئيس، اقتراحي كان حول الأحداث التي تحدث بين الطلبة الآن وكثرة التعاطي بين الطلبة خاصة الحبوب والمخدرات طبعاً نريد وجود من يكتشف هذه الحالات كما اقترحنا وجود خبراء من وزارة الداخلية المتقاعدين فهؤلاء خبرة في مجال اكتشاف هذه الحالات أو منعها بالأساس من المدارس، فأنا أتمنى أن يؤخذ بهذا الاقتراح حفاظاً على أبنائنا في المدارس وعلى إخواننا في الجامعات، وشكراً معالي الرئيس وشكراً معالي الوزير.

معالي الرئيس :

شكراً، هذه المقترحات ستأتي في نطاق التوصيات فيما بعد، الكلمة الآن لسعادة عائشة راشد ليتيم تفضلي سعادتك.



سعادة/ عائشة راشد لتييم:

شكراً معالي الرئيس والشكر موصول لمعالي الوزير وفريق عمله ونشكره على سعة صدره، طرحي معالي الرئيس تم الطرح في العرض التقديمي في بداية الجلسة وذكر (ASP) وهو مسار النخبة وأنا أشيد جداً بهذا البرنامج لأنه برنامج ناجح جداً من وجهة نظري ومن تجربة عملية موجودة عندي في المنزل من أبنائي، وهذه التجربة أتت باستمرار من مدارس الغد التي كانت من قبل لمدة ست سنوات حيث كانت بصراحة تجربة ناجحة لكنها توقفت، أتمنى إذا أمكن باختصار لو يشرح لنا معالي الوزير ما هي الإشكاليات التي دعت إلى إيقاف هذه التجربة لأن الناس وأولياء الأمور أخرجت طلبتها من المدارس الخاصة وأحقتهم بهذه المدارس ولكن بعد إلغائها أعادوهم إلى المدارس الخاصة، والفئة الحالية الموجودة من طلبة النخبة أغلبهم من نتائج مدارس الغد وأنا بصراحة أراها تجربة جداً ممتازة، فمدارس الغد في الوقت الحالي موجودين حالياً في المدرسة الحكومية الإماراتية لكن بإدارة منفصلة وهي إدارة أجنبية، تعلم معالي الرئيس أن هذا المسار يكون فيه المنهج مختلف بعض الشيء حيث أن دراسة الرياضيات والعلوم باللغة الإنجليزية وهو مكثف أكثر حيث يدرس الصف العاشر - مثلاً - منهج الصف الحادي عشر في بعض المواد وهي تجربة ممتازة نتمنى الاستمرارية لها، سؤالي معالي الرئيس: ما هي أهم التحديات والمعوقات التي واجهت الوزارة في هذه الخطة بحيث أرى أن أغلبية أولياء الأمور يؤيدون هذه التجربة بالرغم من أن المنهج صعب قليلاً لكن كوجهة نظر ربما تكون النتائج مثمرة لدخولهم في التعليم العالي؟ نتمنى أن نسمع من معالي الوزير ما هي النتيجة المرجوة بعد تخرجهم من الثانوية العامة وما هي الامتيازات التي يمكن أن يحصلوا عليها في المستقبل؟ وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً، معالي الوزير تفضل.

معالي/ حسين بن إبراهيم الحمادي: (وزير التربية والتعليم)

شكراً معالي الرئيس وشكراً سعادة العضوة، أولاً أريد أن أوضح شيء أساسي أن المنظومة التعليمية في دولة الإمارات هي منظومة من الصف الأول للصف الرابع يدرس الطلبة فيها نفس المنظومة التعليمية وبعدها يكون اختبار إمسات للصف الرابع لتحديد إمكانيات الطلاب ومهاراتهم ونبدأ توزيعهم على المسارات ثم يخرج منهم مسار النخبة، مسار النخبة عبارة عن مسار الطلبة المتميزين 10% من طلبة دولة الإمارات وطبعاً هناك منهاج خاص يوصل للمنهاج الأمريكي أو البريطاني (A Level) أو (IP)، فهذا يتطلب من الطلبة اجتياز أربع مواد على الأقل، وعلى الأكثر ثمان مواد حسب هذه المعايير، مدارس الغد كانت عبارة عن مدارس عادية نفس المدارس



الحكومية ولكنها كانت تدرس الرياضيات والعلوم باللغة الإنجليزية، عندما قسنا الأثر التعليمي لها أو مهارات الطلبة مقارنة بالطلبة الآخرين لم نجد فرق كبير حتى أننا وجدنا ضعف لديهم في بعض المهارات أو بعض المدرسين كانوا غير ملمين بالمواد، لذلك تم إعادة صهر هذه المنظومة في منظومة المدرسة الإماراتية كاملة، في الثانوية العامة يكون التدريس من الصف التاسع باللغة الإنجليزية على مستوى الدولة، وكان هناك خيار التوجه في إمارة أبوظبي أن طلاب الصف الأول يدرسون الرياضيات والعلوم باللغة الإنجليزية، أما بالنسبة للنخبة فلهم معايير خاصة حيث ينتهون من الثانوية العامة ونعمل مع الجامعات وقد أطلق أول برنامج هذه السنة أن يكون هناك بكالوريوس ماجستير لخمس سنوات يسمى المتكامل وقبول أول دفعة من الطلبة في هذا المشروع، كذلك الذين يريدون السفر للخارج بما أن لديهم قدرات وإمكانيات فيستطيعون الحصول على القبول في أفضل الجامعات العالمية بسبب المعايير التي يحققونها ليس في الاختبارات الوطنية فقط وإنما الدولية حيث نقدم لهم اختبارات دولية مجاناً، والقبول في أفضل خمسين جامعة في العالم أو أفضل عشرين جامعة في العالم بناءً على التنافسية وملف الطالب وطريقة شرح وتقديم الطالب وتكون هناك مقابلة حتى، فيتم تأهيل الطلبة وإعدادهم لهذا المجال.

كذلك لدينا مشروع رعاية ألف طالب سنوياً في منظومة خاصة وطبعاً طلبة النخبة يكونون جزء من هذه المنظومة أي الصفوة منهم، في بعض المرات يأتي طلاب من المسار العام ويكون متميزاً ولديه مهارات أخرى فيدخل في هذه المنظومة للرعاية والدعم وتسهيل قدراته، فالنخبة نحن نرى أنهم علماء المستقبل للإمارات، خبراء المستقبل للإمارات في تخصصات معينة ويتم إعدادهم وتأهيلهم في هذه المجالات، والله الحمد بدأت الإمارات في أن يكون فيها صناعات ولدينا وزارة الصناعة والمهارات المتقدمة والدولة في توجيهها أن توطن العديد من الصناعات وأن يكون المواطنين لهم دور كبير في عمليات البحث والتطوير والابتكار ولدينا الآن مراكز بحثية في كل جامعة من جامعاتنا الاتحادية وأقل شيء أربعة أو خمسة مراكز بحثية، جامعة خليفة فيها أظن 11 مركزاً بحثياً، وفي جامعة محمد بن زايد مراكز بحثية، وكذلك جامعة نيويورك، فالتوجه أن نبدأ بالاستثمار بأبنائنا المواطنين ونؤهلهم ليكونوا هم قادة التكنولوجيا والإبداع والابتكار في المستقبل، وهناك مشاريع أخرى نعمل عليها ولكن لحد الآن لم يتم بلورتها وإن شاء الله عند الانتهاء منها سنعرضها عليكم وسترونها، كيف نأخذ الطالب من الثانوية العامة إلى الجامعة إلى الصناعة وكيف يكون خبيراً في المنظومة، هي منظومة متكاملة ترعى الطالب وتهتم فيه، حتى بعد رحلة العشر سنوات أو 15 سنة يكون لديه خيار أين يذهب ولكن تحت مظلة ورعاية واهتمام من الدولة، وشكراً.



معالي الرئيس :

شكراً معاليك، عائشة ليتيم هل لديك مداخلة ثانية؟ تفضلي.

سعادة/ عائشة راشد ليتيم:

شكراً معالي الرئيس وشكراً معالي الوزير على التوضيح، لكن كان هناك سؤال بالإضافة إلى الوصف الشامل لهذا المسار فقد كان هناك شكاوى لبعض أولياء الأمور من أن نفس الإدارة الموجودة في نفس المدرسة أو إدارتين منفصلتين بحيث هذه إدارة أجنبية وهذه إدارة المدرسة، وبعض النشاطات تكون جداً مختلفة بما يؤدي إلى ضيق بعض الطلبة بأنهم لا يحصلون على بعض الأنشطة أسوة بالطلبة في المنهج العادي، هل هذه سببت بعض الإشكاليات لخطة الوزارة في هذا الجانب؟ وقد لاحظنا أن هذه الفئة قليلة، فهل هناك خطة مستقبلية لزيادة سقف عدد طلاب مسار النخبة؟ نتمنى طبعاً أن نرى الفئة بشكل أكبر لتحصل على امتيازات أكبر، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً، تفضل معالي الوزير.

معالي/ حسين بن إبراهيم الحمادي: (وزير التربية والتعليم)

نعم معالي الرئيس، المسارات ليست عبارة عن النخبة، بل هي مسار النخبة والمتقدم والعام والأكاديميات هم جزء من المدرسة ومدير المدرسة هو المسؤول عن كامل هذه المسارات، ولكن هناك منسق يكون على مستوى المدرسة يرتب الأمور للمسابقات، لكل مساق هناك منسق ينسق الطلبة ويتابعهم ويتأكد أنهم حصلوا على الدعم المطلوب، بالتالي الأمر ليس إدارة مستقلة أو لهم سلطة فوق سلطة مدير المدرسة، فهناك العمليات المدرسية والمدير الأول ومدير النطاق ومدير العمليات المدرسية وهم مسؤولين عن إدارة العملية التعليمية، أما بالنسبة للطلبة وعدم استطاعة زيادة العدد لأن في أي دولة من دول العالم من الصعب الحصول على الصفوة بنسبة 7% أو 8% أو 10% أو 11%، نحن نبدأ بنسبة 10% و11% ولكن مع الانتهاء من الثانوية العامة تكون النسبة قد وصلت إلى 6% أو 7% فهؤلاء يسمونهم أفضل الطلاب أكاديمياً ولديهم تأهيل شامل، فلو تلاحظين الأخت العضوة يدخل في تعليمهم الموسيقى والفنون والفلسفة ويسجلوا في مواد غير موجودة في الخطة الدراسة مثل القيادة والريادة وهناك أمور الكترونية تدرس لهم، فهم عبارة عن صفوة من الطلاب يكون لهم اهتمام ورعاية خاصة، في كل دول العالم لديهم هذا النوع من الطلاب ويكونوا علماء المستقبل في دولة الإمارات أو مهندسين أو دكاترة أو محامين أو قطاعات معينة، هم أفضل أشخاص بسبب الرعاية من الطفولة المبكرة إلى الجامعة إلى سوق العمل، وشكراً معالي الرئيس وشكراً سعادة العضوة.



معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير، الكلمة الآن لسعادة محمد عيسى الكشف تفضل سعادتك.

سعادة/ محمد عيسى الكشف:

شكراً معالي الرئيس وشكراً معالي الوزير وفريق العمل العامل على مناقشة الموضوع العام اليوم، وكذلك اللجنة الموقرة وأعضاء المجلس الوطني على هذا الطرح. معالي الرئيس والله الحمد اليوم دولة الإمارات تصدر نماذج جميلة في السعادة والإيجابية وجودة الحياة، اليوم دولة الإمارات نموذج بين دول العالم في الوصول إلى جودة الحياة من خلال الموارد البشرية، ربما لدي تساؤل وتكلم الأعضاء عن الإعلام والمادة الإعلامية وكذلك سرعة وصول وزارة التربية والتعليم للوسائل المتاحة، ومهم جداً اليوم وصول المعلومة لولي الأمر وعدم خلق إرباك في المحيط التعليمي.

ربما لا أسترسل في هذا الأمر ولكني سأتكلم عن بيئة الدراسة واستقبال المدارس والمعلمين وهم الكادر الأساسي والهيئة التدريسية لأن اليوم دولة الإمارات تفخر بهم وتشجعهم على عطائهم الدائم، السعادة اليوم وجودة الحياة تتكلم عن استقبال المعلمين للنصاب وكذلك التنقلات التي تحصل في بداية كل عام، مما يخلق جو من الإرباك لدى المعلمين لتعليم أبنائنا وكذلك لتوصيل الرسائل المهمة في أن المعلم يستقبل اليوم رسالة نقله أو يكون قد حصل على نصاب زائد بالتالي كيف نبني بيئة خصبة للسعادة والإيجابية لنقل المعرفة ووقت إعطاء هذا الخبر للمعلمين والفترة الزمنية الكافية لتقبل الأمر، اليوم مراكز سعادة المتعاملين في وزارة التربية والتعليم ما شاء الله تعمل جاهدة في هذا الشأن، فأنا سؤالي هنا يقول معالي الرئيس، معالي الوزير: كيف لنا أن نخلق بيئة صحية أكثر في هذا الجانب خصوصاً استقبال المعلمين للنصاب والتنقلات الدورية؟ وشكراً معالي الرئيس.

معالي الرئيس :

شكراً سعادتك، تفضل معالي الوزير.

معالي/ حسين بن إبراهيم الحمادي: (وزير التربية والتعليم)

معالي الرئيس، سعادة العضو، نحن في دولة الإمارات والله الحمد نعيش في نعمة ومنتساهلين في أمور كثيرة، ربما المجلس الوطني يصدر توصية بتحديد وقت معين لقبول الطلبة في المدارس، المشكلة أننا في دولة الإمارات خاصة ولي الأمر مع بداية أول يوم دراسي يأتي للمدرسة ويقول أريد أن أنقل ابني ليدرس في هذه المدرسة، أي ينقله من الخاص إلى الحكومي، أو خلال أول أسبوع أو ثاني أسبوع، فمن الصعب رفض مواطن يريد تدريس ابنه في المدارس الحكومية،



والأعداد ليست بقليلة يا إخواني بل تصل في بعض الأحيان إلى خمسة آلاف أو سبعة آلاف طالب، وبالتالي نحن أعدنا خطة دراسية مبنية على عدد أقل من العدد الجديد وتم تجهيز المدارس والمعلمين حسب الخطة، ومع أننا نعم ونوجه ونقول أن آخر يوم في التسجيل هو شهر ابريل أو شهر مايو ونذكر في الإعلام ونعيد التذكير، ولكن في آخر لحظة يقول ولي الأمر أن لديه ظروف مالية أو أنه سمع أن التعليم تغيّر أو أنه يرغب في أن يدرس ابنه في المدرسة الحكومية، هذا كله يسبب الإرباك، نحن نريد أن نستقطب الطلبة ونوزعهم على المدارس وكامل الكادر التعليمي والإداري لأن هناك نسب معينة يجب التقيد بها لضمان أمن وسلامة الطلبة في المنشآت التعليمية وبالتالي نعيد تخطيط المواصلات بالكامل من جديد، لذلك هذه نعمة كبيرة لدينا في دولة الإمارات ولكنها مستغلة بشكل زائد عن اللزوم، فيمكن إصدار توصية من المجلس بعدم قبول طلبة بعد تاريخ معين وربما تساعد هذه بثبات الميدان واستدامته والتقليل من التنقلات التي تحدث في العام الدراسي، وشكراً معالي الرئيس وشكراً سعادة العضو.

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير، سعادة الأخ محمد عيسى الكشف تفضل بالتعقيب الثاني.

سعادة/ محمد عيسى الكشف:

نعم معالي الرئيس، شكراً على هذه المساحة ونشكر الحقيقة وزارة التربية والتعليم وأريد أن أقول وأؤكد على وجود الكادر التدريسي في ظل هذه الجائحة بالعمل الدؤوب وأمانة والكل يشهد له وسمي بخط الدفاع الأول، اليوم بعد نهاية هذا الفصل طلب منهم أو يوم الأحد أن يرجعوا إلى مقاعد الدراسة، أتوقع أن هذين الأسبوعين الأخيرين والعودة إلى مقاعد الدراسة خصوصاً الكادر التدريسي وأخذ دورات عن بعد كان من الممكن الاحتفاظ بهم في المنازل لوقايتهم شر هذه العدوى – لا سمح الله – بحكم أن هذا يعمل إرباك في محيط عملهم، حيث حافظوا على فترة التعقيم الوطني والجلوس في المنازل لفترة طويلة، ونحن مع رجوع الكادر التدريسي ولكن بالوقت المناسب إن شاء الله مع الطلاب في الموسم القادم، نشكر دائماً جهود الوزارة في هذا الشأن وأشكر معالي الرئيس وكذلك اللجنة والإخوة الأعضاء، وشكراً جزيلاً.

معالي الرئيس :

شكراً سعادة محمد عيسى الكشف، معالي الوزير هل لديك تعقيب؟ تفضل.

معالي/ حسين بن إبراهيم الحمادي: (وزير التربية والتعليم)

نعم معالي الرئيس وسعادة العضو، بالنسبة لعودة المعلمين إلى المدارس أولاً لأن الطلبة غير موجودين في المدارس ولدينا أسبوع تدريبي وبعض الأمور بحاجة للتطبيق العملي، وكذلك العودة



ليست بنسبة مائة بالمائة بل وضعنا نسب معينة للعودة والمدرسة ما شاء الله مساحتها كبيرة وبالتالي يتحقق التباعد بشكل كبير في المدارس، ومن كان لديه ظروف مدرسية طبعاً العمليات المدرسية ينسقون مع المدارس ومن كان لديهم ظروف معينة يستطيع الاستمرار عن بعد، طبعاً نحن في مرحلة التعافي ونجهز أنفسنا للعودة للفصل الدراسي القادم وبالتالي نرى رغبة أولياء الأمور حيث لديهم الخيار بأن يحضروا أبناءهم في المدرسة أم يتم ذلك عن بعد، وإن شاء الله سوف يتم عمل مسح والمحافظة على البروتوكول العام لدولة الإمارات ولكن في نفس الوقت إذا كان هناك طلبية بعد الفصل الأول أي في الفصل الثاني يرغبون بالعودة للمدارس بالتالي نتأكد من جاهزية المدارس وإعداد كل المعدات والتجهيزات اللازمة لاستقبال أبنائنا الطلبة، شكراً معالي الرئيس وشكراً سعادة العضو.

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير، الكلمة الآن لسعادة ميرة سلطان السويدي تفضلي.

سعادة/ ميرة سلطان السويدي:

شكراً معالي الرئيس ونشكر معالي الوزير وفريقه على حرصهم على تطوير منظومة التعليم في الدولة.

أود الاستفسار عن الدور الذي تقوم به الوزارة لضمان مستوى وكفاءة الكادر التدريسي بالذات المواطنين في تدريس المناهج والمواد التي كما تفضلوا تتوافق مع احتياجات الدولة الحالية والمستقبلية وتخريج جيل يتواكب مع احتياجات وخطط الدولة مثل الذكاء الاصطناعي والبرمجة وريادة الأعمال وعلوم الفضاء والطاقة النووية وغيره، كيف أقدر أنا كوني أم أن أطمئن إلى أن المعلمين والمنهج الدراسي اليوم يساعد أبنائي على أن يكونوا جاهزين وبأفضل طريقة لمستقبلهم وللنمو والازدهار في الإمارات؟ وشكراً معاليك.

معالي الرئيس :

شكراً، تفضل معالي الوزير.

معالي/ حسين بن إبراهيم الحمادي: (وزير التربية والتعليم)

بالنسبة لمنظومة التعليم سأترك التعليق للدكتور حمد، فنحن نأخذ المهارات بشكل عام والمهارات الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي حيث أن هذه مهارة جديدة، وكيف أجرينا بحوث كثيرة مع جامعات وطنية وجهات أخرى خارجية وكيف يمكن أن ننقل هذه المعرفة بمثل هذه النوعية لأبنائنا الطلبة في الرياض والحلقة الأولى والثانوية العامة وكيف يكون لدى المعلم الأسلوب التعليمي وكيف يعلم هذه المادة بطريقة تتواكب مع المعرفة والمهارة المطلوبة عند الطالب، وكذلك المعلم



قادر على إعطائها بجودة عالية حتى يمكن الطالب من اكتساب هذه المهارات، لذلك نحن في دولة الإمارات ربما من الدول القليلة في العالم التي طبقت مادة التصميم والتكنولوجيا والتي تبدأ من الرياض وتستمر إلى الصف الثامن، وهذه المادة فيها تنوع مهارات مختلفة ومتشابهة والهدف منها هو رفد مهارات القرن 21 وتثبيتها عند الطلبة عن طريق مشاريع برمجة أو لوجكس أو المنطق ودائماً نختار لتدريس هذه المادة مهندسين خريجين من جامعات مرموقة وجيدة ويتم عمل تدريب وتأهيل لهم، والله الحمد هناك العديد من المدرسات المواطنات المهندسات خريجات جامعة الإمارات ومن الجامعات الأخرى يتقبلن هذا النوع من المواد ويقمن بالتدريس.

أما بالنسبة للمنظومة الشاملة فلدينا وصف وظيفي للطالب الوظيفي كما أشار بعض الأعضاء في الجلسة وكيف نستطيع الوصول لكل هذه المهارات فنحن نعمل على منظومة لكل المهارات وكيف سيتم توزيعها على الصفوف الدراسية سواء كان عمودياً أو أفقياً وكيف نقيسها، ليست كل مهارة يسهل قياسها، فهناك أساليب مختلفة للقياس ويمكن للدكتور حمد اليحيائي يعلق على هذا الموضوع بعد إذن معاليكم.

معالي الرئيس :

تفضل سعادة الدكتور حمد اليحيائي.

سعادة/ د. حمد اليحيائي: (وكيل وزارة التربية والتعليم المساعد لقطاع المناهج والتقييم)

شكراً معالي الرئيس، كما أسهب معالي الوزير بالنسبة للخطط أو العناصر الجديدة مثل الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي والطاقة النووية وعلوم الفضاء، جميع هذه الخطوط الاستراتيجية تم إسقاطها وعكسها على الإطار الوطني لمعايير التعليم وضمان وجود نوع من التتابعية بما يسمى بمصفوفة المدى والتتابع حيث يتتبع أداء الطلاب وما هي نوعية المهارات والمعارف التي سيكتسبها الخاصة بكل خطة استراتيجية وضعتها الحكومة لضمان أن رأس المال البشري يكون ملتصقاً التصاقاً وثيقاً بمتطلبات الخطط الاستراتيجية طويلة وقصيرة المدى.

أدوات القياس للمهارات والمعارف المتولدة نحن ضمنا في عملية تطوير هذه المواد أن تكون مبنية بشكل يعزز ما يسمى التعليم الذاتي للمواد المستحدثة، بمعنى أنه ليس بالضرورة رغم أن تدريب المعلم يكون بشكل مستمر ونضمن أن ترخيص المعلم يلبي شروط ومعايير هذه المواد ومجتمع التعليم وما شابه ذلك ولكن في نفس الوقت المنصات التعليمية التي بنيت من خلال هذه المواد تضمن سهولة وانسيابية التعليم الذاتي لها وإمكانية تكيف أداء الطالب معها بشكل سلس ومرن، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً دكتور حمد، ميرة هل لديك تعقيب ثاني؟ تفضلي.



سعادة/ ميرة سلطان السويدي:

شكراً معالي الرئيس، السؤال الثاني، نحن كنا في ظل جائحة كورونا وتم إلغاء كذا مادة وغالباً أحسست أن هناك تميز ضد الطلاب الموهوبين في الفن والرياضة، لماذا حدث هذا وكيف نستطيع تغيير المناهج لتشجيع الطلاب الموهوبين في هذه المجالات؟ وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً، معالي الوزير تفضل.

معالي/ حسين بن إبراهيم الحمادي: (وزير التربية والتعليم)

شكراً معالي الرئيس وشكراً سعادة العضوة على هذا السؤال، أولاً عندما بدأت الجائحة في الفترة الأولى كنا نركز على المواد الأساسية حتى نضمن أن لا نخسر مهارات الطلاب في المواد الأساسية وهي الرياضيات واللغة العربية واللغة الإنجليزية والتربية الإسلامية والدراسات الاجتماعية، وكنا نقيم حصص الرياضة ولكن عن بعد، كان من الصعب القيام بهذا لكن هناك بعض المدرسين لديهم ابتكارات وحركات رياضية، أما بالنسبة للفن فقد بدأنا التفكير بطريقة أخرى ونصيغ الأمر بطريقة أخرى، وربما بعض الأعضاء ليس لديهم فكرة عن الموضوع حول أكاديمية الفنون الإبداعية حيث فيها مسار عام ومسار متقدم وتأخذ الطلاب من الصف الخامس، فإذا كان لدينا طلبة متميزين في الفنون أو الموسيقى أو المسرح وكنا بحاجة لنستثمر فيهم ونصقل مهاراتهم وبناءً على رغبة الطالب وولي الأمر فإنه يلتحق بهذه الأكاديمية التي مضى عليها ثلاث سنوات ومتوزعة على إمارات الدولة، والله الحمد تم اكتشاف العديد من المواطنين الموهوبين الذين لديهم مهارات عليا في هذه المواد ومن ثم يبدأون بالتخصص حيث يبدأوا دراسة كل المواد ولكن في الثانوية العامة يبدأ التخصص في نوع من الموسيقى أو نوع معين من الدراما أو نوع معين من الفن، وكذلك لدينا مشروع "روائع" وهو عبارة عن مسابقات سنوية لجميع طلاب المدارس الحكومية والخاصة ونكتشف من خلالها ما شاء الله طلبة متميزين ومبدعين في هذه المجالات وتصبح لهم رعاية ومتابعة واهتمام، طبعاً هؤلاء الطلبة نعمل عليهم في أكاديمية الفنون الإبداعية وكذلك نشغل مع الجامعات في المستقبل كيف سيكملون مسيرتهم التعليمية، ليس بالضرورة أن يصبح فنان بل ربما يكون محامي أو دكتور أو مهندس ولكن لديه هذه المهارة وربما يطورها في المستقبل أو ربما تكون كصناعة في المستقبل، أو يبدع فيها ويتخصص فيها، كذلك نحن نتعاون مع بيوت خبرة عالمية ومراكز متخصصة في مجالات معينة ونرى الطلاب المتميزين في هذه المهارات، وطبعاً كنا نرسل سنوياً طلبة معينين لبيت خبرة في إيطاليا وفي ألمانيا وفي الصين أو في اليابان أو أمريكا لينمي مهارات الطالب ويتعرض لعمق معرفي أكثر سواء تطبيقي أو في



مكان علمي أو أكاديمي والمشروع والله الحمد على الطريق الصحيح وإن شاء الله سنرى فنانيين إماراتيين ومبدعين ومبتكرين، لأن الاقتصاد الثقافي والفني هو اقتصاد قوي ويجب أن نهتم فيه ونقوم بتنميته في دولة الإمارات، شكراً معالي الرئيس وشكراً لسعادة العضوة على السؤال.

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير، أنا أيضاً الحقيقة أعتنم هذه الفرصة وأؤكد على ما قاله صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان – نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة – ولي عهد أبوظبي، عندما تحدث في القمة الحكومية قبل عدة سنوات وقال: "أن رهان دولة الإمارات في السنوات القادمة هو الاستثمار في التعليم لأنه القاعدة الصلبة لانطلاق لما بعد مرحلة النفط"، وقد أعاد هذا في أكثر من مكان وحتى في مجلسه الخاص الذي يلتقي فيه مع أبنائه، جيل المستقبل، ولكنه أيضاً حدد بشكل دقيق أنه يتحدث عن التعليم المميز، واستخدم أيضاً اللفظ الإنجليزي عندما قال: "Quality of Education"، أف في الحقيقة مع الملاحظات التي ذكرها أصحاب السعادة الإخوة والأخوات أعضاء المجلس والتي تقريباً تكررت من العديد منهم وأيضاً أكدتها أنت وزملائك في الوزارة، والدراسات تؤكد أن جودة التعليم مرهونة بجودة المعلمين، وأن الطريق الوحيد لتحسين جودة مخرجات التعليم هو رفع مستوى وقدرات المعلمين، نعم هناك أهمية للمناهج أو التكنولوجيا ولكن يبقى المعلم هو الأساس في كل هذا، كيف يمكن أن يكون المعلم وهو جوهر ومحور من أهم محاور العملية التعليمية إذا نحن سواء كمجتمع وحكومة نعترف له بهذا شفويّاً ولكننا لا نترجم هذا الاعتراف لا مادياً ولا أدبياً ولا في ساعات العمل.

معالي الوزير والإخوة زملاءك الوكلاء وكافة الزملاء الموجودين، لا يمكن أن نرفع جودة مخرجات التعليم قبل أن نرفع جودة المعلمين، قد تكون البداية في رخصة المعلم ولكن لا بد أن نستمر، كثرة التغيير والانتقال من طريقة إلى طريقة ليس حلاً، فلا بد من التمسك بمشروع رخصة المعلم – معالي الوزير – وأنت تعرف أن هذا الموضوع بدأ قبل سنوات وأنا في يومها كنت رئيس هيئة المؤهلات ومضى وتمت دراسته بمشاركة فاعلة من قبل الوزارة واعتمد من المجلس الوزاري والآن – الحقيقة – أنت أكدت عليه أكثر من مرة، لكن لا بد من التمييز بين المعلم الذي يجتاز ويحصل على الرخصة والمعلم الذي لا يجتاز، لا بد أن نشكر المعلم الذي اجتاز بفائدة مادية وفائدة معنوية، هذه أمور نتمنى أن تكون محل اهتمامك أنت وزملاءك ونحن لا نشكك أبداً في هذا التوجه وعلى ثقة إن شاء الله ولكن نؤكد عليه بأن يكون محل اهتمام منكم جميعاً، لأن الحقيقة المعلمين هم عماد التطوير والخطط القادمة للخمسين سنة ستبنى على شبابنا اليوم وشبابنا سيعتمدون في معارفهم وتعليمهم على المعلمين.



بقيت عندي نقطة واحدة أخيرة معالي الوزير، بالأمس احتفلنا بـ49 سنة على قيام دولة الإمارات، لغاية الآن لا يوجد تشريع للتعليم العام، تقدمتم بمشروع في السنة الماضية وناقشناه، وبناءً على رغبتك تم سحب هذا المشروع والعودة مع اللجنة المختصة تمهيداً لأخذ ملاحظات أعضاء المجلس في حينها، واللجنة تواصلت مع زملائك إلا أننا مازلنا ننتظر أن يكون هناك تفاعل أكبر، ومن جانبنا في المجلس على أتم الاستعداد لتقديم أي عون في هذا المجال، ولكن أن يبقى الأمر لغاية الآن في غياب قانون للتعليم العام فهو أمر غير محمود ونتمنى أن يكون محل اهتمامك أنت وزملاءك.

لا يوجد لديّ من يطلب الكلمة وبهذا نقفل باب المناقشة، فهل يوافق المجلس على إحالة توصيات الموضوع إلى اللجنة مرة أخرى لإعادة صياغتها في ضوء المناقشات التي دارت في الجلسة؟
(موافقة)

معالي الرئيس :

هناك موافقة على إحالة التوصيات إلى اللجنة لإعادة صياغتها في ضوء المناقشات التي دارت في هذه الجلسة.

مرة أخرى أكرر الشكر والتقدير للجنة على جهودهم المميّزة في إعداد هذا التقرير والشكر أيضاً لمعالي الوزير حسين بن إبراهيم الحمادي وكافة فريق العمل الذين تشرفنا بوجودهم معنا اليوم، ونثق في أنهم تلمسوا من زملائهم أعضاء المجلس نبض الشارع فيما يتصل بأمر التعليم وهو كما اتفقنا ويتفقون معنا أنه أمر مجتمعي نتشارك فيه جميعاً ونأمل إن شاء الله للإمارات كل الخير والتوفيق والسلام إن شاء الله.

بهذا انتهينا من مناقشة جميع بنود جدول أعمال هذه الجلسة، فهل يوافق المجلس على رفع الجلسة الآن؟
(موافقة)

(رفعت الجلسة حيث كانت الساعة 16:56 عصراً)

رئيس المجلس

صقر غباش

الأمين العام

د. عمر عبدالرحمن النعيمي



الملاحق



ملحق رقم (1)

تقرير لجنة شؤون التعليم والثقافة والشباب والرياضة والإعلام
في شأن موضوع "سياسة وزارة التربية والتعليم
في شأن الإشراف على المدارس"

معالي/ صقر غباش الموقر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أرفق إلى معاليكم تقرير لجنة شؤون التعليم والثقافة والشباب والرياضة والإعلام حول موضوع "سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن الإشراف على المدارس"، برجااء التفضل بعرضه على المجلس الموقر.

وتفضلوا بقبول خالص التحية والاحترام

رئيس اللجنة

عدنان حمد الحمادي

التاريخ: 2020/10/19

الفهرس

| الصفحة | المحتويات |
|--------|--|
| 2 | الفهرس |
| 3 | ملخص التقرير |
| 10 | التقرير المفصل |
| 12 | المقدمة |
| 13 | المحور الأول: تطوير جودة التعليم في القطاعين العام والخاص بما يحقق رؤية الإمارات 2021 واستراتيجية التعليم 2030 |
| | - ملاحظات اللجنة |
| | - رد ممثلي وزارة التربية والتعليم |
| 29 | المحور الثاني: معايير الوزارة في شأن استقطاب الكوادر التدريسية |
| | - ملاحظات اللجنة |
| | - رد ممثلي وزارة التربية والتعليم |
| 38 | المحور الثالث: دور الوزارة في المتابعة والرقابة على المدارس بالدولة |
| | - ملاحظات اللجنة |
| | - رد ممثلي وزارة التربية والتعليم |
| 47 | النتائج |
| 50 | التوصيات |
| 52 | المرفقات |

ملخص التقرير

أحال المجلس الوطني الاتحادي في جلسته الأولى من دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السابع عشر بتاريخ 2019/11/14 موضوع " سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن الإشراف على المدارس " إلى لجنة شؤون التعليم والثقافة والشباب والرياضة والإعلام؛ لدراسته وتقديم تقرير عنه للمجلس.

وعقدت اللجنة لهذا الغرض عدد (22) اجتماعاً لدراسة الموضوع، منها (11) اجتماعاً بمقر الأمانة العامة بدبي، وعدد (11) اجتماعاً عن بُعد، واستغرقت اللجنة في هذه الاجتماعات (10:117) ساعة. واطلعت اللجنة في هذه الاجتماعات على الدراسات والأوراق البحثية المعدة من قبل الأمانة العامة حول موضوع " سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن الإشراف على المدارس"، كما أعدت استبياناً حول المدرسة الإماراتية، يهدف إلى التعرف على التحديات التي تواجهها المدرسة الإماراتية، والتوصل إلى أهم المقترحات لتطوير منظومة المدرسة الإماراتية.

كما اطلعت اللجنة على المعلومات الواردة من وزارة التربية والتعليم، واستمعت إلى آراء وردود ممثلي الحكومة و مدراء النطاق لوزارة التربية والتعليم، بالإضافة إلى دائرة التعليم والمعرفة بإمارة أبوظبي، وهيئة المعرفة والتنمية البشرية بإمارة دبي، ومجلس الشارقة للتعليم، وجمعية المعلمين بتاريخ 2020/1/8.

كما عقدت اللجنة عدد (4) حلقات نقاشية بعنوان " الواقع والطموح في المدرسة الإماراتية" في كل من:

- المركز الثقافي بإمارة رأس الخيمة بتاريخ 2020/2/16
- المركز الثقافي بإمارة الفجيرة بتاريخ 2020/2/24
- القصر الثقافي بإمارة الشارقة تاريخ 2020/2/26
- المركز الثقافي بإمارة أبو ظبي بتاريخ 2020/3/2

وذلك بهدف التعرف على أهم التحديات التي تواجه واقع المنظومة التعليمية بشكلها العام، وبإطار واسع الأفق والمساحة يتجاوز حدود الإشراف على المدارس، ويتلمس المسؤوليات والتحديات التي تتوافق مع رؤية الإمارات واستراتيجيتها في التعليم، بما يحقق مستهدفات الأجندة الوطنية.

واجتمعت اللجنة بممثلي الحكومة في وزارة التربية والتعليم بتاريخي 2020/3/9، و 2020/4/5 للرد على استفسارات اللجنة في شأن الموضوع، وحول تحديات تطبيق نظام التعلم عن بعد .

وفي هذا الصدد تثنى لجنة شؤون التعليم والثقافة والشباب والرياضة والإعلام مبادرة الحكومة الذكية التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاها الله عام 2013 ، وتأتي في سياق توجهات الحكومة بتطوير الخدمات الحكومية، وتحقيق جودة حياة عالية لمواطني دولة الإمارات والمقيمين على أرضها، وفقاً لرؤية الإمارات 2021. والتي اتسمت بالمرونة والجاهزية وكان لها دورها الفعال والحيوي ومردودها الحقيقي إبان تعرض العالم لجائحة كورونا.

واجتمعت اللجنة مع سعادة أعضاء المجلس الوطني الاتحادي المعنيين والمهتمين بالعملية التربوية والتعليمية للاستئناس برأيهم ومقترحاتهم في شأن تطوير المنظومة التعليمية بتاريخي 2020/4/22 و 2020/4/23. وانتهت اللجنة إلى عدد من النتائج الأساسية وهي كالتالي:

❖ المحور الأول: تطوير جودة التعليم في القطاعين العام والخاص بما يحقق رؤية الإمارات 2021 واستراتيجية التعليم 2030

اتضحت للجنة عدة تحديات ارتبطت بهذا المحور مثل:

1. كثافة المنهج الدراسي وتراكماته المعرفية، وعدم ملاءمة الخطط الزمنية التي أثرت على جودة مخرجات التعليم، وأضعفت دافعية المتعلم والمعلم.
2. عدم ملاءمة أيام التمدرس وفترة الإجازات الفصلية المعتمدة مع بيئة ومناخ الدولة المختلف عن غيرها من الدول المتقدمة في جودة التعليم؛ مما أدى إلى امتداد العام الدراسي إلى فصل الصيف.
3. عدم مواءمة مخرجات التعليم العام مع شروط ومتطلبات القبول الجامعي؛ مما ترتب عليه تراجع عدد الطلبة المقبولين في الجامعات الحكومية خلال الأعوام (2017،2018،2019).

4. عدم توافق متطلبات المنهج التعليمي الحالي مع متطلبات نظام التعلم عن بعد، والفئات العمرية للطلبة، وكثافة الواجبات المنزلية للطلبة، وتعدد منصات التعليم الإلكترونية، وصعوبة فتح الروابط الإلكترونية للاختبارات وضعف الدعم الفني، بالإضافة إلى وجود ثغرات أمنية في بعض المنصات التعليمية الإلكترونية.
5. عدم ثبات عدد الحصص الأسبوعية (الخطة الدراسية) للغة العربية، وضعف التركيز على مهاراتها الأساسية في جميع مراحلها أدى إلى انخفاض "مؤشر نسبة الطلبة بمهارات عالية في اللغة العربية وفق الاختبارات الوطنية" من (68%) في عام 2017 إلى (48%) في عام 2018، بالإضافة إلى عدم وجود قانون يلزم المدارس الخاصة بتدريس مادة الاجتماعيات والتربية الوطنية باللغة العربية للطلبة الناطقين بها؛ مما أدى إلى ضعف مهارات القراءة والكتابة والتحدث لدى الطلبة.
6. التغيير السريع والمستمر للمناهج التعليمية، دون إعطاء الوقت الكافي لوضع المؤشرات اللازمة لقياس جودة وفاعلية تلك المناهج ومخرجاتها.
7. عدم جودة البنية التحتية للمبنى المدرسي لبعض المدارس أدى إلى عدم قدرتها على مواجهة الظروف المناخية مثل الأمطار الشديدة، بالإضافة إلى صعوبة ممارسة الطلبة للأنشطة.
8. ضعف خدمات الرعاية الصحية خاصة لأصحاب الأمراض المزمنة، وعدم تهيئة البيئة المناسبة لأصحاب الهمم والذي بلغ عددهم (14,169) طالباً وطالبة في السنة الدراسية 2018-2019.
9. انخفاض نتائج الطلبة في الاختبارات الدولية (TIMSS – PISA)؛ أدى إلى عدم تحقيق طموح الدولة في مستهدفات الأجندة الوطنية 2021.
10. ضعف التنسيق والتعاون بين وزارة التربية والتعليم والجهات التعليمية المعنية، لتحفيز المستثمرين المواطنين على الاستثمار في القطاع التعليمي الخاص.

◆ المحور الثاني: معايير الوزارة في شأن استقطاب الكوادر التدريسية

تبين للجنة عدة تحديات في شأن استقطاب الكوادر التدريسية مثل:

1. غياب الحوافز والامتيازات المالية، وزيادة نصاب معظم المعلمين من الحصص، إلى جانب الأعباء الإدارية، في ظل عدم وجود نظام للتدرج الوظيفي يسمح للمعلمين بالترقية؛ أدى إلى انخفاض نسبة التوظيف في الكادر التدريسي الحكومي والخاص، حيث بلغت نسبة التوظيف في عام 2019 (45%) في القطاع الحكومي وكانت نسبة الذكور منها (10%)، وفي القطاع الخاص بلغت نسبة التوظيف في الكادر التدريسي (0.3%)؛ مما أدى إلى ضياع فرص وظيفية في القطاعين الحكومي والخاص، وأثر سلباً على عدم تحقيق المستهدفات الوطنية في شأن رفع نسب التوظيف.
2. ضعف التنسيق والتعاون بين وزارة التربية والتعليم ومؤسسات التعليم العالي في شأن تأهيل كوادر تدريسية مواطنة متخصصة تلبي احتياجات مدارس الدولة، حيث بلغ إجمالي خريجي الكادر التدريسي المواطنين (472) في عام 2018-2019 من إجمالي عدد المدرسين العاملين البالغ (21,153) معلماً في المدارس الحكومية.
3. استقطاب كوادر تدريسية من الخارج؛ بالرغم من وجود قوائم انتظار طويلة للخريجين المواطنين في مختلف التخصصات المطلوبة، حيث بلغ عدد الكوادر التدريسية غير المواطنة (2500) معلم في مختلف التخصصات والجنسيات في السنة الدراسية 2019-2020.
4. عدم ملاءمة معظم الدورات التدريبية مع احتياجات أعضاء الهيئة التدريسية، نظراً لتكرار موضوعاتها، وتكدسها في فترات زمنية محددة، أدى إلى انخفاض مؤشر جودة ومهارات المعلمين إلى ما نسبته (56%) على مستوى مدارس الدولة في عام 2019.
5. ضعف كفاءة بعض مقدمي الدورات التدريبية، انعكس سلباً على مؤشر تأهيل معلمين ذوي جودة وكفاءة عالية على مستوى مدارس الدولة.

6. عدم وجود آلية واضحة في سرعة توفير عمل الكادر التدريسي الاحتياطي، تسبب بتأخر الطلبة في إنهاء مقرراتهم الدراسية.

7. عدم توظيف مهنة مساعد معلم رياض الأطفال، بالرغم من وجود عدد من الخريجين حملة شهادات الدبلوم والتعليم العام.

❖ المحور الثالث: دور الوزارة في المتابعة والرقابة على المدارس بالدولة

واستنتجت اللجنة في دراستها لهذا المحور النتائج الآتية :

1. ضعف وتداخل أدوار الرقابة على المدارس الخاصة بين الوزارة والجهات التعليمية المحلية، أدى إلى انخفاض جودة التعليم في بعض المدارس الخاصة، وارتفاع الرسوم المدرسية بشكل متكرر.

2. عدم وجود إشراف أكاديمي متخصص لدعم المدارس في الجانب الفني، والأخذ بيد المعلم لتجويد عملية التعلم والتعليم في جميع عناصرها.

3. عدم تطبيق لائحة المخالفات السلوكية للطلاب على الرغم من اعتماد الوزارة للائحة الموحدة لإدارة سلوك الطلبة في المدرسة الإماراتية، إذ بلغت نسبة التتمر لدى الطلبة 31% في عام 2018، وهي أعلى من المتوسط الدولي والتي تبلغ نسبته 23%.

4. عدم تفعيل دليل الشراكة بين أولياء الأمور والمدرسة، والذي يبرز الدور الهام لولي الأمر في العملية التعليمية؛ مما أدى إلى ضعف العلاقة التفاعلية بين أولياء الأمور والمدرسة في تطوير المنظومة التعليمية.

5. إعلان نتائج خريجي الثانوية العامة خلال العام الدراسي (2019 – 2020) وتغييرها دون تحديد آلية واضحة مما أدى إلى انخفاض نتائج الطلبة وتسبب في إرباك أولياء الأمور.

6. عدم تفعيل بروتوكول موحد يلزم المدارس باتباع الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية السليمة للحفاظ على صحة وسلامة المجتمع المدرسي.

وبناء على الاستنتاجات السابقة توصلت اللجنة إلى التوصيات التالية:

1. دراسة وإصدار قانون لاعتماد وتطبيق معايير واشتراطات للدراسة عن بعد حتى يكون خياراً جاهزاً للتطبيق.
2. رفع نسب التوطين في المدارس الحكومية والخاصة، وتحديدًا في مدارس الذكور من أجل تحقيق المستهدفات الوطنية.
3. تعديل نصاب الحصص الدراسية وسلم الترقيات الوظيفية والحوافز المالية والعينية المشجعة للكادر التدريسي في المدارس الحكومية، مقارنة بالوظائف الأخرى بالدولة.
4. تسريع إجراءات تكليف الكادر التدريسي الاحتياطي المواطن وتعيينه بدوام كامل؛ لتفادي تأخر الطلبة في إنهاء المنهج الدراسي المقرر لهم، وتوطين مهنة مساعد معلم رياض الأطفال من خلال استقطاب الخريجين.
5. تبني الطلبة الراغبين بدخول كليات التربية من خلال قرار مجلس الوزراء رقم (31) لسنة 2010 في شأن نظام رعاية خريجي الثانوية العامة المواطنين في القطاع الحكومي الاتحادي (برنامج مسار)؛ لاستقطاب كوادر تدريسية متخصصة تلبي احتياجات الدولة خصوصاً المعلمين الذكور.
6. ضرورة اشتراط نظام التتبع المسبق على الشهادات والتصديق عليها من سفارات الدولة في الخارج لجميع المعلمين الغير مواطنين المتقدمين للعمل بالدولة؛ وإلزامية إرفاق شهادة حسن سيرة وسلوك للمتقدم من دولته.
7. ضرورة اعتماد البرامج التدريبية للكادر التدريسي بناء على احتياجاتهم، وتكون أثناء الدوام الرسمي وفي مقر عملهم أو عن بعد، وتقييم مؤهلات المدربين قبل اعتمادهم، وقياس ذلك العائد على المعلم.
8. تطوير المناهج الدراسية بما يساهم في صقل مهارات وإمكانيات الطلبة، على أن تكون متوافقة وملائمة لبيئة ومجتمع دولة الإمارات ومتناسبة مع ساعات وأيام التمدرس المقررة.
9. تفعيل الاشتراكات في الباقات الشهرية المخفضة للإنترنت خاصة لمن لديهم عدد من الأبناء في مراحل دراسية مختلفة.
10. العمل على تأمين المنصات التعليمية الإلكترونية من الاختراقات الأمنية بالتنسيق مع الجهات المعنية.
11. زيادة عدد البرامج التي تعنى باللغة العربية في المدارس الحكومية، وإلزام المدارس الخاصة بتدريس مادة الاجتماعيات والتربية الوطنية باللغة العربية للناطقين بها.

12. الاستعانة بمراكز بحثية مستقلة لقياس وتقييم المناهج التعليمية قبل اعتمادها؛ لتحقيق مخرجات تعليمية ذات كفاءة عالية، تحقق متطلبات القبول بالتعليم الجامعي، وتلبي احتياجات سوق العمل.
13. التسريع في بناء المجمعات المدرسية المتكاملة على مستوى الدولة، والقادرة على مواجهة الظروف المناخية المختلفة، والتي تمكن الطلبة من ممارسة الأنشطة، ومن بينها أصحاب الهمم حفاظاً على الصحة العامة، وإعداد دليل رعاية صحية بالتعاون مع وزارة الصحة ووقاية المجتمع والجهات المعنية، تلتزم به كل مدارس الدولة للتعامل مع الأخطار الصحية التي تواجه الطلبة، خاصة أصحاب الأمراض المزمنة وأصحاب الهمم.
14. تفعيل الدور الرقابي في الوزارة على مؤسسات التعليم العام والمدارس الخاصة، لرفع جودة التعليم ومراقبة ارتفاع الرسوم الدراسية.
15. تشجيع ومنح المستثمرين المواطنين امتيازات للاستثمار في القطاع التعليمي الخاص.
16. إعادة النظر في تطبيق البنود الواردة في اللائحة الموحدة لإدارة سلوك الطلبة والمتعلقة بمعالجة التنمر، والحد من انتشار الظواهر السلبية بين الطلبة.
17. ضرورة تفعيل دليل الشراكة بين أولياء الأمور والمدرسة الإماراتية، وتحديد الأدوار والمسؤوليات، التي تضمن فعالية وجودة المشاركة بين المدرسة وأولياء الأمور، بالإضافة إلى تحديد الحقوق والواجبات والإجراءات المتبعة، وإمكانية عقد اجتماعات منتظمة عن بعد، وتفعيل العلاقة التكاملية بما يضمن الصالح العام.
18. أهمية تفعيل التواصل الشفاف والمباشر بين الوزارة ووسائل الإعلام ومختلف شرائح المجتمع.
19. وضع بروتوكول موحد بشأن الإجراءات الاحترازية للتعامل السليم داخل مدارس الدولة في ظل انتشار الجائحة والحالات الطارئة للحفاظ على صحة وسلامة المجتمع المدرسي.

التقرير المفصل

أحال المجلس الوطني الاتحادي في جلسته الأولى من دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السابع عشر بتاريخ 2019/11/14 موضوع " سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن الإشراف على المدارس " إلى اللجنة؛ لدراسته وتقديم تقرير عنه للمجلس. وعقدت اللجنة لهذا الغرض عدة اجتماعات في التواريخ الآتية: (2019/11/25 - 2019/12/17 - 2019/12/23 - 2020/1/8 - 2020/1/13 - 2020/2/5 - 2020/2/10 - 2020/3/9 - 2020/3/25 - 2020/3/26 - 2020/3/30 - 2020/3/31 - 2020/4/5 - 2020/4/9 - 2020/4/13 - 2020/4/16 - 2020/4/22 - 2020/4/23 - 2020/5/3 - 2020/9/24 - 2020/10/4 - 2020/10/11) لدراسة الموضوع وذلك بمقر الأمانة العامة بدبي والاجتماع عن بعد. واستغرقت اللجنة في هذه الاجتماعات (10:117) ساعة.

واطلعت اللجنة في هذه الاجتماعات على الدراسات والأوراق البحثية المعدة من قبل الأمانة العامة حول موضوع " سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن الإشراف على المدارس"، كما أعدت اللجنة استبياناً حول المدرسة الإماراتية يهدف إلى التعرف على التحديات التي تواجهها المدرسة الإماراتية، والتوصل إلى أهم المقترحات لتطوير منظومة المدرسة الإماراتية.

كما اطلعت اللجنة على المعلومات الواردة من وزارة التربية والتعليم. واستمعت اللجنة إلى آراء وردود ممثلي الحكومة ومدراء النطاق لوزارة التربية والتعليم، بالإضافة إلى دائرة التعليم والمعرفة بإمارة أبوظبي وهيئة المعرفة والتنمية البشرية بإمارة دبي ومجلس الشارقة للتعليم، وجمعية المعلمين بتاريخ 2020/1/8.

كما عقدت اللجنة عدد (4) حلقات نقاشية بعنوان " الواقع والطموح في المدرسة الإماراتية" وذلك في كل من:

- المركز الثقافي بإمارة رأس الخيمة بتاريخ 2020/2/16
- المركز الثقافي بإمارة الفجيرة بتاريخ 2020/2/24
- القصر الثقافي بإمارة الشارقة تاريخ 2020/2/26
- المركز الثقافي بإمارة أبوظبي بتاريخ 2020/3/2

وذلك بهدف التعرف على أهم التحديات التي تواجه المنظومة التعليمية بشكلها العام وبإطار واسع الأفق والمساحة، يتجاوز حدود الإشراف على المدارس، ويتلمس المسؤوليات والتحديات التي تتوافق مع رؤية الإمارات واستراتيجيتها في التعليم بما يحقق مستهدفات الأجندة الوطنية.

واجتمعت اللجنة بممثلي الحكومة في وزارة التربية والتعليم بتاريخ 2020/3/9، و 2020/4/5 للرد على استفسارات اللجنة في شأن الموضوع، وحول تحديات تطبيق نظام التعلم عن بعد. وفي هذا الصدد ثمنت لجنة شؤون التعليم والثقافة والشباب والرياضة والإعلام مبادرة الحكومة الذكية التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله عام 2013، وتأتي في سياق توجهات الحكومة بتطوير الخدمات الحكومية، وتحقيق جودة حياة عالية لمواطني دولة الإمارات والمقيمين على أرضها، وفقاً لرؤية الإمارات 2021. والتي اتسمت بالمرونة والجاهزية، وكان لها دورها الفعال والحيوي ومردودها الحقيقي إبان تعرض العالم لجائحة كورونا.

واجتمعت اللجنة مع سعادة أعضاء المجلس الوطني الاتحادي المعنيين والمهتمين بالعملية التربوية والتعليمية للاستئناس برأيهم ومقترحاتهم في شأن تطوير المنظومة التعليمية بتاريخ 2020/4/22 و 2020/4/23. وبناء على ذلك تقدم اللجنة تقريرها في شأن موضوع سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن الإشراف على المدارس ضمن المحاور الآتية:

- المحور الأول: تطوير جودة التعليم في القطاعين العام والخاص بما يحقق رؤية الإمارات 2021 واستراتيجية

التعليم 2030

- المحور الثاني: معايير الوزارة في شأن استقطاب الكوادر التدريسية

- المحور الثالث: دور الوزارة في المتابعة والرقابة على المدارس بالدولة

المقدمة

أطلقت وزارة التربية والتعليم المدرسة الإماراتية كمفهوم متقدم يبرز خطة تطوير التعليم في الدولة، وذلك بهدف تحقيق أهداف الأجندة الوطنية ومستهدفاتها من خلال مناهج علمية حديثة تواكب المرحلة الحالية والمقبلة، وموارد تعليمية متنوعة تمكّن من إعداد طلبة مبدعين وشغوفين بالمعرفة ومحبين لوطنهم وقيادته، خاصة أن الدولة في عام 2018 خصصت 5 مليار درهم للاستثمار في البنية التحتية المتطورة في مدارس الدولة على مدى 6 سنوات.¹

وتهدف المدرسة الإماراتية إلى تطبيق مواصفات قياسية عالمية تواكب متطلبات العصر، من خلال الاستناد إلى مناهج علمية حديثة ومسارات تعليمية تتعدى المسارات التقليدية، كما تتميز بوجود كوادر تعليمية متمكنة وملهمة للطلاب، وتكنولوجيا حديثة ومتقدمة، بالإضافة إلى برامج طلابية تركز على الريادة والابتكار.

وترى اللجنة أنه على الرغم من الجهود المبذولة في تحسين العملية التعليمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، إلا أنه تم رصد بعض التحديات التي تواجه تحسين جودة التعليم في الدولة، وتوطين الكوادر التدريسية، والرقابة على مدارس الدولة ولعل استمرار هذه التحديات سيؤدي إلى التأثير السلبي على تحقيق مستهدفات التعليم في السنوات الخمسين القادمة.

¹ مجلس الوزراء، محمد بن راشد يترأس اجتماع مجلس الوزراء ويطلع على سير العمل في منظومة المدرسة الإماراتية، الموقع الإلكتروني: <https://uaecabinet.ae/ar/details/news/uae-cabinet-reviews-emirati-school-model-progress>

المحور الأول: تطوير جودة التعليم في القطاعين العام والخاص بما يحقق رؤية الإمارات 2021 واستراتيجية التعليم 2030

الجودة تعتبر أداة فعالة لتطبيق التحسين المستمر لجميع أوجه النظام في أية منشأة، ومفهوم الجودة الشاملة في التعليم له معنيان مترابطان: أحدهما واقعي والآخر قياسي، والجودة بمعناها الواقعي تعني التزام المؤسسة التعليمية بإنجاز مؤشرات ومعايير حقيقة متعارف عليها مثل: معدلات تكلفة التعليم، أما المعنى القياسي للجودة يركز على مدى رضا المستفيد من التعليم، ومستوى كفاءة وفعالية الخدمة التعليمية.

وتؤكد اللجنة أن الجودة في التعليم هي التي تقيس النجاح والتفوق في المجال التعليمي، وبالتالي فإن الجودة الشاملة تسعى إلى تكوين وإعداد الطلبة بسمات تجعلهم قادرين على مواكبة التطور المعلوماتي، وعمليات التقدم المستمر، وعدم حصر دورهم في تلقي المعرفة، وهذا يتطلب طلاباً ذوي مواصفات مميزة لتجعلهم قادرين على استيعاب كل ما هو جديد بفعالية، ووفقاً لوثيقة معايير ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم لليونيسف والتجربة الفنلندية، تم استنتاج أهم معايير جودة التعليم على النحو الآتي:

- 1- جودة المناهج والمقررات الدراسية.
- 2- جودة البنية التحتية في القطاع التعليمي، من توفر المدارس بمواصفات جيدة.
- 3- مدى كفاءة الأطر التربوية والإدارية التعليمية.
- 4- الانطباع الإيجابي للمستفيدين من الخدمات المدرسية.
- 5- التحسين المستمر.
- 6- نتائج التحصيل الدراسي

وترى اللجنة أن هذه المعايير (6) يمكن اعتبارها أركاناً أساسية لتحقيق المستهدفات المستقبلية للتعليم في الدولة، خاصة في إطار الأهداف التي تسعى إلى تحقيق كل من:

1. رؤية الإمارات 2021 للتعليم:

وتهدف هذه الرؤية إلى الارتقاء بالعملية التعليمية وتطوير نظام تعليمي رفيع المستوى، كما تهدف الأجندة أن تكون جميع المدارس متميزة بقيادات ومعلمين جميعهم مرخصين وفقاً للمعايير الدولية، والحفاظ على اللغة العربية كأساس وطني.

وقد وضعت الأجندة الوطنية مؤشرات التعليم المستهدفة لتحقيق جودة التعليم في دولة الإمارات وفق الآتي:

1. مؤشرات الإنفاق على البحث والتطوير
2. مؤشرات جودة الكادر التعليمي
3. مؤشر نسبة الالتحاق برياض الأطفال
4. مؤشرات الاختبارات الوطنية والدولية
5. مؤشر نسبة البرامج المعترف بها في الجامعات
6. مؤشرات التخرج من التعليم العالي
7. متطلبات إلغاء السنة التأسيسية

2. استراتيجية التعليم 2030:

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تطوير نظام تعليمي عالي الجودة في المسارات المهنية والأكاديمية، ويحقق مخرجات بحثية مؤثرة تساهم في ردف عجلة اقتصاد المعرفة وتقوم على أربع ركائز رئيسية، وهي:

أولاً: الجودة، وتتجلى في دعم مؤسسات التعليم العالي للتنافس عالمياً من خلال تطبيق معايير اعتماد عالية الجودة، وتوفير حوافز للمؤسسات، وتأهيل هيئة تدريسية ذات كفاءة عالية.

ثانياً: الكفاءة، وتبرز في العمل على الوصول إلى مؤسسات تعليم عال ذات إنتاجية عالية، ومعدل استكمال عال للطلبة وبرامج أكاديمية متكاملة مدعومة بآليات تمويل فعالة.

ثالثاً: الابتكار، وذلك عبر تطوير بيئة محفزة للبحث العلمي تؤهل وتستقطب أفضل الباحثين كما توفر تمويلاً تنافسياً يركز على تحقيق مخرجات بحثية مؤثرة تساهم في ردف عجلة اقتصاد مبنية على المعرفة.

رابعاً: المواطنة، وتتمثل في إعداد جيل من الخريجين مؤهل للتنافس في سوق العمل بقطاعيه العام والخاص، وذلك من خلال بناء شراكات مع القطاع الخاص في جميع مراحل التعليم العالي.



ومن أهم مبادرات استراتيجية التعليم 2030 مبادرة إطار الجودة الوطني، وإطلاق مجلس للقطاع الخاص ومبادرة الاستثمار في المعرفة، ومبادرة التمويل البحثي التنافسي، ومبادرة هيكله المسارات الدراسية.

فإذا كانت رؤية الإمارات 2021، واستراتيجية التعليم في 2030 تمتلك مثل هذه الأهداف الطموحة، فإن التساؤل الرئيسي هو ماهي التحديات التي تواجه التعليم حتى تكون عانقاً أمام تحقيق مثل هذه الأهداف؟ وهذا ما جعل اللجنة تبحث وتنقب حتى توصلت إلى التحديات الآتية:

1. كثافة المنهج الدراسي

تبين للجنة من نتائج الحلقات النقاشية كثافة المنهج الدراسي وتراكماته المعرفية، وعدم ملاءمة الخطط الزمنية التي أثرت على جودة مخرجات التعليم وأضعفت دافعية المتعلم والمعلم. بالإضافة إلى أن كثافة المنهج الدراسي لا تتناسب مع عدد أيام التمدرس بالدولة (185 يوماً) مما ترتب عليه صعوبة انتهاء المعلم من المنهج التعليمي في نهاية كل فصل دراسي والذي يؤثر على مخرجات تعليم الطالب.

واتضح للجنة من نتائج الحلقات النقاشية هو قيام الوزارة باستحداث مواد تعليمية متكررة مثل مادة السنع ومادة التربية الأخلاقية ومادة العلوم الصحية، وأن هذه المواد المكررة تحتل جزءاً هاماً في جدول اليوم الدراسي؛ مما يترتب عليه التأثير على تدريس المواد الأساسية بحرص إضافية.

2. أيام التمدرس

رصدت اللجنة أن عدد أيام التمدرس في المدارس الحكومية تصل إلى (185) يوماً خلال العام الدراسي 2019-2020، وأن عدد الساعات الدراسية في اليوم للحلقة الأولى تصل إلى (5.25) ساعة أي بمعدل (7) حصص في اليوم²، أما عدد الساعات الدراسية في اليوم للحلقة الثانية والثالثة تصل إلى (6) ساعات أي بمعدل (8) حصص في اليوم .

ويوضح الجدول التالي مقارنة بين دولة الإمارات وبعض الدول المتقدمة في جودة التعليم من خلال عدد أيام وساعات

التمدرس في السنة الدراسية³

| الدولة | عدد أيام التمدرس في السنة الدراسية | عدد الساعات الدراسية في اليوم |
|----------------|------------------------------------|-------------------------------|
| كوريا الجنوبية | 220 يوم | 8 ساعات |
| اليابان | 210 يوم | 6 ساعات |
| سنغافورة | 193 يوم | 5.5 ساعات |
| هونغ كونج | 190 يوم | 7.5 ساعات |
| فنلندا | 190 يوم | 5 ساعات |
| الإمارات | 185 يوم | 6 ساعات |

استنتجت اللجنة من الجدول السابق أن عدد أيام التمدرس وعدد الساعات الدراسية في دولة الإمارات متوافقة نسبياً مع بعض الدول المتقدمة في جودة التعليم، وخاصة فنلندا التي تعتبر نموذجاً حاضراً بعد حصولها على المركز الخامس في مؤشر جودة التعليم في عام 2019⁴، حيث تصل عدد الساعات الدراسية فيها إلى (5) ساعات وهي متقاربة جداً مع دولة الإمارات التي تصل فيها ساعات التمدرس إلى (6) ساعات، ورغم ذلك تؤكد اللجنة على أهمية مراجعة تقييم المناهج الدراسية وكثافتها؛ لتتناسب مع أيام التمدرس وفترة الإجازات الفصلية بما يتوافق مع بيئة ومناخ الدولة عن غيرها من الدول المتقدمة في جودة التعليم.

2 - متوسط عدد الساعات الدراسية في الإمارات (6) ساعات ولا تشمل ساعات ممارسة الطالب للأنشطة.

3 - مركز القياس للتعليم الدولي / <http://ncee.org/2018/02/statistic-of-the-month-how-much-time-do-students-spend-in-school/>

4 - المرجع السابق

3. عدم موازنة مخرجات التعليم العام في المدارس مع شروط ومتطلبات التعليم العالي:

المقصود بمصطلح موازنة التعليم العام مع متطلبات التعليم العالي هو قدرة النظام التعليمي في المدارس على تأهيل طلبة قادرين على الالتحاق المباشر بمؤسسات التعليم العالي من خلال اجتيازهم لشروط القبول.

وقد أثرت مخرجات التعليم العام على الطالب المنتسب لمؤسسات التعليم العالي بالدولة، حيث واجه الطالب صعوبة في الالتحاق بالتعليم الجامعي، نتيجة عدم اجتيازه شروط القبول في الجامعات والكليات بالدولة، وعدم اجتيازه "اختبار الإمارات القياسي" ⁵ (EmSat)؛ مما نتج عنه صعوبة انتساب الطالب لمؤسسات التعليم العالي بالدولة .

وقد تبين للجنة تراجع عدد الطلبة المقبولين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية خلال الأعوام (2017،⁶2018،⁷2019). وتنبه اللجنة إلى خطورة انخفاض عدد الطلبة المقبولين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية. كما توضح عدم قدرة التعليم العام على تخريج طلاب بإمكانهم الالتحاق بالتعليم الجامعي، والوفاء بمتطلباته، وأن الاستمرار في ذلك يعني عدم قدرة قطاع التعليم على تطوير الموارد البشرية المواطنة ومن ثم عجزها عن الوفاء بالإسهام في استراتيجيات الدولة المستقبلية.

ويوضح الرسم البياني التالي إجمالي عدد الطلبة المقبولين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية خلال الأعوام (2017-2018-2019)



⁵ - اختبار الإمارات القياسي هو: اختبار إلكتروني معياري لتقييم مدى امتلاك الطلاب للمهارات والمفاهيم في نهاية الحلقة الدراسية الثالثة لمواد دراسية محددة. وهذه الاختبارات تقيس معلومات ومهارات طلاب الصف الثاني عشر بعد انتهائهم من مرحلة التعليم العام و الانتقال الى مرحلة التعليم العالي. وهذه الاختبارات تعطي أصحاب القرار معلومات تفيد في مرحلة التسجيل بالجامعة.

⁶ - وزارة التربية والتعليم تعتمد أسماء الطلاب المقبولين في مؤسسات التعليم العالي والبعثات الخارجية والمنح الداخلية، الموقع الإلكتروني: <https://www.moe.gov.ae/Ar/MediaCenter/archive/mohestr/news/Pages/approval2016.aspx>

⁷ - صحيفة البيان، وزارة التعليم العالي تعتمد الأسماء وتبتعث 184 إلى الخارج، الموقع الإلكتروني: <https://www.albayan.ae/across-the-uae/education/2017-07-14-1.3001758>

⁸ - صحيفة البيان، اعتماد الطلبة المقبولين في التعليم العالي والبعثات، الموقع الإلكتروني: <https://www.albayan.ae/across-the-uae/education/2018-08-02-1.3327340>

4. تطبيق نظام التعلم عن بعد:

على الرغم من تعدد تعريفات التعلم عن بعد إلا أن اللجنة توافقت مع المسؤولين القائمين عليه في وزارة التربية والتعليم وهو: تحصيل الطلبة العلمي والمعرفي خارج الصف المدرسي، وذلك من خلال حسابات إلكترونية للطلاب ضمن نظام التعلم الذكي، وعرض المناهج التعليمية إلكترونياً على أجهزة الكمبيوتر والأجهزة اللوحية والذكية، وإتاحة التفاعل بين الطلبة والمدرسين عن بعد، و تحميل الكتب المدرسية والمواد التعليمية إلكترونياً للوصول إليها في أي وقت، مع توفير شروحات الدروس من قبل المدرسين بصيغة تسجيلات صوتية أو مقاطع مصورة في متناول الطلبة⁹.

وقد تبين للجنة من نتائج الاجتماع مع وزارة التربية والتعليم وجود إشكالية في تطبيق نظام التعلم عن بعد وهي كالتالي:

أ. عدم توافق متطلبات المنهج التعليمي الحالي مع متطلبات نظام التعلم عن بعد والفئات العمرية للطلبة

تبين للجنة منذ تطبيق وزارة التربية والتعليم نظام التعلم عن بعد في مارس 2020 عدم توافق متطلبات المنهج التعليمي الحالي مع متطلبات نظام التعلم عن بعد والفئات العمرية، بسبب كثافة الواجبات المدرسية، وتعدد منصات التعليم الإلكترونية للطلبة التي ترتب عليها تشنت الطلبة بين هذه المنصات، بالإضافة إلى وجود ثغرات أمنية في بعض المنصات التعليمية الإلكترونية.

وتؤكد اللجنة أن أحد الدروس المستفادة من جائحة كورونا تزايد أهمية نظام التعلم عن بعد، وأن الوزارة تقع عليها مسؤولية أساسية في تطوير هذا النوع من التعليم باعتباره هو تعليم المستقبل، مع الأخذ في الحسبان أن دول العالم تتسابق حالياً على البرامج المعنية بتطوير هذا النوع من التعليم .

ب. عدم جاهزية نظم المعلومات

تبين للجنة ضعف شبكة الإنترنت في بعض مناطق الدولة وخاصة في المناطق الجديدة؛ مما ترتب على ذلك صعوبة تواصل الطلبة مع المدرسين، وحضور الحصص المدرسية مباشرة عن طريق الشبكة، ووجود خلل في فتح الروابط الإلكترونية للامتحانات المقررة وضعف الدعم الفني أدى إلى قلق الطلبة وأولياء

⁹ - «مدرسة» تعزز منظومة التعلم عن البعد في الإمارات والعالم العربي ، الموقع الإلكتروني:

<https://arabic.arabianbusiness.com/education/388909-%C2%AB%D9%85%D8%AF%D8%B1%D8%B3%D8%A9%C2%BB-%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D8%B2-%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%91%D9%85-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A>

أمورهم بهذا الشأن. بالإضافة إلى غياب الدروس التعليمية المسجلة لجميع المراحل لتفادي وجود خلل في شبكة الإنترنت أو انقطاع الكهرباء، لتكون مصدرا يرجع إليه الطالب لمراجعة المادة التعليمية.

ج. صعوبة تطبيق أولياء الأمور نظام التعلم عن بعد

تبين للجنة صعوبة مواكبة أولياء الأمور لبرامج التعليم الذكي مما يصعب عليهم دعم أبنائهم في نظام التعلم عن بعد في ظل غياب الأدلة الإرشادية، بالإضافة إلى تحمل أولياء الأمور أعباء مالية بتوفير أجهزة حواسيب محمولة أو ألواح ذكية تعليمية لأبنائهم والاشتراك في الباقات الشهرية للإنترنت. واتضح للجنة أن من التحديات التي يواجهها أولياء الأمور هو عدم تفعيل الاشتراكات الشهرية في الباقات الشهرية المخفضة للإنترنت، وصعوبة التنسيق بين الأبناء الذين يحتاجون دعم من قبل أولياء الأمور في شأن نظام التعلم عن بعد، خاصة إذا كان الأبناء في نفس المراحل الدراسية، وتعارض توقيت جدول الحصص المدرسية مع عمل أولياء الأمور.

5. عدم ثبات عدد الحصص الأسبوعية (الخطة الدراسية) للغة العربية

تبين للجنة من نتائج الحلقات النقاشية قيام وزارة التربية والتعليم بالتركيز على إعداد المبادرات والبرامج للغات الأجنبية مثل اللغة الإنجليزية واللغة الصينية، وضعف التركيز على اللغة العربية وعدم ثبات عدد حصصها الأسبوعية لجميع المراحل الدراسية، الأمر الذي أدى إلى ضعف مهارات القراءة والكتابة والتحدث لدى الطلبة وقد اتضح ذلك للجنة في الاختبارات الوطنية للصف التاسع في "مؤشر نسبة الطلبة بمهارات عالية في اللغة العربية" حيث تراجعت النسبة من (68%) في عام 2017 إلى (48%) في عام 2018، في حين أن المستهدف للمؤشر حتى 2021 هي نسبة (90%)¹⁰. وترى اللجنة ضرورة التركيز على مهارات اللغة العربية وتحسينها لدى الطلبة لتحقيق المستهدف، خاصة أن التركيز على اللغة العربية يمثل أحد المقومات الأساسية للتنشئة والهوية الوطنية لدولة الإمارات.

¹⁰ - رؤية الإمارات 2021، مؤشر نسبة الطلبة بمهارات عالية في اللغة العربية وفق الاختبارات الوطنية، الموقع الإلكتروني:

<https://www.vision2021.ae/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-2021/list/card/%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%84%D8%A8%D8%A9-%D8%A8%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%BA%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%81%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9>

6. عدم تدريس مادة الاجتماعيات والتربية الوطنية في بعض المدارس الخاصة باللغة العربية

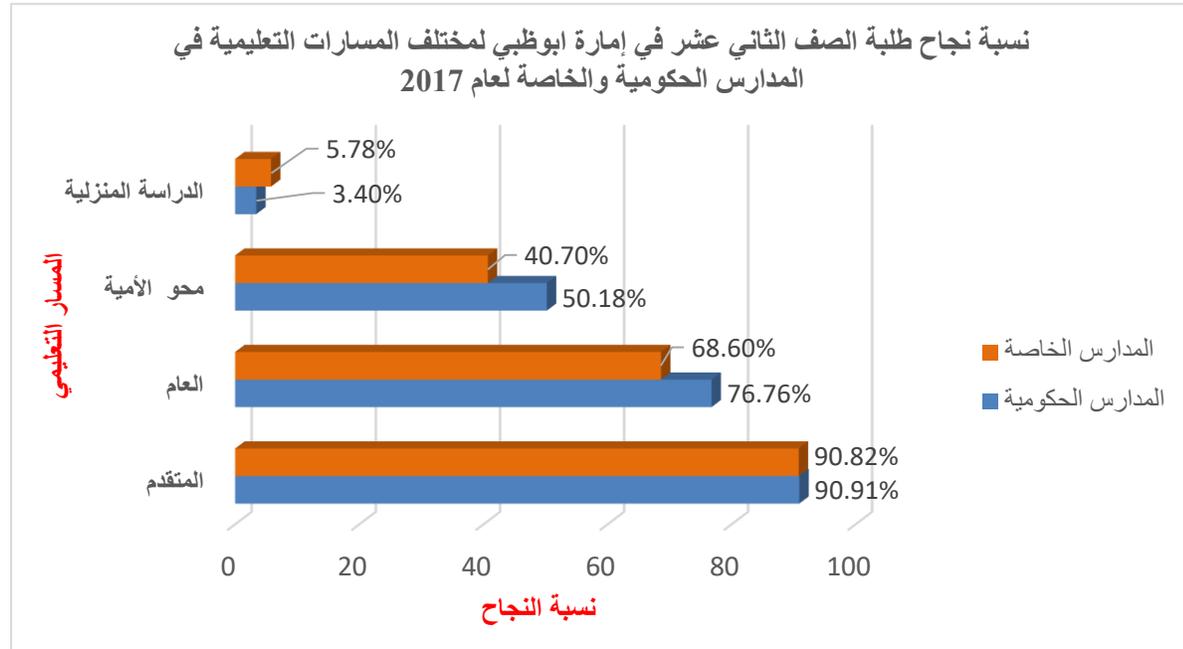
تبين للجنة من نتائج الحلقات النقاشية وجود مخالفات لدى بعض المدارس الخاصة بالدولة خاصة المدارس التي لا تكون خاضعة إلى جهات تعليمية محلية، وهو تدريس مناهج الهوية الوطنية مثل التربية الوطنية والدراسات الاجتماعية باللغة الإنجليزية؛ مما يؤثر على عدم ترسيخ الشعور بالهوية الوطنية .

7. التغيير السريع والمستمر للمناهج التعليمية

تبين للجنة من نتائج الحلقات النقاشية أن أحد الأسباب الرئيسية لعدم تراكمية المعرفة والمهارات العلمية هو تغيير المناهج الدراسية بشكل مستمر. وتدلل اللجنة على ذلك من واقع ارتفاع نسبة رسوب غير مسبوق بين الطلبة، من خلال إحصائيات وزارة التربية والتعليم لعام 2017 لطلبة الثاني عشر (في إمارة أبوظبي) تفاوتت نسب النجاح لمختلف المسارات التعليمية سواء في المدارس الحكومية أو المدارس الخاصة التي تتبع المناهج الوزارية.

ويوضح الرسم البياني نسب النجاح لطلبة الصف الثاني عشر في إمارة أبوظبي لمختلف

المسارات التعليمية للمدارس الحكومية



ويتبين من الرسم البياني السابق تدني نسب النجاح بشكل عام وفي المدارس الخاصة بشكل ملحوظ، حيث أن نسبة رسوب الطلبة في المدارس الحكومية في المسار المتقدم (9%)، أما نسبة رسوب الطلبة في المسار العام والذي يضم أغلبية الطلبة في المدارس الحكومية هي (23%). وترى اللجنة أن استمرار تغيير المناهج الدراسية دون وضع المؤشرات اللازمة لقياس جودة وفاعلية تلك المناهج ومخرجاتها أدى إلى تدني نسبة نجاح الطلبة وتذمر وإتقال كاهل الكادر التدريسي.

8. جودة البنية التحتية لبعض المدارس وخدماتها:

تبين للجنة من نتائج الحلقات النقاشية والدراسات المكتبية التي أعدتها الأمانة العامة للمجلس وجود إشكالية في جودة البنية التحتية لبعض المدارس وخدماتها وهي كالتالي:

أ. ضعف البنية التحتية لممارسة الأنشطة في بعض المدارس

تبين للجنة من نتائج الحلقات النقاشية أن هناك ضعفاً للبنية التحتية للملاعب الرياضية الداخلية والخارجية في بعض المدارس، وعدم تزويدها بالأدوات والأجهزة الرياضية والكادر الرياضي الصحي والنفسي المسؤول عن تأهيل الطلبة بدنياً ونفسياً؛ مما أدى إلى انتشار سلوكيات خاطئة للطلبة مثل زيادة معدلات التدخين بين الطلبة الذكور، فعلى سبيل المثال يستخدم الطلبة ساعة يد للتدخين الإلكتروني أو قلم أو فلاش وأشكال أخرى انتشرت بينهم للتباهي والتفاخر بين الطلبة. حيث قامت هيئة الصحة في دبي بدراسة شملت 2000 طالب من مدارس دبي في عام 2015، وكانت من نتائج الدراسة أن نسبة التدخين بين طلبة المدارس وصلت إلى (14.6%)¹¹. وترى اللجنة أن ضعف البنية التحتية للملاعب الرياضية وتذويب طاقات الطلبة يؤثر سلباً على الصحة العامة للطلبة، نظراً لأهمية النشاط البدني ودوره في بناء الجسم السليم للطلاب.

ب. عدم جاهزية بعض المدارس الحكومية لاحتياجات الطلبة من أصحاب الهمم¹²

على الرغم من أنه بلغ إجمالي عدد الطلبة من أصحاب الهمم الذين تم دمجهم في المدارس الحكومية (14,169) طالباً وطالبة في السنة الدراسية 2018-2019¹³، إلا إنه تبين للجنة عدم جاهزية بعض المدارس الحكومية لاحتياجات الطلبة من أصحاب الهمم مثل عدم توفير المصاعد الكهربائية والأسطح المائلة ودورات

11 - صحيفة البيان ، 14.6% نسبة التدخين بين طلبة المدارس في دبي ، الموقع الإلكتروني:

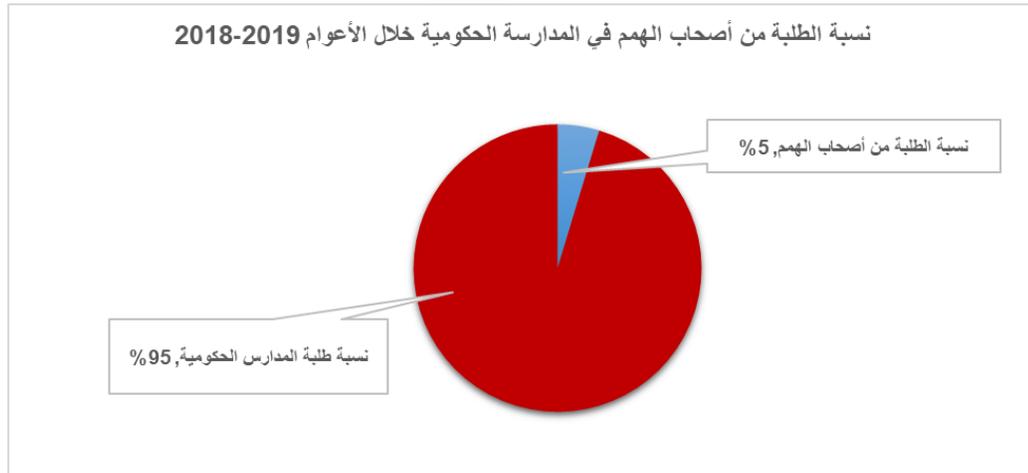
<https://www.albayan.ae/across-the-uae/education/2015-05-31-1.2385711>

12 - الطلبة أصحاب الهمم الذين تم دمجهم في المدارس الحكومية هم: وهم أصحاب الإعاقة العقلية ومتلازمة داون، والإعاقة السمعية (صم/ ضعف سمع)، والإعاقة البصرية (كفيف/ ضعف بصر)، والإعاقة الحركية/ الجسدية، واضطراب التوحد، واضطراب فرط الحركة وتشتت الانتباه، وصعوبات التعلم واضطرابات اللغة والكلام

13 - المعلومات الواردة من وزارة التربية والتعليم

المياه الخاصة بهم، بالإضافة إلى ضعف الرعاية الصحية وعدم توفير الدعم التعليمي الخاص لهم مثل الوسائل التكنولوجية والأجهزة البصرية والسمعية والجلسات الفردية لصعوبات التعلم والتأخر اللغوي. وترى اللجنة أن عدم جاهزية بعض المدارس لاحتياجات الطلبة من أصحاب الهمم يمثل مخالفة للقانون الاتحادي رقم 29 لسنة 2006 بشأن حقوق المعاقين وتعديلاته، الذي يلزم المؤسسات التعليمية بتوفير فرص تعليم متكافئة للطلبة من أصحاب الهمم مع الآخرين.

ويوضح الرسم البياني التالي نسبة الطلبة من أصحاب الهمم في المدارس الحكومية خلال الأعوام 2018-2019



ح. ضعف الرعاية الصحية في بعض المدارس

تبين كذلك للجنة ضعف الرعاية الصحية للطلبة في بعض المدارس وخاصة لأصحاب الأمراض المزمنة كالسكر والربو، إلى جانب ضعف الكادر التمريضي المدرسي. وطبقا لإحصائيات منظمة الصحة العالمية اتضح أن النسبة العالمية للإصابة بسكري الأطفال هي 1 من كل 1000 طفل، أما في دولة الإمارات فنسبة الإصابة بالسكري من عمر (0-19) هي 0.4 من كل 1000 فرد. وبحسب الإحصائيات الصادرة من الاتحاد الدولي للسكري بأن عدد الحالات المصابة بالسكري من عمر (0-19 سنة) هو 1744 فردا على مستوى الدولة في عام 2019¹⁴. ولهذا ترى اللجنة ضرورة إيلاء اهتمام أكبر للرعاية الصحية في المدارس.

¹⁴ - الاتحاد الدولي للسكري، إحصائيات السكري في دولة الإمارات العربية المتحدة، الموقع الإلكتروني: <https://diabetesatlas.org/data/en/country/208/ae.html>

د. عدم جاهزية بعض المدارس لمواجهة الكوارث الطبيعية

حيث تبين للجنة أن هناك عدداً من المدارس في الإمارات الشمالية غير جاهزة أو مهيأة للتعامل مع الكوارث الطبيعية خاصة أن موقع بعض هذه المدارس قد يكون خطراً على الطلبة والهيئة التدريسية، بسبب قربها من المناطق الجبلية والشعاب والأودية، مما يؤدي إلى تعطل الدراسة في هذه المدارس في مواسم الأمطار، فعلى سبيل المثال تعطلت (7) مدارس في المنطقة الشرقية في أكتوبر عام 2018، و التي يدرس فيها أكثر من 3700 طالب وطالبة¹⁵. وفي نوفمبر 2019 تعطلت بعض المدارس في إمارة رأس الخيمة بسبب قربها من موقع جريان الأودية واستمرار تساقط الأمطار¹⁶.

9. انخفاض نتائج الطلبة في الاختبارات الدولية

تبين للجنة عدم التواصل مع الجهات المعنية لقياس وتقييم المناهج التعليمية وأثرها على مخرجات التعليم بالدولة، مما ترتب عليه تراجع مستوى أداء الطلاب في الاختبارات الدولية، والذي أثر على تنافسية الدولة في تحقيق جودة التعليم مثل امتحان TIMSS؛ وهو مؤشر يقيس ترتيب الدولة في مدى توفر المعرفة والمهارات العملية في الرياضيات والعلوم لطلاب الصف الرابع والثامن¹⁷.

ويوضح الجدول التالي جدول نتائج الاختبارات الدولية لامتحان (TIMSS) لدولة الإمارات في عام 2015 ومقارنتها بمستهدفات الدولة لعام 2021¹⁸

| مستهدف الأجنحة الوطنية 2021 | نتائج الصف الثامن | نتائج الصف الرابع | امتحان TIMSS |
|--------------------------------|-------------------|-------------------|--------------|
| من أفضل 15 دولة | المركز 19 | المركز 35 | رياضيات |
| | المركز 22 | المركز 35 | العلوم |

كما يبين الجدول السابق، أن الدولة لم تحقق الهدف المنشود في الامتحان الدولي TIMSS، حيث كانت نتائج الصف الرابع في اختبار مادة الرياضيات والعلوم هو حصول الدولة على المركز 35 من بين الدول المشاركة، في حين أن مستهدف الأجنحة الوطنية 2021 هو أن تكون دولة الإمارات من أفضل 15 دولة مشاركة في امتحان TIMSS.

¹⁵ - صحيفة الإمارات اليوم، عطل الدراسة في 7 مدارس بالفجيرة بسبب مياه الأمطار، الموقع الإلكتروني:

<https://www.emaratyouth.com/local-section/education/2018-10-30-1.1149114>

¹⁶ - صحيفة الإمارات اليوم، تعطلت الدراسة في بعض مدارس رأس الخيمة، الموقع الإلكتروني:

<https://www.emaratyouth.com/local-section/other/2019-11-10-1.1272013>

¹⁷ - رؤية الإمارات 2021، الموقع الإلكتروني:

<https://www.vision2021.ae/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-2021/list/first-rate-circle>

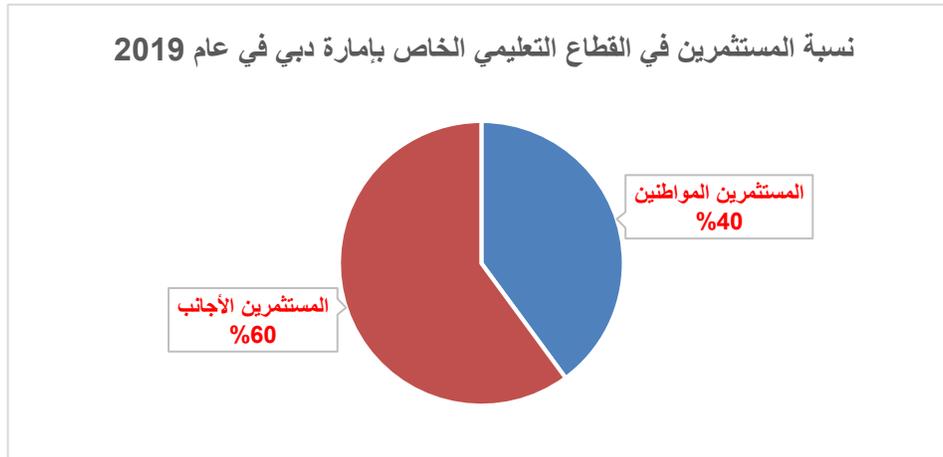
¹⁸ - المرجع السابق

كما يوضح الجدول أن نتائج الصف الثامن في اختبار TIMSS لم تحقق مستهدف الأجنحة الوطنية 2021 بالحصول على أفضل 15 دولة، حيث حصلت الدولة على المركز 19 في مادة الرياضيات والمركز 22 في مادة العلوم.

10. ضعف التنسيق والتعاون بين وزارة التربية والتعليم والجهات المعنية التعليمية لتحفيز المستثمرين المواطنين على الاستثمار في القطاع التعليمي الخاص

تبين للجنة ضعف دور الوزارة في الرقابة على المستثمرين الأجانب في القطاع التعليمي الخاص، حيث اتضح للجنة استحواد المستثمرين الأجانب على القطاع التعليمي الخاص بالدولة، فعلى سبيل المثال في إمارة دبي بلغت عدد المدارس الخاصة في عام 2019 (187) مدرسة، وطبقاً للمعلومات الواردة من دائرة التنمية الاقتصادية بأن عدد المستثمرين للقطاع التعليمي الخاص بإمارة دبي (972) مستثمراً، حيث يمتلك المستثمرين الإماراتيين عدد (388) مدرسة، في حين يمتلك المستثمرين الأجانب (584) مدرسة.

يوضح الرسم البياني التالي نسبة المستثمرين المواطنين مقابل الأجانب في القطاع التعليمي الخاص بإمارة دبي



ويوضح الرسم البياني السابق بأن نسبة المستثمرين الأجانب في القطاع التعليمي الخاص بإمارة دبي أكثر من نسبة المستثمرين المواطنين، حيث تبلغ نسبة المستثمرين الأجانب (60%) في حين تمثل نسبة المستثمرين المواطنين (40%)، مما يترتب على هذا الأمر استحواد المستثمرين الأجانب على قطاع التعليم الخاص في إمارة دبي والتأثير على جودة التعليم.

ويوضح الرسم الجدول التالي جنسية المستثمرين الأجانب في القطاع التعليمي الخاص بإمارة دبي

| عدد المستثمرين | الجنسية |
|----------------|-------------------|
| 292 | الهند |
| 149 | بريطانيا |
| 21 | استراليا |
| 21 | المنطقة الحرة دبي |
| 20 | باكستان |
| 20 | لبنان |
| 17 | الأردن |
| 15 | سنغافورة |
| 15 | مصر |
| 14 | السعودية |
| 584 | المجموع |

وتؤكد اللجنة على ضرورة مراقبة جودة التعليم في القطاع التعليمي الخاص، وتحفيز المواطنين المستثمرين على الاستثمار في هذا القطاع.

11. ضعف الرقابة على المدارس الخاصة

كما تبين للجنة صعوبة قيام لجان التقييم على المدارس الخاصة بدورها، نظراً لازدواجية الأدوار بين الوزارة والجهات المعنية وزيادة عدد تلك المدارس واختلاف المناهج، وتعدد اللغات المستخدمة.

ويوضح الجدول التالي إحصائيات وزارة التربية في ما يخص المدارس الحكومية و الخاصة

| عدد المدارس (الحكومية / الخاصة) لسنة 2019-2020 ¹⁹ | |
|--|----------------------|
| 619 | المدارس الحكومية |
| 643 | المدارس الخاصة |
| 1,262 | المجموع |
| عدد الطلاب (المدارس الحكومية) في إمارة دبي والإمارات الشمالية لسنة 2018-2019 ²⁰ | |
| 134,130 | الطلاب المواطنين |
| 20,151 | الطلاب الغير مواطنين |
| 154,281 | المجموع |
| عدد الطلاب (المدارس الخاصة) في إمارة دبي والإمارات الشمالية لسنة 2018-2019 ²¹ (تطبق المنهاج الوزاري) | |
| 10,190 | الطلاب المواطنين |
| 115,024 | الطلاب الغير مواطنين |
| 125,214 | المجموع |

ويتضح من الجدول السابق أن هناك زيادة نسبية في عدد المدارس الخاصة عن المدارس الحكومية، حيث تبلغ نسبة المدارس الخاصة في الدولة (51%)، أما المدارس الحكومية فنسبتها (49%). ويتبين من الجدول أيضا ارتفاع عدد الطلبة في المدارس الحكومية (إمارة دبي والإمارات الشمالية) عن المدارس الخاصة التي تطبق المنهاج الوزاري، حيث تبلغ نسبة الطلبة المواطنين في المدارس الحكومية (87%)، في حين أن نسبة الطلبة في المدارس الخاصة التي تطبق المنهاج الوزاري (8%). وترى اللجنة بما أن هناك انتسابا للطلبة المواطنين في المدارس الخاصة سواء كان في المنهج الوزاري أو المناهج الأجنبية الأخرى، فإن هذا الأمر يتطلب مضاعفة الرقابة على المدارس الخاصة ومناهجها.

¹⁹ - الموقع الرسمي لوزارة التربية والتعليم ، الموقع الإلكتروني:

<https://www.moe.gov.ae/Ar/OpenData/Pages/Home.aspx>

²⁰ - معلومات واردة من وزارة التربية والتعليم

²¹ - المرجع السابق

رد ممثلي وزارة التربية والتعليم: -

- أكد ممثلو الوزارة بأن الوزارة تقوم بقياس مستمر للمناهج التعليمية سنوياً من خلال التغذية الراجعة من المعلمين وتقييم هذه التغذية الراجعة.
- كما أوضح ممثلو الوزارة في شأن تغيير المناهج بأن الاختبارات الوطنية والدولية هي التي تؤدي إلى تغيير المناهج لتحسين مخرجات التعليم بالدولة.
- وأشار ممثلو الوزارة بأن المنهج التعليمي لا يتغير بل يتم تحديث البيانات الموجودة فيه سنوياً وأن التغيير يكون كل (3) سنوات إذا لزم الأمر.
- كما أوضح ممثلو الوزارة بأن الوزارة بصدد إعداد نظام يدعى "المنهل" حيث يلزم النظام كل مدرسة خاصة في الدولة بإرفاق منهجها إلكترونياً لجميع المراحل، ومن ثم تقوم إدارة المناهج في الوزارة بمراجعة هذه المناهج، تجنباً لوجود مخالفات ثقافية أو دينية.
- كما أكد ممثلو الوزارة على وجود تعاون بين الوزارة ومجالس التعليم الخاصة في شأن الرقابة على مناهج التعليم في المدارس الخاصة.
- وأكد ممثلو الوزارة في شأن الطلبة أصحاب الهمم بأن الدولة أنشأت مجمع زايد التعليمي الذي وفرت فيه المصاعد الكهربائية والأسطح المائلة والأجهزة البصرية والسمعية في مختبرات خاصة وكتب مطبوعة بطريقة بريـل.
- كما أوضح ممثلو الوزارة بأنها استخدمت نظام Microsoft Team للتعليم عن بعد، وقامت بتدريب الكادر التدريسي والإداري على استخدام البرنامج بشكل مكثف مدة أسبوع.
- وأشار ممثلو الوزارة إلى قيامهم بتوفير الأجهزة التقنية للمرحلة الأولى والثانية عن طريق تبرعات خيرية أو عن طريق منح بعض الجهات الحكومية والخاصة من أجل تطبيق نظام التعلم عن بعد.
- كما أشار ممثلو الوزارة بأن الوزارة ربطت نواتج التعلم من كل مادة علمية بمنصة ذكية إلكترونية لإتقان الطالب للمهارات الرئيسية من كل مادة علمية.

كما أكدت المعلومات الواردة من الوزارة على الآتي:

- تقوم الوزارة بتطوير المناهج التعليمية وفقاً للخطة الاستراتيجية للوزارة، كذلك بما يوجه به متخذي القرار ووضعي السياسات التعليمية، وتأخذ الوزارة بالمعايير العالمية والتجارب الرائدة بعين الاعتبار عند تطوير أو تغيير مناهجها الدراسية.

- تعتمد الوزارة على عدة أدوات رقابية لتقييم المناهج التعليمية مثل عرض المناهج الدراسية على مجموعة من الخبراء من أساتذة الجامعات والمختصين بتطوير التعليم، وأيضاً الاستعانة ببيوت الخبرة المختصة للاستفادة من التجارب العالمية، بالإضافة إلى إرسال استبانات استطلاع رأي الطلبة والمعلمين ومدراء المدارس وأولياء الأمور في المناهج الحالية والمستحدثة، وكذلك اتباع منهجية الزيارات الميدانية المعدة مسبقاً لتقييم المناهج، واستطلاع رأي الميدان التربوي، ثم استلام التغذية الراجعة للوقوف على مواطن الضعف والقصور في المناهج ورصد الملاحظات ومن ثم تطوير المناهج وتعديلها.
- تقوم الوزارة بالعمل على رصد حاجات سوق العمل الحالية والمستقبلية من التخصصات، وردم الفجوة بين احتياجات سوق العمل ومخرجات التعليم كما ونوعاً، من خلال إدارة الخريجين ومهارات سوق العمل والتي تتولى تنفيذ الآتي:
 - الإسهام في وضع استراتيجية وطنية لردم الفجوة بين احتياجات سوق العمل ومخرجات التعليم كما ونوعاً، ومتابعة تنفيذها مع الجهات ذات العلاقة.
 - رصد احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية من التخصصات والمهارات النوعية المطلوبة للقطاعين الحكومي والخاص.
 - التنسيق مع مؤسسات التعليم العالي لمواءمة برامجها وتخصصاتها مع احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية.
 - وضع برامج ومبادرات لتشجيع الطلبة على الالتحاق بالتخصصات المطلوبة في سوق العمل.
 - التنسيق مع الجهات المعنية لخلق فرص عمل للخريجين من مواطني الدولة في القطاعين الحكومي والخاص.

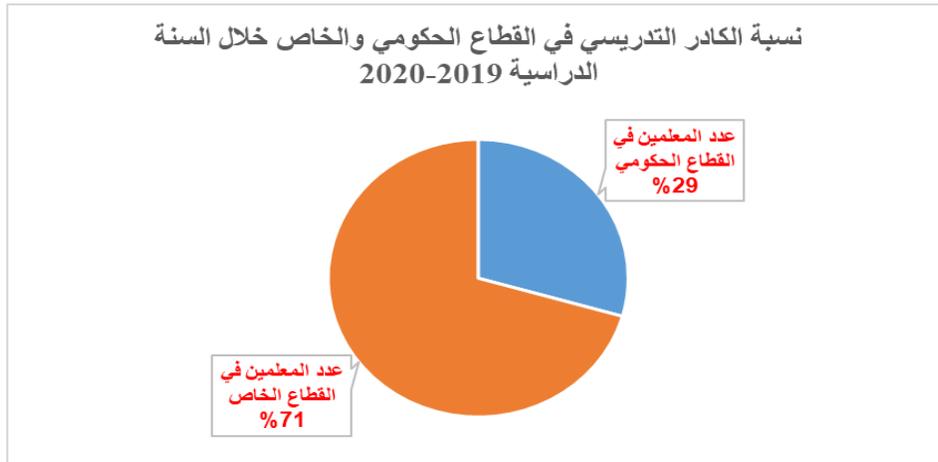
المحور الثاني : معايير الوزارة في استقطاب الكوادر التدريسية

تؤكد اللجنة على أن رفع كفاءة النظام التعليمي في الدولة يتوقف بالأساس على رفع كفاءات الكوادر التدريسية، والاهتمام بالتنمية المهنية للمعلمين وتحسين أدائهم وأساليبهم التعليمية والتقويمية. وقد بلغ إجمالي عدد المعلمين المرخصين في الدولة في المدارس الحكومية والخاصة لعام 2019 طبقاً لإحصائيات وزارة التربية والتعليم 71,879 معلم ومعلمة.

ويوضح الجدول التالي عدد المعلمين في المدارس الحكومية والمدارس الخاصة في عام 2019

| عدد المعلمين في المدارس الحكومية والخاصة | |
|--|------------------------------|
| 21,153 | المعلمين في المدارس الحكومية |
| 50,726 | المعلمين في المدارس الخاصة |
| 71,879 | المجموع |

ويبين الجدول السابق بأن عدد المعلمين في المدارس الخاصة أكثر عن عدد المعلمين في المدارس الحكومية، حيث تبلغ نسبتهم (71%) في حين تبلغ نسبة المعلمين في المدارس الحكومية (29%). وهذه النسبة تتوازي تقريباً مع عدد الطلبة في المدارس الخاصة والذين يشكلون نحو (74%) من عدد الطلبة الإجمالي.



وقد وضعت وزارة التربية والتعليم شروطاً لتعيين المعلم في الهيئات التدريسية في مدارس الدولة، مثل الشهادات العلمية المطلوبة وشهادة حسن السيرة والسلوك وشهادة اللياقة الطبية. وانطلاقاً من رؤية الإمارات للتميز وتطوير قطاع المعرفة وسعيًا للوصول إلى أفضل معايير التعليم تم إطلاق نظام تراخيص المعلمين في عام 2017، والذي يهدف لترخيص جميع العاملين في قطاع التعليم وفق معايير عالية تخصصياً ومهنيًا، وستصبح هذه الرخصة شرطاً لمزاولة مهنة التعليم بنهاية عام 2020. ويتم الحصول على الرخصة من خلال عملية اجتياز الاختبارات، والتي ستعتمد على اختبارين أحدهما تخصصي والآخر يركز على طرق التعليم. وفي حال عدم اجتياز الاختبار يلتحق المعلم ببرنامج تدريبي يهدف إلى تأهيله وتطوير مؤهلاته بحسب الاحتياجات التي يتطلع إليها للوصول إلى المخرجات المستهدفة. ووفق الدراسات والحلقات النقاشية في هذا المحور فإن اللجنة انتهت إلى التحديات الآتية:

1. توطين الكادر التدريسي في القطاع الحكومي خاصة فئة الذكور:

تبين للجنة انخفاض نسبة الكوادر المواطنة في الهيئة التدريسية، وخاصة في مدارس الذكور، الأمر الذي ترتب عليه تراجع نسب التوطين في الكادر التدريسي بالدولة والتوجه نحو تأنيث الكادر التدريسي في مدارس الذكور. ومن المعلومات الواردة من وزارة التربية والتعليم تبين بأن نسبة التوطين للكادر التدريسي في عام 2019 بلغت (45%) وكانت نسبة الذكور منها (10%).

واتضح للجنة أن الأسباب الرئيسية لعزوف المواطنين عن الالتحاق بمهنة التعليم يعود إلى :

- أ. غياب الحوافز المالية للكادر التدريسي وعدم رضا المعلم عن وظيفته، وغياب القوانين واللوائح التي تحمي حقوقه.
- ب. غياب الترقيات الوظيفية للكوادر التدريسية بسبب عدم وجود سلم وظيفي لترقية المعلم مقارنة بالجهات الحكومية الأخرى.
- ج. كثرة الأعباء الوظيفية للمعلم سواء أعباء تدريسية أو إدارية أو مشاركات في فعاليات مدرسية.
- د. ارتفاع نصاب الحصص الدراسية للمعلم، إذ يصل نصاب الحصص الدراسية للمعلم الواحد إلى 24 حصة في الأسبوع وعدد ساعات العمل للمعلم تصل إلى (7.5) ساعة، مما يؤثر على قدرة المعلم وتجاوبه النفسي مع متطلبات مهنة التدريس.

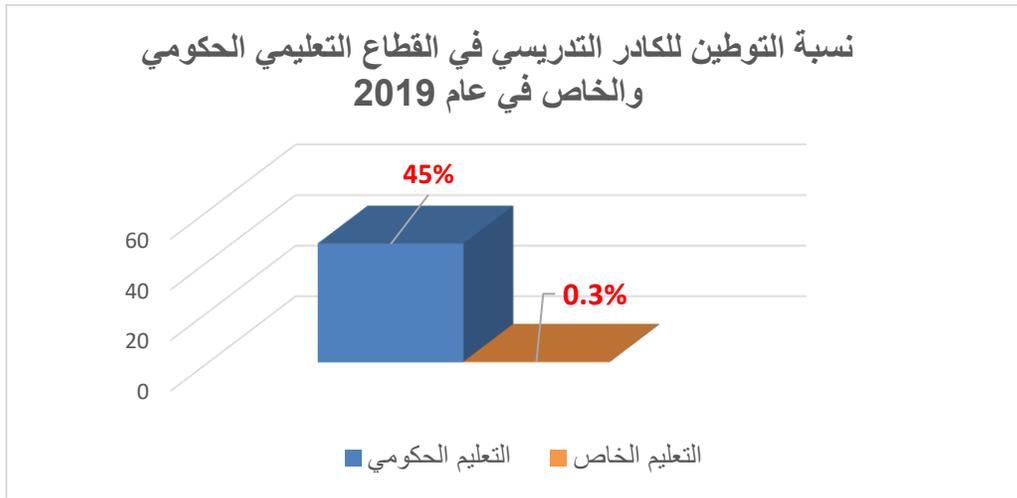
2. توظيف الكادر التدريسي في القطاع الخاص:

تبين للجنة غياب مبادرات وزارة التربية والتعليم في شأن رفع نسب التوظيف في المدارس الخاصة سواء كان في الكادر التدريسي أو الإداري. ومن المعلومات الواردة من وزارة التربية والتعليم أن نسبة التوظيف للكادر التدريسي في قطاع التعليم الخاص بالدولة بلغت (0.3%) لعام 2019، مقابل (45%) نسبة التوظيف للكادر التدريسي في التعليم الحكومي²².

وترى اللجنة أن إشكالية عدم توظيف الكادر التدريسي يترتب عليها عدة نتائج:

- التأثير السلبي في تعميق مفاهيم الولاء والهوية الوطنية للطلبة.
- صعوبة التواصل بين المعلمين والطلبة لاختلاف الثقافات أو إمكانية استمرار هذا التواصل إلى ما بعد اليوم الدراسي.
- تعطيل الموارد البشرية المواطنة، وعدم الاستفادة منها في هذا المجال الحيوي، والذي يمثل الأساس الاستراتيجي لرؤى الدولة المستقبلية.

وتنبه اللجنة إلى أهمية التعاون مع المستثمرين في القطاع الخاص، والسعي إلى إنشاء شراكات استراتيجية معهم تشجع على استقطاب الكوادر التدريسية المواطنة.



3. ضعف التنسيق مع مؤسسات التعليم العالي في شأن تأهيل كوادر تدريسية مواطنة:

تبين للجنة من نتائج الحلقات النقاشية ضعف التنسيق والتعاون بين وزارة التربية والتعليم مع مؤسسات التعليم العالي في شأن تأهيل كوادر تدريسية مواطنة متخصصة تلبي احتياجات مدارس الدولة، من خلال تقديم منح دراسية ومكافأة مالية شهرية لمنسوبي كليات التربية سواء في الدولة أو خارجها لزيادة استقطاب الكوادر التدريسية. وتؤكد اللجنة أن ضعف التنسيق في هذا الشأن سيؤثر سلباً على مستهدفات الخطط الاستراتيجية بتطوير التعليم، خاصة أن هناك نقصاً واضحاً في عدد الكوادر التدريسية المتخصصة في المواد العلمية.

يوضح الجدول التالي إجمالي الطلبة الخريجين تخصص تربية في جميع مؤسسات التعليم العالي بالدولة²³

| سنة | مواطنين | غير مواطنين | الإجمالي |
|-------------|---------|-------------|----------|
| 2018 - 2017 | 449 | 1173 | 1622 |
| 2019 - 2018 | 472 | 1150 | 1622 |

4. استقطاب كوادر تدريسية من الخارج على الرغم من وجود خريجين مواطنين:

تبين للجنة أن الوزارة قامت بتعيين 2500 معلم في مختلف التخصصات من جنسيات أخرى في السنة الدراسية 2019-2020²⁴. وأن هناك الكثير من الكوادر الأجنبية وفق ما توصلت إليه اللجنة في نتائج الحلقات النقاشية، لم يكن لديهم الخبرة الكافية للتدريس والحصول على الشهادات العلمية المتخصصة، خاصة في غياب نظام التتبع المسبق على الشهادات، والتصديق عليها من سفارات الدولة في الخارج لجميع المعلمين الغير مواطنين المتقدمين للعمل بالدولة.

5. عدم ملاءمة معظم الدورات التدريبية مع احتياجات الكادر التدريسي:

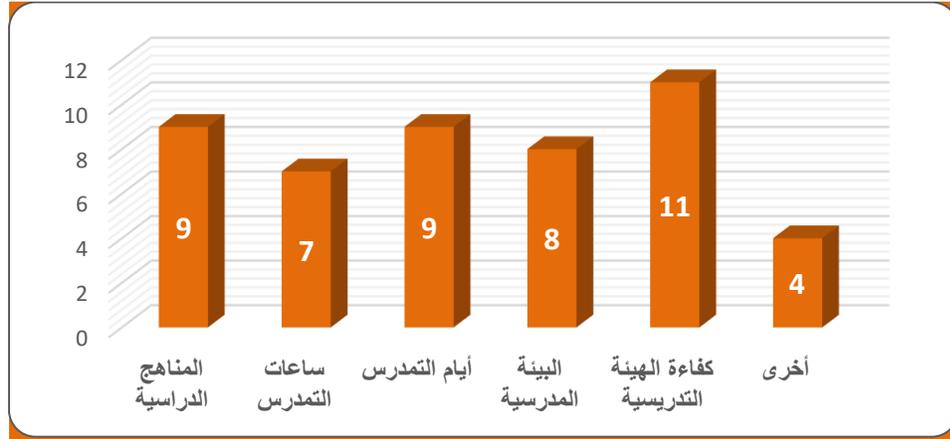
تبين للجنة من نتائج الحلقات النقاشية عدم ملاءمة الدورات التدريبية المقدمة لاحتياجات أعضاء الهيئة التدريسية نظراً لتكرار موضوعاتها، بالإضافة إلى عدم استمرارية البرامج التدريبية على مدار السنة وتكدسها على فترات زمنية محددة وإقامتها في أماكن بعيدة عن مكان إقامة المنتسبين لها، مما ترتب على ذلك ضعف مخرجات الدورات التدريبية وقلة استفادة الكادر التدريسي من تطبيق الدورات في الميدان

²³ - معلومات واردة من وزارة التربية والتعليم

²⁴ - صحيفة البيان، «التربية» تستقطب 2500 معلم في مختلف التخصصات الدراسية، الموقع الإلكتروني: <https://www.albayan.ae/across-the-uae/education/2019-05-09-1.3556004>

المدرسي. وتنبه اللجنة إلى أن الدورات التدريبية تعتبر من التحديات التي تواجه تطوير المنظومة المدرسية بالدولة.

يوضح الرسم البياني التالي التحديات التي تواجه المنظومة المدرسية وترتيبها وفقاً للأهمية



ويتضح من الشكل البياني السابق أن أولى التحديات التي تواجه تطوير المنظومة المدرسية وترتيبها وفق نتائج الاستبيان الذي أعدته اللجنة هو عدم كفاءة الهيئة التدريسية ثم المناهج الدراسية ثم أيام التمدرس.

6. ضعف كفاءة بعض مقدمي الدورات التدريبية للكادر التدريسي:

تبين للجنة من خلال نتائج الحلقات النقاشية هو تذر بعض الكوادر التدريسية من عدم كفاءة بعض المدربين مقدمي الدورات التدريبية؛ مما ترتب على ذلك ضعف مخرجات الدورات التدريبية وقلة استفادة الكادر التدريسي من تطبيق الدورات في الميدان المدرسي.

وترى اللجنة ضرورة التوقف أمام هذا التحدي وبحث إمكانات الفرص اللازمة للتغلب عليه. حيث إنه لا يمكن القبول بأن يكون "مؤشر نسبة المدارس بمعلمين ذوي جودة عالية" لا تتجاوز نسبة (56%) من مدارس الدولة في عام 2019²⁵.

²⁵ - رؤية الإمارات 2021، مؤشر نسبة المدارس بمعلمين ذوي جودة عالية، الموقع الإلكتروني:

<https://www.vision2021.ae/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-2021/list/card/%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%B3-%D8%A8%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%B0%D9%88%D9%8A-%D8%AC%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9>

7. تأخر عملية توفير عمل الكادر التدريسي الاحتياطي:

تبين للجنة من خلال نتائج الحلقات النقاشية استعانة وزارة التربية والتعليم بالكادر التدريسي الاحتياطي المواطن لفترة طويلة دون اتخاذ القرار في تعيينه بدوام كامل. وفي المقابل يتم تعيين مدرسين أجنبى دون العمل على تعيين المعلم الاحتياطي، وتشجيعه على الاستمرار في التدريس؛ مما يترتب على ذلك تأخر الطلبة في إنهاء منهجهم الدراسي المقرر.

8. عدم توظيف مهنة مساعد معلم:

كما تبين للجنة من خلال نتائج الحلقات النقاشية أن الوزارة تعمل على استقطاب مساعدي معلم في قسم رياض الأطفال من الجنسيات الآسيوية، على الرغم من توفر عدد من الخريجين من حملة شهادات الدبلوم والتعليم العام، مما يؤثر على ثقافة ولغة الأطفال.

9. انخفاض الكادر التدريسي تخصص تربية خاصة للطلبة من أصحاب الهمم:

تبين للجنة من نتائج الاجتماع مع الحكومة تراجع عدد الكوادر التدريسية المتخصصة في التربية الخاصة وصعوبات التعلم؛ مما يترتب عليه صعوبة تغطية احتياجات الطلبة من أصحاب الهمم في المدارس، إلى جانب ضعف مؤهلات الكادر التدريسي المختص بالتربية الخاصة على الرغم من دخولهم في برامج تدريبية متخصصة.

وتتساءل اللجنة عن دور الوزارة في تقييم الكادر التدريسي المختص بالتربية الخاصة، حيث لاحظت اللجنة ارتفاع عدد شكاوى أولياء الأمور بشأن عدم وضوح الخطط الفردية الخاصة بأبنائهم لتحسين أو تطوير مستوياتهم.

رد ممثلي وزارة التربية والتعليم:-

- أوضح ممثلو الوزارة أن الوزارة تتكفل بتوفير الكادر التدريسي المختص بالتربية الخاصة سواء من الكوادر المواطنة أو الخليجية (المملكة العربية السعودية) أو الدول العربية (المملكة الأردنية الهاشمية).
- كما أشار ممثلو الوزارة بأن الوزارة تعين مرافق للحالات التي تحتاج إلى مرافقة دائمة من أصحاب الهمم (فاقد البصر، المقعد، التوحد). وتسمح الوزارة لأولياء الأمور بتعيين معلم ظل، وحضوره جميع الحصص مع الطالب بعد مراجعة الوزارة شهادته التعليمية.
- وأضاف ممثلو الوزارة بأن الوزارة تستقطب الكادر التدريسي المختص بالتربية الخاصة عن طريق الجامعات أو الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية، وتوفر لهم عقود خاصة لتفادي نقص كوادر التدريس من التربية الخاصة في الوزارة.
- أكد ممثلو الوزارة بشأن المدرسة الإماراتية بأن الوزارة توفر مسارات تعليمية تواكب احتياجات وميول طلبة المدرسة الإماراتية ومتطلبات سوق العمل، حيث تتيح المدرسة الإماراتية مجموعة من المسارات الأكاديمية والتقنية/المهنية في مرحلة التعليم الثانوي؛ مما يوفر فرصاً متعددة للطالب للالتحاق بما يتوافق مع قدراته وميوله في مؤسسات التعليم العالي.
- أوضح ممثلو الوزارة بأن أيام التمدرس المطبقة في الدولة مرتبطة بالمواعيد الدولية، وتحديد أيام التمدرس يرجع إلى قرار سيادي من مجلس الوزراء ومعتمد كل (3) سنوات.
- كما أشار ممثلو الوزارة إلى نتائج تطبيق نظام الفصول الثلاثة خفف على الطالب الكتب الدراسية وتوقيت الامتحانات، حيث تنعقد الامتحانات للمواد الرئيسية في الفصل الأول والفصل الثالث أما المواد الفرعية فتتخذ امتحاناتها في الفصل الثاني، وأن نسب نجاح الطلبة كانت مرتفعة.
- أشار ممثلو وزارة بشأن عدم تعيين الذكور في الكادر التدريسي إلى أن الذكور ليس لديهم رغبة لدخول السلك التعليمي، على الرغم من ارتفاع رواتب الكادر التدريسي المواطن في الدولة مقارنة بالجهات الاتحادية.
- أكد ممثلو الوزارة بأن الوزارة تقوم بتدريب وتأهيل المعلمين الجدد مدة (8) أسابيع قبل بدء دخولهم الميدان التدريسي ثم توزيعهم على مدارس الدولة من أجل التدريب.
- أوضح ممثلو الوزارة بأن الوزارة توفر الدورات الضرورية المتنوعة من خلال معهد تدريب المعلمين حسب احتياجات الكادر التدريسي، سواء دورات في الاستراتيجيات أو دورات تخصصية.

- كما أكد ممثلو الوزارة على تقييم الدورات من خلال استبيان إلكتروني يضمن تقييم المادة العلمية وجاهزية المكان ومهارة المدرب.
- أشار ممثلو الوزارة بأن الوزارة تغلبت على الإشكاليات التي تواجه الكادر التدريسي مثل نصاب التدريس، حيث يقدر نصاب التدريس للكادر التدريسي المواطن 24 ساعة في الأسبوع أي 3.6 ساعة فعلية في اليوم. ولا تكلفه بأي مهام إدارية أو مشاركات مدرسية دون موافقه مسبقه.
- كما أكد ممثلو الوزارة بأن الكادر التدريسي يواجه إشكالية في حالة التدوير في المدارس على الرغم من مراعاة الوزارة التوزيع الجغرافي للكادر التدريسي. وتقوم الوزارة بإعادة تدوير المعلم كل (4-5) سنوات طبقاً لتقييمه أو سد شاغر في حالة الاستقالة أو التقاعد.
- كما أكدت المعلومات الواردة من الوزارة على الآتي:
- تهتم الوزارة بتدريب الكادر التدريسي المختص بالتربية الخاصة من خلال دورات حول التعليم الدامج، حيث بلغ إجمالي الدورات للأعوام 2017-2018-2019 كالتالي -:
 1. عام 2017 (61 ورشه)
 2. عام 2018 (60 ورشه)
 3. عام 2019 (151 ورشه)
- يتم تدريب معلمي التربية الخاصة تدريب متخصص 3 مرات في السنة، ويتم تدريب معلمي المواد ومعلمي رياض الأطفال في مجال التعليم الدامج كذلك 3 مرات في السنة .
- وفرت الوزارة 260 مساعد معلم في المدارس (وعملهم أساساً: المشاركة في عملية تعليم الطلبة أصحاب الهمم) وجاري توفير أكثر من 400 مرفق للطلبة أصحاب الهمم (ويعملون على الحفاظ على أمن وسلامة الطلبة).
- أكدت الوزارة على وجود تدرج وظيفي وفق الهيكل المعتمد الحالي وأيضاً يوجد منظومة جديدة للتدرج الوظيفي الأكاديمي قيد الإجراء. بالإضافة إلى وجود ربط مالي بتقييم الأداء وفق قانون هيئة الموارد البشرية الحكومية الاتحادية.
- خطط وبرامج الوزارة في المحافظة على الكادر التدريسي المتميز كالتالي:
 1. سياسة الترخيص المهني للمعلمين.
 2. تأهيل قيادات الصف الثاني والأول على الترتيب وفق احتياجات ومتطلبات المدرسة الإماراتية للكوادر المتميزة من خلال ترشيحهم لوظيفة (معلم أول، رئيس وحدة الشؤون الأكاديمية، مساعد مدير نطاق للشؤون الأكاديمية، نائب أكاديمي) .

3. تمنح الوزارة المعلمين فرصة الالتحاق ببرامج الدراسات العليا داخل الدولة وخارجها.
4. إيفادهم للخارج للاطلاع على أفضل الممارسات.
5. توفير التدريب الذي يتواءم مع قدراتهم وكفاءاتهم.
6. إشراكهم في اللجان والجوائز على المستوى المحلي أو العالمي.
7. التدرج الوظيفي على الكادر التعليمي.
8. اعتمادهم كمدرسين معتمدين في مجتمعات التعلم المهني.

المحور الثالث : دور الوزارة في المتابعة والرقابة على المدارس بالدولة

ركزت الأجندة الوطنية على قطاع التعليم باعتباره الركيزة الأساسية في تطور وتقدم الدول. وقد قامت الوزارة باستحداث قطاع جديد معني بمتابعة فاعلية المؤسسات التعليمية، ضمن نطاق عمل موحد ومفاهيم مشتركة تحت مسمى قطاع الرقابة الصادر بقرار من مجلس الوزراء رقم (28) لسنة 2016، وتدرك اللجنة أهمية هذا القطاع في تحسين مخرجات التعليم، وضمان جودة الخدمات التعليمية المقدمة لأبنائنا الطلبة.

وحددت المادة (72) من قرار مجلس الوزراء رقم (28) لسنة 2016 في شأن الهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم اختصاصات الإدارة المنوطة بقطاع الرقابة على مؤسسات التعليم العام والخاص، حيث نصت المادة المذكورة أعلاه على أن:

يتولى قطاع الرقابة التعليمية على مؤسسات التعليم العام ضمان امتثال رياض الأطفال والمدارس الحكومية والخاصة والمعاهد التعليمية بالسياسات والنظم واللوائح وقواعد العمل المحددة من قبل الوزارة، ولها في سبيل ذلك ممارسة الاختصاصات الآتية:

1. تطوير نظام للرقابة التعليمية في رياض الأطفال والمدارس الحكومية والخاصة والمعاهد متضمناً المنهجية وآلية العمل والأدوات، وفقاً لإطار وطني موحد.
2. تخطيط وتنظيم وتنفيذ عمليات الرقابة على رياض الأطفال والمدارس الحكومية والخاصة والمعاهد التعليمية ومتابعة تنفيذها بما يضمن التزامها باللوائح والنظم والسياسات التعليمية والتربوية.
3. رصد المخالفات في رياض الأطفال والمدارس والمؤسسات التعليمية وتصنيفها واقتراح آلية معالجتها، وفقاً للتشريعات المعمول بها بهذا الشأن.
4. متابعة وتقويم أداء أعضاء فرق الرقابة وتحديد احتياجاتهم من تأهيل وتدريب؛ لتطوير مهاراتهم وكفاءاتهم وتحويلها للوحدة التنظيمية المعنية لوضع البرامج التدريبية اللازمة لها.
5. تحليل نتائج الرقابة على رياض الأطفال والمدارس والمعاهد التعليمية، ورفع تقارير دورية عن نتائج الرقابة والمتابعة.

1. ضعف وتداخل أدوار الرقابة على المدارس الخاصة بين الوزارة وباقي الجهات التعليمية المحلية:

تبين للجنة من خلال الاطلاع على الهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم أن قطاع الرقابة على المدارس الحكومية والخاصة مدمج في إدارة واحدة وهي إدارة الرقابة التعليمية في مؤسسات التعليم العام، علماً بأنه قد بلغ عدد المدارس الخاصة في الدولة (643) مدرسة ويتلقى فيها التعليم (810,537) طالباً، بلغ فيها عدد الكادر التدريسي (50,726) معلماً، بينما بلغ عدد المدارس الحكومية في الدولة (619) مدرسة يتلقى فيها التعليم (288,794) من خلال كادر تدريسي بلغ عدده (21,153) معلماً.²⁶

يوضح الرسم البياني التالي إحصائيات مدارس الدولة خلال العام الدراسي 2019-2020



ويتضح من الرسم البياني السابق بأن الوزارة تتولى مهمة الرقابة على مدارس الدولة (الحكومية والخاصة) والبالغ عددها (1262) مدرسة و (71,879) كادراً تدريسياً من خلال إدارة الرقابة التعليمية في مؤسسات التعليم العام في حين أن هناك بعض الجهات المحلية مثل (دائرة التعليم والمعرفة في أبوظبي و هيئة المعرفة والتنمية البشرية في دبي و مجلس الشارقة للتعليم) تقوم بمراقبة المدارس الخاصة في الإمارة التابعة لها.

وترى اللجنة أهمية تفعيل الوزارة لإدارة الرقابة التعليمية على المدارس الخاصة نظراً لأن عدد هذه المدارس يشكل (51%) من مدارس الدولة ويدرس بها نحو (74%) من الطلبة، كما أن عدد الكادر التدريسي فيها بلغ

²⁶ - الموقع الرسمي لوزارة التربية والتعليم (البيانات المفتوحة)

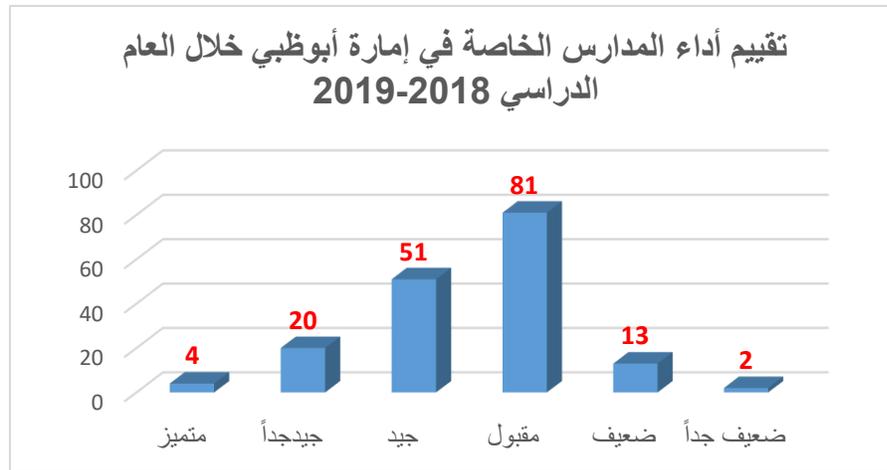
<https://www.moe.gov.ae/Ar/OpenData/Pages/Home.aspx>

(71%) من إجمالي المعلمين، حيث تبين للجنة من خلال الدراسات المكتبية ونتائج الحلقات النقاشية عدة حقائق نتيجة عدم تفعيل الرقابة على المدارس الخاصة مثل:

أ. ضعف الدور الرقابي للوزارة على المدارس الخاصة أدى إلى ارتفاع أسعار الرسوم المدرسية على أولياء الأمور، حيث أشار التقرير الصادر من دائرة التعليم والمعرفة في إمارة أبوظبي إلى زيادة الرسوم الدراسية إلى (75) مدرسة خاصة في عام 2018م²⁷، وكذلك ارتفاع الرسوم الدراسية في إمارة دبي، وأن تلك الزيادات أدت إلى زيادة العائدات السنوية من الرسوم الدراسية للمدارس الخاصة في إمارة دبي من (6.8) مليار درهم إلى (7.5) مليار درهم في عام 2018. 28.

ب. انخفاض تقييم أداء العديد من المدارس الخاصة والتي حصلت على تقييم منخفض "مقبول" و"ضعيف" و "ضعيف جداً"، فعلى سبيل المثال أظهرت نتائج تقييم المدارس الصادرة عن دائرة التعليم والمعرفة في إمارة أبوظبي خلال العام الدراسي 2018-2019²⁹، حصول (4) مدارس من أصل 171 مدرسة على تقدير متميز، و20 مدرسة على تقدير جيد جداً، و51 مدرسة على تقدير جيد، و81 مدرسة على تقدير مقبول، و13 مدرسة على تقدير ضعيف، بالإضافة إلى مدرستين حصلتا على تقدير ضعيف جداً في المعيار نفسه.

يوضح الرسم البياني التالي تقييم أداء المدارس الخاصة في إمارة أبوظبي خلال العام الدراسي 2018-2019 الصادر من دائرة التعليم والمعرفة (أبوظبي)



²⁷ - دراسة إحصائية أجرتها دائرة التعليم والمعرفة في أبوظبي، تم نشر الدراسة في صحيفة الإمارات اليوم بتاريخ 1-7-2018م

<https://www.emaratalyoum.com/local-section/education/2018-07-01-1.1113703>

²⁸ - قرر المجلس التنفيذي لإمارة دبي برئاسة سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي رئيس المجلس، عدم زيادة الرسوم المدرسية لجميع المدارس الخاصة في دبي للعام الدراسي 2018-2019 سعياً منه إلى تخفيف الأعباء المالية الواقعة على أولياء الأمور. ووجه سمو رئيس المجلس هيئة المعرفة والتنمية البشرية بوضع القرار حيز التنفيذ بصورة فورية من خلال إبلاغ المدارس الخاصة وأولياء الأمور (صحيفة البيان).

²⁹ - صحيفة الإمارات اليوم، بالأسماء.. تعرف إلى التقييم الرسمي لأداء كل مدرسة في أبوظبي، الموقع الإلكتروني:

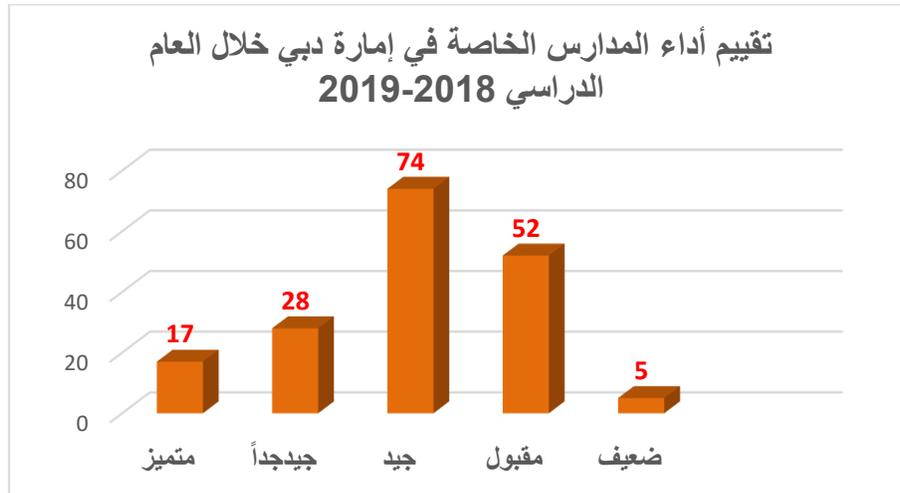
<https://www.emaratalyoum.com/local-section/education/2019-08-05-1.1239727>

ويبين هذا الرسم أن (24) مدرسة خاصة في إمارة أبو ظبي يمكنها تحقيق الأهداف الاستراتيجية المستقبلية لمستهدفات التعليم بالدولة من إجمالي (171) مدرسة خاصة بنسبة بلغت (14%)، بينما تحتاج (51) مدرسة خاصة إلى التحسين والتطوير لتحقيق مستهدفات التعليم بالدولة، أما (96) مدرسة خاصة لا تحقق مستهدفات التعليم المستقبلية لدولة الإمارات، حيث إن تقديرات تقييمها تراوحت بين مقبول وضعيف جداً. وترى اللجنة ضرورة الرقابة والمتابعة على المدارس الخاصة لتحسين مخرجات التعليم.

في حين أن الجدول التالي يشير إلى نتائج الرقابة المدرسية التابعة لهيئة المعرفة والتنمية البشرية في دبي، والتي أجريت على (176 مدرسة) للعام الدراسي 2018-2019³⁰:

| م | الفئة | عدد المدارس | عدد الطلبة |
|---|----------|-------------|------------|
| 1 | متميز | 17 | 25,481 |
| 2 | جيد جداً | 28 | 57,541 |
| 3 | جيد | 74 | 110,488 |
| 4 | مقبول | 52 | 76,972 |
| 5 | ضعيف | 5 | 8,312 |

يوضح الرسم البياني التالي تقييم أداء المدارس الخاصة في إمارة دبي خلال العام الدراسي 2018-2019 الصادر من هيئة المعرفة والتنمية البشرية



ويوضح الرسم البياني السابق بأن (45) مدرسة خاصة في إمارة دبي يمكنها تحقيق الأهداف الاستراتيجية المستقبلية لمستهدفات التعليم بالدولة، و (74) مدرسة خاصة تحتاج إلى التحسين والتطوير لتحقيق مستهدفات التعليم بالدولة، و (57) مدرسة خاصة لا تحقق مستهدفات التعليم المستقبلية لدولة الإمارات.

³⁰ هيئة المعرفة دبي - 2019 ، الموقع الإلكتروني: <https://www.khda.gov.ae/ar/news/article?newsId=105300>

وترى اللجنة بأنه يجب على وزارة التربية والتعليم أن تمارس دورها الإشرافي الكامل في مساءلة المدارس عن أدائها وخاصة المدارس التي لا تكون تحت إشراف مجالس التعليم الخاصة، وعلى الوزارة أن تتحقق من مدى نجاح عملية التعليم والتعلم في تحسين المخرجات التعليمية لدى جميع الطلبة.

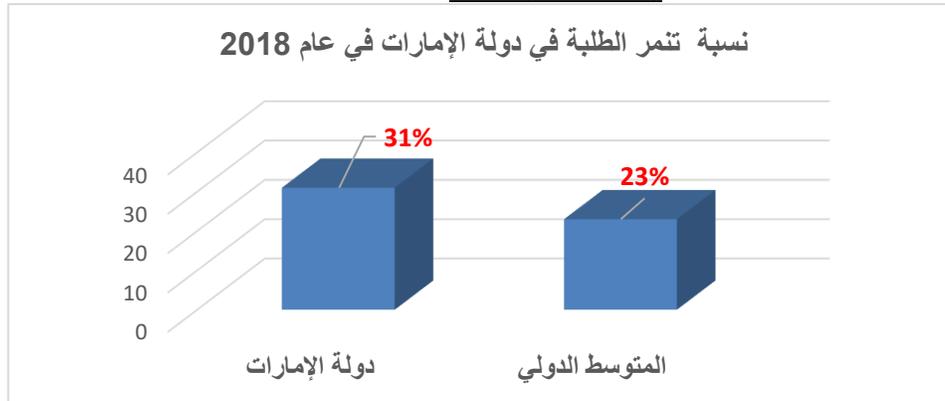
2. عدم وجود إشراف أكاديمي متخصص في المدارس

تبين للجنة من خلال نتائج الحلقات النقاشية هو عدم وجود إشراف أكاديمي متخصص لدعم المدارس في الجانب الفني، والأخذ بيد المعلم لتجويد عملية التعلم والتعليم في جميع عناصرها، حيث قامت الوزارة بإنهاء وظيفة موجه تربوي للمعلم والذي يسهم في متابعة الإجراء الفني للمعلمين ويحسن من أدائهم، ويعود السبب إلى تركيز الوزارة على أداء المعلم الإداري بدلاً من الفني.

3. عدم تطبيق اللائحة الموحدة لإدارة سلوك الطلبة في المدرسة الإماراتية:

تبين للجنة ضعف الدور الرقابي لوزارة التربية والتعليم على المدارس في تطبيق اللائحة الموحدة لإدارة سلوك الطلبة في المدرسة الإماراتية، والتي تطبق على الصفوف من الرابع إلى الثاني عشر؛ مما ترتب عليه انتشار المخالفات السلوكية للطلبة، فطبقاً للبرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA) الصادر من منظمة التعاون والاقتصاد والتنمية (OECD) فإن نسبة تنمر³¹ الطلبة في دولة الإمارات العربية المتحدة بلغت (31%) في الشهر عام 2018، وهو أعلى من المتوسط الدولي حيث بلغت نسبته (23%)³².

يوضح الرسم البياني التالي نسبة التنمر بين الطلبة في دولة الإمارات في عام 2018 الصادر من منظمة التعاون والاقتصاد والتنمية



³¹ - التنمر هو: سلوكيات غير صحية مثل سلوكيات لفظية تشمل السخرية والاستفزاز والتعليقات غير اللائقة والتهديد، وسلوكيات جسدية مثل الضرب والعنف وغيرها من طرق الإيذاء البدني، وسلوكيات عاطفية من خلال الإحراج الدائم للشخص ونشر الشائعات حوله.

³² - منظمة التعاون والاقتصاد والتنمية (OECD)، البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA)، الموقع الإلكتروني:

https://www.oecd.org/pisa/publications/PISA2018_CN_ ARE.pdf

ويوضح الرسم البياني السابق بأن نسبة التتمر بين الطلبة (31%) وهي مرتفعة مقارنة بالمتوسط الدولي وهي (23%). وترى اللجنة ضرورة معالجة مشكلة التتمر من خلال تطبيق اللائحة الموحدّة لإدارة سلوك الطلبة في المدرسة الإماراتية.

4. عدم تفعيل دليل الشراكة بين أولياء الأمور والمدرسة الإماراتية:

تلعب مجالس أولياء الأمور دوراً فعالاً في منظومة العملية التعليمية من خلال المشاركة في كافة الفعاليات والأنشطة التي تنظمها المدارس، إضافة إلى الوقوف على احتياجات بعض المدارس للإيفاء بها، إلا أن عدداً كبيراً من أعضاء مجالس أولياء الأمور أكدوا أن الجدوى من المجالس باتت ضعيفة لأسباب عدّة منها عدم قناعة أولياء الأمور بأهمية المجالس في خدمة أبنائهم الطلبة، وأشاروا إلى أن المجالس تحتاج إلى تقوية دورها بشكل ملموس، وتكون لها القدرة على اتخاذ قرارات مهمة وتتابع تنفيذ قراراتها وتوصياتها³³.

وتركزت شكوى أولياء أمور الطلبة فيما يتعلق بضعف فعالية مجالس أولياء الأمور وفق نتائج الحلقات النقاشية كالاتي:

- أ. عدم إشراك الوزارة أولياء الأمور في أي قرارات تتعلق بتطوير المنظومة التعليمية.
- ب. عدم وضوح أجندة اجتماعات مجالس أولياء أمور الطلبة.
- ج. عدم تنفيذ الوزارة قرارات وتوصيات اجتماعات مجالس أولياء الأمور.
- د. ضعف دور المدرسة في تشجيع أولياء الأمور على أهمية تفعيل دور هذه المجالس.

وترى اللجنة أهمية تفعيل الوزارة لدليل الشراكة بين أولياء الأمور والمدرسة، لإبراز الدور المهم لولي الأمر في العملية التعليمية. وتعريف أولياء الأمور بأدوارهم ومسؤولياتهم، بجانب تشكيل مجلس قيادات أولياء الأمور، ووضع خطة متكاملة لتفعيل دورهم في مسيرة العملية التعليمية.

33 - صحيفة البيان، مجالس أولياء الأمور.. أدوار هامة.. و«التربوية» تجدد شبابها بـ18 مجلساً قريباً، الموقع الإلكتروني: <https://www.albayan.ae/across-the-uae/education/2018-10-01-1.3371418>

5. غياب آلية واضحة في احتساب معدلات نتائج طلبة الصف الثاني عشر لطلبة المدارس الحكومية

والمدارس الخاصة المطبقة لمنهاج الوزارة خلال العام الدراسي (2019-2020):

تبين للجنة تغيير وزارة التربية والتعليم لنتائج خريجي الثانوية العامة خلال العام الدراسي (2019 – 2020) بعد أن تم الاعلان عنها دون تحديد آلية واضحة في احتساب المجموع العام مما تسبب لاحقاً في ارباك أولياء الأمور والطلبة وحصول العديد من الطلبة على معدلات منخفضة.

6. عدم تفعيل بروتوكول موحد في جميع مدارس الدولة حول اتباع الإجراءات الاحترازية لجائحة

كورونا خلال العام الدراسي (2020-2021)

تبين للجنة عدم تفعيل بروتوكول موحد يلزم المدارس باتباع الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية السليمة للحفاظ على صحة وسلامة المجتمع المدرسي ، مما ترتب عليه رصد عدد من المخالفات في بعض مدارس الدولة ، حيث رصدت فرق الرقابة التابعة لوزارة التربية والتعليم بعض المخالفات بشأن الإجراءات الاحترازية المطبقة في مدارس الدولة من خلال زياراتها الرقابية لأكثر من 200 مدرسة في الدولة وذلك في الأسبوع الأول من العام الدراسي (2020-2021) ، وكانت من أبرز المخالفات هي عدم الالتزام بالتباعد الجسدي بين الأشخاص في المدرسة، والتهاون في معايير دخول الطلبة إلى المدرسة وخروجهم منها، كقياس درجة حرارة الطالب، وكذلك مخالفة نظام توزيع الطلبة في الحافلات المدرسية.³⁴

8. إيقاف استقبال الطلبة غير المواطنين من حملة المراسيم في المدارس الحكومية لعدم استيفائهم الرسوم

الدراسية خلال العام الدراسي (2020-2021):

تبين للجنة بأن وزارة التربية والتعليم أصدرت قراراً في بداية العام الدراسي (2020-2021) يلزم طلبة حملة المراسيم و جوازات جزر القمر بدفع الرسوم الدراسية والتي تبلغ (6000 درهم) سنوياً بعد أن كانوا معفيين منها. واتضح للجنة بأن عدد هؤلاء الطلبة يصل إلى (4,500) طالب وطالبة، من بينهم (1000) طالب من ذوي الأسر المتعففة والتي يصعب عليها استيفاء الرسوم الدراسية. مما أدى إلى قيام بعض الجمعيات والمؤسسات الخيرية بدفع جزء من هذه الرسوم لبعض هؤلاء الطلبة. وترى اللجنة ضرورة اعفاء هذه الفئة من الطلبة والمنتسبين للمدارس الحكومية من الرسوم الدراسية خاصة بعد أن كانوا معفيين منها ويعاملون بمثل زملائهم من المواطنين .

34 - صحيفة الإمارات اليوم ، «التربية» ترصد مخالفات في تطبيق الإجراءات الاحترازية بمدارس ، الموقع الإلكتروني:

<https://www.emaratyouth.com/local-section/education/2020-09-07-1.1395542>

رد ممثلي وزارة التربية والتعليم:-

- أكد ممثلو الوزارة بأن الوزارة وضعت خطة رقابية لمراقبة أداء المدارس الحكومية والخاصة من خلال زيارات ميدانية حسب جدول زمني، وتكون هذه الزيارات الميدانية لأسباب معينة مثل متابعة جاهزية المدرسة أو متابعة الامتحانات، أو متابعة التدريب التخصصي، أو زيارات ذات هدف أو زيارات تقييم ضابط السلامة، أو زيارات العيادات المدرسية، أو زيارات متابعة الالتزام بتدريس المواد العربية.
- أشار ممثلو الوزارة في شأن مراقبة سلوكيات الطلبة أنهم يعملون على الحد من المخالفات السلوكية غير الصحيحة من خلال تعيين ضابط سلوك ومرشد أكاديمي.
- أشار ممثلو الوزارة إلى وجود لائحة إدارة سلوك الطلبة في مؤسسات التعليم العام، ويخصص للطلبة مادة السلوك 100 درجة، ويتم منح درجة السلوك على أساس عنصرين هما:
 - سلوك إيجابي وهو السلوك المتوقع من جميع الطلبة بدون ارتكاب مخالفات ويخصص له (80%) من إجمالي درجة السلوك .
 - سلوك متميز: يخصص لهذا السلوك (20%) من إجمالي الدرجة حيث يعكس الممارسات المتميزة التي يظهرها الطالب.
- أكد ممثلو الوزارة بأن مجالس أولياء الأمور مفعلة وتشارك في اجتماعات المدارس والوزارة، بالإضافة إلى قيام الوزارة بعقد مؤتمر لأولياء الأمور في جامعة خليفة بأبوظبي، بهدف تعزيز دورهم في النهوض بمسيرة التعليم بالدولة، وبمشاركة نخبة من الخبراء والتربويين وأولياء الأمور وقيادات التربية والمتخصصين، لمناقشة قضايا تعليمية وتربوية مهمة.
- أشار ممثلو الوزارة بأن الوزارة قامت بتحديد أوقات الحصص الدراسية للطلبة في نظام التعلم عن بعد على فترتين وهي الفترة الصباحية للحلقة الثانية والحلقة الثالثة (الثانوي)، والفترة المسائية لرياض الأطفال والحلقة الأولى.
- كما أكدت المعلومات الواردة من الوزارة على الآتي:
- أنشأت الوزارة قطاع الرقابة في عام 2016، حيث شهد نمواً متسارعاً في موارده البشرية، وعمل القطاع على تسكين الكفاءات المتميزة من الميدان التربوي واستقطاب الخريجين المواطنين من أعرق الجامعات ذات التصنيف المتميز وفق معايير اختيار رفيعة تضمن اختيار الكفاءات المتميزة دون سواها، حيث بلغ عدد الاختصاصيين في الرقابة 241 مراقباً.

- قامت الوزارة بإعداد دليل إجرائي للرقابة على مؤسسات التعليم العام ونشره عبر الموقع الإلكتروني للوزارة، والذي يتضمن مجموعة من الضوابط والإجراءات والآليات المنظمة للعمل الرقابي، كما أنه لا يتم إعلام المؤسسة التعليمية المستهدفة بموعد تنفيذ الزيارة الرقابية، وتتعدد أنواع الزيارات الرقابية على المدارس الحكومية والخاصة بحسب طبيعة الأهداف والغايات المنوطة بها، بما يشمل التالي:
 - زيارة الرقابة العامة: وتنفذ على جميع المدارس الحكومية والخاصة سنويًا وتشمل كافة المجالات والبنود الرقابية.
 - زيارة جاهزية المدارس: وتنفذ في بداية الفصول الدراسية للتأكد من جاهزية المدارس لاستقبال الطلبة والعاملين.
 - زيارة متابعة الامتحانات: وتنفذ للتأكد من امتثال المدارس لسياسة تنظيم الامتحانات.
 - زيارة ذات هدف: وتنفذ للتحقق من شكوى أو بناء على التوجيهات الصادرة عن قيادات الوزارة لمتابعة موضوع محدد.
- قامت الوزارة بتنفيذ لائحة إدارة سلوك الطلبة في مؤسسات التعليم العام، من خلال المشاركة في إعداد اللائحة والمراجعات الدورية، ودراسة أثر تطبيق اللائحة وتعديلها في ضوء التغذية الراجعة وحصر السلوكيات الغير إيجابية الأكثر شيوعاً وفق استمارات حصر السلوك الطلابي الدورية.
- ساهمت الوزارة في تفعيل مجالس أولياء الأمور من خلال إعداد لائحة مجالس أولياء الأمور لتفعيل دورهم في العملية التعليمية وتشكيل مجالس أولياء الأمور على مستوى (الوزارة – النطاق – المجلس المدرسية)، وعقد الجلسات التشاورية بصفة دورية، وعقد مؤتمر سنوي لمجالس أولياء الأمور (المؤتمر الثالث)، وتوفير منصات تفاعلية خاصة بأولياء الأمور (موقع الوزارة، التعلم الذكي).

النتائج

باستعراض اللجنة لملاحظاتها التي وردت في المحاور السابقة، وردود الحكومة عليها فقد توصلت إلى النتائج الآتية:

1. كثافة المناهج الدراسية وعدم تناسبها مع عدد أيام وساعات التمدرس بالدولة؛ مما أدى إلى ارتفاع نسبة الرسوب بين الطلبة.
2. عدم ملاءمة أيام التمدرس وفترة الإجازات الفصلية المعتمدة مع بيئة ومناخ الدولة المختلف عن غيرها من الدول المتقدمة في جودة التعليم؛ مما أدى إلى امتداد العام الدراسي إلى فصل الصيف.
3. عدم قدرة النظام التعليمي في المدارس على تأهيل نوعية جيدة من الخريجين تمكنهم من الالتحاق بالتعليم الجامعي.
4. عدم توافق متطلبات المناهج التعليمية الحالية مع متطلبات نظام التعلم عن بعد، وعدم جاهزيتها للطلبة وضعف الدعم الفني ووجود ثغرات أمنية في منصات التعليم الإلكترونية.
5. ضعف مهارات الطلبة في اللغة العربية مما أثر سلباً على مستهدفات الأجندة الوطنية، بالإضافة إلى ضعف مهاراتهم في القراءة والكتابة والتحدث.
6. عدم تدريس مادة الاجتماعيات والتربية الوطنية باللغة العربية، يؤدي إلى تدني ترسيخ القيم والشعور بالهوية الوطنية.
7. عدم تراكمية المعرفة والمهارات العلمية للطلبة بسبب التغير المستمر في المناهج الدراسية.
8. عدم جودة البنية التحتية للمبنى المدرسي لبعض المدارس أدى إلى عدم قدرتها على مواجهة الظروف المناخية مثل الأمطار الشديدة ، بالإضافة إلى صعوبة ممارسة الطلبة للأنشطة.
9. ضعف خدمات الرعاية الصحية خاصة لأصحاب الأمراض المزمنة وأصحاب الهمم، بسبب ضعف كادر التمريض المدرسي.
10. عدم جاهزية بعض المدارس لاحتياجات الطلبة من أصحاب الهمم؛ مما أدى إلى ارتفاع شكاوى أولياء أمور، بالإضافة إلى مخالفة ذلك للقانون الاتحادي رقم (29) لسنة 2006 بشأن حقوق المعاقين وتعديلاته.
11. تراجع مستوى أداء الطلبة في الاختبارات الدولية؛ مما أثر على تنافسية الدولة في مؤشرات جودة التعليم.
12. سيطرة المستثمرين الأجانب على قطاع التعليم الخاص في بعض إمارات الدولة؛ مما يؤثر سلباً على جودة التعليم بالقطاع الخاص، وعلى سير المنظومة التعليمية بالدولة.

13. تراجع نسب التوطين في الكادر التدريسي الحكومي وخاصة في مدارس الذكور بسبب غياب الحوافز والامتيازات المالية، مما أدى إلى عدم تحقيق المستهدفات الوطنية في شأن رفع نسب التوطين.
14. غياب المبادرات والقرارات لرفع نسب التوطين في المدارس الخاصة؛ أدى إلى كثرة تعيين معلمين أجانب ليس لديهم شهادات علمية تخصصية، أو خبرات تدريسية كافية.
15. انخفاض عدد الخريجين من كليات التربية في مختلف المجالات، بسبب ضعف التنسيق والتعاون بين وزارة التربية والتعليم مع مؤسسات التعليم العالي في شأن تأهيل كوادر تدريسية مواطنة متخصصة تلبي احتياجات مدارس الدولة.
16. عدم ملاءمة الدورات التدريبية لاحتياجات الكادر التدريسي؛ مما أثر على كفاءة الكادر التدريسي في الميدان المدرسي.
17. ضعف كفاءة بعض مقدمي الدورات التدريبية، انعكس سلباً على مؤشر تأهيل معلمين ذوي جودة وكفاءة عالية على مستوى مدارس الدولة.
18. نقص الكادر التدريسي الاحتياطي الأمر الذي ترتب عليه تأخر الطلبة في إنهاء المنهج المقرر بسبب غياب معلم المادة الرئيسية لأي ظروف طارئة.
19. عدم توطين مهنة مساعد معلم في قسم رياض الأطفال، على الرغم من توفر الكادر التدريسي المساعد من المواطنين حملة شهادات الدبلوم والتعليم العام في هذا الشأن.
20. صعوبة تغطية احتياجات الطلبة من أصحاب الهمم في المدارس، بسبب انخفاض عدد الكوادر التدريسية المتخصصة في التربية الخاصة وصعوبات التعلم.
21. ضعف الدور الرقابي لوزارة التربية والتعليم على القطاع التعليمي الخاص؛ مما ترتب عليه ارتفاع الرسوم المدرسية بشكل متكرر، وانخفاض تقييم أداء الكثير من المدارس الخاصة ووصولها على تقييم "مقبول" و"ضعيف".
22. عدم وجود إشراف أكاديمي متخصص لدعم المدارس في الجانب الفني، والأخذ بيد المعلم لتجويد عملية التعلم والتعليم في جميع عناصرها.
23. عدم تطبيق لائحة المخالفات السلوكية للطلاب على الرغم من اعتماد الوزارة لللائحة الموحدة لإدارة سلوك الطلبة في المدرسة الإماراتية، إذ بلغت نسبة التمر لدى الطلبة (31%) في عام 2018، وهي أعلى من المتوسط الدولي والتي تبلغ نسبته (23%).
24. عدم وضوح أدوار أولياء الأمور وإشراكهم في تطوير المنظومة التعليمية، بسبب عدم تفعيل دليل الشراكة بين أولياء الأمور والمدرسة.

25. ظهور مخالقات في اتباع الإجراءات الاحترازية لجائحة كورونا خلال العام الدراسي (2020-2021) بسبب عدم تفعيل بروتوكول موحد في جميع مدارس الدولة .
26. صعوبة التحاق عدد من الطلبة غير المواطنين حملة المراسيم بالتعليم خلال العام (2020-2021) بسبب قرار وزارة التربية و التعليم المفاجئ والذي يلزمهم بدفع الرسوم المدرسية بعد أن كانوا معفيين منها.

التوصيات

في ضوء ما تدارسته اللجنة من تحديات ونتائج توصلت إليها وبناء على تقييمها لردود الحكومة الجهات المختصة فإن اللجنة توصي بالآتي:

1. دراسة وإصدار قانون لاعتماد وتطبيق معايير واشتراطات للدراسة عن بعد حتى يكون خياراً جاهزاً للتطبيق.
2. رفع نسب التوطين في المدارس الحكومية والخاصة، وتحديدًا في مدارس الذكور من أجل تحقيق المستهدفات الوطنية.
3. تعديل نصاب الحصص الدراسية وسلم الترقيات الوظيفية والحوافز المالية والعينية المشجعة للكادر التدريسي في المدارس الحكومية، مقارنةً بالوظائف الأخرى بالدولة.
4. تسريع إجراءات تكليف الكادر التدريسي الاحتياطي المواطن وتعيينه بدوام كامل؛ لتفادي تأخر الطلبة في إنهاء المنهج الدراسي المقرر لهم، وتوطين مهنة مساعد معلم رياض الأطفال من خلال استقطاب الخريجين.
5. تبني الطلبة الراغبين بدخول كليات التربية من خلال قرار مجلس الوزراء رقم (31) لسنة 2010 في شأن نظام رعاية خريجي الثانوية العامة المواطنين في القطاع الحكومي الاتحادي (برنامج مسار)؛ لاستقطاب كوادر تدريسية متخصصة تلبي احتياجات الدولة خصوصاً المعلمين الرجال.
6. ضرورة اشتراط نظام التتبع المسبق على الشهادات والتصديق عليها من سفارات الدولة في الخارج لجميع المعلمين الغير مواطنين المتقدمين للعمل بالدولة؛ وإلزامية إرفاق شهادة حسن سيرة وسلوك للمتقدم من دولته.
7. ضرورة اعتماد البرامج التدريبية للكادر التدريسي لتكون أثناء الدوام الرسمي وفي مقر عملهم أو عن بعد، وتقييم مؤهلات المدربين قبل اعتمادهم، وقياس ذلك العائد على المعلم.
8. تطوير المناهج الدراسية بما يساهم في صقل مهارات وإمكانيات الطلبة، على أن تكون متوافقة وملائمة لبيئة ومجتمع دولة الإمارات ومتناسبة مع ساعات وأيام التمدريس المقررة.
9. تفعيل الاشتراكات في الباقات الشهرية المخفضة للإنترنت خاصة لمن لديهم عدد من الأبناء في مراحل دراسية مختلفة.
10. العمل على تأمين المنصات التعليمية الإلكترونية من الاختراقات الأمنية بالتنسيق مع الجهات المعنية.
11. زيادة عدد البرامج التي تعنى باللغة العربية في المدارس الحكومية، وإلزام المدارس الخاصة بتدريس مادة الاجتماعيات والتربية الوطنية باللغة العربية للناطقين بها.
12. الاستعانة بمراكز بحثية مستقلة لقياس وتقييم المناهج التعليمية قبل اعتمادها؛ لتحقيق مخرجات تعليمية ذات كفاءة عالية، تحقق متطلبات القبول بالتعليم الجامعي، وتلبي احتياجات سوق العمل.

13. التسريع في بناء المجمعات المدرسية المتكاملة على مستوى الدولة، والقادرة على مواجهة الظروف المناخية المختلفة، والتي تمكن الطلبة من ممارسة الأنشطة، ومن بينها أصحاب الهمم حفاظاً على الصحة العامة، وإعداد دليل رعاية صحية بالتعاون مع وزارة الصحة ووقاية المجتمع والجهات المعنية، تلتزم به كل مدارس الدولة للتعامل مع الأخطار الصحية التي تواجه الطلبة، خاصة أصحاب الأمراض المزمنة وأصحاب الهمم.
14. تفعيل الدور الرقابي في الوزارة على مؤسسات التعليم العام والمدارس الخاصة، لرفع جودة التعليم ومراقبة ارتفاع الرسوم الدراسية.
15. تشجيع ومنح المستثمرين المواطنين امتيازات للاستثمار في القطاع التعليمي الخاص.
16. إعادة النظر في تطبيق البنود الواردة في اللائحة الموحدة لإدارة سلوك الطلبة والمتعلقة بمعالجة التنمر، والحد من انتشار الظواهر السلبية بين الطلبة.
17. ضرورة تفعيل دليل الشراكة بين أولياء الأمور والمدرسة الإماراتية، وتحديد الأدوار والمسؤوليات، التي تضمن فعالية وجودة المشاركة بين المدرسة وأولياء الأمور، بالإضافة إلى تحديد الحقوق والواجبات والإجراءات المتبعة، وإمكانية عقد اجتماعات منتظمة عن بعد، وتفعيل العلاقة التكاملية بما يضمن الصالح العام.
18. أهمية تفعيل التواصل الشفاف والمباشر بين الوزارة ووسائل الإعلام ومختلف شرائح المجتمع.
19. وضع بروتوكول موحد بشأن الإجراءات الاحترازية للتعامل السليم داخل مدارس الدولة في ظل انتشار الجائحة والحالات الطارئة للحفاظ على صحة وسلامة المجتمع المدرسي.

مقرر اللجنة

شذى سعيد النقبي

المرفقات

مرفق (1) كشف حضور الجهات الخارجية:

ممثلو وزارة التربية والتعليم (مدراء النطاق)

السيد/ محمد الخميري - خبير قطاع عمليات مدرسية
الأستاذة / نجلاء الدرويشي-مدير مجلس تعليمي
الأستاذة/ حصة رشيد- مدير مجلس تعليمي
الأستاذة / رحمة الربيعي- مدير مجلس تعليمي
الأستاذة / موزة الغناة - مدير مجلس تعليمي

ممثلو هيئة المعرفة والتنمية البشرية

الدكتور / وافي داود - عضو مجلس المديرين- المدير التنفيذي لقطاع الاستراتيجية والتخطيط
السيدة / حصة عبدالرزاق - مدير الاستراتيجية والتميز
الأستاذة / مريم آل علي - اختصاصي الشؤون القانونية
السيدة/ فاطمة المري-مدير تنفيذي بهيئة المعرفة والتنمية البشرية

ممثلو دائرة التعليم والمعرفة بأبوظبي

السيدة/ منال الدوسري-المدير التنفيذي لقطاع الشؤون الاستراتيجية بالإنبابة
الدكتور/ طارق العامر- المدير التنفيذي لقطاع التراخيص بالإنبابة
السيد/ إبراهيم أبو غربية - مدير إدارة الشؤون القانونية

ممثلو مجلس الشارقة للتعليم

سعادة / محمد أحمد الملا - الأمين العام لمجلس الشارقة للتعليم

ممثلو جمعية المعلمين بالشارقة

الأستاذة/ شريفة موسى حسن - رئيس مجلس إدارة جمعية المعلمين

ممثلو وزارة التربية والتعليم

سعادة / فوزية غريب -الوكيل المساعد لقطاع العمليات المدرسية - قطاع 1

سعادة / لبنى الشامسي- المدير التنفيذي لقطاع العمليات المدرسية - قطاع 2

سعادة/ د. خالد خميس العبري-مدير إدارة شؤون الأفراد

الأستاذ/ خالد الملا-مدير إدارة الرقابة

الاستاذة / آمال العلي -مدير ادارة التقييم

مرفق (2) كشف حضور أعضاء المجلس الوطني الاتحادي

أعضاء المجلس الوطني الاتحادي المعينين والمهتمين بالعملية التربوية

سعادة /حمد احمد الرحومي

سعادة /د. حواء المنصوري

سعادة /ناعمة عبد الرحمن المنصوري

سعادة /جميلة احمد المهيري

سعادة /مروان عبيد المهيري

سعادة /مريم بن ثنيه

سعادة /عائشة رضا البيرق

سعادة / ناعمة الشرهان

سعادة / سمية عبد الله السويدي

سعادة / محمد عيسى الكشف

سعادة / أحمد عبد الله الشحي

مرفق (3) قائمة المصادر والمراجع:

1. معلومات واردة من وزارة التربية والتعليم
2. معلومات واردة من دائرة التنمية الاقتصادية إمارة دبي (المدارس الخاصة في إمارة دبي)
- **مصادر ومراجع إلكترونية: -**
1. مجلس الوزراء، محمد بن راشد يترأس اجتماع مجلس الوزراء ويطلع على سير العمل في منظومة المدرسة الإماراتية
<https://uaecabinet.ae/ar/details/news/uae-cabinet-reviews-emirati-school-model-progress>
2. رؤية الإمارات 2021
<https://www.vision2021.ae/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-2021/list/first-rate-circle>
3. الموقع الرسمي لوزارة التربية والتعليم
<https://www.moe.gov.ae/Ar/OpenData/Pages/Home.aspx>
4. صحيفة الإمارات اليوم، عطل الدراسة في 7 مدارس بالفجيرة بسبب مياه الأمطار
<https://www.emaratalyoum.com/local-section/education/2018-10-30-1.1149114>
5. صحيفة الإمارات اليوم ، تعطل الدراسة في بعض مدارس رأس الخيمة
<https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2019-11-10-1.1272013>
6. صحيفة البيان ، 14.6% نسبة التدخين بين طلبة المدارس في دبي
<https://www.albayan.ae/across-the-uae/education/2015-05-31-1.2385711>
7. الاتحاد الدولي للسكري، إحصائيات السكري في دولة الإمارات العربية المتحدة، الموقع الإلكتروني:
<https://diabetesatlas.org/data/en/country/208/ae.html>
8. التصنيف العالمي للتعليم
<https://mhtwyat.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D9%86%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85/>

9. دراسة إحصائية أجرتها دائرة التعليم والمعرفة في أبوظبي، تم نشر الدراسة في صحيفة الإمارات اليوم بتاريخ 1-7-2018م <https://www.emaratalyom.com/local-section/education/2018-07-01-1.1113703>

10. صحيفة الإمارات اليوم ، بالأسماء .. تعرف إلى التقييم الرسمي لأداء كل مدرسة في أبوظبي <https://www.emaratalyom.com/local-section/education/2019-08-05-1.1239727>

11. هيئة المعرفة دبي - 2019 ،
<https://www.khda.gov.ae/ar/news/article?newsId=105300>

12. منظمة التعاون والاقتصاد والتنمية (OECD) ، البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA)،
https://www.oecd.org/pisa/publications/PISA2018_CN_ARE.pdf

13. صحيفة البيان، مجالس أولياء الأمور.. أدوار هامة.. و«التربية» تجدد شبابها بـ18 مجلساً قريباً
<https://www.albayan.ae/across-the-uae/education/2018-10-01-1.3371418>

14. وزارة التربية والتعليم تعتمد أسماء الطلاب المقبولين في مؤسسات التعليم العالي والبعثات الخارجية والمنح الداخلية:
<https://www.moe.gov.ae/Ar/MediaCenter/archive/mohesr/news/Pages/approval2016.aspx>

15. صحيفة البيان ، وزارة التعليم العالي تعتمد الأسماء وتبتعث 184 إلى الخارج:
<https://www.albayan.ae/across-the-uae/education/2017-07-14-1.3001758>

16. صحيفة البيان ، اعتماد الطلبة المقبولين في التعليم العالي والبعثات، الموقع الإلكتروني:
<https://www.albayan.ae/across-the-uae/education/2018-08-02-1.3327340>

17. مركز القياس للتعليم
<http://ncee.org/2018/02/statistic-of-the-month-how-much-time-do-students-spend-in-school/>

18. «مدرسة» تعزز منظومة التعلم عن البعد في الإمارات والعالم العربي:
<https://arabic.arabianbusiness.com/education/388909-%C2%AB%D9%85%D8%AF%D8%B1%D8%B3%D8%A9%C2%BB-%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D8%B2-%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%91%D9%85-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A>

19. صحيفة البيان، «التربية» تستقطب 2500 معلم في مختلف التخصصات الدراسية :
<https://www.albayan.ae/across-the-uae/education/2019-05-09-1.3556004>

20. صحيفة الإمارات اليوم، «التربية» ترصد مخالفات في تطبيق الإجراءات الاحترازية بمدارس:
<https://www.emaratalyoum.com/local-section/education/2020-09-07-1.1395542>



ملحق رقم (2)

العرض التقديمي المقدم من قبل وزارة التربية والتعليم
في شأن الموضوع العام



الإمارات العربية المتحدة
وزارة التربية والتعليم

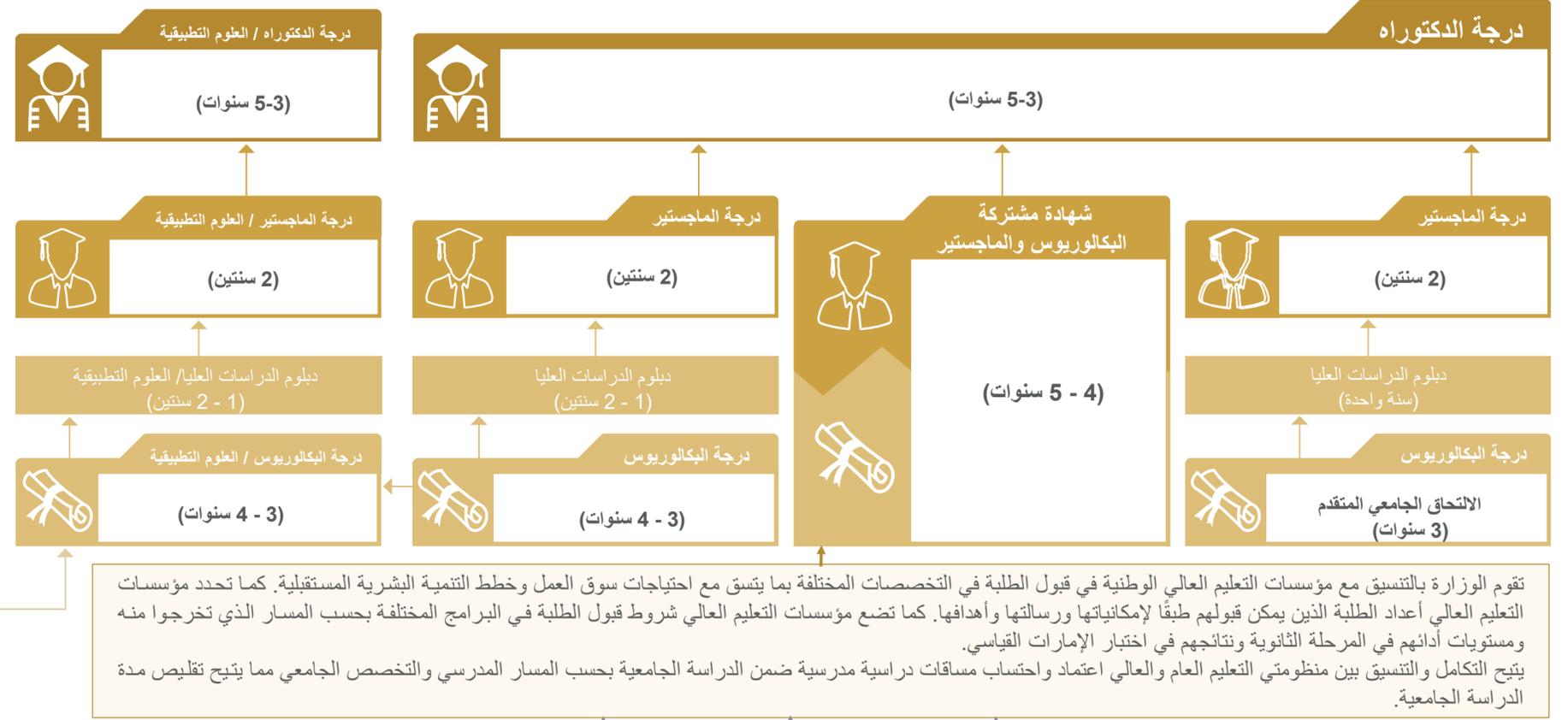
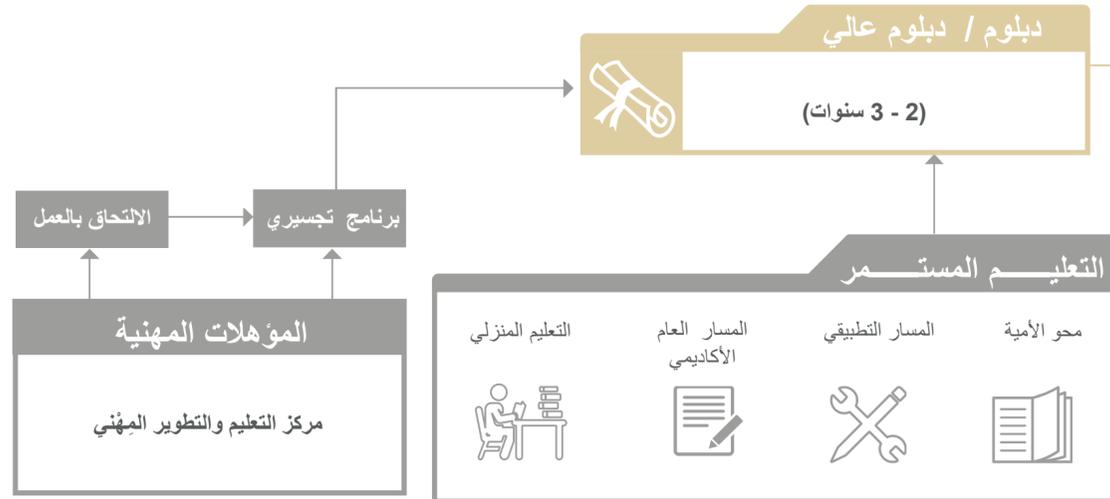


منظومة المدرسة الإماراتية

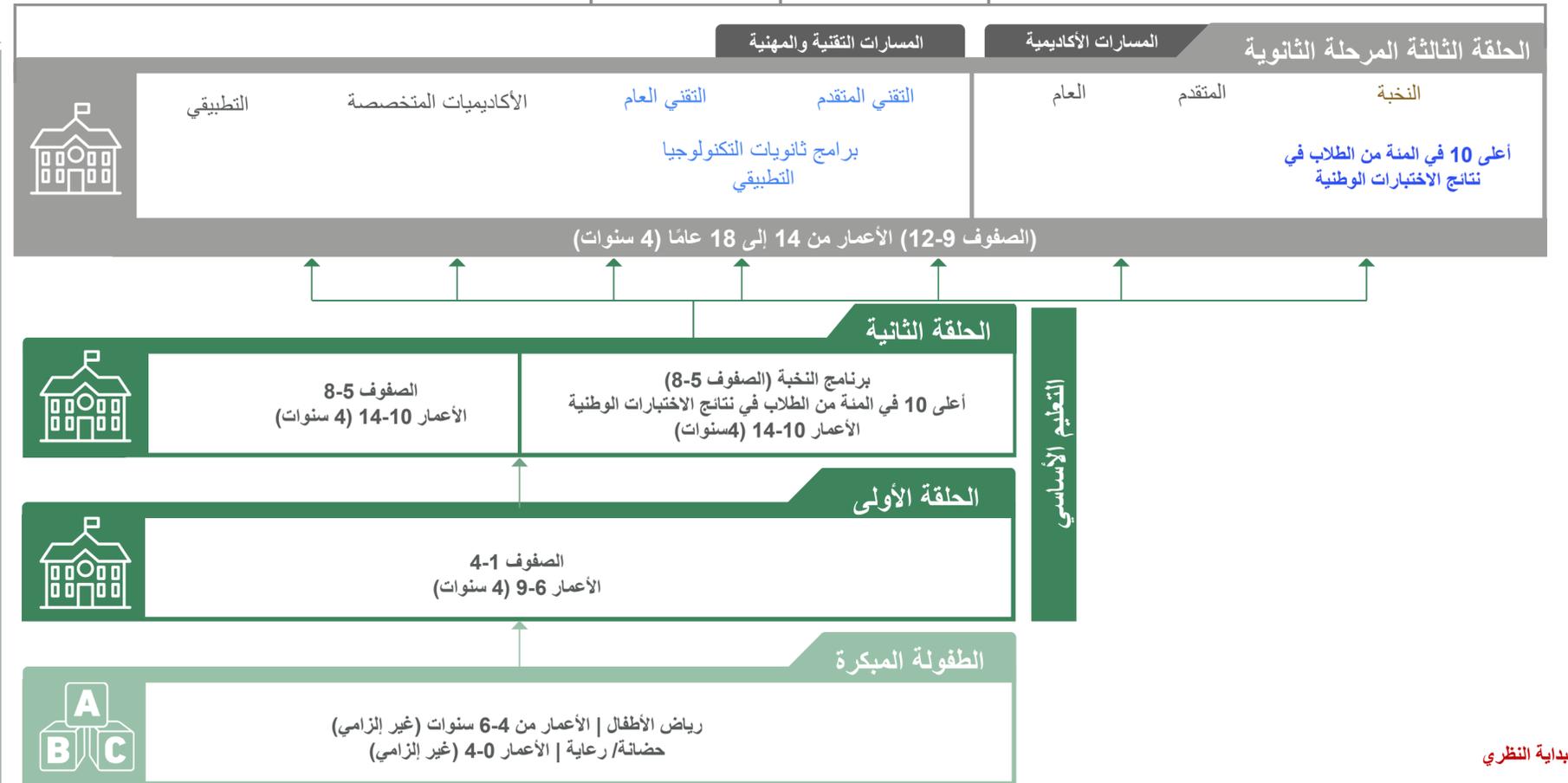




منظومة التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة



الاحتياجات الخاصة



| | |
|----------------|--|
| التصنيف الدولي | إطار المؤهلات الوطنية لدولة الإمارات المستوى 10 |
| 24 | |
| التصنيف الدولي | إطار المؤهلات الوطنية لدولة الإمارات المستوى 9 |
| 22 | |
| التصنيف الدولي | إطار المؤهلات الوطنية لدولة الإمارات المستوى 8-7 |
| 18 | |
| التصنيف الدولي | إطار المؤهلات الوطنية لدولة الإمارات المستوى 6-5 |
| 18 | |
| التصنيف الدولي | إطار المؤهلات الوطنية لدولة الإمارات المستوى 4-1 |
| 15 | |
| التصنيف الدولي | |
| 12 | |
| التصنيف الدولي | |
| 6 | |
| التصنيف الدولي | |
| 3 | |





السُّمُّ التعليمي ومسارات التعلم



التعلم الذكي



التقييم



الجودة والرقابة



المناهج



الأنشطة اللاصفية



التدريس



"المدرسة الإماراتية" هي منظومة التعليم المدرسي الوطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة لتحقيق تعليم نوعي فعال ملبٍ لتطلعات ورؤية الدولة المستقبلية.



المدرسة الإماراتية: تطوير المرحلة الثانوية

المنهجية

- تشخيص واقع مكونات النظام التعليمي
- الاستفادة من أفضل الممارسات العالمي
- العمل مع الشركاء الإستراتيجيين من الجامعات الوطنية والهيئات التعليمية والمدارس الخاصة.



مبدأ أساسي

العملية التعليمية تراكمية تبدأ بالتعليم الأساسي، وتمر بالتعليم الثانوي، وتستكمل في الجامعة والحياة العملية.

التكاملية والتشابك والتداخل بين جميع المراحل



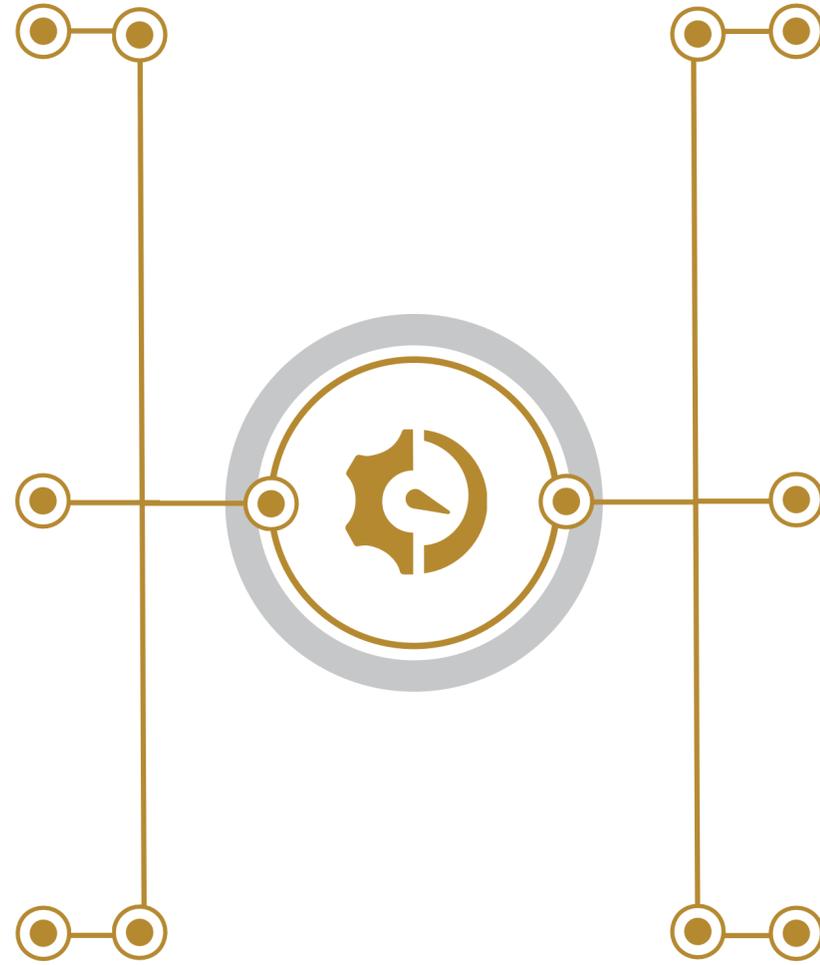
المدرسة الإماراتية: تطوير المرحلة الثانوية

تلبية للاحتياجات التنموية الوطنية، ولسد الفجوة بين المعارف والمهارات لخريجي المرحلة الثانوية ومتطلبات التعليم العالي:

إنشاء «مركز بيانات التعليم» بحيث يشمل بيانات التعليم العالي والعام مما يتيح فرص المتابعة والتحليل والاستشراف.

توفير منظومة إرشاد أكاديمي ومهني فعالة للطلبة.

تعزيز التكاملية بين قطاعي التعليم العام والعالي.



إلغاء التشعب القاسي بوجود مسارين أحدهما علمي والآخر أدبي واستحداث مسارات متعددة مما يزيد خيارات الطلبة المنسجمة مع ميولهم وقدراتهم.

تطوير جذري وشامل يتضمن المناهج والتقييم وتدريب المعلمين والتعليم الذكي والمصادر التعليمية والأنشطة اللاصفية.

استحداث اختبار قياسي وطني بحيث يتضمن اختبارا للقبول الجامعي في المواد الأساسية مما يتيح التقييم والمتابعة لمخرجات التعليم العام.



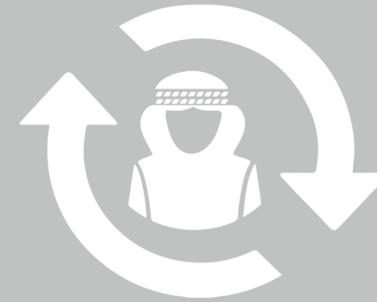
المدرسة الإماراتية: المرحلة الثانوية/ الملامح الأساسية



تطوير وتطبيق اختبار
الإمارات القياسي (إمسات)



وضع آليات الحوكمة
والإجراءات وآليات العمل
لتنفيذ المنظومة المستحدثة



تطوير منظومة التعليم
المستمر المتكامل



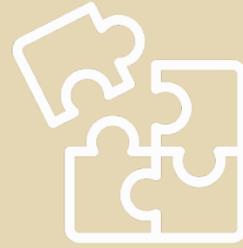
إتاحة مجموعة من
المسارات الأكاديمية
والتقنية/المهنية



المدرسة الإماراتية: المرحلة الثانوية/ الملامح الأساسية



إنشاء مركز متخصص
لتدريب المعلمين وتطويرهم
وفق الرؤية والخطة التطويرية



اعتماد مواد أساسية يدرسها
جميع الطلبة، ودراسة
الرياضيات والعلوم في جميع
المسارات مع مراعاة تفاوت
العمق المعرفي والمحتوى حسب
المسارات



إعادة تأليف بعض المناهج،
واستحداث مناهج لمواد جديدة،
ومواءمة بعض المواد مع مناهج
دولية



إنجاز الإطار العام الوطني
للمناهج والمواءمة مع متطلبات
الجامعات



الحلقة الثالثة / المرحلة الثانوية/ المسارات الأكاديمية:

المسار العام



- يقوم على قاعدة ثقافية وعلمية عامة، مع التركيز على الجانب التطبيقي لمادة الرياضيات ودراسة المواد العلمية الأساسية؛ مما يؤهل الخريج منه لدراسة العلوم التطبيقية.

المسار المتقدم



- يقوم على قاعدة ثقافية عامة، وقاعدة علمية متعمقة في الرياضيات، والكيمياء، والفيزياء، والأحياء، مما يؤهل الطلبة للالتحاق بالتخصصات الهندسية والعلمية والطبية الجامعية بثقة.

مسار النخبة



- هو مسار ممتد من مرحلة التعليم الأساسي ويقوم على توفير قاعدة علمية متقدمة للطلبة المتميزين أكاديمياً، وخاصّة في مادتي الرياضيات والعلوم.
- يتنافس الطلبة بعد إكمال مسار النخبة للحصول على أفضل المقاعد الدراسية المتوفرة في الجامعات العالمية والمحلية.





الحلقة الثالثة / المرحلة الثانوية/ المسارات التقنية/المهنية

المسار التقني العام

- المواد الأساسية كما في المسار الأكاديمي العام مما يتيح لهم الالتحاق بالدراسة الجامعية في أي مجال يتوافق مع مخرجات هذا المسار.

- الهندسة التطبيقية والتكنولوجيا
- شبكات الحاسوب
- التجارة والمحاسبة
- الإنتاج الإعلامي الإبداعي
- علوم الصحة المساندة



ثانوية التكنولوجيا التطبيقية
Applied Technology High School

المسار التقني المتقدم

- المواد الأساسية كما في المسار الأكاديمي المتقدم مما يتيح لهم الالتحاق بالدراسة الجامعية في أي مجال يتوافق مع مخرجات هذا المسار.

- الهندسة والابتكار
- الحوسبة والذكاء الاصطناعي
- الإدارة المالية وعلم الاقتصاد
- العلوم الصحية



الحلقة الثالثة / المرحلة الثانوية/ المسارات التقنية/المهنية

المسار التطبيقي



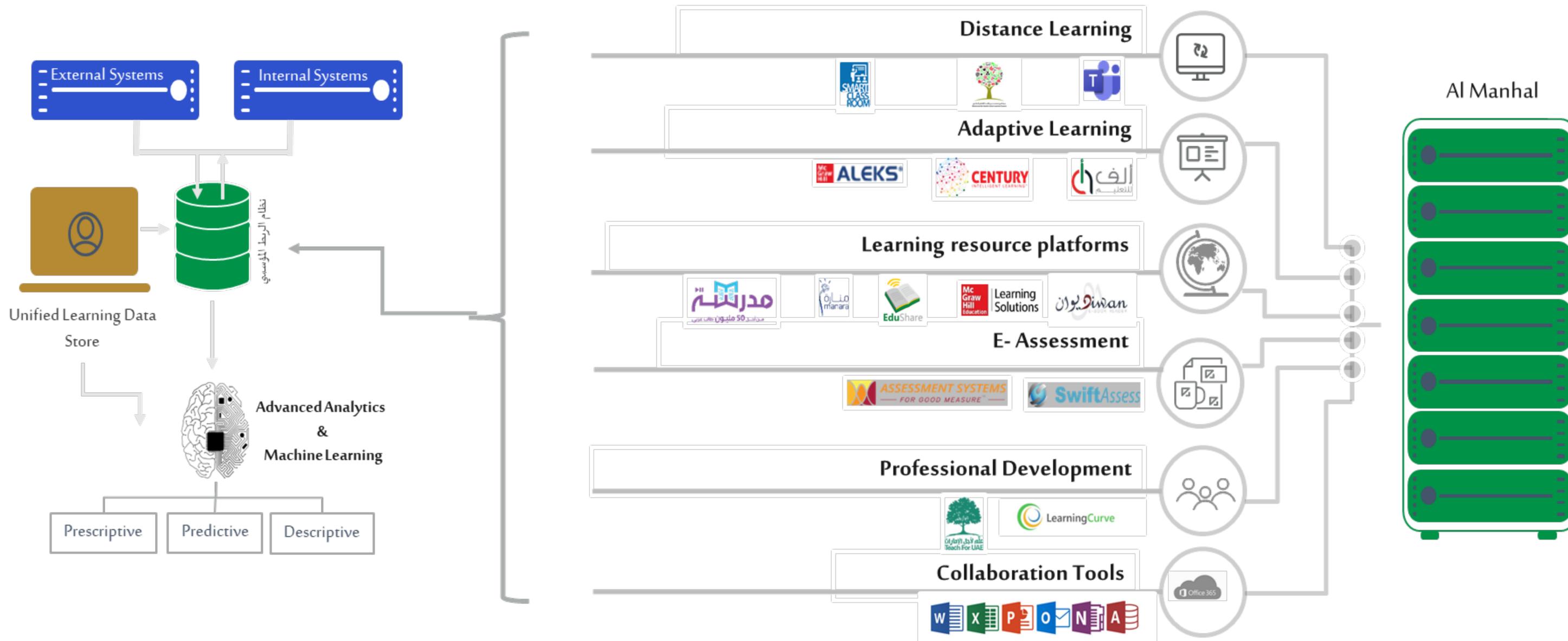
- يُقدّم هذا المسار نموذجًا للمناهج مزدوجة الهدف؛ لضمان التعلم الأكاديمي، والتعليم التطبيقي الذي يركز على اكتساب مهارات العمل.

الأكاديميات المتخصصة

- يختار الطلبة دراسة المواد الأساسية إما وفقا للمسار الأكاديمي العام أو المسار الأكاديمي المتقدم
- الثقافة الإسلامية
- الدراسات الاجتماعية
- العلوم الرياضية
- الفنون الإبداعية
- إدارة الأعمال والاقتصاد
- العلوم الزراعية
- العلوم الصحية
- العلوم والسلامة الغذائية
- صيانة الطائرات
- الصيانة الميكانيكية
- الصيانة الكهربائية
- إدارة الطوارئ والأزمات



منظومة التعلم الذكي





الإمارات العربية المتحدة
وزارة التربية والتعليم

شكرا لكم ...





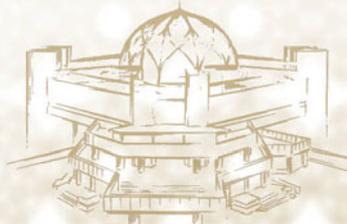
ملحق رقم (3)

ملخص أهم القرارات التي اتخذها المجلس
بجلسته الثانية المعقودة
بتاريخ 2020/12/8

ملخص الجلسة الثانية
من
دور الانعقاد العادي الثاني في الفصل التشريعي السابع
عشر

2020 /12 /08م

قسم الجلسات - إدارة الجلسات واللجان



- وافق المجلس على مناقشة جدول أعمال هذه الجلسة الذي تضمن البنود التالية:

البند الأول : الاعتذارات .

البند الثاني : التصديق على مضبطة الجلسة (الافتتاحية – الأولى) المعقودة بتاريخ 2020/11/26

البند الثالث : المراسيم بقوانين التي صدرت :

1. مرسوم بقانون اتحادي رقم (1) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2018 بشأن المصرف المركزي والمنشآت المالية.
2. مرسوم بقانون اتحادي رقم (3) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (17) لسنة 1972 في شأن الجنسية وجوازات السفر.
3. مرسوم بقانون اتحادي رقم (4) لسنة 2020 بإلغاء القانون الاتحادي رقم (15) لسنة 1972 في شأن مقاطعة إسرائيل.
4. مرسوم بقانون اتحادي رقم (5) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (28) لسنة 2005 في شأن الأحوال الشخصية.
5. مرسوم بقانون اتحادي رقم (6) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1980 في شأن تنظيم علاقات العمل.
6. مرسوم بقانون اتحادي رقم (7) لسنة 2020 في شأن إنشاء المكتب الإعلامي لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.
7. مرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2010 بشأن المعلومات الائتمانية.
8. مرسوم بقانون اتحادي رقم (11) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (13) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة الاتحادية للضرائب.
9. مرسوم بقانون اتحادي رقم (12) لسنة 2020 في شأن إقرار ميزانية تكميلية للميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات المستقلة الملحقة عن السنة المالية 2020.
10. مرسوم بقانون اتحادي رقم (13) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2013 بشأن تنظيم مهنة كاتب العدل.
11. مرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون المعاملات التجارية الصادر بالقانون الاتحادي رقم (18) لسنة 1993.

12. مرسوم بقانون اتحادي رقم (15) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون الاتحادي رقم (3) لسنة 1987.
13. مرسوم بقانون اتحادي رقم (16) لسنة 2020 بشأن تعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 في شأن اختصاصات بعض الوزارات وصلاحيات الوزراء.
14. مرسوم بقانون اتحادي رقم (17) لسنة 2020 بتعديل وإلغاء بعض القوانين الاتحادية.
15. مرسوم بقانون اتحادي رقم (18) لسنة 2020 في شأن التعليم الخاص.
16. مرسوم بقانون اتحادي رقم (19) لسنة 2020 بشأن العهدة.
17. مرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2020 بشأن المواصفات والمقاييس.
18. مرسوم بقانون اتحادي رقم (21) لسنة 2020 بشأن تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (9) لسنة 2016 بشأن الإفلاس.
19. مرسوم بقانون اتحادي رقم (22) لسنة 2020 بشأن توزيع الاختصاصات والصلاحيات بين هيئة الأوراق المالية والسلع وأسواق الأوراق المالية والسلع المرخصة في الدولة.
20. مرسوم بقانون اتحادي رقم (23) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (3) لسنة 2003 في شأن تنظيم قطاع الاتصالات.
21. مرسوم بقانون اتحادي رقم (24) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2007 في شأن إنشاء هيئة التأمين وتنظيم أعماله.
22. مرسوم بقانون اتحادي رقم (25) لسنة 2020 في شأن تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2018 في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية.
23. مرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 في شأن الشركات التجارية.
24. مرسوم بقانون اتحادي رقم (27) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية الصادر بالقانون الاتحادي رقم (10) لسنة 1992.
25. مرسوم بقانون اتحادي رقم (28) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجزائية وقانون اختصاص المحاكم الشرعية بنظر بعض الجرائم.
26. مرسوم بقانون اتحادي رقم (29) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (28) لسنة 2005 في شأن الأحوال الشخصية.
27. مرسوم بقانون اتحادي رقم (30) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (5)

لسنة 1985 بإصدار قانون المعاملات المدنية.

28. مرسوم بقانون اتحادي رقم (31) لسنة 2020 بشأن شركة الاتحاد للماء والكهرباء.
29. مرسوم بقانون اتحادي رقم (34) لسنة 2020 في شأن إنشاء المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.
30. مرسوم بقانون اتحادي رقم (35) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2008 في شأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية ذات النفع العام.

البند الرابع : الرسائل الصادرة للحكومة :

1. رسالة صادرة بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع " تنظيم العمل التطوعي " .
2. رسالة صادرة بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع " سياسة وزارة تنمية المجتمع في شأن تطوير نظام الضمان الاجتماعي " .

البند الخامس : الأسئلة :

1. سؤال موجه إلى معالي / نورة بنت محمد الكعبي – وزيرة الثقافة والشباب من سعادة العضو / ناصر محمد اليماني حول " الإطار التنظيمي للمتاحف الخاصة بالدولة " .
2. سؤال موجه إلى معالي / نورة بنت محمد الكعبي – وزيرة الثقافة والشباب من سعادة العضو / أحمد عبدالله الشحي حول " إيقاف الورش والمهرجانات الثقافية والمسابقات التراثية " .
3. سؤال موجه إلى معالي / حسين بن إبراهيم الحمادي – وزير التربية والتعليم من سعادة العضوة / د. شيخة عبيد الطنجي حول " الإجراءات التحفيزية لجذب الكفاءات المواطنة لمهنة التعليم والمحافظة عليهم في مؤسسات التعليم العالي " .
4. سؤال موجه إلى معالي / حسين بن إبراهيم الحمادي – وزير التربية والتعليم من سعادة العضوة / صابرين حسن اليماني حول " الخطط البديلة وفرص التعليم المتاحة للطلاب الذين تعذر عليهم اجتياز اختبارات (إمسات ، آيلتس) " .

البند السادس : الموضوعات العامة :

- مناقشة موضوع " سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن الإشراف على المدارس " .

(مرفق تقرير لجنة شؤون التعليم والثقافة والشباب والرياضة والإعلام)

البند السابع : ما يستجد من أعمال :

- الخلاصة:

- تضمنت الجلسة عدد (4) أسئلة حيث بدأ المجلس بمناقشة السؤال الأول الذي كان حول " الإطار التنظيمي للمتاحف الخاصة بالدولة "، وقد أكدت معالي / وزيرة الثقافة والشباب في معرض إجابتها عنه على أن إنشاء المتاحف الخاصة وتنظيمها يكون ضمن اختصاصات وصلاحيات الجهات المحلية في الإمارات والتي أصدرت العديد من القوانين المحلية التي نظمت عمل المتاحف الخاصة.

- في حين طالب سعادة العضو في تعقيبه بوضع إطار تنظيمي تشريعي للمتاحف الخاصة والذي ينظم ويحافظ على المقننات الأثرية الخاصة لدى المواطنين.

- ثم ناقش المجلس بعدها السؤال الثاني الذي كان حول " إيقاف الورش والمهرجانات الثقافية والمسابقات التراثية " حيث أكدت معالي / وزيرة الثقافة والشباب في معرض إجابتها عنه على قيام الوزارة بتأسيس مجلس الإمارات للتراث، والذي يضم في عضويته الجهات المحلية المعنية بالتراث بهدف توحيد الجهود ووضع خطة موحدة للفعاليات المنظمة للورش والمهرجانات الثقافية والمسابقات التراثية على مستوى الدولة من أجل تفادي الازدواجية في تنظيم الفعاليات الثقافية.

- في حين طالب سعادة العضو في تعقيبه بإعادة الورش والمهرجانات الثقافية والمسابقات التراثية التي تم إيقافها خلال الأونة الأخيرة كونها تعتبر مكنزاً ثقافياً يساهم في الحفاظ على الموروث والثقافة المحلية الشعبية.

- ثم انتقل المجلس بعدها لمناقشة السؤال الثالث الذي كان حول " الإجراءات التحفيزية لجذب الكفاءات المواطنة لمهنة التعليم والمحافظة عليهم في مؤسسات التعليم العالي " حيث أكد معالي / وزير التربية والتعليم في معرض إجابته عنه على أن الجامعات مستقلة ولها معاييرها في اختيار الكفاءات من الكادر التعليمي لديها، وتتعاون الوزارة معها في ابتعاث الطلبة لاستكمال الدراسات العليا.

- في حين طالبت سعادة العضوة في تعقيبها بدعم الكوادر المواطنة في الجامعات للمحافظة عليها ولجذب أفضل الكفاءات من خلال رفع الرواتب لتتناسب مع المؤسسات الأخرى في الدولة، وتقديم منح وخصومات وبدل تعليم لأبناء أعضاء هيئة التدريس.

- واختتم المجلس مناقشة بند الأسئلة بمناقشة السؤال الرابع الذي كان حول " الخطط البديلة وفرص التعليم المتاحة للطلاب الذين تعذر عليهم اجتياز اختبارات (إمسات ، آيلتس) " حيث أكد معالي وزير التربية والتعليم في معرض إجابته عنه على أن الوزارة اعتمدت اختبار "إمسات" وهو مجاني لجميع المواطنين والمقيمين، وهناك مهارات أخرى في مختلف المواد مطلوبة للنجاح في التعليم ، وهي مهارات متكاملة واختبار "أمسات" يغطي العديد من المواد حتى يكون مقياساً مناسباً للجامعات في اختيار الطلبة.

- في حين أكدت سعادة العضوة في تعقيبها على أن هناك طلبة نسبتهم في المسار المتقدم (90%) وبسبب هذه الاختبارات لم يتم قبولهم، وكذلك حملة البكالوريوس ممن يرغبون في إكمال دراستهم العليا أيضاً يعانون من اختبارات القبول التي أثقلت كاهل أولياء الأمور في تحمل أعباء مادية، وهذه السياسة تزيد من نسبة البطالة وتزرع اليأس في نفوس الطلبة بسبب ما يشعرون به من حرمان في بناء مستقبلهم.

- واختتم المجلس مناقشة بنود جدول أعمال هذه الجلسة بمناقشة موضوع " سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن الإشراف على المدارس " وقد أبدى فيه أصحاب السعادة الأعضاء الكثير من الأفكار والآراء والملاحظات أهمها: الاستفسار عن التحديات التي تواجه المنظومة التعليمية في شأن تطوير المناهج الدراسية بما يتناسب مع معايير التعليم في دول العالم المتقدمة، والمطالبة بالنظر في الامتيازات والحوافز ونظام التدرج الوظيفي في الكادر التدريسي للمواطنين لتحفيزهم على الالتحاق بمهنة التدريس.

- وفي معرض رد الحكومة على هذه الملاحظة فقد أكدت على قدرة الدولة على مواجهة التحديات في إعداد مناهج دراسية بأفضل المعايير العالمية لضمان تلبية احتياجات الخطط الاستراتيجية للحكومة سواء على المدى الطويل أو القصير، كما أكدت على أنه يجري حالياً إعداد هيكل خاص للكادر التدريسي والذي من

خلاله سيتيح التدرج للمعلمين وترقيتهم أكاديمياً سواء ترقيته وظيفية أو مالية الأمر الذي سيحفز المواطنين على الالتحاق بمهنة التدريس.

- وفي نهاية النقاش وافق المجلس على إعادة توصيات موضوع " سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن الإشراف على المدارس " إلى لجنة شؤون التعليم والثقافة والشباب والرياضة والإعلام لإعادة صياغتها وفق المناقشة التي تمت في الجلسة ثم إعادتها إلى المجلس لأخذ الموافقة عليها في جلسة قادمة.

- وقائع الجلسة:

- عقد المجلس الوطني الاتحادي جلسته الثانية في دور انعقاده العادي الثاني من الفصل التشريعي السابع عشر يوم الثلاثاء الساعة التاسعة وست وثلاثين دقيقة صباحاً بتاريخ 23 ربيع الأول سنة 1442 هـ الموافق 08 ديسمبر 2020م، برئاسة معالي/ صقر غباش -رئيس المجلس الوطني الاتحادي وبحضور معالي/ حسين بن إبراهيم الحمادي – وزير التربية والتعليم ، ونورة بنت محمد الكعبي – وزيرة الثقافة والشباب.

- وقد بدأ المجلس مناقشة بنود جدول أعمال هذه الجلسة بمناقشة السؤال الأول الذي كان حول " الإطار التنظيمي للمتاحف الخاصة بالدولة " المقدم من سعادة العضو/ ناصر محمد اليماني إلى معالي/ نورة بنت محمد الكعبي – وزيرة الثقافة والشباب، والتي أوضحت في معرض إجابتها عنه الآتي:

- الإشارة إلى أن القانون الاتحادي رقم (11) لسنة 2017 بشأن الآثار يحظر التصرف بالمقتنيات الأثرية الشخصية دون الرجوع إلى السلطة المختصة وكذلك أثناء نقل ملكيتها إلى شخص آخر لا بد من الرجوع إلى السلطة المختصة لتدوين نقل الملكية.

- التنويه إلى أن إنشاء المتاحف الخاصة وتنظيمها يكون ضمن اختصاصات وصلاحيات الجهات المحلية في الإمارات والتي أصدرت العديد من القوانين المحلية التي نظمت عمل المتاحف الخاصة.

- قامت الوزارة بالتعاون مع جمعية التراث العمراني في إطلاق منصة موحدة للجمهور تعنى بالتراث العمراني في الدولة.

- يجرى العمل حالياً على دراسة وضع عضوية الدولة في المجلس الدولي للمتاحف ووضع الخطط التحسينية لتعزيز حضورها والاستفادة من المعايير الخاصة بتنظيم المتاحف الخاصة وتطبيقها في الدولة.

- هناك العديد من الاتفاقيات التي انضمت وصادقت عليها الدولة والتي تعنى بتنظيم وإنشاء المتاحف الخاصة ومنها اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، واتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح واتفاقية حماية وتعزيز تنوع التعبير الثقافي.

- هناك مجلس للتراث يضم في عضويته جميع الجهات المختصة المحلية والتي تعنى بالتراث وتنظيمه والذي سيعض إطار تنظيمي قانوني بشأن المقتنيات الخاصة لدى المواطنين.

- في حين كانت أهم الأفكار والملاحظات التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزيرة هي:
 - الإشارة إلى عدم وجود إطار تنظيمي تشريعي للمتاحف الخاصة والذي ينظم ويحافظ على المقتنيات الأثرية الخاصة لدى المواطنين.
 - المطالبة بتنظيم لقاءات سنوية لأصحاب المقتنيات الأثرية لتوعيتهم بطريقة حفظها وترميمها للحفاظ عليها من الإتلاف وكذلك تنظيم متاحف خاصة لعرضها.
 - المطالبة بوجود جهة حكومية معنية بإنشاء المتاحف الخاصة والترويج للمقتنيات النادرة الخاصة لدى المواطنين.
 - وقد اكتفى سعادة العضو / ناصر محمد اليماني بالرد المقدم من معالي الوزيرة بعد التعقيب عليه مرتين.
- أما ما يتعلق بمناقشة السؤال الثاني الذي كان حول " إيقاف الورش والمهرجانات الثقافية والمسابقات التراثية " المقدم من سعادة العضو/ أحمد عبدالله الشحي إلى معالي / نورة بنت محمد الكعبي – وزيرة الثقافة والشباب ، فقد أوضحت في معرض إجابتها عنه الآتي:
 - التنويه إلى وجود ازدواجية بين عمل الوزارة والجهات المعنية في تنظيم الورش والمهرجانات الثقافية والمسابقات التراثية.
 - هناك تنسيق مع الجهات المحلية لدعم العمل الثقافي في الدولة والعمل على تحفيزه وتنميته ومن أهمها دعم جمعيات الفنون الثقافية بمبلغ وقدره (4.5) مليون درهم سنوياً.
 - قامت الوزارة بتأسيس مجلس الإمارات للتراث يضم في عضويته الجهات المحلية المعنية بالتراث بهدف توحيد الجهود ووضع خطة موحدة للفعاليات المنظمة للورش والمهرجانات الثقافية والمسابقات التراثية على مستوى الدولة.
 - قامت الوزارة بتوظيف التقنيات الحديثة وإطلاق العديد من الورش الثقافية والتراثية الافتراضية والتي ساهمت باستقطاب أكثر من (43) ألف شاب من مختلف الفعاليات خلال فترة جائحة كوفيد (19).

- الإشارة إلى تكريم جائزة البردة التي أطلقتها الوزارة منذ عام 2004م لأكثر من (300) فنان من دول العالم.

- في حين كانت أهم الأفكار والملاحظات التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبها على رد معالي الوزيرة هي:

- المطالبة بإعادة الورش والمهرجانات الثقافية والمسابقات التراثية التي تم إيقافها خلال الأونة الأخيرة كونها تعتبر مكنزاً ثقافياً يساهم في الحفاظ على الموروث والثقافة المحلية الشعبية.

- وقد اكتفى سعادة العضو / أحمد عبدالله الشحي بالرد المقدم من معالي الوزيرة بعد التعقيب عليه مرة واحدة.

- ثم ناقش المجلس بعدها السؤال الثالث الذي كان حول " الإجراءات التحفيزية لجذب الكفاءات المواطنة لمهنة التعليم والمحافظة عليهم في مؤسسات التعليم العالي " المقدم من سعادة العضو/ د. شيخة عبيد الطنجي إلى معالي / حسين بن إبراهيم الحمادي – وزير التربية والتعليم حيث أوضح في معرض إجابته عنه الآتي:

- الإشارة إلى أن الجامعات مستقلة ولها معاييرها في اختيار الكفاءات من الكادر التعليمي لديها، وتتعاون الوزارة مع الجامعات في تأهيل الطلبة وابتعاثهم لاستكمال دراساتهم العليا.

- التأكيد على أن الوزارة سوف تنقل هذه المقترحات في حين أن الوزارة ومنظومة التعليم تدعم بشكل كبير تأهيل المواطنين في الماجستير والدكتوراه، وهناك تجربة متميزة في جامعة الإمارات بخصوص هذا الموضوع.

- في حين كانت أهم الأفكار والملاحظات التي أكدت عليها سعادة العضو في تعقيبها على رد معالي الوزير هي:

- الإشارة إلى أن مؤسسات التعليم العالي جهات مستقلة ولكنها تقع تحت إشراف وزارة التربية والتعليم، وتندرج تحت مظلة الوزارة.

- التنويه إلى أن نسبة التوطين في الجامعات لا ترضي الطموح، والرواتب للكوادر المواطنة لا تتناسب مع أوضاعهم وشهاداتهم، وغير محفزة، كما لا يمكن لعضو هيئة التدريس أن يجمع بين علاوتين، مما أدى إلى هجرة الكوادر المواطنة لمهنة التدريس في الجامعات.
- الاقتراح بدعم الكوادر المواطنة في الجامعات للمحافظة عليهم ولجذب أفضل الكفاءات من خلال رفع الرواتب لتتناسب مع المؤسسات الأخرى في الدولة، وتقديم منح وخصومات وبدل تعليم لأبناء أعضاء هيئة التدريس.
- المطالبة بدعم وتبني توصية مرفوعة من المجلس في عام 2018 والتي توصي بإعادة النظر في الرواتب والحوافز للعاملين في مؤسسات التعليم العالي.
- وقد اکتفت سعادة العضوة / د. شيخة عبيد الطنجي بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرتين.
- واختتم المجلس مناقشة بند الأسئلة بمناقشة السؤال الرابع الذي كان حول " الخطط البديلة وفرص التعليم المتاحة للطلاب الذين تعذر عليهم اجتياز اختبارات (إمسات ، آيلتس) " المقدم من سعادة العضوة / صابرين حسن اليماحي إلى معالي / حسين بن إبراهيم الحمادي – وزير التربية والتعليم حيث أوضح في معرض إجابته عنه الآتي:
- الإشارة إلى أن الوزارة اعتمدت اختبار "إمسات" بديلاً "للايلتس" وهو مجاني لجميع المواطنين والمقيمين، وهناك مهارات أخرى في مختلف المواد مطلوبة للنجاح في التعليم ، وهي مهارات متكاملة واختبار "أمسات" يغطي العديد من المواد حتى يكون مقياساً مناسباً للجامعات في اختيار الطلبة.
- التأكيد على أنه قد تم تطوير المناهج وتجرى دائماً المراجعة مع الجامعات في معايير القبول لتحقيق نسب إنجاز وهناك تحسن كبير، وقد تم إلغاء السنة التأسيسية ورفع كفاءة ومهارات الطلبة.
- التنويه إلى أنه يتم توفير مقعد في الجامعات لكل طالب أنهى الثانوية العامة ولا يوجد طالب حرم من دخول التعليم العالي، وهناك برامج صيفية وبرامج تيسير متاحة، حسب قدرات الطلبة وإمكانياتهم.
- الإشارة إلى أن منظومة التعليم قد تطورت بهدف رفع كفاءة الطلبة في مختلف اللغات واللغة الإنجليزية تستخدم في تعلم مختلف العلوم، كما أن شروط القبول في الجامعات تخضع إلى قوانين مستقلة، وحسب

التخصص والبرامج المطلوبة، وأن هناك منظومة لجميع المواد وهذا يعتمد على جدية الطلبة بالاندماج في الجامعات.

- في حين كانت أهم الأفكار والملاحظات التي أكدت عليها سعادة العضوة في تعقيبها على رد معالي الوزير هي:

- التأكيد على أن الدولة تحث جميع المواطنين على العلم والتعليم وتذلل الصعاب لإكمال المواطنين دراستهم العليا، ولكن الواقع أن طموح الطلبة يتبدد أمام بعض السياسات، وبعض الاختبارات، لتكون هي الفاصل لتحديد مستقبل الطلبة.

- الإشارة إلى أن هناك طلبة نسبتهم في المسار المتقدم (90%) وبسبب هذه الاختبارات لم يتم قبولهم، وكذلك حملة البكالوريوس ممن يرغبون في إكمال دراستهم العليا أيضا يعانون من هذه الاختبارات.

- التنويه إلى أن اختبارات القبول أثقلت كاهل أولياء الأمور في تحمل أعباء مادية، وهذه السياسة تزيد من نسبة البطالة وتزرع اليأس في نفوس الطلبة بسبب ما يشعرون به من حرمان في بناء مستقبلهم.

- وقد اكتفت سعادة العضوة / صابرين حسن اليمحي بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرتين.

- كما ناقش المجلس موضوع " سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن الإشراف على المدارس " وقد كانت أبرز الاستفسارات والملاحظات التي طرحها أصحاب السعادة الأعضاء فيه هي:

- الاستفسار عن تقييم الوزارة لمخرجات المناهج التعليمية عند إطلاق مبادرة " المدرسة الإماراتية".

- الاستفهام عن النتائج التي تم التوصل لها عند إطلاق مبادرة " المدرسة الإماراتية".

- التساؤل عن التحديات التي واجهتها الوزارة في تنفيذ مبادرة " المدرسة الإماراتية".

- الاستفسار عن قياس كفاءة المعلم وكفاءة الطالب تحت هذا الضغط من نصاب الحصص.

- الاستفهام عن الآلية المتبعة في قياس وتقييم مستوى الطلبة في اكتساب القيم الإسلامية والأخلاقية والهوية الوطنية التي تضمن لنا خريج المدرسة الإماراتية، مقارنة باختبار الإمارات القياسي (EmSat)

الذي يقيس مستوى الطلبة بالمرحلة الثانوية في مادة اللغة العربية والإنجليزية والرياضيات لتحسين مخرجات التعليم.

- التساؤل عن أسباب تقليص عدد حصص مادة التربية الإسلامية والدراسات الاجتماعية والتربية الوطنية مع تجاهل مادة التربية الأخلاقية ومنهج السنع.

- الاستفسار عن دقة المادة التدريبية من الناحية العلمية قبل تقديمها إلى الهيئة التدريسية، ومتى يتم توزيع وتحليل الاستبانات الإلكترونية، وما النتائج المترتبة عليها.

- التساؤل عن الامتيازات التي يحصل عليها المدرب المعتمد في تقديم الدورات التدريبية المستمرة في المدارس ليتمكن من تقديم أفضل ما لديه لزملائه.

- الاستفسار عن أسباب عدم تخفيض عدد ساعات التمدرس خلال الأعوام القادمة، ومقارنتها مع الدول المتقدمة في مجال التعليم.

- التساؤل عن عدم عودة نظام الفصلين الدراسين الذي كان يتماشى مع أيام التمدرس وحتى الظروف الاجتماعية للطلاب والأسرة معاً.

- الاستفسار عن التحديات التي تواجه المنظومة التعليمية في شأن تطوير المناهج الدراسية بما يتناسب مع معايير التعليم في دول العالم المتقدمة.

- المطالبة بتفعيل واستمرارية تطوير المناهج الدراسية بما يتناسب مع توجهات ورؤى القيادة الرشيدة للدولة من خلال التركيز على العلوم التطبيقية والمتقدمة وغيرها من المواد، مع التأكيد على أهمية الأنشطة اللاصفية والتعليم الهجين والرياضة في المدارس وضرورة تعزيزها الى جانب مواد السنع والتربية الأخلاقية والعلوم الصحية.

- الاستفسار عن أسباب وجود نقص في الأجهزة الإلكترونية من حواسيب وألواح ذكية بين الطلبة على الرغم من صرف مبالغ لشراء حواسيب آلية وعدم الاستفادة منها والتي تبلغ قيمتها (400,945.00) درهم طبقاً لتقرير ديوان المحاسبة لعام 2019م.

- التساؤل عن أسباب عدم وجود وحدة دعم فني كافية في المدارس مما أدى إلى صعوبة التحاق الطلبة بالحصص التعليمية عن بعد أو صعوبة فتح روابط الامتحانات المقررة عليهم.

- المطالبة بتحديد مدة زمنية عامة لكافة الأسئلة بدل توقيت محدد لكل سؤال مع مواءمة المنهج التعليمي

مع متطلبات نظام التعلم عن بعد.

- التساؤل عن المعوقات التي تحول دون رفع الكادر التدريسي من فئة الذكور في المدارس الحكومية.
- المطالبة بالنظر في الامتيازات والحوافز ونظام التدرج الوظيفي في الكادر التدريسي للمواطنين لتحفيزهم على الالتحاق بمهنة التدريس.
- الاستفسار عن جهود الوزارة في تقديم تسهيلات وامتيازات للمواطنين لتحفيزهم على الاستثمار في قطاع التعليم الخاص وإنشاء مدارس خاصة لكافة المراحل التعليمية.
- الإشارة إلى زيادة نصاب عدد حصص الكادر التدريسي وتحمله بعض الأعباء الإدارية.
- التنويه إلى عدم مواءمة مخرجات التعليم في إعادة تأهيل الطلبة الذين لم يجتازوا اختبار الإمارات القياسي (إمسات).
- الإشارة إلى عدم توفر مقاعد كافية للطلبة الراغبين في تقديم اختبار الإمارات القياسي (إمسات) في مناطقهم التعليمية وذهابهم إلى مناطق أخرى لتقديمه.
- التساؤل عن خطط الوزارة بشأن تأهيل الطلبة للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي واجتيازهم شروط القبول.
- الاقتراح بوضع برنامج تسجيل للطلاب الذي لم يجتازوا اختبار الإمارات القياسي (إمسات) ويؤدون الخدمة الوطنية دون انتظارهم حتى ينتهوا من الخدمة الوطنية.
- التساؤل عن آلية التواصل مع المؤسسات الإعلامية ومختلف شرائح المجتمع لحل ومعالجة الإشكاليات المتعلقة بمراحل التعليم في المدارس سواء الحكومية أو الخاصة.
- الاستفسار عن سياسة الوزارة بشأن اختبار وإعداد القيادات في المدارس الحكومية التابعة لها.
- الاستفهام عن أسباب تغيير نسب وأوزان النجاح وتقييم الفصول الثلاثة خلال الأونة الأخيرة عند تطبيق نظام التعلم عن بعد.
- المطالبة بإعادة النظر في آلية التقييم للكادر التعليمي في الوزارة وتمييزه عن الموظفين الإداريين في الجهات الاتحادية.
- الاقتراح بإنشاء قناة إعلامية تعنى بقطاع التعليم في الدولة وتبرز جهود الوزارة في تطوير القطاع

- التعليمي وتقدم محتوى إرشادي وتوعوي للمجتمع.
- المطالبة بتوفير مترجمي لغة الإشارة لأصحاب الهمم من فئة الصم الملتحقين بالمدارس الحكومية.
- الاستفسار عن جهود الوزارة في تهيئة أصحاب الهمم من خريجي الثانوية العامة للانتقال إلى المرحلة الجامعية وتسهيل قبولهم في مؤسسات التعليم العالي.
- التساؤل عن أسباب تحديد وزارة التربية والتعليم سن (8) أعوام لدمج أصحاب الهمم في المدارس الحكومية.
- الاستفسار عن أسباب عدم تطبيق المعلم الظل لمساعدة المعلم الأساسي في تدريس أصحاب الهمم.
- الإشارة إلى وجود مناهج تعليمية مترجمة يتم استيرادها من الخارج وتدرس للطلاب في المدارس الحكومية.
- الاستفسار عن الجهود المبذولة من قبل الوزارة بشأن تخريج كوادر وطنية قادرة على مواكبة الخطط والاستراتيجيات الوطنية وتطلعات الدولة بشأن العلوم والتكنولوجيا ولاسيما الذكاء الاصطناعي.
- التساؤل عن دور الوزارة في مراجعة أسعار الرسوم الدراسية في المدارس الخاصة وتنظيمها.
- التنويه إلى قيام بعض أولياء الأمور بشراء المشاريع والأنشطة الطلابية من المكتبات التجارية لبعض المواد الدراسية المقررة وفقاً للمناهج التعليمي.
- المطالبة بإعادة النظر في إعادة حصة التلاوة والتي كانت ضمن مناهج التربية الإسلامية وساهمت في حفظ الطلاب لآيات من القرآن الكريم.
- الاقتراح بتطبيق نظام "التعلم عن بعد" بعد الانتهاء من جائحة كورونا وذلك أثناء الظروف الجوية أو لأبناء البعثات الدبلوماسية المتواجدين في الخارج.
- المطالبة بتبني وتنفيذ توصيات المجلس الوطني المتكررة من مناقشة موضوعات التربية والتعليم خلال الفصول التشريعية الثلاث الأخيرة.
- التساؤل عن مبادرات وخطط الوزارة في تشجيع وتوجيه الطلبة المواطنين على الالتحاق بالتخصصات المطلوبة في الميدان التربوي، وتوفير الحوافز والمزايا لهم للانخراط في سلك التدريس.

- الاستفسار عن تأخر قطاع العمليات المدرسية في تسكين المعلمين الأوائل بالإضافة إلى تخفيض 50% من النصاب الدراسي لهم بالرغم من صدور قرار وزاري بذلك في 2015م.
- المطالبة بتسريع تسكين المعلمين الأوائل وتصنيفهم والذي من المتوقع أن يكون له تأثير مردود على مخرجات التعليم والتطوير المهني وتعزيز التخصص لديهم.
- الاستفسار عن عدم شمول بعض المعلمين في الترقيات التي تمت بناءً على مكرمة رئيس الدولة في عام 2012.
- الاقتراح بتشكيل لجنة للنظر في ترقيات المعلمين الذين تأخرت ترقياتهم والعمل على وضع الحلول لعلاج تأخر تلك الترقيات.
- التساؤل عن سبب عدم قيام الوزارة بطباعة وتوزيع كتب بعض المواد التي لها تقييم معتمدة، في حين تم طباعة كتب مواد ليس لها تقييم معتمد.
- الاستفسار عن مدى تنسيق الوزارة مع وزارة الطاقة والبنية التحتية في شأن إنشاء مدارس جديدة تلبي احتياجات المجمعات السكنية الجديدة ذات الكثافة السكانية في مختلف إمارات الدولة.
- التساؤل عن سبب كثافة وصعوبة المناهج التعليمية على الطلبة وكذلك على المعلمين وحتى على أولياء الأمور مما أثر على النتائج التحصيلية للطلبة وإحباطهم.
- المطالبة بأن يتم فصل الهيكل والكادر التعليمي عن الكادر الإداري وتخصيص سلم وظيفي يتناسب مع مهنة التعليم ويرضي الطموحات.
- الاقتراح بإتاحة فرص عمل لخريجي تخصص علم النفس وكذلك المتقاعدين من وزارة الداخلية العاملين في أقسام مكافحة المخدرات لاكتشاف المتعاطين من الطلبة والتعامل معهم لتأهيلهم وتوجيههم وتقويمهم.
- الاستفسار عن الأسباب والتحديات التي جعلت الوزارة تقوم بإلغاء تجربة نظام مدارس الغد والتي كان لها تأثير إيجابي على مستوى تحصيل الطلبة.
- الاستفسار عن خطة الوزارة في خلق بيئة تعليمية إيجابية وخصوصاً بشأن نقل المعلمين في بداية العام الدراسي دون إتاحة فرصة للتكيف وتقبل الأمر من قبل المعلمين مما ينعكس على العملية التعليمية.

- التساؤل عن سبب استعجال الوزارة بإصدار قرار منها يتعلق برجوع الكادر التدريسي لمقارهم المدرسية في ظل استمرار جائحة كوفيد19.

- الاستفسار عن دور الوزارة في جاهزية المنظومة التعليمية لتهيئة وتأهيل أبنائنا الطلبة وتخريج جيل قادر على مواكبة احتياجات وخطط الدولة الحالية والمستقبلية مثل الذكاء الاصطناعي وريادة الأعمال وعلوم الفضاء والطاقة النووية للمساهمة في نمو وازدهار اقتصاد الإمارات.

- الاستفسار عن خطط الوزارة في توفير مناهج دراسية تدعم وتشجع الطلبة الموهوبين والمبدعين في المجالات الأخرى كالرياضة والفن.

- وقد جاء رد معالي / حسين بن إبراهيم الحمادي – وزير التربية والتعليم على هذه الاستفسارات والملاحظات كالآتي :

- قامت الوزارة عند إطلاق المدرسة الإماراتية باجتماعات وعصف ذهني مع الجامعات الوطنية والخاصة ومع المعلمين في المدارس لتحديد الفجوة بين المنظومة التعليمية والمهارات المطلوبة في سوق العمل، بالإضافة إلى التشاور مع الدول الأخرى التي قامت بتطوير المنظومة التعليمية لديها.

- التنويه إلى أنه يتم حالياً استخدام اختبارات (إمسات) لتحديد مدى تطور مهارات الطلاب وقدراتهم، وفي كل سنة دراسية تقوم الوزارة بعقد اجتماعات مع المدراس والجامعات لمعرفة مدى تطور مهارات الطلبة.

- المنظومة التعليمية المتكاملة تحدد النتائج من خلال منظومة القياس والتقييم وترفع التقارير حولها بالإضافة إلى قياس نتائج الطلاب ويتم العمل حالياً على مؤشر الجودة لكل طالب إماراتي.

- الإشارة إلى أن هناك سياسة معينة حول نصاب المعلمين، فالحد الأعلى وهو (24) حصة حد وقتي وتتم معالجته، فغالباً نصاب المعلمين يكون (12) و(15) و(18) حصة.

- التأكيد على أن معلم اللغة الإنجليزية يجب أن يمتلك مهارات وقدرات معينة فقد تم إطلاق (رخص المعلمين) التي تتكون من مرحلتين لتحديد مستوى المعلم وقدراته وطبق هذا المشروع منذ عام.

- أساليب التقييم والقياس مختلفة من مادة إلى أخرى حيث يتم دمج مستويات الطلاب في الصف الواحد بورقة اختبارية واحدة يتم وضعها وتصميمها لتناسب جميع مستويات الطلاب.

- الإشارة إلى وجود لائحة سلوك واضحة لتقييم مستوى الطلبة في القيم داخل البيئة المدرسية من خلالها يتم رصد السلوك الإيجابي والحميد لهم.
- التنويه إلى أنه يتم اتباع التعليم الهجين لهذه السنة في جائحة (كوفيد19) فهناك حصص مترامنة (مباشرة) وحصص غير مترامنة (التعليم الذاتي).
- التأكيد على أن منهج التربية الأخلاقية مازال يدرس، أما بالنسبة إلى منهج السنع فهو عبارة عن تطبيق المهارات على أرض الواقع وليس كتاباً يدرس فقد تم إيقافه بسبب جائحة (كوفيد19).
- الإشارة إلى أن المدرب المعتمد يتم اختياره من خلال معايير ومؤهلات معينة، حيث يتم تعيينه فترة تجريبية، كما أن الوزارة تتعاون مع الجامعات الوطنية ومع عدد من المؤسسات التخصصية للاستناد على المدرسين، ولا يتم الاعتماد فقد على المدرسين المعيّنين من الوزارة.
- التنويه إلى أنه من الصعوبة بمكان تقليل ساعات التمدرس وتقليص المنهاج الدراسي، فالتعليم منظومة عالمية، ولم تعد خاصة بدولة معينة فالدولة تكيف المنظومة التعليمية حسب احتياجاتها وخططها.
- هناك عدد معين من الإجازات الدراسية المسموح بها فبعد ذلك تبدأ مهارات الطالب بالانحدار مما يتطلب إعادة تأهيله في بداية السنة الدراسية.
- الإشارة إلى أن الدولة قادرة على مواجهة التحديات في بناء مناهج دراسية وإقامة المقارنة المعيارية لبناء أفضل المعايير الخاصة في مناهج التعلم والتعليم لضمان تلبية احتياجات الخطط الاستراتيجية للحكومة سواء على المدى الطويل أو القصير.
- التأكيد على الأخذ بعين الاعتبار تفعيل واستمرارية تطوير المناهج الدراسية بما يتناسب مع توجهات ورؤى القيادة الرشيدة للدولة خلال الأعوام الخمسين القادمة.
- الإشارة إلى أنه في ظل جائحة (كوفيد19) تم اتباع نظام (التعلم عن بعد) والانتقال من مرحلة واقع المدرسة إلى التعليم عن بعد يقابله وجود بعض التحديات، وقد كان هناك دعم من الحكومة لشراء عدد كبير من الحواسيب لدعم المنظومة التعليمية في ظل هذه الظروف.
- منظومة التعليم الذكي تتكون من عدة منظومات فهناك مركز العمليات التعليمية في أبوظبي وإمارة عجمان، أما في حال حصول خلل أو عطل في أجهزة الحاسوب فيتم الرجوع إلى الشركات الخاصة لأنها

مؤهلة بالبنية التحتية وجاهزة للعمل في هذه الظروف، وبالنسبة إلى صيانة أجهزة الحواسيب فالوزارة تتعامل مع المورد نفسه.

- الإشارة إلى أنه قد تم تحديد توقيت لكل سؤال لإتاحة الإجابة عن الأسئلة التالية دون توقف الطالب عند السؤال الذي يصعب عليه أن يجيب عنه.

- أغلب الوظائف التي يتقدم لها المواطنين في الكادر التدريسي هي الطفولة المبكرة والحلقة الأولى التي يتم تدريسها من قبل فئة الإناث.

- التأكيد على وجود تعاون مع الجامعات لتوفير تخصصات علمية وتخريج مواطنين في التخصصات العلمية وتأهيلهم للتدريس في الحلقة الثانية والثالثة في المدارس الحكومية ورفع نسب التوطين فيها وخاصة بين فئة الذكور.

- التنويه إلى أنه قد تمت الاستعانة بكوادر تدريسية من الخارج في التخصصات العلمية لسد الشواغر في التخصصات العلمية التي تعاني من نقص الكادر التدريسي من فئة المواطنين.

- الإشارة إلى وجود معايير ومواصفات وضعتها وزارة التربية والتعليم بالتنسيق مع الجهات المحلية بشأن إنشاء المدارس الخاصة بما يتناسب مع المواطنين والمقيمين في كل إمارة لتقديم الخدمات التعليمية وآلية تصديق الشهادات العلمية في تلك المدارس.

- التأكيد على أن اجتياز الطالب اختبار الإمارات القياسي (إمسات) سيساهم في تأهيله للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي الحكومي التي تطرح تخصصات وبرامج تدرس باللغة الإنجليزية.

- التنويه إلى أنه تم استيعاب (50%) من الطلبة الذين يؤدون اختبار الإمارات القياسي (إمسات) من الطاقة الاستيعابية للقاعات وذلك بسبب جائحة كوفيد (19) والتي ساهمت في تأخير تقديمهم للاختبار.

- هناك منصة إلكترونية أطلقتها وزارة التربية والتعليم لدعم الطلبة وتدريبهم وتأهيلهم لاجتياز اختبار الإمارات القياسي (إمسات) ويمكن الاستفادة منها أثناء إجازتهم وتأديتهم الخدمة الوطنية.

- أطلقت الوزارة العديد من المنصات الإلكترونية الإعلامية والتي يتم من خلالها نشر كافة الأخبار المتعلقة بالوزارة والتعريف بالمنظومة التعليمية في الدولة والتواصل مع أولياء الأمور لتبادل الآراء والملاحظات والمقترحات.

- هناك العديد من المعايير التي تم وضعها لإعداد القيادات من مدراء المدارس والنواب بالإضافة إلى

- إطلاق رخصة القيادات التربوية والتي ستساهم في رفع كفاءات العاملين في القيادات التربوية.
- قامت الوزارة بتنظيم العديد من الدورات التدريبية للكادر الإداري والتدريسي من خلال برامج كلية الإمارات للتطوير التربوي، بالإضافة إلى ابتعاث العديد منهم في الخارج لتدريبهم واطلاعهم على الطرق الحديثة في التعليم.
 - التنويه إلى أن طريقة احتساب نسب وأوزان تقييم الفصول الثلاث لم تتغير في المواد العلمية وإنما لم يتم احتساب بعض التخصصات التي تدرس عملياً مثل مادة الرياضة وذلك بسبب جائحة كوفيد (19) والتي تم تطبيق نظام التعلم عن بعد بسببها.
 - التنويه إلى أن تقييم الأداء الوظيفي هي منظومة اتحادية موحدة ويتم تحديد المعايير والنسب لكافة الموظفين سواء الكادر الإداري أو التدريسي.
 - يجرى حالياً إعداد هيكل خاص للكادر التدريسي والذي من خلاله سيتيح التدرج للمعلمين وترقيتهم أكاديمياً سواء ترقيته وظيفية أو مالية.
 - التأكيد على وجود تنسيق مع مؤسسات التعليم العالي لتسهيل قبول أصحاب الهمم وإعنائهم من بعض شروط القبول وخاصة فيما يتعلق باجتيازهم اختبار الإمارات القياسي (إمسات).
 - التنويه إلى إلزام مؤسسات التعليم العالي بإنشاء مكتب تنسيق لأصحاب الهمم يسهل عليهم كافة إجراءات الالتحاق بالبرامج العلمية المطروحة في الجامعة ومتابعة أوضاعهم أثناء الدراسة.
 - التأكيد على عدم وجود سن محدد لقبول دمج أصحاب الهمم في المدارس الحكومية ويتم استقبالهم بدءاً من مرحلة رياض الأطفال.
 - هناك مدارس حكومية تم تخصيصها وتجهيز كافة مرافقها لاستقبال ودمج أصحاب الهمم القادرين على التعلم.
 - قامت الوزارة بتعيين وتدريب (300) معلم الظل المساند للمعلم الأساسي لبعض فئات أصحاب الهمم.
 - هناك قطاع خاص لإعداد المناهج التعليمية في الوزارة والذي يتم من خلاله إعداد المناهج التعليمية بالاشتراك مع الجامعات الوطنية بالإضافة إلى التعاقد مع بيوت الخبرة العالمية لإعداد مناهج الرياضيات والعلوم.

- هناك توجه من الوزارة إلى طرح تخصصات جديدة تواكب خطط الدولة في مجالات العلوم والتكنولوجيا وتلائم مخرجات التعليم مع سوق العمل وتؤهل الطالب في شتى المجالات المعرفية.
- طريقة حوكمة المدارس الخاصة تكون عن طريق وزارة التربية والتعليم والجهات المحلية في الإمارات التي تنظم وتشرف على المدارس الخاصة ولا يسمح لها برفع أي من الرسوم الدراسية دون الرجوع إلى الجهة المعنية.
- هناك توجه بأن تكون المشاريع والأنشطة الطلابية المقررة وفقاً للمنهاج التعليمي حيث يجب أن تكون بسيطة ويسهل إعدادها، ومنح أي طالب يقوم بإعداد تلك المشاريع من المكتبات التجارية درجة (صفر).
- التأكيد على أن منهاج التربية الإسلامية تم إعداده ليكون منهاجاً متكافئاً وقيماً ويحتوي على حفظ بعض آيات القرآن الكريم.
- هناك تعاون مع الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف لتسجيل الطلاب في مراكز تحفيظ القرآن في أوقات مناسبة لهم.
- الإشارة إلى أن منظومة الدراسة عن بعد موجودة ومطبقة من قبل الوزارة لبعض الفئات من الطلبة المتواجدين خارج الدولة سواء للعلاج أو لغير ذلك، وسيتم العمل على تطويرها للعمل بها في المستقبل في أوقات التقلبات المناخية ولأصحاب الهمم وكذلك لعقد الدورات التدريبية.
- التنويه إلى أن الوزارة تقوم بالتواصل مع الإعلام وأولياء الأمور والرد على استفساراتهم، كما تم إطلاق مركز الإعلام التربوي لنشر التوعية والتواصل مع المجتمع.
- التأكيد على أنه لا توجد قوائم انتظار من المواطنين أصحاب التخصصات العلمية للتوظيف، كما أنه يتم إعداد مشروع بالتنسيق مع الجامعات وذلك بفتح تخصصات المواد العلمية لتشجيع الطلبة على دخولها وتأهيلهم كمعلمين، بالإضافة إلى إعداد سلم لترقية المعلمين مع الحصول على رخصة المعلم وإتاحة برامج الماجستير والدكتوراه مجاناً للمعلمين.
- الإشارة إلى أنه تم القيام باختبارات تقييمية لفئة المعلم الأول وإعداد دورات تكثيفية لهم لتطوير قدراتهم المعرفية واشتراط حصولهم على رخصة المعلم واجتياز المعايير المطلوبة وفتح المجال لاستكمالهم الدراسات العليا.

- التأكيد على أن المكرمة الثانية في ترقية المعلمين هي محددة الميزانية ولبعض الفئات وليست لجميع المعلمين وتقوم الوزارة بالنظر في ترقيات المعلمين بشكل سنوي.
- التنويه إلى أن الهدف من التنوع في طباعة بعض الكتب وجعل الأخرى إلكترونية يأتي ضمن خطة الوزارة في التحول التدريجي للكتب الإلكترونية وذلك تماشياً مع التوجه العالمي في الجامعات لكونها تعد أفضل في التفاعل مع المواد والروابط المرئية الداعمة للفعالية التعليمية.
- التأكيد على أنه تم التنسيق مع وزارة الطاقة والبنية التحتية منذ ثلاث سنوات من خلال لجنة مشتركة لإعداد خطة وتصور بالمساحات المتوفرة والمخصصة لإنشاء المدارس لمختلف المراحل الدراسية.
- الإشارة إلى أن مناهج وزارة التربية والتعليم متوازنة وتحتوي على مهارات معرفية وسلوكية وذات عمق معرفي وتتوافق مع مناهج العديد من الدول المتقدمة تعليمياً.
- التأكيد على أن الوزارة تعمل على تطوير منظومة التعليم بما يتوافق مع التطورات العالمية واقتصاد المعرفة والذكاء الصناعي.
- التنويه إلى أن الوزارة تعمل من خلال مبادرة من أجل الإمارات على استقطاب المتقاعدين من الكفاءات المواطنة سواء من المتطوعين أو بمقابل مادي في مختلف التخصصات كموجهين ومرشدين للطلبة.
- الإشارة إلى أن الوزارة قامت بتقييم تجربة مدارس الغد وتوصلت إلى بعض النتائج ومنها عدم وجود أثر فارق لهذه التجربة ووجود ضعف في مستوى بعض المعلمين والذي انعكس على مستوى تحصيل الطلبة.
- التنويه إلى أن رغبة بعض الطلبة وأولياء الأمور في نقل أبنائهم سواء من المدرسة إلى مدرسة أخرى أو من تعليم عام إلى خاص والعكس يسهم في إحداث ربكة وتنقلات للمعلمين بما يتناسب مع أسس ومعايير وسلامة الطلبة.
- الإشارة إلى أن قرار عودة الكادر التعليمي للمدارس سيكون في فترة إجازة الطلبة وفي الفترة المحددة لعقد الدورات التدريبية للمعلمين وذلك بنسبة معينة مع الحفاظ على البرتوكولات الاحترازية المحددة.
- التأكيد على أن خطط الوزارة الاستراتيجية تم عكسها على الإطار الوطني لمعايير التعلم ومتابعة وقياس أداء الطلبة والمهارات والمعارف التي يكتسبونها بما يتوافق مع متطلبات تلك الخطط.

- التنويه إلى وجود أكاديمية الفن والفنون الإبداعية للطلبة من الصف الخامس، وهي تعمل على صقل وتأهيل ورعاية الطلبة الموهوبين وتعزيز مهاراتهم بالإضافة إلى التعاون مع بيوت الخبرة المتخصصة في هذا الشأن والمتواجدة في بعض دول العالم.

- وفي نهاية النقاش وافق المجلس على إعادة توصيات موضوع " سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن الإشراف على المدارس " إلى لجنة شؤون التعليم والثقافة والشباب والرياضة والإعلام لإعادة صياغتها وفق المناقشة التي تمت في الجلسة ثم إعادتها إلى المجلس لأخذ الموافقة عليها في جلسة قادمة.

وبعد أن انتهى المجلس من مناقشة بنود جدول أعمال هذه الجلسة وافق على رفعها في تمام الساعة (4:56) عصراً.

- نتائج الجلسة:

- وافق المجلس على إعادة توصيات موضوع " سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن الإشراف على المدارس " إلى لجنة شؤون التعليم والثقافة والشباب والرياضة والإعلام لإعادة صياغتها وفق المناقشة التي تمت في الجلسة ثم إعادتها إلى المجلس لأخذ الموافقة عليها في جلسة قادمة.

- البيان الإجرائي:

- اعتذر عن عدم حضور هذه الجلسة للمشاركة في مهمة رسمية كل من:

1. سعادة / أحمد حمد بوشهاب.

2. سعادة / محمد أحمد اليماحي.

- كما اعتذر عنها:

1. سعادة / هند حميد العليلى.

- صدق المجلس على مضبطة الجلسة (الافتتاحية – الأولى) المعقودة بتاريخ 2020/11/26م دون إبداء السادة أي ملاحظات عليها.

- أحيط المجلس علماً بالمراسيم بقوانين التي أصدرتها الدولة وهي :

1. مرسوم بقانون اتحادي رقم (1) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم

(14) لسنة 2018 بشأن المصرف المركزي والمنشآت المالية.

2. مرسوم بقانون اتحادي رقم (3) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (17) لسنة

1972 في شأن الجنسية وجوازات السفر.

3. مرسوم بقانون اتحادي رقم (4) لسنة 2020 بإلغاء القانون الاتحادي رقم (15) لسنة 1972 في

شأن مقاطعة إسرائيل.

4. مرسوم بقانون اتحادي رقم (5) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (28) لسنة

2005 في شأن الأحوال الشخصية.

5. مرسوم بقانون اتحادي رقم (6) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1980 في شأن تنظيم علاقات العمل.
6. مرسوم بقانون اتحادي رقم (7) لسنة 2020 في شأن إنشاء المكتب الإعلامي لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.
7. مرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2010 بشأن المعلومات الائتمانية.
8. مرسوم بقانون اتحادي رقم (11) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (13) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة الاتحادية للضرائب.
9. مرسوم بقانون اتحادي رقم (12) لسنة 2020 في شأن إقرار ميزانية تكميلية للميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات المستقلة الملحقة عن السنة المالية 2020.
10. مرسوم بقانون اتحادي رقم (13) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2013 بشأن تنظيم مهنة كاتب العدل.
11. مرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون المعاملات التجارية الصادر بالقانون الاتحادي رقم (18) لسنة 1993.
12. مرسوم بقانون اتحادي رقم (15) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون الاتحادي رقم (3) لسنة 1987.
13. مرسوم بقانون اتحادي رقم (16) لسنة 2020 بشأن تعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 في شأن اختصاصات بعض الوزارات وصلاحيات الوزراء.
14. مرسوم بقانون اتحادي رقم (17) لسنة 2020 بتعديل وإلغاء بعض القوانين الاتحادية.
15. مرسوم بقانون اتحادي رقم (18) لسنة 2020 في شأن التعليم الخاص.
16. مرسوم بقانون اتحادي رقم (19) لسنة 2020 بشأن العهدة.
17. مرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2020 بشأن المواصفات والمقاييس.

18. مرسوم بقانون اتحادي رقم (21) لسنة 2020 بشأن تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (9) لسنة 2016 بشأن الإفلاس.
19. مرسوم بقانون اتحادي رقم (22) لسنة 2020 بشأن توزيع الاختصاصات والصلاحيات بين هيئة الأوراق المالية والسلع وأسواق الأوراق المالية والسلع المرخصة في الدولة.
20. مرسوم بقانون اتحادي رقم (23) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (3) لسنة 2003 في شأن تنظيم قطاع الاتصالات.
21. مرسوم بقانون اتحادي رقم (24) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2007 في شأن إنشاء هيئة التأمين وتنظيم أعماله.
22. مرسوم بقانون اتحادي رقم (25) لسنة 2020 في شأن تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2018 في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية.
23. مرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 في شأن الشركات التجارية.
24. مرسوم بقانون اتحادي رقم (27) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية الصادر بالقانون الاتحادي رقم (10) لسنة 1992.
25. مرسوم بقانون اتحادي رقم (28) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجزائية وقانون اختصاص المحاكم الشرعية بنظر بعض الجرائم.
26. مرسوم بقانون اتحادي رقم (29) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (28) لسنة 2005 في شأن الأحوال الشخصية.
27. مرسوم بقانون اتحادي رقم (30) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (5) لسنة 1985 بإصدار قانون المعاملات المدنية.
28. مرسوم بقانون اتحادي رقم (31) لسنة 2020 بشأن شركة الاتحاد للماء والكهرباء.
29. مرسوم بقانون اتحادي رقم (34) لسنة 2020 في شأن إنشاء المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.
30. مرسوم بقانون اتحادي رقم (35) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (2) لسنة

2008 في شأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية ذات النفع العام.

- أحيط المجلس علماً بالرسائل الآتية الصادرة للحكومة وهي:

1. رسالة صادرة بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع " تنظيم العمل التطوعي ".
2. رسالة صادرة بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع " سياسة وزارة تنمية المجتمع في شأن تطوير نظام الضمان الاجتماعي ".

- البيان الإحصائي للجلسة الثانية:

| نسبة حديث الحكومة | نسبة حديث الأعضاء | الزمن الكلي للبند | وقت حديث الحكومة | وقت حديث الأعضاء | البند |
|-------------------|-------------------|-----------------------------------|--------------------------------|------------------------------|---|
| 41% | 48.6% | (51) دقيقة و(44) ثانية | (21) دقيقة و(14) ثانية | (25) دقيقة و(8) ثوان | الأسئلة |
| 49.3% | 42.8% | (5) ساعات و(13) دقيقة و(27) ثانية | ساعتان و(34) دقيقة و(40) ثانية | ساعتان و(14) دقيقة و(8) ثوان | موضوع " سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن الإشراف على المدارس " |

ملاحظة: الزمن الكلي للبند يشمل تلاوة الأمين العام للبند ومداخلات الرئيس بالإضافة إلى وقت حديثي الأعضاء والحكومة.